منشورات جامعة الوادي

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

العدد الثامن (08) المجلد الأول – السنة الثامنة 2015 م

ISSN 1112 – 7961

الرئيس الشرفي

أ.د فرحاتي عمر

مدير المجلة

د. منصور عبد الوهاب

رئيس التحرير

د. زين يونس

هيئة التحرير

د. عوادي مصطفى

د. محيريق فوزي

د. بن سعيد أمين

د. حسياني عبد الحميد

أ. حواس عبد الرزاق

للاستفسار والاتصال

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي
ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر
e-mail: colloque.eef.eloued@gmail.com
www.univ-eloued.dz

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

العدد الثامن (08) المجلد الأول – السنة الثامنة 2015 م

ISSN 1112 – 7961

ملاحظات عامة

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة

الباحث وحده مسؤول قانونا عن أصالة بحثه، وذلك بالالتزام بعدم نشره في دوريات أخرى أو ملتقيات أو غيرها.

حقوق النشر المتعلقة بالأبحاث المتضمنة في العدد، محفوظة للمجلة، ولا يجوز نقلها إلا بترخيص من أسرة التحرير، باستثناء النقل المتعلق بالأبحاث العلمية باستخدامها كمصدر شريطة الإشارة إلى المجلة بكل تفاصيلها في المراجع.

لا تخضع الموضوعات في ترتيبها إلى المكانة العلمية للباحث أو البحث نفسه، إنما يخضع الترتيب لاعتبارات فنية وفقا لرؤية أسرة تحرير المجلة.

يشترط للنشر في المجلة احترام أصول البحث العلمي وفقا لما هو متعارف عليه.

صدر سابقا:

العدد الأول: 2008

العدد الثاني: 2009

العدد الثالث: 2010

العدد الرابع: 2011

العدد الخامس: 2012

العدد السادس: 2013

العدد السابع: 2014

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة

1- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة منفصلة عن ورقة البحث أو العمل المقترح.

2- يكون المقال جديدا لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت.

3- يتحمل صاحب المقال المنشور المسؤولية عن محتوى ومضمون البحث.

4-إرسال نسخة على البريد الإلكتروني التالي:**colloque.eef.eloued@gmail.com**

5- تقديم ملخصين أحدهما بلغة التأليف والأخر بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية أو الإنجليزية، وأن لا يتجاوز كل ملخص **10** أسطر،

6- نوعية الحرف باللغة العربية **12** والهوامش **Simplified Arabic 10**،

7- نوعية الحرف باللغة الفرنسية **10** والهوامش **Times New Roman 10**،

8- لا يتجاوز عدد الصفحات **12** صفحة بالمقاس A4،

9- إدراج قائمة المراجع في أخر العمل مبيناً كل البيانات اللازمة،

10- كتابة الهوامش أوتوماتيكياً في أسفل الصفحة أو في نهاية المقال، مع ذكر لقب المؤلف، سنة النشر والصفحة، تأتي في نهاية المقال،

11- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيماً متسلسلاً ولكل على حدى،

قواعد تقنية (MS-Word)

1- حجم الورق **16**سم × **24** سم.

2- الهوامش: أعلى : **2.0** سم – أسفل: **2** سم – يمين: **2** سم – يسار **1.5** سم

3- الوضعية : أعلى الصفحة **1** سم – أسفل الصفحة **1** سم

الشكل المعتمد:

1- نوعية الحرف باللغة العربية (Font): **Simplified Arabic 14**،

2- نوعية الحرف باللغة الفرنسية: **Times New Roman 12**،

3- الهوامش باللغة العربية:**Simplified Arabic 10**

4- الهوامش باللغة الفرنسية: **Times New Roman 10**،

5- العناوين: خشنة مع مسافة 1.5 بين الأسطر وذلك أوتوماتيكياً،

6- النص: عادي، مع مسافة بسيطة (**simple**) بين السطر، و المسافة بين الفقرات: 6 سم .

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

العدد الثامن المجلد الأول – السنة الثامنة 2015 م

ISSN 1112 – 7961

من أعضاء الهيئة العلمية الاستشارية

الاسم واللقب	الانتساب
أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3
أ.د. هارون الطاهر	جامعة باتنة
أ.د. مصطفي عقاري	جامعة باتنة
أ.د. السعيد بريبش	جامعة عنابة
أ.د. صلاح حواس	جامعة الجزائر 3
أ.د. بن موسي كمال	جامعة الجزائر 3
أ.د. ملياني حكيم	جامعة سطيف
أ.د. طارق عبد العال حماد	جامعة الزقازيق – مصر
أ.د. صديقي مسعود	جامعة ورقلة
أ.د. بلقاسم ماضي	جامعة عنابة
أ.د. مسعود دراوسي	جامعة البليدة
أ.د. درحمون هلال	جامعة البليدة
أ.د. بن بريكة عبد الوهاب	جامعة بسكرة
أ.د. داودي الطيب	جامعة بسكرة
أ.د. بن الطاهر حسين	جامعة خنشلة
أ.د. خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط – الأردن–
د. ظاهر شاهر يوسف القشي	جامعة جدارا – الأردن–
د. أحمد قايد نورالدين	جامعة بسكرة
د. محمود الشوبات	جامعة عجلون – الأردن–
د. حوشين كمال	جامعة بومرداس
د. غانم عبد الله	جامعة بسكرة
د. محمد الناصر حميداتو	جامعة الوادي
د. حجازي إسماعيل	جامعة بسكرة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
۞ أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية د. أحمد زكريا صيام	25-07
۞ أثر حوكمة الشركات بين المبادئ الغربية والقيم الإسلامية أ.خنيش يوسف	42-26
۞ صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أ. هالم سليمة . د. خوني رابح	62-43
۞ التدويل كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة أ. أمال بوسمينة. أ.د عبد الوهاب شمام	76-63
۞ ا إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر – الواقع والمأمول. أ. أحمـد تي	96-77
۞ أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية التدقيق من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء والمهنيين لولاية بسكرة أ. كردودي سهام	114-97
۞ أثر تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل في المؤسسات المصرفية(تجارب بعض المصارف العالمية) أ. دردور أسماء	131-115
۞ العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي- نظريا وتطبيقيا- أ- زقرير عادل	142-132
۞ متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أ. شوقي جباري	158-143
۞ دراسة تحليلية قياسية لمساهمة مراجعة الصحة والسلامة المهنية في تحسين إنتاجية مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ENICAB (2007 – 2013) أ.العمري أصيلة	172-159
۞ الاتجاه المستقبلي للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر "دراسة قياسية–آفاق 2021". أ. مداحي محمد	189-173
۞ انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا أ. بيبي وليد. د. عبد الله غالم	208-190
۞ تصميم بطاقة الأداء المتوازن المستدام لتطوير الأداء البيئي للشركات البترولية. أ. حدو علي. أ.د. الجوزي جميلة	225-209
۞ أثر مرحلة المنبع لقطاع المحروقات على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر أ.مسعودي محمد. أ.د. دادن عبد الغني	248-226
۞ تحليل مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في المؤسسات الجزائرية وأثره على تحسين أدائها الشامل أ.عرقوب وعلي	272-249
۞ التأمين كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر(2000-2013) أ. بالي حمزة. أ.د. أوسرير منور	287-273
۞ Requirements for improving the external audit quality in Algeria. **Dr: ALI-ABDESSAMED Omar**	300-288

افتتاحية العدد الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم.

الافتتاحية:

تضع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي بين يدي قرائها الأعزاء العدد الثامن من مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مواصلة في ذلك مسارها العلمي نحو المساهمة ولو بالقليل في تذليل الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

إن العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجامعة الجزائرية بكل تخصصاتها العلمية والمهنية، وتواجه الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته، قد تُعزى بشكل أساس إلى انقطاع الصلة بين مخرجات الجامعة وتطبيقاتها العملية في أرض الواقع. نتيجة عدم انفتاحها عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي من جهة. وتهميش المحيط الخارجي لقدرات الجامعة من جهة أخرى، وهو ما يحول دون الاستفادة الجادة من الأبحاث التي تقدمها الجامعة في شتى المجالات، ما يعوق تثمين البحث العلمي ويعرقل التطور التكنولوجي.

إن الانفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز العلاقة التبادلية في الاتجاهين، يعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية المحلية والوطنية في كل بلد بمختلف توجهاته.

رئيس التحرير

الدكتور: زين يونس

أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية

د. أحمد زكريا صيام –جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن–

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة محكمة تم توزيعها على عينة الدراسة.

وبتحليل إجابات الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الإحصائي، تم التوصل إلى عدد من النتائج تدور في فلك أهمية التحكم المؤسسي المصرفي وضرورة الإمتثال لمتطلبات الرقابة المصرفية، إضافة إلى القناعة التامة بأهمية التغلب على معوقات وتحديات العمل المصرفي.

الكلمات الدالة : التحكم المؤسسي المصرفي ، الرقابة المصرفية ، البنوك التجارية، المخاطر المصرفية.

Abstract

This study aims to determine the impact of institutional control banking on banking supervision in the Jordanian commercial banks. To achieve the objectives of this study, the researcher designed a questionnaire was distributed to the Court of the study sample.

An analysis of the answers to questionnaires recovered and approved for the purposes of statistical analysis, reached a number of conclusions orbiting the importance of banking and institutional control and the need to comply with the requirements of banking supervision, in addition to the firm conviction of the importance of overcoming obstacles and challenges of the banking business.

Key words: institutional control banking, banking supervision, commercial banks, banking risks.

مقدمة:

ما تعرضت اليه البنوك التجارية من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة على الصناعة المصرفية، أظهر بشكل أو بآخر أهمية بل وحتمية التطبيق الفاعل للتحكم المؤسسي المصرفي، وضرورة تفعيل الرقابة المصرفية، في وقت تسارعت فيه وتيرة إنتشار العولمة وحرية إنسياب حركة رؤوس الأموال، وتفاقمت تحديات أسواق المال والأعمال. وقد أفاق العالم على إيقاع أزمة عالمية طوحت بالبنوك بين مد وجزر، الأمر الذي فرض على البنوك التجارية إعادة النظر بما عليها أن تقوم به للمحافظة على دورها باعتبارها المحرك الرئيس للاقتصاد.

وهكذا لم تعد البنوك بمفردها قادرة على الاستمرار والنمو وحتى البقاء، إن لم تستجب للتطورات وتتكيف معها وتتعايش مع متطلباتها، لا سيما وأنه لا يمكن للبنوك أن تكون بمعزل عن تلك التطورات وانعكاساتها، فكانت الضرورة بترشيد العمل المصرفي ضمن منظومة رقابية تأخذ على عاتقها الشفافية

والمساءلة حفاظا على ديمومة الاستقرار النقدي واستمرارية النمو الاقتصادي، ضمن محددات التحكم المؤسسي المصرفي وضوابط الرقابة المصرفية على البنوك التجارية.

وعليه فالبيئة المصرفية القادرة على خلق التنافس بشفافية، وعلى أساس من تكافؤ الفرص لكافة المؤسسات المصرفية، هي البيئة التي تعتمد التحكم المؤسسي المصرفي أسلوبا والرقابة المصرفية منهجا، على أساس من الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات، وتوفير التمويل الكافي للنشاط الاقتصادي حجما وكلفة وعائدا على حد سواء، ذلك أن الأزمة الراهنة مدرسة قائمة بذاتها، كونها أكبر إعصار مالي يضرب العالم منذ الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي (بسيسو،2010، ص:151).

دراسة الرقابة المصرفية وتفعيل التحكم المؤسسي تكون أكثر أهمية في خضم الأحداث التي نشهد وحجم الودائع لدى البنوك ونوع الخدمات المالية المقدمة لتسهيل أنظمة الدفع ، وبالتالي اعتبار البنوك المصدر الرئيس للتمويل والاقتراض وعمليات الائتمان ورفع مستوى العائد على الموجودات وبالتالي تعزيز القيمة السوقية وزيادة فرص الحصول على التمويل ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

هذا الواقع يفرض أسس ومبادئ محددة لتفعيل التحكم المؤسسي في البنوك كتحديد إستراتيجية عمل واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار تحديد الحقوق والواجبات والصلاحيات والمسؤوليات وعلى أساس من إدراك الحقيقة العلاقة القائمة بين مجلس الإدارة والمدراء والجهات الرقابية الداخلية والخارجية على حد سواء دون تضارب أو تعارض في المصالح والمهام ، وبما يتيح أيضا المجال واسعاً لتحديد القواعد والمبادئ والأنظمة التي تسهل العمل وتتيح للأطراف ذوي العلاقة والمتعاملين شفافية وعدالة الحصول على المعلومات والبيانات لتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة في حينه.

من أجل ذلك إرتأى الباحث دراسة أثر التحكم المؤسسي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية، للوقوف على واقع الحال ومدى التطبيق الفاعل وبالتالي الانعكاسات الايجابية وأهم معوقات التطبيق الدقيق الذي يضمن ويضبط إيقاع العمل المصرفي على أساس من الالتزام بالسياسات والضوابط، لما لذلك من دور بالغ الأهمية في تحقيق الجودة والمساءلة والتميز المصرفي كجهود تؤتي أكلها، ولو بعد حين،،، كون التحكم المؤسسي المصرفي الفعال والرقابة المصرفية الكفؤة من ركائز منظومة الصناعة المصرفية الحديثة.

وتأتي أهمية الدراسة من أنها تبحث في مجتمع البنوك التجارية الى جانب البنك المركزي، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات المعدودة التي تناولت التحكم المؤسسي الى جانب الرقابة المصرفية في دراسة واحدة تعالج ما اصاب الصناعة المصرفية على إثر الازمات المالية وتقلبات البيئة المصرفية. وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية، وذلك من خلال تحقيق الاهداف التالية:

– التعرف على أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية.

– التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بمتطلبات الرقابة المصرفية.
– معرفة الايجابيات التي تحققها البنوك التجارية الاردنية إن هي إمتثلت لمتطلبات الرقابة المصرفية.
– الوقوف على أهم معوقات وصعوبات التطبيق الفاعل لمبادئ التحكم المؤسسي المصرفي.

مشكلة الدراسة:

ما يسعى الباحث الى تحقيقه من هذه الدراسة، هو التعرف على أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية.

فرضيات الدراسة:

بناء على الاطار النظري والدراسات السابقة ، يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسه من المدراء الماليين في كل من البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية الاردنية، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينه الدراسه بالطريقه العشوائيه البسيطه، لتبلغ 120 مديرا ماليا، تم توزيع استبانة لكل منهم.

اداه الدراسه : تم تطوير استبيان لتكون الاداه الرئيسيه لجمع البيانات من عينة الدراسه و تكونت الاستبانه من (20) فقره موزعه بشكل يغطي محاور الدراسه و اثبات الفرضية.

الاطار النظري للدراسة:

معظم الاقتصاديات التي أصيبت بالأزمة النقدية تُظهر القصور في التنبؤ بحدوث الأزمات، نظراً لضعف دور الرقابة المصرفية وعدم إلزامية القوانين والتشريعات الناظمة للصناعة المصرفية، وبالتالي عدم التنبه للمخاطر المصرفية جراء التوسع في منح الائتمان فزادت مخاطر البنوك وانحصرت في أنواع محددة من القروض فانعكس الأمر سلباً على السيولة وسبّب أزمة حقيقية ، وقد يكون مرد ذلك:

– اعتماد نظام الفائدة المرتفع في العمليات المصرفية ضمن منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة، فكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع زاد معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، فيزداد العبء على المقترضين، فتضعف قدرتهم على السداد.

– أن نظام الفائدة يعمل على تركيز الأموال في يد فئة قليلة تسيطر على الثروة، ولذلك فتحقيق التنمية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج يلزمه سعر فائدة يساوي صفر.

– قيام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد في تعاملها على معاملات وهمية ورقية تعتمد على الاحتمالات،وعليه ليس هناك مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي بذلك أقرب ما تكون للمقامرة والمراهنة على ائتمانات بنكية بشكل قروض.

– التوسع غير المبرر في استخدام بطاقات الائتمان دون رصيد وهو ما يعرف (بالسحب على المكشوف) وعندما يعجز صاحب البطاقة عن السداد زيد له في سعر الفائدة ويتم الرهن على عقاره مما زاد من الأزمة.

– بروز أزمة الرهن العقاري، وما خلفته من ركود في القطاع العقاري، تطلب ضخ سيولة إضافية كحل مؤقت إذا ما تراجعت الأسعار مستقبلاً

– غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن النتائج لا سيما الخسائر المتراكمة مما زاد تشوهات القطاع المصرفي.

من اجل ذلك تأثرت الصناعة المصرفية بتداعيات الأزمة المالية العالمية انعكاساتها السلبية على حركة الائتمان والاستثمار وحتى الثقة، نتيجة لتراجع الطلب والاختلالات الهيكلية، بات التوازن الداخلي والخارجي غير مستقر، وظهرت تحديات جديدة تتعلق بالسوق المصرفي وعدم جاهزية البنوك لتطبيق المعايير الدولية الصادرة عن بازل II وIII ، رغم محاولات تعزيز الثقة وتقليل المخاطر فكانت الحاجة ملحة للشفافية والكفاءة. فقد أشارت لجنة بازل الى ان الرقابة المصرفية تُعد جزءاً من نظام متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المالي، وأن هذا النظام يتكون من العناصر التالية (العزاوي، 2010، ص:171):

1. سياسات اقتصاد كلي مستقرة وسليمة.
2. بنية أساسية متطورة.
3. الانضباط الفعال للسوق.
4. صلاحية للسلطة الرقابية في اتخاذ الاجراءات التصحيحية.
5. آليات لتوفير مستوى ملائم من التدخل الحكومي.

وهكذا كانت الرقابة المصرفية نتاج طبيعي للمستجدات والمغيرات، وبرز التحكم المؤسسي المصرفي كبعد استراتيجي للحد من المخاطر وتعزيز العمل المصرفي، وإدراكاً من البنك المركزي الاردني لأهمية التعامل مع المخاطر المصرفية تم تطوير إستراتيجية المخاطر وذلك بتحديد المخاطر حسب احتمالية حدوثها وبعد دراسة وتقييم أثر الضوابط الرقابية يتم إحتساب القيمة المتبقية من المخاطر وترتيب المخاطر حسب الأولويات.

وبذلك ارتفع مستوى الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي الأردني بما ينسجم مع المعايير الدولية، نتيجة لفرضه حدود قصوى للتركزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة ووضع حد أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات وإضافة مخاطر السوق إلى معادلة حساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي إلى جانب تفعيل معايير المحاسبة والإفصاح المالي.

وهنا يكمن أثر التحكم المؤسسي المصرفي على الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الاردنية لتهيئة البيئة المناسبة للنشاط المصرفي ومراقبة منح الائتمان وكيفية التعامل مع الودائع والاقتراض وبما يضمن حماية مصالح الأطراف المتعاملة.

ماهية التحكم المؤسسي:

يعني التحكم المؤسسي بشكل أو بأخر تلك العلاقة الوطيدة والصلة الوثيقة بالمنظومة الرقابية ، وذلك أن غياب التحكم المؤسسي يعني الوقوع في أخطاء ومخالفات ما كانت لتكون بتفعيل التحكم المؤسسي . ولا أدل على ذلك من Enron و parmalat ، فالتحكم المؤسسي بمفهومة المطلق علاقات وعمليات تعكس العوامل الداخلية التي تفعل التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين والجهات ذات الصلة ، وهو بذلك يسهل الوصول إلى الأهداف وفق منهج علمي وإستراتيجية محكمة ، ليكون بذلك البنك مسؤولاً أمام الآخرين . وبما يوفر حسن الأشراف والإدارة والمراقبة المستدامة على المخاطر وبالتالي كفاية الضوابط الرقابية لتجنب المخاطر والوقوع في الأزمات النقدية .

تعريف التحكم المؤسسي: لقد تنوعت تعريفات التحكم المؤسسي ودورة في إدارة المخاطر والحد منها بما يعزز كفاءة الأداء وفعاليته ، ذلك أن ما شهدته الصناعة المصرفية من تغيرات وتحولات جذرية فرضت على مجالس الإدارة وجهات التدقيق الداخلي دور بالغ الأهمية يستوعب المهام ويعيد ترتيبها بزيادة الوعي بمنطقة المخاطر المحيطة بإمكانية الحد من الأزمات وتحقيق الأهداف بتبني استراتيجيات واليات رقابية فاعلية.

كما أن للتدقيق الداخلي أيضاً ، له دوره الفاعل في إضافة قيمة للمشروع بوضع تقييم ذاتي للمخاطر بحيث يتم تقييم مستوى كل خطر لمعالجته بنوع محدد من الرقابة ، وكذلك مدققين الحسابات معنيون هم أيضاً بمعرفة المخاطر وتحديد العوامل المؤثرة فيها، وإن كان ذلك سيتأثر بالخبرة العملية والمؤهل العلمي لذلك جاء التركيز على الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي لتوفير إمكانية تحديد المخاطر ومحاولة تقليلها .

والتعريفات جميعاً بينها قاسم مشترك لماهية التحكم المؤسسي ، في القدرة على إدراك المخاطر ومسبباتها والعوامل المؤثرة فيها، فهناك ثلاثة أنواع أساسية من المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية، وهي: (العزاوي، 2010، ص: 141):

1. مخاطر الائتمان credit risk.
2. مخاطر السوق systematic risk or market risk.
3. المخاطر التشغيلية operational risk.

فالتحكم المؤسسي عمليات وإجراءات تستخدم للإشراف على المخاطر وإدارتها وبما يضمن كفاية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر والسيد قدماً في تحقيق الأهداف ، وذلك أن إدارة المخاطر جزء

لا يتجزأ من التحكم المؤسسي باعتبارها منظومة محددة المعالم توجه وتراقب الأعمال من قبل الجهات المعنية للالتزام وتحقيق الكفاءة والإفصاح والشفافية .

وعليه فالتحكم المؤسسي جملة إعادة هيكلية وتنظيم للعلاقات القائمة بين البنوك والمساهمين والأطراف ذات الصلة على أساس من المساءلة والمسؤولية والنزاهة والشفافية وبما يوجه العمال في نسق طبيعي يلبي الاحتياجات ويعزز الاستمرارية بكل موضوعية وشفافية بعيداً عن الشخصية والنفوذ غير الموضوعي .

عموماً يبدو جلياً أنه ومهما اختلفت التعاريف ، يبقى التحكم المؤسسي وإجراءات ومبادئ تهيكل على أساسها شفافية ونزاهة العلاقة بين المساهمين و الدائنين ومجالس الإدارة والإدارة التنفيذية ومن هم على صلة بالبنك ، بما يلزم الأطراف المعنية ضمن منظومة الرقابية وسياسة افصاحية ورقابة داخلية تحفظ لكل ذي حق حقه ، وهو بذلك – أي التحكم المؤسسي أكثر شمولية مما يعتقده البعض وهكذا فالتحكم المؤسسي استجابة إستراتيجية تدرك الخطر وتفرض نظام رقابي داخلي يتمتع بالكفاءة والشفافية والموضوعية وبما يحسن الأداء ويقلل المخاطر من خلال منظومة رقابية تعمل على إدارة المخاطر .

وانطلاقاً مما جاء به (IIA) فإن إدارة المخاطر احتمال تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما يؤثر على المشروع الخاضع للتدقيق ، أما (COSO) فقط حددت للرقابة الداخلية معالم وضوابط الاكتشاف المخالفات والتجاوزات حيثما كانت لتعزيز الثقة في البيانات المالية ، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنبيه (OECD) فقد أشارت في عام 1996 إلى التحكم المؤسسي وعرفته بأنه نظام يوجه ويضبط أعمال الشركة بوصف الحقوق والواجبات وتحديد الأهداف والاستراتيجيات وأسس المتابعة لمراقبة الأداء ، بضبط إيقاع العلاقة بين الإدارة ومجلسها و المساهمين وذوي العلاقة من الأطراف المختلفة وبما يعزز روح العمل المؤسسي و ينهض بالمسؤوليات على أساس من العدالة والشفافية .

عناصر نظام التحكم المؤسسي الفعال:

وفيما بعد ومن خلال التشاور المستمر مع المنظمات الدولية ذات العلاقة قام البنك الدولي بتطوير نموذج محدد يهدف إلى تقييم كفاءة ومستوى التحكم المؤسسي في الدول النامية، وهنا نشير إلى النموذج العام الذي قدمته (OECD) لتقييم وتحسين عناصر نظام التحكم المؤسسي وبما يكفل تحقيق مصالح كل من المساهمين والمتعاملين والأطراف ذات الصلة وفق العناصر التالية الذكر لنظام التحكم المؤسسي:

حقوق المساهمين والأطراف ذوي العلاقة والصلة :

بحيث يؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذ التحكم المؤسسي حماية مصالح المساهمين ومراعاة حقوقهم في التملك بشكل سليم شفاف وتسهيل عملية نقل الملكية بشكل سلس ، إضافة لحقهم في

الحصول على المعلومة بشكل منتظم مستمر ، ناهيك عن مراعاة حقهم في التصويت والانتخاب والمشاركة في الأرباح والاطلاع على السجلات والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف باعتبارهم مساهمين لهم الحق في رسم الخطط والاستراتيجيات إضافة لحقهم بالاطلاع على هيكل التمويل والمزيج التمويلي المناسب بما يتلاءم وحصتهم في رأس المال .

وهذا ما يعكس أنظمة التحكم المؤسسي بالمعاملة المتساوية للمساهمين ومراعاة كونهم مساهمين بغض النظر عن صغارهم أو كبارهم فيتم التعامل معهم بعدالة وسواسيه دون تميز مما يفرض على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح التام عن ممتلكتهم وحصصهم في رأس المال ، وهذا يفرض بشكل أو بآخر على أنظمة التحكم المؤسسي مراعاة الحقوق القانونية للمساهمين والمتعاملين ذوي الصلة وبالتالي إيجاد آليات محددة يسمح لهم بالمشاركة الفاعلة والحصول على المعلومات المناسبة بهدف تعظيم دخولهم وعوائد استثماراتهم بعيداً عن افتعال الأزمات ، ذلك أن فاعلية التحكم المؤسسي تعزز الحد من الأزمات النقدية .

الإفصاح والشفافية :

إن تفعيل التحكم المؤسسي يعتمد إلى حد بعيد على المساءلة والعدالة في توزيع الأدوار وتقييم أداء الإدارة والكشف والإفصاح عن الجوانب والمسائل القانونية والمالية والأخذ بالبعد المجتمعي وفق ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية.

ولذلك فعلى أنظمة التحكم المؤسسي الوقوف على عملية الإفصاح بشفافية مطلقة حول قضايا نتائج الأعمال وما يتعلق بالأوضاع المالية والنتائج المالية والتشغيلية ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرواتب والهيكلية الإدارية وتوزيع المناصب والإفصاح بوضوح عن الأهداف والغايات وسبل تحقيقها وذلك بنشر البيانات والقوائم المالية وكيفية إعدادها وتدقيقها حسب المعايير المتعارف عليها والعمل على أن يكون التدقيق مستقلا موضوعيا من جهة محايدة ونشر البيانات بوقت مناسب يسمح للمتعاملين استخدامها وقت الحاجة بأقل تكلفة وأكبر عائد .

حدود مسؤوليات مجلس الإدارة :

لعل مجلس الإدارة هو القادر على تحديد التوجيهات الإستراتيجية المستقبلية ، وبالتالي وليكون التحكم المؤسسي أداة فاعلة تحد من الأزمات لابد من توصيف حدود مسؤوليات مجلس الإدارة وصلا حياته بالحرص على مصلحة المساهمين والأطراف المتعاملة ذات الصلة وبما ينعكس على سمعة البنك بشكل جيد وبالتالي المعاملة العادلة للمساهمين حينما يتعلق القرار بحقوق صغار المساهمين أحياناً ، والتركيز على الالتزام التام بالتعليمات والقوانين عند اتخاذ القرارات ولكن بشكل موضوعي بعيداً عن المحاباة والشخصية ، ذلك أن التركيز على مصلحة المساهمين وتجنب القيام بأعمال تضر مصالحهم يحقق هدف المسؤولية الاجتماعية والذي يحسن الصورة في المجتمع فينعكس الأمر إيجابا .

كما أن تحقيق مثل هذا الهدف المنشود سيعود بالفائدة على المساهمين ويعزز الانتماء لديهم بشكل أو بآخر ولو بعد حين ، لاسيما إذا ما عزز مجلس الإدارة بدوره عملية الإفصاح والشفافية وأتاح لجمهور المساهمين الاطلاع على :

- المعلومات المالية ممثلة بالتقرير السنوي والحسابات الختامية باعتبارهما المصدر الرئيس للتدفقات النقدية ، ناهيك عما نجد في القوائم المحاسبية نصف السنوية والتقارير المفصلة الرسمية الصادرة بشكل دوري .
- المعلومات غير المالية والكمية ممثلة بالإحصاءات الاقتصادية وحجم الطلب والعمالة.
- المعلومات غير الكمية ممثلة بتقرير مدقق الحسابات وكلمة رئيس مجلس الإدارة المتاحة غالبا في افتتاحية التقرير السنوي.

دور وأهمية التحكم المؤسسي:

والتحكم المؤسسي ضرورة لا مفر منها للعمل بكفاءة وشفافية ، كونه سيؤدي في النهاية إلى الحد من الأزمات وتجنب الوقوع في المخالفات وبالتالي تفعيل العلاقة القائمة مع المساهمين والأطراف المعنية على أساس من العدالة وبما ينعكس إيجابا على الكفاءة التشغيلية وزيادة الدخل وتعظيم الثروة مما يؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على التمويل وأشكال الاقتراض بكلفة أقل وعائد أكبر وبما يعزز فرص النمو المنشود .

من هنا كانت الدعوة إلى تفعيل التحكم المؤسسي لتعزيز الشفافية ووضوح الأدوار لا سيما ما يتعلق بمجلس الإدارة وهذا يتطلب منظومة رقابية محكمة تضع الأمور في نصابها على أساس من المسؤولية الاجتماعية والعدالة والشفافية وتفعيل الدور الرقابي الداخلي والخارجي على حد سواء والالتزام بالحقوق والواجبات وممارسة الأنشطة وفق أخلاقيات المهنة التي تعمل على تجنب الوقوع في المخاطر غير المقبولة أو الزائدة عن الحد المعقول .

يتضح مما سبق المسؤولية المطلقة تجاه المساهمين والأطراف ذوي الصلة والمجتمع ككل . على أن لا يحدث تضارب بين الوظيفة من جهة وأهداف أرباب رأس المال من جهة أخرى وعدم اتخاذ قرارات تخدم مصالح المدراء بشكل شخصي بعيداً عن الموضوعية لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمكافآت والمزايا المبالغ بها .

إن فاعلية الرقابة المصرفية وتهيئة التحكم المؤسسي لتجنب المخاطر غير المألوفة وللحد من الأزمات يتطلب تهيئة المناخ المحفز للنشاط على أساس من الاستقلالية التامة للجهات الرقابية الكفؤة وتحديد الأهداف والمسؤوليات وكفاية الموارد وبما يسمح بتصنيف درجة الملائمة وكفاية رأس المال على أساس من الإفصاح والرقابة والالتزام والشفافية والانتقال بالرقابة من المفهوم العلاجي

إلى الوقائي وبالتالي ترسيخ مفهوم الرقابة الوقائية التي تتنبأ بالخطر قبل وقوعه لدق ناقوس الخطر، حيث تستند الرقابة الفعالة للمخاطر الى ثلاث ركائز أساسية هي (علي، 2011، ص: 223):

1. التشريعات المصرفية.
2. السلطة الرقابية.
3. البيئة القانونية والمحاسبية.

وحيال ذلك الواقع بات لزاماً على البنوك الاستجابة الفورية والعمل على وضع السياسات والخطط ذات البعد الاستراتيجي لتحديد المهام والمسؤوليات وحسن إدارة المخاطر والإبقاء على المستويات المثلى للسيولة والربحية وضبط الائتمان لتحقيق التوفيق بين حجم السيولة المطلوبة وكمية الأرباح المستهدفة وذلك من خلال المراجعة المستمرة للسياسة الائتمانية والاستثمارية وحسن إدارة الموجودات المطلوبات وإدارة النقدية، وذلك لا يكون إلا بتوفير منظومة رقابية تعمل على سلامة ومتانة العمليات بكل شفافية ودقة بتفعيل الرقابة الداخلية وضبط عناصر الجودة لتقيم الأداء من الداخل وبما يعزز فاعلية ومصداقية البيانات والتقارير المالية وشفافية العمليات على حد سواء، ذلك أن خطة الرقابة تمثل حلقة الوصل ما بين تقييم المخاطر ومجالات التفتيش التي تتم في البنك المعني(علي، 2011، ص: 232).

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي نظر الدورة في كشف الاختلالات وتحسين كفاءة العمليات وحسن استخدام الموارد المتاحة بما يعزز فعالية إدارة المخاطر وكفاية رأس المال للوقوف على السقوف القصوى للائتمان نسبة إلى رأس المال وما يمكن منحه بالنظر إلى حجم التسهيلات المسموح منها للعملاء.

مقومات التحكم المؤسسي الفاعل:

نشير إلى كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك والذي أصدره البنك المركزي حول التحكم المؤسسي، مشيراً إلى أن التحكم المؤسسي يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك، كما يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فاعلية التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين والجهات ذات العلاقة، معتبراً أن التحكم المؤسسي الجيد ليس الهدف النهائي للبنك بقدر ما يسهل على البنك قدرة التعريف بأهدافه للوصول إليها.

وهنا تجدر الاشارة انه لا يمكن للرقابة المصرفية أن تكون فاعلة وتعمل بكل كفاءة واقتدار ما لم يتوافر لدى البنوك إرادة التحكم المؤسسي القادرة على إيجاد منظومة رقابية فاعلة تساعد على استخدام الموارد وبلوغ الأهداف لتجنب الوقوع في الاختلالات والأزمات النقدية، وذلك بوضع الأهداف والخطط والسياسات القادرة على تحقيق أكبر عائد بأقل كلفة وبالتالي انسيابية الأعمال والخدمات وفق برامج وإجراءات محددة تأخذ البنوك على عاتقها الالتزام بالسلوكيات والممارسات البنكية الآمنة وبما يضمن

حماية الحقوق والمصالح، نشير إلى ذلك ونؤكد ضرورة توافر مقومات التحكم المؤسسي الفاعل ، والتي منها:

- توافر الإرادة الحقيقية لتفعيل نظام التحكم المؤسسي.
- تحديد المعايير الضابطة للأداء وضمانة الالتزام بها.
- توافر الآليات المناسبة للتنسيق بين من لهم علاقة بالتحكم المؤسسي.
- تفعيل دور الرقابة الداخلية وتحصين القائمين عليها.
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرارات.
- الفهم الواضح للأدوار والتأهيل الكافي للمعنيين.

هذا ويتطلب التحكم المؤسسي توافر بيئة صحية تعتمد لتفعيل دوره، العدالة في التعامل مع مصالح الأطراف جميعاً والشفافية في الإفصاح عن المعلومات التنظيمية والمالية والمساءلة الموضوعية بالتزام الإدارة التنفيذية لتحقيق ما يعرف بالمسؤولية بتحديد الواجبات والصلاحيات بوضوح ومستويات اتخاذ القرار، الأمر الذي سيعزز متانة الجهاز المصرفي وزيادة ثقة المستثمرين بما ينعكس إيجاباً على عوائد المساهمين بزيادة توزيعات الأرباح، وهذا ما يفسر عمل البنوك بشكل جاد على إدارة المخاطر وبما ينسجم مع أهداف البنك المركزي.

ماهية الرقابة وأنواعها:

باتت الرقابة ضرورة ملحة في ظل المستجدات والتغيرات الدولية التي نشهد، وأي يكن الأمر فالرقابة عموماً تتنوع بين الرادعة والتي تردع وتمنع حدوث الشيء غير المرغوب فيه، وهناك الرقابة على الأداء ويأتي دورها لكشف الأخطاء وتصحيحها بشكل مستمر وبشكل سريع مباشر، ناهيك عن الرقابة العلاجية والتي تحدد الانحراف الذي حدث بين ما تم فعلا وما كان يجب أن يتم وفق ما هو مخطط له.

ولتكون الرقابة عموماً فاعلة لابد من تمتعها بالكثير من المرونة في العمل والاستمرار بها بفاعلية وضمن مخطط زمني يتم إتباعه بشكل يومي أو شهري أو نصف سنوي وربما بشكل سنوي والتقدير الدقيق للأمور عند تقييمها بها تحسين رقابة الخسائر وتفعيل الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال بهدف تقليل التكاليف الطارئة والمحتملة، ولاشك في أن إحداث مثل تلك المنظومة الرقابة من شأنه وضع ضوابط صارمة لاكتشاف المخالفات وتحديد الانحرافات للوقوف على التجاوزات، على أن يتمتع الجهاز الرقابي بالكفاءة والشفافية ويتبع الإجراءات الرقابية ككل متكامل وعلى أساس من كفاية الضوابط الرقابية في ظل التحكم المؤسسي.

أما من يقوم بالرقابة على البنوك فهي السلطة الرقابية والتي تمارس عملها بشكل أساسي بالرقابة على السياسة العامة للبنك خدمة لمصالح المودعين وحماية للجهاز المصرفي وتعزيز متانته والثقة به، وكذلك الرقابة الداخلية في البنوك والتي تسير ضمن أنظمة رقابية محكمة تعزز الرقابة الداخلية

وما يعرف بدائرة التدقيق الداخلي، ناهيك عن المدقق الخارجي والذي يسعى جاهداً لأن يكون محايداً موضوعياً عند قيامه بعمليات التدقيق والمراجعة كجهة شفافة نزيهة لا تحابي أو تجامل على الإطلاق، وإلا فقد مصداقيته مباشرة.

ماهية الرقابة المصرفية وأشكالها:

إن الهدف الرئيس للرقابة المصرفية يبقى يدور في فلك الحفاظ على استمرارية متانة وسلامة الجهاز المصرفي وبما يضمن الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين على حد سواء وبما يحقق دور الجهاز المصرفي في التنمية الشاملة والإبقاء على الاستقرار النقدي وثبات قيمة الدينار وفاعلية مكونات ومؤسسات الجهاز المصرفي ، وعليه فإن للرقابة المصرفية دور في الصناعة المصرفية وهي على شكلين هما:

2-1-1- الرقابة الميدانية:

والتي تعتمد الزيارات الميدانية للبنوك بهدف التحقق من سلامتها ومتانة مركزها المالي ومدى التزامها بقانون البنوك وتعليمات البنك المركزي، للوقوف بشكل خاص على مدى التزام البنوك بالجوانب النوعية كالإدارة وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة رأس المال كماً ونوعاً ونوعية الأصول والإدارة والربحية والسيولة مؤشرات رئيسة تستخدم لتقييم أداء البنوك بالنواحي النوعية بهدف ضمان متانة واستمرارية الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة به من المودعين والمتعاملين وبما يضمن مصالح المساهمين والمتعاملين على حد سواء.

2-1-2- الرقابة المكتبية:

وتعتمد بشكل أساسي على أسلوب استمرارية تحليل القوائم المالية والتقارير الدورية التي ترد إلى البنك المركزي من البنوك، بالإطلاع على سلامة البيانات ودقتها ومدى التزامها مع المعايير الدولية، ولغايات ذلك نجد في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي العديد من الأقسام التي تعزز ذلك التوجه، ومنها:

- قسم الدراسات والتشريعات.
- قسم تحليل ودراسة البيانات.
- قسم متابعة العمليات المالية.
- قسم التركزات الائتمانية والأخطار المصرفية.
- قسم الإحصاءات المصرفية.

إن استمرارية البيانات الدورية والرقابة من خلال الزيارات الميدانية من شأنه تعزيز العلاقة مع إدراك البنوك وتحقيق التواصل المستمر بطلب التقارير ومراجعتها وتحليلها للتثبت من صحة البيانات وسلامة العمليات وبما يقلل من الوقوع في الأخطاء وارتكاب المخالفات، لاسيما إذا توافر الحد الأدنى

لمتطلبات ومكونات رأس المال وتحت إدارة القروض والمحافظ الاستثمارية بشكل مؤسسي علمي يعتمد تقليل التكاليف وتعظيم العوائد وبالتالي كفاية المخصصات والموارد المالية ومتابعة مخاطر السوق بوضع أنظمة شاملة لإدارة المخاطر بتفعيل التدقيق الداخلي والخارجي على أساس من المهنية والموضوعية، لاسيما فيما يتعلق بمتطلبات الترخيص وتحديد نشاطات البنوك وفصل الوظائف وما يطرأ على رأس المال والملكية من تغيرات تستحق الدراسة والتدقيق في ضوء قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي.

فالرقابة عموماً مجموعة من القواعد والإجراءات تهدف إلى تصحيح الأوضاع، ولكن ما يميز الرقابة المصرفية أنها أساليب تتخذها السلطات النقدية للحفاظ على سلامة المؤسسات المصرفية ومتانة الجهاز المصرفي ليكون قادراً على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال مراقبة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المالية بأسلوب الرقابة الوقائية التي تقلل من تعرض البنوك للخطر أثناء تقديمها للخدمات المصرفية فيوجه البنك المركزي تلك البنوك بضرورة الالتزام بمعايير الكفاية والكفاءة ومقررات بازل لتحقيق التوازنات المالية الرئيسة وفق النسب المتعارف عليها.

وبذلك تتبيّن أهمية رقابة الأداء باعتبارها أداة السلطات الرقابية التي تقيم أداء البنوك وإداراتها، بتحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المعنيين لتصحيح ما كان من تجاوزات وهنا لا نقلل من دور الرقابة التصحيحية وإن كانت علاجية متأخرة بعض الشيء لكنها لازمة لتقويم الاختلالات بينما ما أنجز فعلا وما يجب أن ينجز وبالتالي معرفة أسباب هذا الاختلال لتجنب الوقوع في تلك الاختلالات مستقبلا.

أهداف الرقابة المصرفية:

قد يكون من نافلة القول التذكير بأهداف الرقابة المصرفية، لكن تقتضي المنهجية العلمية أن نذكر ببعض تلك الأهداف، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحقيق متانة الجهاز المصرفي والمحافظة على الحقوق وتفعيل التحكم المؤسسي والتقليل من المخاطر إلى حدودها المقبولة وإزالة ما يمكن من معيقات المنافسة وبالتالي الوقوف على سلامة العمليات المصرفية وما ينبثق عن ذلك من حماية وضمان للودائع وتوجيه الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر والكلفة الأقل وبالتالي الحفاظ على السمعة المصرفية وسلامة الصناعة المصرفية بأساليب الرقابة البنكية التي يباشرها البنك المركزي الكمية والنوعية وتنفيذ مقررات لجنة بازل ومتطلبات تفعيل التحكم المؤسسي لتفعيل الرقابة المصرفية وتنشيط التحكم المؤسسي للحد من الأزمات النقدية والوقوع في المخاطر على اختلاف أنواعها.

وقد وردت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير أساسية لابد من وجودها حتى يقال أن تلك الرقابة رقابة فاعلة، ومعايير إضافية تزيد من فاعلية الرقابة كما جاءت في لجنة بازل بهدف تقييم النظام الرقابي والوقوف على نقاط الضعف لمعالجتها والسير قُدماً في تنفيذ الرقابة والتقيد بأولوياتها بهدف تعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من مسببات الأزمة النقدية وتداعياتها بتوفير بيانات استرشادية لتفعيل منظومة الرقابة المصرفية وتحفيز التحكم المؤسسي.

لذلك أصدر البنك المركزي الأردني كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك تناول فيه ماهية التحكم المؤسسي ومعايير أعضاء مجلس الإدارة واختيار الإدارة ودورها الرقابي ثم التخطيط ورسم السياسات فالتدقيق والضبط الداخلي محاولة من البنك المركزي تعزيز المراقبة على البنوك وتقييم فاعلية أنظمة الرقابة المصرفية، علماً أن هذه المبادئ والتوجيهات تعزز متانة الجهاز المصرفي وتفعل الرقابة وتقلل المخاطر والاختلالات، ولكنها ليست بالضرورة مانعة للمخاطر ولكنها محاولة للاسترشاد والحد من مسببات التعثر والأزمات النقدية.

متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية:

يتطلب تفعيل الرقابة المصرفية سياسية مصرفية حازمة تأخذ على عاتقها التعامل الموضوعي مع البنوك ومجالس إداراتها بكل شفافية ونزاهة وعلى أساس من وضوح السياسات والتعليمات والقوانين الضابطة للرقابة المصرفية، ومن بين ذلك التأكد من التزام البنوك بمتطلبات الترخيص وما يطرأ على الملكية من تغيير، وبالتالي إلزام البنوك الاحتفاظ بسجلات وبيانات موثقة سليمة ودقيقة تعكس الوضع المالي للبنك ربحية وسيولة ونشاطاً، ومن ثم منح مراقبين البنوك صلاحيات كافية تمكنهم من كشف الأخطاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وقت الحاجة، وبالتالي ممارسة البنوك لعملياتها وفق تعليمات البنك المركزي بآلية واضحة، وبناء على ذلك يمكن أن تتضمن خطة الرقابة مايلي (علي، 2011، ص: 233-234):

1. اعداد برنامج للتفتيش من مستوى السلطة الرقابية (البنك المركزي)، يشمل أهداف خطة الرقابة ووصف الانشطة والمخاطر التي سيتم تقييمها.
2. مذكرة نطاق التفتيش.
3. الرسالة الى البنك المعني.
4. نتائج التفتيش.

هذا وقد منحت التشريعات المصرفية في الأردن البنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بمنح الترخيص أو سحبه وطلب البيانات اللازمة والتفتيش الميداني متى لزم الأمر، هذا ويكاد ينحصر التشريع المصرفي في الأردن في قانون البنك المركزي وقانون البنوك وما ينبثق ذلك من:

- ترخيص البنوك.
- الإدارة والتنظيم.
- التفتيش والتدقيق.
- الاندماج والتصفية.
- متطلبات تقديم الخدمات والأعمال المصرفية وشروطها.

وتجدر الإشارة إلى أن سلامة إدارة البنوك من ضرورات العمل المصرفي، فهي قادرة على رسم السياسات والخطط وتحديد الأهداف وهي القادرة على الالتزام والإلزام بالقوانين والتشريعات وحماية حقوق المساهمين والمودعين على حد سواء وتحفيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر والوقوع في الأزمات، وهنا يكمن دور الرقابة والتحكم المؤسسي في إيجاد نظام مصرفي متين مبني على أسس سليمة وعلاقات ترابطية بين إدارة البنك والمساهمين والأطراف ذات العلاقة لضمان حُسن الأداء وتوفير منظومة رقابية تتأكد من التزام البنك بالسياسات والسقوف المحددة.

3- ماهية المخاطر وإدارتها:

إذا كانت المخاطر فيما تعنيه تقلب العوائد وتذبذب القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية، فإن إدارة المخاطر تعني القبول المدروس للمخاطر في حدود معينة بهدف تحقيق العوائد، وبما في ذلك من اتخاذ قرارات صائبة توازن بين المخاطر من جهة والعوائد من جهة أخرى، وفق أسس ومعايير وأدوات مالية تحقق الأهداف المرجوة والعوائد المرجحة، لذلك نقول أنه إذا كانت أهداف البنك المركزي ضمان قابلية تحويل الدينار والحفاظ على الاستقرار النقدي لتشجيع النمو الاقتصادي، فإن ذلك لا يتحقق إلا بإدارة حصيفة للسياسة النقدية وتفعيل الرقابة على الجهاز المصرفي بتنشيط التحكم المؤسسي.

وبذلك بات الهدف من الرقابة المصرفية تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وحسن إدارة المخاطر ومراقبتها للتأكد من سلامة ومتانة مكونات الجهاز المصرفي مالياً وبما لا يترك مجالاً للإضرار بمصالح المتعاملين ولتبقى المخاطر في حدودها الدنيا المقبولة والتي لا تهدر الموارد المتاحة ولا تقلل العوائد المتحققة، ذلك أن إدارة المخاطر جزء من دورة المخاطر المسموح بها، كونها – أي إدارة المخاطر – تعكس احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر معين له انعكاساته اللاحقة، ولذلك فكلما تحسنت إدارة المخاطر وكان لها استقلالها كلما تحسن الأداء وعظمت العوائد بأقل التكاليف.

3-1- تعريف المخاطر وتصنيفاتها:

هناك اعتقاد أن إدارة المخاطر بما تعنيه من قبول مدروس للمخاطر بهدف تحقيق اكبر العوائد بأقل التكاليف، إنما يعكس مفهوم التحكم المؤسسي، واعتبارها – أي إدارة المخاطر – جزء من التحكم المؤسسي، إذا سلمنا بأنها منظومة رقابية تعتمد النزاهة والشفافية في توجيه الأنشطة ومراقبتها لتحقيق الوفاء والالتزام بكل شفافية ووضوح ومنع المخالفات واكتشاف التجاوزات حيثما كانت.

ولما كان الأمر كذلك لابد من تعريف المخاطر وتصنيف أنواعها لمعرفة موقع تلك المخاطر في البنوك ومعرفة حجمها وانعكاس ذلك على حركة تذبذب العوائد ورأس المال بهدف إدارة المخاطر بشكل مؤسسي لتحقيق العوائد المستهدفة بأقل التكاليف ومن خلال التحوط واقتطاع المخصصات وصولاً إلى مراقبة مستمرة للمخاطر وفق التحكم المؤسسي من تقييم منتظم ودوري لكم ونوع المخاطر من حيث رأس المال والموجودات والاستثمارات وكذلك الممارسات الإدارية، ولذلك نجد من المخاطر أنواع عدة.

نتائج التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

- تم ادخال بيانات اجابات المشتركين بالدراسه الى الكمبيوتر حيث اجريت لها تحليل بواسطة برنامج SPSS وظهرت النتائج التاليه :

1- صفات العينه –

جدول (1)

تم توزيع عينة الدراسه في ضؤ متغيرات الجنس ، الخبره ، المؤهل العلمي على النحو التالي:

	المتغير	العدد	النسبه المئويه
الجنس	ذكر	100	%83.3
	انثى	20	%16.7
العمر	اقل من 35 سنة	35-50	51 فاكثر
الخبره	اقل من 5 سنوات	25	%20.83
	6-10 سنوات	65	%54.16
	11 فاكثر	30	%25.01
المؤهل العلمي	بكالريوس	30	%25.01
	ماجستير	65	%54.16
	دكتوراه	25	%20.83

تظهر الجدول اعلاه بان الغالبية العظمى من المدراء هم من ذكور حيث بلغ عددهم 100 او بنسبة 83.3% اما باقي العينة فهي من النساء حيث بلغ عددهن 20 او بنسبة 16.7%.

اما بنسبة للعمر فان الغالبية العظمى من المشتركين في الدراسة فهم في الفئة العمرية من 35 الى 50 سنة حيث بلغ عددهم 60 او بنسبة 50% ويليهم الفئة العمرية 35 الى 50 سنة حيث بلغ عددهم 30 او بنسبة 25% يساويهم المدراء في الفئة العمرية 50 فاكثر حيث بلغ عددهم 30 او 50%

بنسبة للمؤهل العلمي يظهر الجدول بان حملة الماجستير يشكلون 65 او 54.16% ويليهم حملة البكلوريس 30 مديراً ومديرة او بنسبة 25.01% ثم حملة الدكتوراه والبالغ عددهم 25 او بنسبة 20.83% مدير ومديرة.

بنسبة الى الخبره يظهر الجدول بان اقل من 5 سنوات يبلغ عددهم 25 او بنسبة 20.83% ثم يليهم ذوي خبره 6-10 سنوات حيث بلغ عددهم 65 او بنسبة 54.16% اما المدراء ذوي خبرة 11 فاكثر حيث بلغ عددهم 30 او بنسبة 25.01%.

2 تم استخدام معادله فيشر Fisheer لايجاد الحده (الوسط المرجح) واستخدمت لترتيب مستوى دور بنك المركزي الاردني في تفعيل وتشديد الرقابه المصرفية للحد من الازمات التالية وفق الاقانون الاتي:

الوسط المرجح = ت1x 5+ت2x4+ت 3 x3 +ت4x 2+ت5x 1

ت ك

جدول

قيم الوسط المرجح لفقرات دور

الفقرة: دور البنك المركزي في تفعيل المراقبة المصرفية للحد من الازمة المالية	بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	الوسط المرجح
يملك البنك المركزي اليات مراقبه فعاله على المصارف الاردنيه	_	1	15	40	64	4.79
يعتمد البنك المركزي الاردني على تقنيات واساليب حديثه للمراقبه	4	16	43	27	30	4.43
يراقب البنك المركزي اساليب المراقبه الداخليه لدى البنوك	3	28	47	22	20	4.41
يشدد البنك المركزي على تطبيق الحركه من قبل ادارة البنوك	17	33	37	23	10	
يتدخل البنك المركزي حالما تدعو الحاجه لحماية النظام المصرفي الاردني	_	3	59	38	20	3.75
يصدر البنط المركزي تعليمات مشدده للبنوك لتفعيل دور المراقبه	21	19	67	13	_	3.71

المخاطر/ ائتمان/سيولة/فائدة

		بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	الوسط المرجح
1-	تواجه المصارف الاردنيه مخاطر الائتمان باستمرار	_	2	3.6	2.9	53	4.56
2-	يعمل البنك المركزي على تشديد المراقبه لمواجهة مخاطر الائتمان	14	17	54	33	12	2.82
3-	هنالك مخاطر السيوله الزائده بدزن استثمار لدى البنوك	6	11	29	49	25	3.91
4-	يتدخل البنك المركزي من خلال تفعيل المراقبه	12	22	37	35	14	2.95
5-	يعمل البنك المركزي على تشديد المراقبه للحد من ازمه مالبه	10	16	50	17	27	3.10
6-	يتحكم البنك المركزي باسعار الفائده	_	3	69	31	17	4.81

7-	يراقب البنك المركزي نسبة الفائده لدى البنوك	1	5	63	32	19	4.80
8-	البنك المركزي يراقب باستمرار خطر التضخم الاقتصادي	4	7	59	29	21	4.61
9-	البنوك التجاريه الاردنيه تخضع لرقابة البنك المركزي باستمرار	5	11	57	28	19	3.05

التحديات/ العولمة/مؤثرات داخلية وخارجية

		بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	بدرجة متوسطة	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً	الوسط المرجح
1-	تعمل البنوك على مواجهة تحديات العولمه	19	21	55	12	13	3.17
2-	يضع البنك المركزي سياسه ماليه تتماشى مع العولمه	40	11	49	9	11	3.21
3-	تواجه البنوك المركزيه تحديات كبيره من خارج المملكه (احداث دول الجوار)	–	_	38	12	20	4.90
4-	يفرض البنك المركزي رقابه مشدده لمواجهة المؤثرات الخارجيه	39	21	37	13	10	2.93
5-	الاستقرار السياسي في الاردن يساعد البنوك في تفعيل مراقبتها للحد من الازمات الماليه	–	1	29	68	22	4.91

اهمية الفقرات حسب الوسط المرجح

يبين الجدول اعلاه عن وجود علاقة ايجابية بين الرقابة المصرفية والحد من الازمات المالية واهتمام المشتركين بالومور المهمة ذات العلاقة كما هي مبينة في الفقرات اعلاه حيث حصلت على اعلا وسط مرجح يتراوح مابين 4.91 و 4.41 بينما لم يهتم المشتركون في عينة الدراسة بامور اخرى ليست ذات اهمية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

بالنظر إلى آداء البنوك التجارية الاردنية في التعامل مع المتغيرات والمستجدات والتهيئة لمواجهة الأزمات، تبين لنا تعافي الجهاز المصرفي إلى حد بعيد من تداعيات الأزمة المالية وتحقق الاستقرار النقدي وتعززت الاحتياطات من العملات الأجنبية، بفضل الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على مؤسسات الجهاز المصرفي وتفعيل التحكم المؤسسي للحد العقبات، وقد خرجنا بكثير من النتائج، نوجز بعضها فيما يلي:

1- استحضار حقائق أساسية في السياسة النقدية والرقابة المصرفية ننطلق منها لتحديد المسار القادم بأسلوب ومنهج علمي متكامل.
2- تبيّن لنا أهمية الاستقرار النقدي وتحفيز الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي.

3- وجود التحكم المؤسسي بات ضرورياً لتوفير رقابة مصرفية مُحكمة تساعد على إدارة المخاطر وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات.

4- من الركائز الأساسية للتحكم المؤسسي وجود أنظمة تدقيق وجهات رقابية كفؤة لحماية الحقوق وتحقيق الشفافية في المعلومات.

5- تتعدد أدوات الرقابة المصرفية ولكنها تجتمع على رفد الكوادر الكفؤة وتفعيل التحكم المؤسسي لتنظيم العلاقات.

ثانياً: التوصيات:

1- في ظل ما أوردنا من حقائق أساسية عن السياسة النقدية والرقابة المصرفية، نوصي بالعمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي تعترض الجهاز المصرفي والتزام سياسات نقدية متينة ومرنة أكثر التزاماً بأهدافها.

2- بالنظر إلى أهمية الاستقرار النقدي في تحفيز الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي نوصي بالتنبؤ بحالات الكساد الاقتصادي والتأني في منح الائتمان المصرفي بتصميم نظام رقابة مصرفية فعال قادر على معالجة وتقليل ودرجة التقلبات والتنبؤ بالأزمات النقدية قبل حدوثها.

3- أهمية تدعيم استقلالية الجهات الرقابية للعمل بموضوعية بعيداً عن التأثيرات الجانبية.

4- تفعيل دور مجالس الإدارات في تنشيط التحكم المؤسسي والحث على الرقابة الوقائية من منظور السلامة والالتزام بالمعايير الدولية وتقييم وتحليل المخاطر.

5- إلزام البنوك بتطبيق نسب الكفاية الرأسمالية والسيولة وتوزيع الأرباح وتصنيف القروض حسب جودتها بما ينسجم وما جاء في لجنة بازل.

6- توثيق العلاقة بين الودائع لدى البنوك وحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للإبقاء على حجم سيولة فائض للحفاظ على مرونة كافية في التعاملات والخدمات المصرفية.

7- تشديد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة.

8- تفعيل التحكم المؤسسي بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الإفصاح وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي ، ووضع ضوابط فعالة تضمن حماية مصالح المتعاملين ولا سيما صغارهم من خلال تشديد الرقابة.

مراجع الدراسة:

- خالد أمين عبد الله وآخرون – إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية – دار وائل للنشر – عمان – 2006م.

- البنك المركزي الأردني – الجهاز المالي والمصرفي في الأردن (1964– 2004) –عمان –2004م.
- أحمد زكريا صيام – مبادئ الاستثمار – دار المناهج للنشر والتوزيع – عمان – 2003م.
- احمد حلمي – التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي – المؤتمر العلمي المهني الخامس – عمان – 2003م.
- عبد السلام أبو قحف – دليل المدير في التفويض – إدارة الأزمات – الدار الجامعية الجديدة للنشر – الإسكندرية –2002م.
- قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م.
- الجريدة الرسمية – قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م – العدد 4448 – عمان –بتاريخ 01/آب/2000م.
- عبد السلام أبو قحف – إدارة الأزمات – القاهرة – مطبعة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع – 1999م.
- زينب حسين – اقتصاديات النقود والمال – الدار الجامعية –بيروت –1995م.
- أسامه الأنصاري – الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية – دار القلم للنشر والتوزيع – دبي – 1989م.
- أحمد شعبان علي – الازمات والمتغيرات الاقتصادية ودور القطاع المصرفي – مكتبة الوفاء القانونية – الاسكندرية – 2011م.
- فؤاد حمدي بسيسو – محددات ادارة الازمات الاقتصادية والمالية والمصرفية – اتحاد المصارف العربية – 2010م.
- محمد عبد الوهاب العزاوي، وعبد السلام محمد خميس، الازمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة _ مكتبة الجامعة _ الشارقة _ 2010م.
- البنك المركزي الأردني – النشرة الإحصائية الشهرية – المجلد 47 – عمان – 2011م.
- البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي السابع والأربعون – عمان – 2010م.
- البنك المركزي الأردني – الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي الأردني (2010 – 2012) – عمان – كانون ثاني 2010م.
- محمود جاد الله – إدارة الأزمات –دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان – 2008م.
- البنك المركزي الأردني – التحكم المؤسسي – كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك – عمان – 2007م.
- ماهر الواكد – الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية – مجلة المدقق – عمان – 2007م.

حوكمة الشركات بين المبادئ الغربية والقيم الإسلامية

أ.خنيش يوسف –جامعة تيزي وزو .

الملخص:

مع الانفتاح الاقتصادي و عولمة الأسواق تسعى الشركات إلى رفع تنافسيتها من خلال توسيع أنشطتها وتنويعها، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال مصادر للتمويل دائمة، ومنه فالشركة مطالبة برفع شفافيتها وتحقيق أهداف الممولين لها وكافة المتعاملين معها من عمال وزبائن وممونين، وذلك لإثبات مصداقيتها ويتحقق ذلك بإتباع مبادئ حوكمة الشركات التي تهدف إلى تحقيق أهداف كل من له مصلحة في نشاط الشركة ضمانا لبقائها واستمراريتها.

في هذا الصدد نحاول الباحث في الجزء الأول استعراض الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، ثم سنقوم في الجزء الثاني بتوضيح مختلف المبادئ الغربية المتعلقة بحوكمة الشركات، ومنه سنقوم في الجزء الثالث بتحليل بعض القيم الإسلامية التي تدعم حوكمة الشركات، لاسيما في تحسين فعاليتها، ويختم البحث ببعض الاستنتاجات التي نراها مناسبة للاستفادة من المبادئ والقيم الإسلامية للوصول إلى درجة عالية من الفعالية لحوكمة الشركات عامة، والشركات المدرجة في البورصة خاصة.

Abstract:

With economic liberalization and globalization of markets, companies seek to increase their competitiveness through diversification, expansion of business, and this is only possible through the funding permanent financial resources, so the company should increase transparency and to achieve the objectives of stakeholders (shareholders, customers, workers, suppliers ... etc.) to prove its credibility, it is only possible when the company respect the principles of corporate governance that aims to achieve the objectives of each part of the stakeholders involved in the activity of the company to ensure its survival and continuity of this company.

In this regard, we try to look in the first part of the conceptual framework of corporate governance, in the second part we will explain the different Western principles of corporate governance, and we will analyze in the third part few Islamic values that support corporate governance, especially in improving its efficiency. Finally we aim to draw a list of few Islamic principles and values to achieve a high degree of effectiveness of corporate governance in general and the listed companies on the Stock Exchange in particular.

تقديم:

شهد العالم و ما يزال يشهد العديد من المشاكل والأزمات المالية والإدارية الناتجة عن سوء التصرف والذي يؤدي إلى الضرر بالكثير من الأطراف، وفي هذا النطاق عرف مفهوم حوكمة الشركات انتشارا واسعا واهتماما كبيرا من قبل الحكومات و المؤسسات والبنوك الدولية وأسواق رأس المال بالإضافة إلى الشركات الخاصة و العمومية، وتعد حوكمة الشركات من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حاليا، لما لها من مبادئ رشيدة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في الشركات و تعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية.

وتتحدد فعالية حوكمة الشركات بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح، والحد من الفساد المالي والإداري بالاعتماد على المبادئ الأخلاقية والثقافية التي تحقق الإصلاح في المنظمات خاصة بالدول النامية ومنها الجزائر، والتي تحتاج إلى مثل هذه المبادئ الرشيدة لتحقيق الإصلاح، وتعد حوكمة الشركات من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حاليا لِمَا لَهَا من مبادئ رشيدة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المنظمات وتعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المرتكزة على المبادئ الثقافية السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة.

1- الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات :

حوكمة الشركات تعتبر من المفاهيم الجديدة في أدبيات إدارة الأعمال وأعقدها نظرا لتعدد الأطراف الفاعلة فيها من مساهمين، عمال، مدراء، مستهلكين وغيرهم من ذوي المصالح في المؤسسة .

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، وعلى الرغم من كثرة الدراسات إلا أننا في الحقيقة لا نجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والإداريين والقانونيين، هذا ما تؤكد عليه موسوعة (Corporate Governance Encyclopedia) وذلك يرجع لتداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والقانونية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي عرض لأهم التعريفات :

حوكمة الشركات هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعمال بالشركة وأصحاب المصالح (Stakeholders) وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة[1].

كما تعرف حوكمة الشركات كذلك بأنها تلك العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، ومساهميها ومجموعة الأطراف الأخرى لنشاطاتها مثل العمال، ومبادئها معروفة ومقبولة دوليا، فالمدراء يجب أن يكونوا صادقين ومراقبين من طرف مجلس إدارة مستقل ومحترم لحقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة، والتسيير يجب أن يتميز بالشفافية مع إعلام الجمهور وحماية المصلحة العامة[2].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) حوكمة الشركات بأنها تشير إلى العلاقات بين إدارة الشركة، مجلس إدارتها، مساهميها، وباقي أصحاب المصالح، بحيث تحدد أيضا هيكل تعيين الأهداف والطرق والوسائل لبلوغها مع ضمان متابعة للنتائج المحققة[3].

أما نحن فنعالج الحوكمة على أنها نظام يتم بواسطته توجيه الشركات والرقابة عليها، بحيث يتم تحديد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرون العمال وأصحاب المصالح كل حسب مدى مساهمته، وبالتالي يتم وضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة وكسب ثقة متعامليها (عمال، زبائن، بنوك، المجتمع، موردون ...) لضمان استمراريتها وبقائها مع إمكانية مساءلة الإدارة على أداء الشركة والانتهاكات في الحقوق تجاه كل الأطراف إن وجدت ، وتهدف حوكمة الشركات إلى إعادة توازن مستوى النفوذ الذي أصبح يخدم مصالح المدراء دون الأطراف الأخرى في الشركة أي المساهمون و العمال خاصة.

2- المبادئ الغربية لحوكمة الشركات :

في أفريل سنة 1998 وُضعتْ مبادئ عن حوكمة الشركات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية استجابة لدعوة من إجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري للقيام جنبًا إلى جنب مع الحكومات القومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص وتمت الموافقة على هذه المبادئ عام 1999 ، ولكن ما حدث من تطورات منذ عام 1999 إستدعى إضافة تعديلات مهمة إلى هذه المبادئ حيث أخذ بالحسبان التغيرات الحاصلة منذ عام 1999 فكان لابد من العمل وبسرعة

لإصدار التوجيهات والإرشادات الخاصة بمحاسبة الشركات وخصوصًا بعد موجة الإفلاس التي إجتاحت الشركات الأمريكية، وكذا أزمة جنوب شرق آسيا في 1997. وقد حازت مبادئ حوكمة الشركات على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وبورصة الأوراق المالية بنيويورك، بنك التسويات الدولي، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ، علاوة على إهتمام الباحثين والكتاب، وكان أكثر هذه المبادئ قبولا وإهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون عام 1999 م والتي تم إعادة صياغتها عام 2004 ومبادئ لجنة بازل لحوكمة المصارف

2 –1– مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات :

أولا: توافر الأسس اللازمة لفاعلية إطار حوكمة الشركات

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

ثانيا: حقوق المساهمين

يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين.

أ) تتضمن حقوق المساهمين الأساسية المبادئ التالية:

1. الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.
2. نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
3. الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة.
4. المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
5. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
6. المشاركة في أرباح الشركة.

ب) حق المساهمين في المشاركة وإعلامهم بشكل كافٍ عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة.

1. التعديلات في النظام الأساسي وبنود التأسيس وغيرها من المستندات الحاكمة للشركة.
2. الترخيص بإصدار أسهم زيادة رأس المال.
3. أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي إلي بيع الشركة.

ج) حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد، بما في ذلك إجراءات التصويت، التي تحكم اجتماعات الجمعية.

1. الحصول علي معلومات كافية وفي الوقت المناسب عن مكان وتاريخ وجدول أعمال إجتماعات الجمعية العامة، بالإضافة إلى المعلومات الكاملة في التوقيت المناسب عن الموضوعات التي سيتخذ بشأنها قرارات في الاجتماع.

2. إتاحة الفرصة لتوجيه الأسئلة لمجلس الإدارة، بما فيها الأسئلة الخاصة بالمراجعة السنوية الخارجية، وإدراج بنود جديدة في جدول الأعمال وإقتراح الحلول المناسبة.

3. المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الأساسية الخاصة بحوكمة الشركات، مثل ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ويجب على المساهمين إعلان رؤيتهم بشأن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

4. حق المساهمين في التصويت بالحضور شخصياً أو غيابيا مع مراعاة المساواة في تأثير التصويت بالحضور الشخصي أو الغيابي.

د) وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من الحصول على قدر من التحكم الذي يؤثر على سياسة الشركة بما لا يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

هـ) الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة علي الشركات.

1. القواعد والإجراءات التي تغطي عمليات الإستحواذ والصفقات غير العادية مثل الإندماج وبيع أصول الشركة يجب أن تكون واضحة ومعلنة وأسعارها تتصف بالشفافية والشروط العادلة.

2. عدم إستخدام وسائل مضادة لعمليات الإستحواذ بغرض حماية الإدارة من المساءلة.

و) يجب على جميع المساهمين بما في ذلك المستثمر المؤسسي ممارسة حقوق الملكية الخاصة بهم.

1. يجب على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن جميع السياسات المتعلقة بحوكمة الشركات والتصويت فيما يخص استثماراته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة باستخدام حقوقه في التصويت.

2. يجب على المستثمر المؤسسي الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن أسلوبه في التعامل مع تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسية للملكية الخاصة بإستثماراته.

ز) يجب أن تتوفر لجميع المساهمين بما في ذلك المستثمر المؤسسي الفرصة لتبادل الإستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الإستثناءات لمنع سوء الاستغلال.

ثالثا: المعاملة العادلة للمساهمين

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة إنتهاك حقوقهم.

أ) يجب معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.

1. توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول علي معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم، يجب أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت والتي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم.

2. حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من جانب أو لمصلحة المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع توفير وسائل تعويضية فعالة.

3. حق التصويت من جانب أمناء الحفظ أو المالك المسجل بالإتفاق مع المالك المستفيد.

4. إزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.

5. يجب أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد إجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين. وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وإرتفاع تكاليف التصويت للمساهمين.

ب) يجب حظر الإتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية.

ج) يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير علي الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

رابعا: دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الإستمرارية للشركات السليمة ماليا.

أ) يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة إحترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب) يجب إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.

ج) يجب العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.

د) توفير المعلومات وفرص النفاذ لها لأصحاب ذوي المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.

هـ) يجب السماح لذوي المصالح، بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، بالإتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم.

و) يجب أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فعال وكفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

خامسا: الإفصاح والشفافية

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة.

أ) يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا ما يلي:

1. النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
2. أهداف الشركة.
3. ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.
4. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية إختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى إستقلالهم.
5. معاملات الأطراف ذوي العلاقة.
6. عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.
7. الأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح.
8. هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

ب) يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

ج) يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة.

د) يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة.

هـ) يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين علي معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة إقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

و) يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على إستراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسؤولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

أ) يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل علي أساس عناية الرجل الحريص لما فيه صالح الشركة والمساهمين.

ب) يجب على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.

ج) يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة.

د) يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية، بما في ذلك:

1. وضع إستراتيجية الشركة، سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، النفقات الرأسمالية، الإستحواذات، وتصفية الاستثمارات.
2. متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة.

3. إختيار ومكافأة ومتابعة وإحلال كبار المديرين عند الضرورة.
4. الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين طويلة الأجل.
5. توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
6. الرقابة علي حالات تعارض المصالح الخاصة بالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك سوء إستخدام أصول الشركة وإحكام السيطرة في بعض العمليات المتعلقة بها.
7. التأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والإلتزام بتطبيق القانون.
8. الإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.

هـ) يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة:

1. تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة (مثل التقارير المالية – التعيينات – ومكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة).
2. يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بالتحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف والتشكيل وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.
3. على أعضاء مجلس الإدارة تكريس وقت كافٍ لممارسة مسؤولياتهم.

و) يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلي المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

2 –2– مبادئ لجنة بازل لحوكمة المصارف:

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة فى المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان " Enhancing corporate governance for banking organization " يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في : [4].

المبدأ الأول : يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة وبالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفة المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس إختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وأن تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم، كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر وتضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الإئتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسؤولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية البنك .

المبدأ الثاني : يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة .

المبدأ الثالث : يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات .

المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولون بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس : يجب على مجلس الإدارة أن يقر بإستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والإلتزام والقانونية) بإعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض إختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الآجل الطويل .

ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة .

المبدأ السادس : يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل.

المبدأ السابع : تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الإنضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الإنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، والموضوعات المرتبطة

بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين .

المبدأ الثامن : يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

3- القيم الإسلامية الداعمة لحوكمة الشركات :

3 -1- مفهوم القيم الإسلامية:

القيمة هي صفة في شئ تجعله موضع تقدير وإحترام أي أن هذه الصفة تجعل ذلك الشيء مطلوبًا ومرغوبًا فيه ، سواءً كانت الرغبة عند شخص واحد ، أو عند مجموعة من الأشخاص، ومثال ذلك إن للنسب عند الأشراف قيمة عالية، وللحكمة عند العّلماء قيمة عظيمة، وللشجاعة عند الأمراء والملوك قيمة مرغوبة، ونحو ذلك [5]. وتستمد القيم أهميتها لما لها من خصائص نفسية وإجتماعية فهي حالة مكتسبة يتعلمها الإنسان من عقيدته الدينية وبيئته الإجتماعية وفطرته الإنسانية. وبصفة عامة يمكن القول بأن القيم الإسلامية تتبع من عدة مصادر هي :

1- القرآن الكريم : يمكن القول أن القرآن هو المصدر الأساسي للقيم الإسلامية.

2- السنة : وهي ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم مما يتصل ببيان الشريعة فهو شرع متبع ، وبالتالي يكون قيمة متبعة، والسنة النبوية تعني في اللغة الطريقة أو السيرة، أما من الناحية الشرعية فتعني قول الرسول صلى الله عليه وسلم، أو فعله أو تقريره، فالسنة تبين ما ورد في القرآن من أحكام عامة أو لتبين ما لم يرد به نص في القرآن ويأخذ بالسنة إمتثالا لقوله تعالى :{ مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } [الحشر: 7] ، وبالتالي يجب إتباع أوامر ونواهي الرسول صلى الله عليه وسلم.

3- الإجماع : إذا ثبت الإجماع حول حادثة بذاتها فإنها تندرج ضمن السلم القيمي الحاكم للجماعة المسلمة ولأفرادها .

4- العرف : من مصادر القيم، فإنه يجب أن ندرك أن العرف لا يستقل بذاته كمصدر، وإنما يرجع إلى أدلة التشريع المعتبرة، فلابد أن تستند الأعراف إلى نص أو إجماع أو قياس أو استحسان ومن ثم تعتبر قيمة للمجتمع الإسلامي .

وهناك مصادر أخرى للقيم ونذكر منها ما ورد إلينا من مأثورات وخطب وأشعار وقصص فهذه تعرض على المصادر الثلاثة فإن وافقتها قبلناها وإن وجد التعارض فلا نقبلها في سلسلة القيم التربوية، وكذلك طبيعة المجتمع وأهدافه فلكل مجتمع إتجاهاته وأهدافه لذا فطبيعة المجتمع وأهدافه منطلق أساسي لصياغة القيم وتشكيلها، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام سواء المسموعة أو المقروءة أو المرئية.

3 -2- القيم الإسلامية وتفعيل حوكمة الشركات:

من الجدير بالذكر بأنه لا يكفي أن تتم صياغة نظام متقن وقواعد شاملة للحوكمة، وإنما المهم أن تتم ممارسة هذا النظام بشكل فعال، وقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة غياب الحوكمة حتى في الدول المتقدمة كممارسة على الرغم من وجود أنظمة متكاملة وقواعد شاملة، فقد برهنت تلك الأزمات على وجود تقصير كبير في ممارسة الحوكمة وضعف الإمتثال لأحكامها وغياب المعايير الأخلاقية في سلوك الإدارة، كما أن جوهر نظام الحوكمة هو التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة، والتعارض المقصود هنا هو أن يكون لدى أحد الأطراف مصلحة خاصة تتعارض مع المصلحة العامة، أي غلبة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة يعتبر إثما، بحيث إذا انتفت تلك الغلبة وزال التعارض لا تكون المصلحة الخاصة مؤثمة، وتظهر أسس ومعالم نظام الحوكمة في الحضارة العربية الإسلامية من خلال الأسس التي يقوم عليها الإقتصاد بصفة عامة والشركات بصفة خاصة وفقاً للشريعة الإسلامية السمحاء، ومن التطبيقات العملية لنظام الحوكمة في الحضارة الإسلامية كأسلوب للإدارة الرشيدة، تلك القصة الشهيرة للخليفة العادل عمر بن عبد العزيز عندما التقى رسولاً من أحد ولاته، وأوقد شمعة من مال المسلمين عندما تحدث بالأمور العامة، ثم أطفأ تلك الشمعة، وأوقد شمعة أخرى من ماله الخاص عندما تحدث مع ذلك الرسول عن شؤونه الخاصة.

ومن المعلوم أن الشركات تتعامل مع محيطها بعلاقات وعقود، وقد ألزمت الشريعة الإسلامية كل طرف بتقديم البيانات الكافية بما يسبغ على محل التعاقد شفافية كاملة كما في قوله تعالى: {وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً } [الإسراء: 35]. حيث

يجب أن تقوم العقود على أسس العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية، فالعدالة تعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود في الشريعة الإسلامية، وهذا ما نجده في العديد من آيات القرآن الكريم منها: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }. [النحل: 90]، وقوله تعالى أيضا: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا }. [النساء: 135]. كما تشترط القواعد الشرعية تحديد المسؤولية المقررة على كل فريق بدقة، والحث على أدائها بكل صدق وأمانة، بحيث تتم مساءلة كل فريق عن أداء إلتزاماته ومدى الوفاء بها، ومحاسبة كل من يخل بالأداء بإلتزاماته بالجزاء سواء الإداري أو القضائي، وبالجزاء من الله عز وجل، فالقيم الإسلامية تتسم بالعدل المطلق مصداقا لقوله تعالى { إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} [النساء: 58]، وكذلك قوله تعالى { وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى } [الأنعام: 152]، ولذلك قال ابن تيمية: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام". [6]

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها". [7]

كما أن القيم الإسلامية تدعو إلى الوسطية وتدين الفساد مصداقا لقوله تعالى : { وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ }. [القصص: 77].

والمستهلك بإعتباره جزءا هاما من أصحاب المصالح، قد عالجت قضيته الشريعة الإسلامية لحمايته من بعض الممارسات كالإحتكار نجد الحديث النبوي : فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون " وإنما أراد بالجالب الذي يشتري الطعام للبيع فيجلبه إلى بلده فيبيعه فهو مرزوق، لأن الناس ينتفعون به فيناله بركة دعاء المسلمين، والمحتكر الملعون هو الذي يشتري الطعام للمنع ويضر بالناس. [8]

كما حثت الشريعة الإسلامية على الأمانة في التجارة ووصلت عند المسلمين حدا حتى قال عمر بن الخطاب رضي اللَّه تعالى عنه: من لم يتفقه في الدين فلا يتجرنّ في أسواقنا. [9]

وحث الإسلام كذلك على العمل حيث سئل النبي صلى اللَّه عليه وسلم عن أطيب الكسب قال "عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور الذي لا شبهة فيه ولا خيانة" ، أما عن حقوق العامل فقد ورد ذكرها في قوله صلى الله عليه وسلم : " أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه ".

وقد حذرت الشريعة الإسلامية عن كل صور الغش والخداع، ومن صور الغش التي شاع ظهورها، وتتنافى مع مكارم الأخلاق نذكر الغشُّ في النشاط الاقتصادي، ككتمان العيب وعدم إظهاره، ويدخل في الغش نقصان الكيل والميزان، وقد حذَّر الإسلام من ذلك وأمر بالوفاء بالكيل والميزان بالعدل، فقال تعالى: {وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا} [الأنعام: 152]، كما توعَّد الله سبحانه وتعالى بالويل لكل مَن يطفِّف أو ينقص في المكيال والميزان إذا باع، ويزيد إذا اشترى؛ فقال تعالى: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلاَ يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} [المطففين: 1- 6].

وقال سبحانه وتعالى أيضا :{أَوْفُوا الكَيْلَ وَلاَ تَكُونُوا مِنَ المُخْسِرِينَ * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ المُسْتَقِيمِ * وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ} [الشعراء: 181 – 183].

ومن سنة الله تعالى مباركة الأموال بالتجارة الحلال، والصدق في البيع والشراء، وكذلك تحريم الربا لما لها من آثار سلبية، ولأنها أساسا لا تحتوي على مخاطر الإستثمار أي دون مشاركة صاحب المال في العملية الإنتاجية ويريد أرباحا مضمونة، وقد حرم الله الربا في عدة آيات نذكر منها قوله تعالى :{يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ} [البقرة: 276] وفي قوله سبحانه {وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ الله وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ الله فَأُولَئِكَ هُمُ المُضْعِفُونَ} [الرُّوم: 39]. أي أن الربا يزيد المال في الظاهر فتهفوا النفوس إليه، وإن الزكاة تُنقص المال في الظاهر فيحجم الناس عنها، ولكن سنة الله تعالى تقضي بأن هذه الزيادة في الربا تعود على المال وصاحبه بالمحق أي النقصان، كما أن الجزء المزُكى يعود على المال وصاحبه بالبركة والنمو، ولذا قيل في الزكاة إنها النماء والزيادة.

وقد نهى الإسلام عن بعض التصرفات الممنوعة في النشاط الاقتصادي، التي تهدف إلى أكْل أموال النَّاس بالباطل في قوله تعالى: {لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن

تَرَاضٍ مِّنكُمْ} [النساء: 29] ، ومن خلال هذه الآية تعتبر من مسؤولية مجلس الإدارة و المدير الحرص على حماية أموال المساهمين وعدم تبذيرها، كما حذر الإسلام من التصرفات الخاطئة، التي تنطوي على توظيف الموارد في غير ما أحله الله، أو تبديدها وتدميرها مما يعتبره نوعًا من الفساد في الأرض، والله تعالى يقول: {وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ} [النساء: 205]، وقد حذَّر الله سبحانَه أشدَّ التَّحذير من ظاهرة الإكتناز الخطيرة إقتِصاديًّا وإجتِماعيًّا، وأوْضح النِّهاية السيِّئة لمرتَكِبيها في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ}. [التوبة: 34 – 35].

فالإداري المسلم يعلم أنه مسؤول عن عمله ومسؤول عن نتائج عمله، لذا يستوجب أن يكون هذا العمل متقنا وأمينا في ذلك، ووازعه في ذلك آيات القرآن التي تؤكد على مفهوم الرقابة الذاتية والإلهية كقوله تعالى : { وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى } [سورة النجم: 39 – 40].

أما المبدأ الثالث لحوكمة الشركات المتعلق بإشراك أصحاب المصالح، فقد ورد ذلك في آيات كثيرة، نذكر منها قوله سبحانه وتعالى : { فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين } [آل عمران: 159]. فهذه الآية تحث على الشورى بين المسلمين ، ومن الأمثلة على الشورى كذلك حتى قبل البعثة النبوية ما ورد في قوله تعالى على لسان ملكة سبأ : { قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ } [النمل: 32].

أما عن القيم التي يجب أن تسير البنوك الإسلامية وتساعد في تطبيق حوكمة المصارف فيمكن أن نذكر منها القيم الشرعية التالية :

– إلغاء التعامل بالربا أخذاً وإعطاءً، وإستبدالها بأساليب المضاربة والمشاركة والمرابحة.

– الشرعية: حيث تبني المعاملات على أساس من الشريعة الإسلامية ومقاصدها، إذ لا تتعامل إلا في معاملات مشروعة.

– الربح المادي والمعنوي: إذ ليس الهدف الحصول على الربح المادي فقط، بل الرغبة في تطوير الإقتصاد و تحقيق التنمية للمجتمع بأبعادها المختلفة من إجتماعية وإقتصادية وأخلاقية وروحية وحسن تخصيص وتوزيع الموارد وتحقيق الإكتفاء الذاتي هو الهدف الأسمى.

خاتمة

يمكن القول بأن الحوكمة هي مبادئ أخلاقية غير ملزمة قانونا، لكن وجه الإلزام فيها يظهر بكونها مبادئ تنظيمية يؤدي غيابها إلى إستفحال الإنتهازية وتطغى المصلحة الفردية على المصلحة العامة، لكن قدمنا كذلك بأن القوانين الإنسانية يشوبها النقص كون الكمال لله عز وجل، ومنه قدمنا بعض القيم الإسلامية التي تغطي جوانب النقص في القانون الإنساني، كما أن عدم وجود هذه القيم الإسلامية الضابطة في المجتمع يقود إلى الظلم فتتصادم المصالح، فيأكل القوي الضعيف، ولا تتحقق العدالة، وتختل الموازين، ولا توضع الأشياء في مواقعها الصحيحة، فينهار نظام المجتمع، وقد قال تعالى في هذا:{وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً} [سورة الإسراء:16]، و قال عز من قائل: {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا}[الكهف : 59] ، كما أن هذا المال وكونه من الكليات الخمس التي حث الإسلام على حمايتها فجعله المشرع الإسلامي محاطا بضوابط تبين طرق وأسباب وقواعد الحصول عليه وحفظه. وفي الأخير يمكن القول بأنه لا يسعنا ذكر كل القيم الأخلاقية الإسلامية الداعمة لحوكمة الشركات لكثرتها وتعدد مواضيع الحوكمة.

المراجع

1- www.cipe-arabia.org/files/html/art0811.htm , consulté le 25/03/2011.
2- Jean Pierre Martin , **L'entreprise et son environnement économique**, sans Num édition, Ellipse Edition Marketing, Paris, 2001, P 62.
3- Eustache Ebondo Wa Madzila**, La gouvernance d'entreprise,** sans édition, L'Harmattant, Paris, 2005, P 14.
4- Basel committee on banking supervision, Enchancing corporate governance for banking organizations, bank for international settlement, February 2006.
5- http://www.al-islam.com Consulté le 08/05/2011.
6- http://www.aldaawah.com/?p=4722 Consulté le 22/05/2011.
7- http://www.aldaawah.com/?p=4722 Consulté le 22/05/2011.
8- http://www.elfrsan.com/vb/showthread.php?t=920 Consulté le 25/05/2011.
9- http://www.damasgate.com/islamic-values/255-halal-profit.html, Consulté le 28/05/2011.

صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ.هالم سليمة جامعة محمد خيضر بسكرة

د. خوني رابح جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

باعتبار أن مشكلة الضمانات من إحدى العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي إطار سياسة الدولة الجزائرية الرامية لدعم وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مرافقة المستثمر ورفع الحواجز والعراقيل التي تواجهه أثناء تمويل مشروعه، بادرت الحكومة في السنوات الأخيرة في انجاز جهاز مالي يتمثل في صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تسهيل حصول المؤسسات على القروض البنكية عن طريق توفير الضمانات التي تثقل كاهل المستثمر من خلال تقاسم مخاطر القرض مع البنك.

حيث يقوم صندوق ضمان القروض بدراسة ملف طلب الضمان الذي يقوم صاحب المشروع بتقديم الدراسة التقنية الاقتصادية والدراسة المالية له، ودراسة مدى قدرة المستثمر على إرجاع القرض للبنك في آجاله المحددة ودفع جميع المستحقات المتعلقة بالقرض. وقد ساهم صندوق ضمان القروض في توفير العديد من الضمانات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف النشاطات وتوفير العديد من مناصب الشغل للكثير من الأفراد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض، التمويل.

Résumé

Considérant que le problème des garanties de l'un des obstacles rencontrés par les petites et moyennes entreprises, dans le cadre de la politique des efforts de l'État algérien pour soutenir et développer les petites et moyennes entreprises, ainsi que d'accompagner l'investisseur et élever les barrières et les obstacles rencontrés au cours de financement de son projet, initié par le gouvernement au cours des dernières années dans la réalisation d'un financier est dans une boîte garantir des prêts aux petites et moyennes entreprises afin de faciliter l'accès des institutions sur les prêts bancaires en fournissant des garanties qui pèsent sur les investisseurs en partageant le risque du prêt avec la banque.

Les termes du fonds de garantie de prêt à étudier la garantie de demande de fichier que le propriétaire du projet à fournir une étude technique de l'étude économique et financière, et l'étude de la capacité de l'investisseur à ramener le prêt à la banque en temps spécifique et le paiement de toutes les cotisations liées à l'emprunt. A contribué à financer la garantie de prêt à fournir un grand nombre de garanties pour les propriétaires de petites et moyennes entreprises dans les différentes activités et offrir de nombreux emplois pour de nombreuses personnes.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, le fonds de garantie des prêts, le financement.

مقدمة:

في مجال تسهيل الحصول على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها والتقليل من مشاكلها، تم إنشاء صندوق ضمان القروض من اجل ترقية وتفعيل دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الموالي:

ما مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في توفير الضمانات البنكية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وللإجابة على الإشكال المطروح ودراسة هذا الموضوع تم التطرق في هذه المداخلة إلى المحاور التالية:

1- التعريف بصندوق ضمان القروض FGAR

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

"صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي، اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد أسس برأسمال يقدر بـ1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة".[1]

ويسعى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد حلول فعالة فيما يخص إشكاليات التمويل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ تتمثل أهم المصاعب التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في ضعف القدرات المالية والمساهمات الشخصية للمستثمر في حد ذاته وعدم كفاية الضمانات الحقيقية التي يقدمها للبنوك، وهذا ما يساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وان كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل. وبالمقابل تظهر التحفظات التي تبديها البنوك، فزيادة على غياب أو ضعف ضمانات طالب القرض يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة الخسائر والمخاطر الخاصة بهذه القروض،

إذ تمثل ما بين 25% و30% خصوصا فيما يرتبط بخلق مؤسسات جديدة أو خلال السنوات الثلاث الأولى لعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ناهيك عن ضعف نسبة استرجاع الضمانات العينية المقدمة، والتكلفة الباهظة لتسيير القيم المالية الصغيرة المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.[2]

ويعتبر هذا الانجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات[3]:

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات, فهو يعمل على معالجة أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على التمويل البنكي؛
- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- كون المرسوم التنفيذي لصندوق ضمان القروض أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتكون مخصصات هذا الصندوق أساسا من مساهمة الدولة، وتقدم الضمانات للأنشطة الاستثمارية التي حصرها المرسوم التنفيذي السابق في العمليات الآتية : إنشاء مؤسسات، عمليات التوسيع، تجديد التجهيزات، كما يمكن للصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال العامل المترتبة عن الاستثمار الممول. وبالموازاة يجب أن تكون المؤسسة المستفيدة قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكنها لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب .[4]

2- الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض[6]

يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من:

أ. **مجلس الإدارة:** يتكون من تسعة أعضاء، حيث يعقد المجلس دوراته أربع مرات في السنة أي كل ثلاثي، وهذا بطلب من رئيس مجلس الإدارة، حيث يحضر المدير العام للصندوق عند كل اجتماع وذلك بصفة مستشار فقط.ويناقش المجلس أثناء اجتماعاته كل الأمور المتعلقة بالصندوق والمتعلقة بالنظام الداخلي.

ب- الإدارة العامة: يتمثل دور المدير العام أساسا في صياغة وتخطيط التوجهات العامة للصندوق وكذلك وضع وتطوير الاستراتيجيات الموافقة، إضافة إلى العمل على تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للبرنامج الموضوع بالتعاون مع مجلس الإدارة.

ج- مستشار المدير: وتتمثل مهامه في تقديم استشارات وإعداد مختلف التقارير والدراسات المتعلقة بالتوجهات الإستراتيجية للصندوق.

د- لجنة التنسيق: تعقد هذه اللجنة بحضور جميع مدراء الأقسام في الصندوق، وتتعلق اجتماعاتها بأمور الإدارة العامة، وكذا التنظيم داخل الهيئة، إضافة إلى الاحتياجات المادية .

لجنة الالتزامات:تُعقد هذه اللجنة من أجل اتخاذ قرار منح الضمان للملف المقدم من عدمه.

و- لجنة المصادقة والتعويض: عندما لا يقوم صاحب المشروع بتسديد ما عليه من أقساط فان البنك يرسل له عدة اعتذارات كتابية ويتصل به ليطلب التسديد، فان لم يدفع فان البنك يرسل إلى الصندوق إشعار بعدم دفع صاحب المشروع للأقساط المستحقة، وتتمثل مهمة هذه اللجنة في دراسة الوضعية (عقد الضمان، الاعتذارات المرسلة، أسباب عدم الدفع، تجنيد الأموال المقترضة...)، ثم تكتب تقرير ترسله إلى لجة الالتزامات والمتابعة حتى تنظر في عملية الدفع للبنك بدل صاحب المشروع.

هـ- خلية الإعلام الآلي والتنظيم: تتمثل مهمة هذه الخلية في تخطيط، تسيير ومراقبة كل النشاطات المتعلقة بالتوظيف الأمثل لنظام المعلومات الخاصة بصندوق الضمان، والتي تعمل على تحقيق هذا النظام وتوفير كل الاحتياجات المادية والبشرية (تجهيزات، إعلام، برامج، مهندسين...) كما أنها تتدخل بصفة مباشر وسريعة لصيانة كل أجهزة الإعلام الآلي ونظام المعلومات بشكل عام والموضوع تحت تصرف الإداريين والمسيرين في الصندوق، وكذا تقديم خدمات إعلامية لمختلف المديريات.

ط- مكتب المدير العام: تتمثل مهامه في العديد من الأعمال المتعلقة بالمديرية العامة، وهي مهام شكلية تتمثل في استقبال البريد والفاكس والرد عليها، ترتيب الملفات...الخ ويضم المكتب نائب المدير العام، ومديرية الالتزامات والمتابعة، ومديرية الدراسات (الشؤون) القانونية والمتابعة، ومديرية الإدارة المالية

شكل: الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات *الصغيرة* والمتوسطة

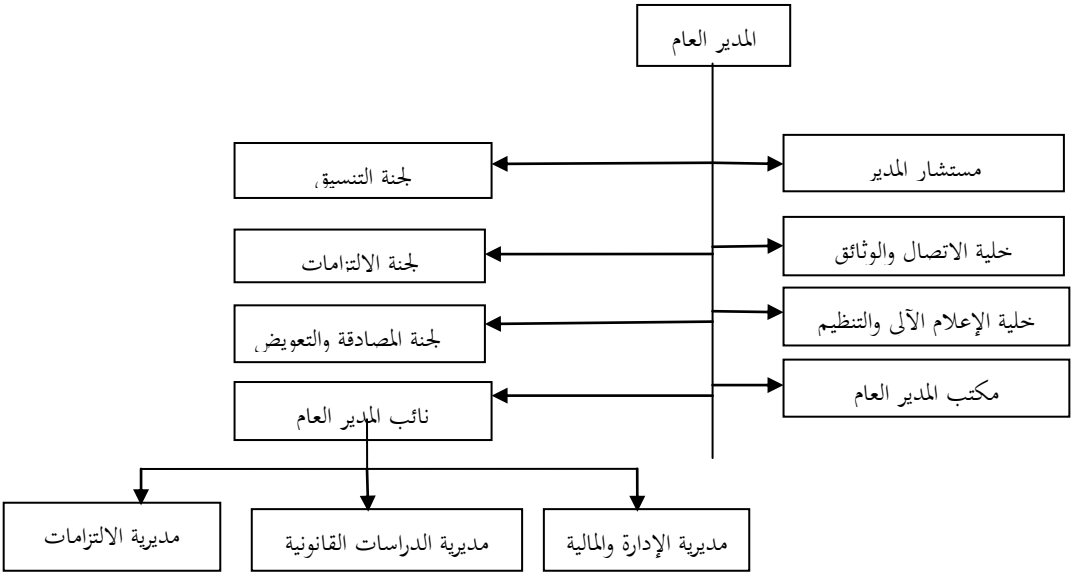

المصدر: وثائق مقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- أهداف صندوق ضمان القروض ومهامه

إن الهدف الرئيسي أو الأساسي الذي يسعى صندوق ضمان القروض الوصول إليه هو تسهيل استفادة المستثمرين من التمويل البنكي على المدى القصير والمتوسط بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات من أجل دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم ضمانات مالية إلى البنوك بحيث تغطي الضمانات المخاطر المحتملة للقروض المطلوبة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتقسم هذه الأهداف إلى اقتصادية وأخرى اجتماعية كما يلي: [7]

أ. الأهداف الاقتصادية:

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الإنشاء، التوسيع أو تجديد الهياكل في الحصول على القروض البنكية، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقي؛
- تحفيز البنوك على تقديم قروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمانات المالية لها؛

- تقديم خدمات لصغار المستثمرين وذلك من خلال توجيههم وتقديم النصح لهم واطلاعهم على معلومات اقتصادية حول مشروع استثمارهم؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنافس المنتجات المستوردة وذلك عن طريقة إنتاجها محليا؛
- تشجيع المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج قطاع المحروقات من خلال تقديم ضمانات وأوليات لها، مما يسمح بتحقيق توازن في الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على هذا القطاع بشكل كبير؛
- تشجيع العمليات التحولية من خلال تحويل المواد الأولية؛
- تشجيع العمليات الاستثمارية التي تخدم الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التقليص من الاستيراد؛
- تشجيع الإنتاج ودعمه وتوجيه إلى السوق المنافسة؛

ب. الأهداف الاجتماعية:

- العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة؛
- تحقيق نوع من التوازن الجهوي وذلك من خلال منح أولوية الضمان للمؤسسات المتواجدة في المناطق النائية خاصة في المناطق الجنوبية.

أما أهم المهام التي يسعى صندوق ضمان القروض الى تحقيقها فتتمثل في:

- يركز صندوق ضمان القروض في مهامه على مرافقة المستثمرين في التركيب المالي لمشاريعهم التي تعتبر فعالة وذات جدوى اقتصادية واجتماعية، ويقوم الصندوق بالمرافقة قبل وبعد الإيداع الرسمي لملف طلب القرض، وهذا ما يجعل الملفات المقدمة من طرف المؤسسات للبنوك تتسم بمصداقية اكبر وتساهم في رفع فرصها للحصول على القروض البنكية؛

وحسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي 02-373، فان صندوق ضمان القروض يتولى القيام بما يلي:[8]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسات؛
- تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- المتابعة الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان البرامج التي تتضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق، إذ يوفر هذا الدور للصندوق ميزة تنافسية في بيئة أعماله، ويضفي عليه أفضلية التقرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4- أنواع الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق وخطوات منحه

ويوجد نوعين من الضمانات التي يمنحها هذا الصندوق وتتمثل في:

أ- الضمان العادي لصندوق ضمان القروض

وحتى تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة للاستفادة من الضمانات التي يقدمها صندوق ضمان القروض لابد أن تتجاوب مع إحدى المعايير والتي تتناسب مع السياسة العامة للصندوق والتي تتمثل في: [10]

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج أو تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة؛
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

وهناك مجموعة من المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:[11]

- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛

- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة؛
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة؛
- شركات التصدير والاستيراد (تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية)؛
- شركات التأمين ؛
- الوكالات العقارية؛
- الشركات التجارية؛
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة؛
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

وتكون تغطية هذه القروض كما يلي:[12]

- يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض؛
- تتراوح نسبة الضمان بين 10% و80% من الخسارة الصافية للبنك, وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القرض ودرجة المخاطرة؛
- المبلغ الأدنى للضمان يساوي أربعة ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي50مليون دينار، وفي بعض الحالات يمكن أن يصل الضمان إلى 150 مليون دج وفي هذه الحالة يوجد تبريرات.

وتتمثل تكلفة منح الضمان لصاحب المؤسسة كالآتي:[13]

- يدفع المستثمر رسم دراسة الملف عند إيداعه وقدره 000 20 دج خارج الرسم ؛
- يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض, تقدر بـ1 % للسنة على الباقي من القرض المضمون بالنسبة للقروض العادية، وبـ 0.5 % بالنسبة للقرض بالإيجار، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان، يمكن أن يدخل مبلغ هذه العلاوة في تكلفة المشروع.

ب-ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي(صندوق ضمان القروض/برنامج الاتحاد)

يلتزم صندوق ضمان القروض بالعمل على أي مشروع شراكة مع الهيئات الناشطة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما أنه يلتزم بضمان مواصلة البرامج

الموجهة لصالح هذه المؤسسات التي تطلقها الهيئات الدولية، وفي هذا الصدد يقوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسيير الغلاف المالي المخصص من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج الشراكة الأورومتوسطية والموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بقيمة 15 مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية، ويشكل الضمان في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي ما يسمى بإعادة الضمان، حيث أعطى برنامج ميدا للاتحاد الأوروبي والمعني بتقديم مساعدات مالية وتقنية إلى دول جنوب المتوسط موافقة على إعادة ضمان القروض التي تمنحها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويتعلق الأمر بالتحديد بخصوص القروض التي يضمنها صندوق ضمان القروض والتي تدوم ثلاث سنوات، فهو يعمل على تعزيز قدرات التزام آليات الضمان العاملة في مجال تغطية أخطار القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.[14]

وقد تم تجسيد برنامج الشراكة الأورومتوسطية من خلال إبرام معاهدة التمويل مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 1999 لصالح المشاريع في مختلف القطاعات بالجزائر، وهذا بقيمة 63 مليون أورو، وقد تم في سنة 2005 تخصيص ما قيمته 20 مليون أورو من إجمالي الغلاف المالي بغرض تغطية ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تأهيلها، استفاد الصندوق من 75% من هذه المخصصات أي حوالي 15 مليون أورو.

حيث اعتبر المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية براهتي عمور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –ميدا–2 بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي بأنه برنامج إضافي واستكمالي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني، والبرنامج يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة 2010–2014 وبتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 8,2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج.[15]

وتتمثل القروض المؤهلة للاستفادة من ضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي في:[16]

- قروض الاستثمار العادية حدها المتوسط 7 سنوات تتحقق في صورتها الكلاسيكية؛
- قروض إيجارات العقارات حدها الأقصى 10 سنوات؛

- قروض تطوير النشاط والمواد الأولية الجديدة؛
- قروض تجديد مواد الإنتاج؛
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية؛
- قروض الاستغلال المتعلقة بقروض الاستثمار؛
- قروض الاستغلال الموافقة لمتطلبات رأس المال؛
- القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة، في حال وجود استثمار جديد.

أما المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA :[17]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة والتي حققت ثلاث سنوات من النشاط على الأقل وتحمل مشاريع استثمارية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت على الأقل لمرة واحدة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة؛
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

5- ملف طلب الضمان والخطوات المتبعة للحصول عليه

هناك مجموعة من الخطوات التي يقوم بها كل من المستثمر والصندوق والبنك من أجل استكمال جميع العمليات التي من خلالها يحصل صاحب المشروع على القرض من البنك والذي يحصل بدوره على شهادة الضمان.

- **طلب تغطية**

- طلب يبين بوضوح قيمة الضمان المطلوبة(النسبة والمدة), يكون هذا الطلب موقع من طرف الوكيل الشرعي للمؤسسة؛
- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية للممثل الشرعي لصاحب المشروع؛

- **الوثائق القانونية والإدارية**

- نسخة مصادق عليها من مستخرج السجل التجاري؛
- نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي بالنسبة للأشخاص المعنويين وشهادة BOAL أو إشعار بإشهار في جريدة يومية وطنية؛

- نسخة مصادق عليها من القانون المعدل مع نسخة مصادق عليها من BOAL أو إشعار بإشهار في جريدة يومية وطنية؛
- نسخة مصادق عليها من محضر الجمعية العامة التأسيسية للمؤسسة والتعيينية لرئيس المدير العام وأعضاء مجلس الإدارة؛
- نسخة مصادق عليها من عقود الملكية أو عقود الكراء أو كل وثيقة تبين حيازة قطع ارض أو محلات؛
- نسخة مصادق عليها من قرارات الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- نسخة مصادق عليها من كل التراخيص والاعتمادات المرتبطة بالنشاط والاستثمار الممنوحة من طرف السلطات المؤهلة؛

- **الوثائق المحاسبية والضريبية:**

- الدراسة التقنية الاقتصادية تبين: تقديم المؤسسة, المشروع والشركاء والمسيرين, تكلفة المشروع, وهيكلة التمويل المرتقبة، دراسة السوق(العرض والطلب, المنافسة, وموقع المؤسسة)؛
- التقدير الكيفي والكمي للمنشآت المرتقبة؛
- الفواتير النموذجية التي تبين مبالغ مختلف أبواب الاستثمار؛
- خبرة تقييمية خاصة بطبيعة المساهمات المالية؛
- خبرة تقييمية خاصة بطبيعة المساهمات التجهيزية؛
- الحصائل المحاسبية لأنشطة الثلاث سنوات الأخيرة بالنسبة للمؤسسات التي تباشر عملية استثمار توسيع أو تجديد؛
- الحصائل التقديرية تغطي خمس سنوات من النشاط بعد البدء في استغلال المشروع؛
- مخطط تمويلي للمشروع موزع على طول فترة الانجاز؛
- شهادات جبائية وشبه جبائية لا يتجاوز تاريخ تحريرها ثلاثة أشهر.

ويجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية–اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية الإدارية والمحاسبية والضريبية في ثلاث حالات:

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض من طرف صاحب المشروع؛
- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك؛
- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج الاتحاد الأوروبي.

وفي ما يخص وثيقة طلب الضمان في إطار صندوق ضمان القروض/ برنامج ميدا فإنها تتضمن مجموعة من المعلومات المتعلقة بالمستثمر ومشروعه من الاسم واللقب والشكل القانوني للمؤسسة وعدد المساهمين، عدد فرص العمل الحالية وغيرها من المعلومات التي تظهر في وثيقة طلب الضمان.

6- متابعة عملية الحصول على القرض

أ- **دراسة ملف طلب الضمان:** والتي تكون من خلال الخطوات التالية:

- **تقديم عام للمؤسسة الطالبة للضمان** من خلال:

- **عرض المؤسسة:** من خلال التعريف بالاسم التجاري للمؤسسة، نوعها (مؤسسة مصغرة، صغيرة، متوسطة)، الشكل القانوني (SNC , EURL, SARL, SPA)، النشاط الذي تمارسه، المقر الاجتماعي، تاريخ الإنشاء ...الخ.
- **التنظيم:** ويكون من خلال:

تقديم الإدارة: وذلك بتقديم المسيرين، الخبرة المهنية، عدد الشركاء...

الموارد البشرية: عرض عدد الإطارات ومناصب الشغل ، تطور المؤسسة، مدة إنشاء المشروع، طبيعة نشاط المؤسسة وعلاقته بالتسيير الحسن للموارد البشرية (الموقع، فرق العمل، الهيكل التنظيمي...)

- **تقديم المشروع:** من خلال إظهار طبيعة الاستثمار (إنشاء، توسيع أو تجديد)، النتائج المترتبة عن ذلك.

- **الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع:** وتكون كما يلي:

- **وصف نشاط المؤسسة:** التعريف بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، العرض النوعي للمنتجات أو الخدمات (التشكيلات)، العرض الكمي (قدرات الإنتاج)، التطرق للنتائج التي تترتب عن تحقيق هذا المشروع، وكذا الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

- **الزبائن والموردين:** استنادا إلى المعطيات المقدمة في الملف يقوم المكلف بالدراسات بتحليل وضعية الزبائن والموردون في المؤسسة.

▪ **دراسة السوق:** وتتمثل في :

- **دراسة الطلب على السلعة أو الخدمة:** من خلال دراسة العوامل المحددة للطلب وأهمها: السعر، الدخل القومي، عدد السكان، أذواق المستهلكين، الجودة.
- **دراسة عرض السلعة (تقديرات العرض):** من خلال دراسة العوامل المحددة للعرض في السوق، من بينها: هدف المؤسسة، المستوى الفني والتكنولوجي، سعر السلعة، أسعار وخدمات عوامل الإنتاج، البيئة الاستثمارية، البيئة النقدية والائتمانية.
- **المنافسة:** تحليل وضع المؤسسة في السوق المحلي، سعر ونوعية المنتجات المقدمة مقارنة بالمؤسسات المنافسة، إضافة إلى التكنولوجيا المستعملة.
- **التكنولوجيا:** معرفة طبيعة وسائل الإنتاج المستعملة، درجة التكنولوجيا، التطرق للخصائص الفنية للأدوات، الأدوات المستعملة ومخطط العملية الإنتاجية.

▪ **الدراسة المالية للمشروع:** من خلال :

ب- دراسة الوضعية المالية: تكون من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي وكذا التحليل بواسطة النسب المالية.

ج- دراسة جدوى المشروع: يعتمد تقييم المشاريع الاستثمارية على المقارنة بين النفقات والإيرادات المتوقعة منها، والتي يتم على أساسها المفاضلة بين المشاريع، حيث يتم استخدام عدة معايير لتقييم الاستثمارات، والتي من المفروض أن يكون المكلف بالملف على دراية تامة بها، ويكون لديه معلومات مستقبلية كافية، ومن بين المعايير المستخدمة نجد: **معيار فترة الاسترداد(DR)، معيار صافي القيمة المضافة (VAN)، معيار معدل العائد الداخلي (TRI).**

وهناك مجموعة من المهام الأساسية التي يقوم بها الصندوق والبنك لمتابعة عمليات القرض والتي تتمثل في:

▪ **متابعة المشروع:** وذلك بالتنسيق مع المؤسسة صاحبة المشروع، حيث تلتزم المؤسسة بإعداد الحالات المالية السنوية مع تقرير شامل للوضع عند تقديم الأعمال، وكذا تزويد البنك والصندوق بكل مستجدات سير المشروع، إضافة إلى متابعته ميدانيا، كما يمكن للبنك والصندوق التدخل في حالة وجود انحرافات أو اختلالات عن برنامج الموضوع.

- **العلاوات والعمولة:** مقابل حصول المؤسسة على التمويل المطلوب من البنك تقوم بدفع علاوة الالتزام للصندوق، وهي تمثل نسبة 1% من قيمة الضمان المتبقي في كل فترة، وتتحدد هذه العلاوة مرة واحدة أي أثناء منح القرض.

وفي إطار برنامج ميدا تم تحديد عمولة الالتزام بـ 0.6% تدفع سنويا، سداسيا أو ثلاثيا حسب الاتفاق.

- **التسديدات (الاستحقاق):** بمتابعة ومراجعة آجال الاستحقاق وتسديد الأقساط في مواعيدها المحددة، وكذا القيام بالإجراءات اللازمة في حالة عدم تسديد الأقساط، وللمؤسسة الحق في سنة إعفاء من دفع رأس المال، أما الفوائد فتدفع في أجلها حسب البنود المتفق عليها في العقد.

في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد أقساط القرض بعد إرسال اعذارات متتالية يتم تغطية القرض بالضمان الممنوح.

7- تقييم حصيلة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أفريل 2004 إلى جوان 2013، تم توفر عدد معتبر من الضمانات المالية للبنوك مقابل حصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض، وتوفير الكثير من مناصب العمل للأفراد وبالتالي التقليل من معدلات البطالة.

- **توزيع ملفات الضمانات حسب الأنشطة المختلفة من أفريل 2004 إلى جوان 2013**

جدول : الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق حسب قطاعات النشاط من أفريل 2004 إلى جوان 2013

القيمة بالدينار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمانات	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	525	56%	15 191 758 409	64%	26 178	65%
المناجم والمحاجر	11	1,2	333 884 309	1,4	397	1,0
الحديد، الميكانيك، الكهرباء	71	7 ,6	2 023 486 959	8,6	643 4	11,5
مواد البناء، الزجاج	76	8,2	2 954 916 817	12,5	514 2	6,2
الكيمياء، المطاط، البلاستيك	96	10,3	2 903 288 505	12,3	348 4	10,8
زراعة التبغ والكبريت	165	17,7	4 317 488 133	18,3	8253	20,5
صناعة النسيج والألبسة	18	1,9	309 958 294	1,3	742	1,8
الجاهزة	4	0,4	151 968 500	0,6	230	0,6
صناعة الجلد والأحذية	52	5,6	1 319 331 530	5,6	410 2	6,0

الخشب، الفلين، الورق والطباعة صناعات متنوعة	32	3,4	877 435 362	3,7	2 641	6,6
البناء والأشغال العمومية	232	%25	4 801 191 625	%20	9 751	%24
الأشغال العمومية	154	16,6	3 248 628 575	13,7	6 680	16,6
البناء	70	7,5	1 401 427 390	5,9	2 962	7,4
الهيدروليك	8	0,9	151 135 660	0,6	109	0, 3
الفلاحة والصيد االبحري	9	%1	270 660 625	%1	499	%1
الفلاحة	3	0,3	58 844 600	0,2	254	0,6
الصيد البحري	6	0,6	211 816 025	0,9	245	0,6
الخدمات	164	%18	3 374 348 802	%14	3 837	10%
الصحة	43	4,6	1 660 965 161	7,0	1750	4,3
النقل	91	9,8	1 108 888 110	4,7	1 021	2,5
الصيانة الصناعية	11	1,2	136 804 697	0,6	119	0,3
السياحة	7	0,8	221 713 070	0,9	273	0,7
تكنولوجيات الإعلام والاتصال	12	1,3	245 977 764	1	674	1,63
المجموع	930	%100	23 637 959 461	%100	40 265	%100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 23، الجزائر،2013، ص36.

يحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق وذلك بنسبة 56% من مجموع المؤسسات، وقُدر عدد هذه المؤسسات بـ 525 مؤسسة، وقد وصلت قيمة الضمانات الممنوحة لهذا القطاع إلى 409 758 191 15دج، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات المتحصلة على الضمانات والتي بلغ عددها 232 مؤسسة أي ما نسبته25% من إجمالي المؤسسات، وتقدر قيمة هذه الضمانات بـ 191 801 4 2 625دج، ثم يأتي بعد ذلك قطاع الخدمات والذي بلغ به عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من ضمانات صندوق ضمان القروض 164 مؤسسة بنسبة18% ومبلغ الضمانات المحصل عليها يقدر بـ802 348 374 3 دج من القيمة الإجمالية للضمانات الممنوحة.

- **توزيع ملفات الضمان حسب الطبيعة من أفريل 2004 إلى جوان 2013**

يقدم صندوق ضمان القروض ضمانات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور الإنشاء أو التي تحتاج إلى تمويل من أجل توسيع جميع نشاطاتها وعملياتها، والجدول الموالي يبين توزيع الضمانات الممنوحة على أساس النشأة والتوسع:

جدول يبين توزيع الضمانات من قبل الصندوق حسب النشأة والتوسع من أفريل 2004 إلى جوان 2013

القيمة بالدينار	النشأة	التوسع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	416	514	930
الكلفة الإجمالية للمشاريع	34 299 015 862	49 884 787 000	84 183 802 862
مبلغ القروض المطلوبة	19 471 180 457	32 179 866 583	51 651 047 040
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	57%	65%	61%
مبلغ الضمانات الممنوحة	7 635 990 181	16 001 969 279	23 637 959 461
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%39	50%	46%
المبلغ المتوسط للضمان	18 355 746	31 132 236	25 417 161
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	9 202	31 036	40 265
استثمار حسب الشغل	3 727 344	1 605 923	2 090 744
القرض حسب الشغل	2 115 973	1 035 955	1 282 778
الضمان حسب الشغل	829 819	515 146	587 060

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 23، الجزائر،2013، ص35.

بلغ عدد الضمانات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس النشأة إلى 416 ضمان بقيمة 181 990 635 7دج وبكلفة إجمالية تصل إلى 862 015 299 34دج، أما مناصب العمل التي سيتم توفيرها فهي تصل إلى 9202 عامل، أما عدد الضمان الممنوحة في مجال توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبلغ عددها 514 ضمان بقيمة تقدر بـ 001 16 279 969دج، ومناصب العمل في هذه الحالة سيكون هو 31036 منصب عمل.

- **توزيع ملفات الضمان حسب الجهات من أفريل 2004 إلى جوان 2013**

جدول يبين توزيع ملفات الضمانات من قبل الصندوق حسب الجهات من أفريل 2004 إلى جوان 2013

القيمة بالدينار

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمان	عدد مناصب العمل
الشرق	230	6 197 589 274	10 478
الوسط	482	11 400 683 054	19 814
الغرب	179	5 018 150 455	8 644
الجنوب	39	1 021 536 678	1 329
المجموع	930	23 637 959 461	40 265

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رقم 23، الجزائر،2013، ص37.

من خلال الجدول نلاحظ أن جهة الوسط تتحصل على العدد الأكبر من الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق (482ضمان) وتأتي الجزائر العاصمة تأتي في مقدمة ولايات الوطن والتي وصل فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من ضمانات الصندوق إلى 271 مؤسسة، وقيمة هذه الضمانات 071 425 746 6دج، وتوظف عدد من العمال يقدر بـ540 11 عامل، أما المنطقة الشرقية فهي أقل بكثير مقارنة بالمنطقة السابقة فعدد الضمانات المتحصل عليها يساوي تقريبا نصف الضمانات الموجهة لمنطقة الوسط، أما في ما يخص المنطقة الغربية من الوطن فهي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث ترتيب المناطق المستفادة من الضمانات حيث وصل عدد المؤسسات بها إلى 179 مؤسسة، أما المنطقة الجنوبية فنسبة حصولها على الضمانات المقدمة من قبل الصندوق كانت ضئيلة مقارنة بباقي مناطق الوطن.

نتائج وتوصيات:

من خلال هذه المداخلة والتي تم فيها إعطاء نظرة شاملة حول صندوق ضمان القروض وانجازاته في الجزائر، وذلك من خلال توفير عدد كبير من الضمانات لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للاستفادة من مهامه والتي هي بحاجة إلى التمويل الخارجي وتوفير الكثير من مناصب العمل، كما يعمل الصندوق على تقسيم المخاطرة الناجمة عن منح القرض للمستثمر بين البنك والصندوق، وهذا بدوره يساهم في تحفيز البنوك على منح القروض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.تم التوصل الى النتائج التالية:

- رغم الانجازات التي قام بها الصندوق إلا أنه يواجه العديد من النقائص والتي تقلل من فعاليته، والتي نجد من أبرزها أن هناك مركزية في التعامل مع الملفات، وهذا يعود بدوره إلى وجود مقر وحيد لصندوق ضمان القروض، وإعطاء الأولوية لتمويل القطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات، بالإضافة إلى عدم وجود مكتب أو هيئة رقابة في المعاملات التي تتم بين البنوك وصندوق ضمان القروض.
- يقوم صندوق ضمان القروض بتوفير نوعين من الضمانات للمؤسسات، يتمثل النوع الأول في الضمانات العادية التي يمنحها الصندوق لمؤسسات محددة والتي تتجاوز سبع سنوات، أما النوع الثاني فيتمثل في الضمانات الممنوحة في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي عن طريق إعادة ضمان القروض التي تمنحها الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدوم لثلاث سنوات؛
- بعد مرور تسع سنوات ونصف تقريبا من انجاز صندوق ضمان القروض تم توفير عدد معتبر من الضمانات المالية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي وصل عددها إلى 592 ضمان ممنوح بقيمة إجمالية تقدر بـ550 784 417 14دج منها 284 ضمان ممنوح للمؤسسات حديثة النشأة و308 ضمان للمؤسسات التي تسعى إلى توسيع نشاطها؛
- وصل عدد الشهادات الممنوحة في إطار صندوق ضمان القروض إلى 199 شهادة ضمان، في حين وصل عددها إلى 47 شهادة ضمان وذلك في إطار صندوق ضمان القروض بإسناد برنامج الاتحاد الأوروبي؛
- وصل عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانات صندوق ضمان القروض إلى 207 29 منصب عمل جديد؛

وأهم التوصيات في هذه المداخلة:

- إقامة مكاتب لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل جهة من جهات الوطن من أجل سهولة التعامل مع المستثمر، وبالتالي إلغاء المركزية في التعامل مع ملفات القروض؛
- تفعيل الروابط بين البنوك وصندوق ضمان القروض قصد استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض البنكية في وقت الحاجة؛

- انتهاج صندوق ضمان القروض لمجموعة من الإجراءات المثلى حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض بطريقة تضمن لها الأداء الجيد؛
- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القرض للمستثمر، وذلك من أجل تسريع وتسهيل معاملات الحصول على القرض.
- تجاوب البنوك مع هذا الآلية الجديدة بمنح قروض إضافية، ومدى جدية وموضوعية دراستها لملفات طلب القروض ومتابعتها لعملية الإقراض.

الهوامش:

1- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص، 13.

2- Le Garant, Bulletin d'informations édité par le fonds garantie des crédits aux pme- fgar, N°1, Avril 2011, p,17.

3- مبارك بلالطة وآخرون، الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،25 - 28 ماي 2003،ص، 4.

4- السعيد بريبش, عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،17 -18أفريل2006، ص، 329.

5 - وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تقديم *صندوق ضمان القروض وآلية عمله، (وثائق مقدمة من مديرية المؤسسات* الصغيرة والمتوسطة *بسكرة). ص 11.*

6- معلومات مقدمة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7-عيسى قروش، رضا زاوش، دور هيئات الدعم والمرافقة في تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا- الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر-فرص وتحديات-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3-4-5ماي2011، ص، 7.

8- المادة 5 من المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002, المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص، ص13، 14.

[9] – المادة 6 من المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر2002, المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص، 14.

10- محمد زيدان، دريس رشيد، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص، 513.

11- محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص، 128.

12- معلومات مقدمة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية, دليل الشاب المستثمر, تبسة, الجزائر,2007, ص 8.

p,16 – Le Garant, Op cit,14

15- عبد القادر بريش، زهير غراية، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ميدا 1-2 –دراسة قياسية– لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر–فرص وتحديات–،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 3-4-5ماي2011، ص،7.

16- معلومات مقدمة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

17- عبد القادر بريش، زهير غراية، مرجع سابق، ص، 8.

18-http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_jportfolio&cat=1&project=6&Itemid=388&lang

19- معلومات مقدمة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

www.univ-eloued.dz/roa/

التدويل كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات العولمة

أ. أمال بوسمينة جامعة أم البواقي
أ.د عبد الوهاب شمام جامعة قسنطينة2

الملخص:

في ظل بيئة تنافسية تعتبر العولمة من أهم سماتها، أصبح التدويل كإستراتيجية نمو ووسيلة البقاء لعدد متزايد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن القطاع الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فلم يعد التدويل خيار استراتيجي للمؤسسات الكبيرة فقط ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم قلة مواردها طبعا بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إذ يتيح التدويل إمكانات النمو القوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية، التدويل، العولمة.

Résumé:

Dans le contexte compétitif de la mondialisation, l'internationalisation est perçue comme une stratégie de croissance et un moyen de survie incontournable pour un nombre grandissant de PME, quelque soit leur secteur d'activité. L'internationalisation n'est plus un choix stratégique accessible seulement pour les grands groupes mais intéresse désormais également les PME qui ne possèdent pas autant de ressources que les entreprises multinationales.

Mots clé: Petites et moyennes entreprises, Internationalisation, Mondialisation

تمهيد:

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعترافا وإدراكا لدورها المحوري والأساسي خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عن ذلك من استراتيجيات، وسياسات، وإجراءات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور. ولا ينحصر هذا الاهتمام في البلدان المتطورة فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل الدول السائرة في طور النمو، خاصة أنها تبحث بشكل مستمر على إيجاد الصيغ الاقتصادية والقانونية المناسبة لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات.

وأمام النجاح الذي حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أظهرت فعاليتها كنمط تنظيمي متفوق على المؤسسات الكبيرة في فترة اضطرابات التجارة الدولية، والأزمات الإقتصادية بدأت السلطات العامة في العديد من الدول النامية والمتطورة على حد السواء تولي اهتماما

بهذا النوع من المؤسسات، إذ خصصت لها برامج ترقوية خاصة مكنتها من تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ووعيا منها بالدور الذي يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي، أعطتها العديد من الدول مكانة معتبرة في سياستها الاقتصادية.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعولمة

لقد ارتفع اهتمام العديد من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الأزمة التي عرفها الاقتصاد العالمي في بداية السبعينيات، أين أظهرت قدرتها على الصمود أمام الهزات والاضطرابات التي عرفتها الأسواق العالمية بفضل مرونة هيكلتها التنظيمية والإنتاجية والدور الذي لعبته في انتعاش الاقتصاد العالمي بخلق مناصب الشغل وتلبية الحاجيات من السلع الوسيطة والاستهلاكية إلى جانب دورها في تحقيق التكامل الصناعي وترقية الصادرات.[1]

ومع التغيرات والتطورات المستمرة والسريعة التي عرفتها أشكال العلاقات السائدة بين التنظيمات البشرية والإقتصادية، وكذا مختلف أبعاد المحيط الأخرى-خصوصا حدة المنافسة وتطور أشكالها- أصبحت المؤسسة تسعى قبل تحقيق الربح إلى ضمان البقاء، فأضحت المعالجة العقلانية لاستعمال الموارد غير كافية إذ لم تتمتع بحسن ضبط العلاقة مع المحيط من جهة، واختيار الموقع المناسب من جهة أخرى.

1-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بالتأكيد واحدة من المشاكل الأكثر تعقيدا التي يواجهها عادة أولئك الذين يرغبون في دراسة هذا النوع من المؤسسات. فمن الصعب إعطاء تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ لا يخضع هذا المفهوم حتى الآن لأي تعريف قانوني واحد وموحد.

فتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر وحتى داخل نفس البلد ولكن يبقى معيار عدد العاملين المعيار الأكثر استخداما على نطاق واسع مما يسمح بتصنيف أولي، لكن هذا المعيار لا يعتبر كافيا لوحده. فهناك اختلافات كبيرة بين الصناعات كثيفة رأس المال عن الصناعات كثيفة العمالة. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نضيف معيارا آخر وهو معيار مجموع الأصول أو رأس المال. وفيمايلي سنحاول عرض بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة. ففي الاتحاد الأوروبي يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق كل من معيار: عدد العمال، رأس المال و مجموع الميزانية.

أما في اليابان، فيستخدم رأس المال أو المبلغ الإجمالي للاستثمار بالإضافة إلى عدد العمال لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتختلف العتبات التي تنطبق على كل عنصر من قطاع إلى آخر. إذ يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان حسب القطاعات كالتالي:[2]

_ التصنيع والبناء والنقل: 300 عامل و 300000000 ¥؛

_ التجارة بالجملة: 100 عامل و100،000،000 ¥؛

_ صناعة الخدمات: 100 عامل و50000000¥ ؛

_ التجارة بالتجزئة: 50 عامل و 50000000¥:

كما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول بأنها *"مؤسسة يديرها صاحبها بشكل فردي وتشغل أقل من 250 عامل."* وبالتالي لكي تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة، يجب أن تدار من قبل مالكها. إذ لا تعتبر شركة تابعة لمجموعة شركات كبيرة أو امتياز بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إذ أن مسير المؤسسة في هذه الحالة ليس لديه موقف قوي فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية أو القرارات الرئيسية التي تحدد توجهات المؤسسة.[3]

1-2-خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة

أظهرت العديد من الدراسات المزايا الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. خصوصا مرونتها والقدرة على الإبتكار، تكاليف التسيير المنخفضة، والتخصص. ومع ذلك وعلى الرغم من هذه المزايا، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر هشاشة من المؤسسات الكبيرة لا سيما بسبب نقص الموارد المالية والمادية. في السياق نفسه، فبتسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة: من **وجهة النظر التنظيمية؛** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وليس لديها الكثير من الموارد. من ناحية أخرى، فإن عملية صنع القرار عموما على المدى القصير مبنية على رد الفعل، كما تركز على التدفقات المادية بدلا من التركيز على تدفق المعلومات. كما أن الوضع النفسي والاجتماعي لمسير ومالك المؤسسة غالبا ما يؤثر مباشرة في قراراته، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون مرنة، وعلى مقربة من أسواقها، وتتفاعل بسرعة مع التغيرات

الحاصلة في محيطها.[4] وفي الجدول رقم (02) يمكن تلخيص أهم نقاط القوة والضعف لهذا النوع من المؤسسات.

الجدول-02-نقاط القوة والضعف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر من إعداد الباحثة

نقاط القوة	نقاط الضعف
• شخصية قوية لصاحب العمل ومسيره: تنمية روح المبادرة الداخلية؛ • العلاقات الداخلية غير الرسمية؛ • المرونة وسرعة اتخاذ القرار اتجاه التغيرات المفاجئة؛ • التخصص: حسب المهارات والكفاءات بها؛ • القدرة على الابتكار ؛ • معرفة شخصية بالعملاء؛	• نقص الموارد المالية؛ • ضعف في التسيير ؛ • دخول السوق بصعوبة؛ • تدخل مالك المؤسسة في قرارات المؤسسة؛ • صغر الحجم مما يجعلها ضعيفة أما الأزمات المالية؛ • غياب التسيير الإستراتيجي أو ضعفه إن وجد

1-3-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتراف عدد متزايد من الأكاديميين والمهنيين والسياسين، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر النشاط والإبداع وخلق فرص العمل، وتساهم في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان، ونشر التكنولوجيات الجديدة وتجديد النسيج الصناعي في مختلف المناطق. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتجديد الاقتصادي. تعيش وتتطور في عالم يشهد تغيرات عميقة ومعقدة، تنافسية وعولمة متزايدة، إلا أنه فقط في أوائل السبعينات أدرك الباحثون الدور المهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الابتكار والاختراع، وليس فقط تأثيرها على اقتصاديات البلدان الصناعية، وفي الشكل رقم(01) يمكننا أن نميز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان الاتحاد الأوروبي بين عامي 2005 و2012 من حيث العدد، المساهمة في خلق مناصب شغل و المساهمة في القيمة المضافة.

الشكل رقم (01) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في خلق مناصب عمل ومساهمتها في القيمة المضافة في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين (2005 – 2012) (100 = 2005)

Source: Annual Report on Small and Medium-Sized Entreprises in the EU, 2011/12, p:09.

من خلال الشكل رقم 01 تتضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشهد ارتفاعا مستمرا في كل من العدد وكذا مساهمتها في خلق فرص العمل إذ تعتمد عليها جل دول الاتحاد الأوروبي في التخفيف من حدة البطالة، رغم أننا نلاحظ أنه في سنة 2008 يشهد كل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساهمتها في خلق فرص عمل انخفاضا، ويعود ذلك لأزمة 2008 والتي تحول دون إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة بسبب الوضع الاقتصادي، بل اختفاء لعدد معتبر من هذه المؤسسات التي لم تستطع الصمود في وجه الأزمة، لكن سرعان ما نلاحظ وبعد مرور هذه الفترة تقريبا ثبات في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استطاعت الاستمرار في الأزمة، كما هو الحال بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الذي شهد ارتفاعا ثم انخفاضا في فترة الأزمة يليها ارتفاع في الفترة الأخيرة. وهذا ما يأكد لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكورة سابقا.

1-4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات العولمة

قبل أن نتطرق إلى ماهية التدويل، فمن المهم أن نفهم كيف يمكن لمؤسسة (متعددة الجنسيات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أن تختار هذه الاستراتيجية. لذا يجب أن نعود إلى مفهوم العولمة.

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سياق العولمة

يواجه الاقتصاد العالمي حاليا عددا كبيرا من التغييرات الهامة في ظل العولمة. فلا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الموجهة منها محليا والموجهة نحو للتصدير) تجاهل آثار هذه الظاهرة اليوم. بطبيعة الحال، فإن أثر العولمة ليست هي نفسها في كل مكان كما أنها تختلف وفقا لعدة عوامل: ديناميكية السوق المحلية، القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، واستراتيجية مسيرها بالاضافة إلى وزن دعم الدولة في مجال نشاطها.[6]

أ1 - التهديدات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة

في عصر العولمة، ونتيجة المنافسة الدولية، والتغير المتسارع أصبحت المنتجات تصل بسرعة أكبر إلى نهاية دورة حياتها. مما يضطر المؤسسات إلى البحث عن أسواق جديدة خارج السوق المحلية لإنقاذ منتجاتها على أمل إطالة دورة حياتها.

كما تطرح العولمة أيضا تحديات وتهديدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من وجهة ندرة الموارد، فهذا النوع من المؤسسات مجهز بشكل أقل من المؤسسات الكبيرة لمواجهة الموقف.

كما أن أهم هذه التحديات دخول المؤسسات الأجنبية للسوق المحلية وبالتالي فقدان الأسواق التقليدية لصالح المنافسة الأجنبية.[7]

أ2- الفرص التي تتيحها العولمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس للعولمة فقط جوانب سلبية وتهديدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي ظل هذه الظروف ستتمكن هذه المؤسسات من توظيف الموظفين الأجانب، التعاون مع المؤسسات الأجنبية أو إنشاء فرع أو شركة تابعة في بلد آخر غير بلدها. لذك يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحضير للمنافسة الشرسة. هذا التحضير ينطوي على التكيف السريع والمستمر لتطور التكنولوجيات الجديدة، ووضع استراتيجية واضحة المعالم، التدريب المهني لكل الموظفين... وفي موازاة ذلك، يجب أن توفر الدولة أيضا الإجراءات والتدابير اللازمة لتيسير إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي.

كما توفر العولمة أيضا فرصة للأنشطة التي لا يمكن أن تنمو في سوق محلية ضعيف النمو أو مشبع. فتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى أسواق جديدة، لضمان سلاسة المخاطر ولكن أيضا لتصبح أكثر كفاءة داخليا.

2-التدويل كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ذكرنا سابقا التهديدات والفرص التي فرضتها العولمة. فالسوق الجديدة تشكل متطلبات جديدة للمؤسسات التي تريد أن تلعب دورا هاما في الأسواق. لذا يجب أن يكون للمؤسسة معارف ومهارات مميزة على مستوى عال وقدرة على تمويل الابتكارات باستمرار. كل هذه الصعوبات جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في بيئة ذات قدرة تنافسية عالية.[8]

2-1- أسباب التدويل: نتيجة الفرص التي جلبتها العولمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدرك العديد من أصحاب هذه المؤسسات أنه وبهدف الوصول إلى السوق الدولية. يجب عليهم تدويل نشاطهم من أجل؛ الوصول إلى أسواق جديدة، استغلال اقتصاديات الحجم والمزايا التكنولوجية، تقسيم المخاطر، تخفيض وتقاسم التكاليف- بما في ذلك تكاليف البحوث والتطور- فدخول المؤسسة أسواق دولية يمكنها من استغلال أحسن لإمكانياتها.[9]

تقسم بعض الدراسات الأسباب التي تؤدي إلى تدويل المؤسسات بصفة عامة إلى قسمين:

- الدفاع(أسباب ساحبة)؛ الهجوم (أسباب دافعة).

الجدول -04 - الأسباب الرئيسية لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أسباب التدويل	
الساحبة	**الدافعة**
- تشبع السوق الوطني؛ - القوانين والتشريعات في السوق الوطني التي تحد من نشاط المؤسسة؛ - ظروف الإنتاج تعيق النمو وتحقيق الأرباح؛ - عدوانية المنافسة	- وجود منتج فريد من نوعه؛ - الميزةالتكنولوجية؛ - إنخفاض الضرائب؛ - إقتصاديات الحجم.

Source: Danièle bederzoli, **élaboration et test d'un modèle d'interprétation des stratégies d'internationalisation des grandes entreprises de distribution des pays occidentaux**, thèse pour obtenir le doctorat de l'université de rennes 1 , France,2001 , pp:56,57.

وفقا لدراسة أجريت من قبل المفوضية الأوروبية وانطلاقا من المعلومات المقدمة من قبل الشبكة الأوروبية للبحوث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2003 ". يمكن أن نذكر الأسباب التي تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدويل نشاطها وقد اختلفت دوافع المؤسسات الصغيرة حسب الشكل الذي تختاره المؤسسة للتواجد في الأسواق الدولية والموضحة في الشكل رقم02.

الشكل رقم 02 أسباب تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

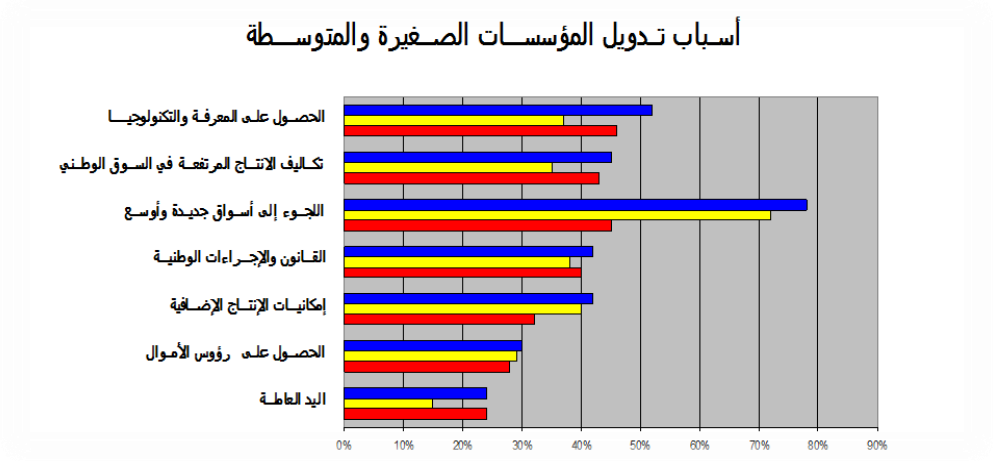

Source: European Network for SME Research , 2003, p: 32.

وفقا لهذه الدراسة فإن **الوصول إلى أسواق جديدة وأوسع** يظهر بوضوح الدافع الأكثر شيوعا لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر أو لها فرع في الخارج هذا يعكس القدرة على توسيع السوق لمنتجات المؤسسة المصدرة أو إنشاء شركات تابعة أو مشاريع مشتركة في الخارج.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستورد فقط، فالوصول إلى أسواق جديدة وأوسع ليس السبب الأكثر شيوعا، بينما الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا أو ارتفاع تكاليف الإنتاج في السوق المحلية يعتبران من أكثر الأسباب شيوعا على حد سواء. إذ تختلف الأسباب حول قرار التدويل حسب الأهداف الاستراتيجية المختلفة.

علما أن عبارة "الوصول إلى أسواق جديدة أو أسواق أوسع" يمكن أن تفسر بطريقتين مختلفتين: سوق أكبر بمعنى تصريف أكبر كمية أو عدد ممكن من منتجات المؤسسة، أو بمعنى

السوق لشراء المواد الخام أو غيرها من المدخلات. والدوافع من الوصول إلى أسواق أوسع قد تكون مختلفة اعتمادا على تفسير مصطلح "السوق". استيراد المنتجات والمكونات أو الخدمات قد تمكن المؤسسة من الحصول على حصة أكبر من السوق في السوق المحلية لمنتجاتها؛ أ والانخراط في استيراد السلع أو الخدمات لغرض الإنتاج يمكن أن يكون وسيلة للوصول إلى أسواق المدخلات على نطاق أوسع.[10]

بعد التحليل السابق نلاحظ أن الأسباب الي يمكن أن تدفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تدويل نشاطها تتمثل فيمايلي:

- الحصول على المعرفة والتكنولوجيا؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج في السوق الوطني؛
- القوانين والإجراءات التي تحد من نشاط المؤسسة في السوق الوطني؛
- الحصول على اليد العاملة؛
- الحصول على التمويل؛
- إمكانيات الانتاج الإضافية.

2-2- عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التدويل استراتيجية تطوير المؤسسة إلى حد أعلى من السوق الأصلي لها. فعملية التدويل تؤدى تدريجيا إلى دخول المؤسسة للأسواق الدولية.

هناك اختلاف واضح بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد لظاهرة التدويل، باعتباره مفهوما اقتصاديا متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه، فبعض الباحثين أمثال kotler Dubois" يعرفان مصطلح التدويل على كونه تطوير المنتجات والخدمات للدخول للأسواق الخارجية،[11] أما Ruzzier يرى بأن التدويل هو"عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية".[12]

فالتدويل مصطلح عام يصف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة خارج الأسواق الوطنية، والذي يتحقق من خلال سلسلة من الخطوات، والتي سوف تمكن المؤسسة من تحقيق الولوج التدريجي للأسواق الخارجية والمتمثلة في:

- المرحلة التشخيصية التي تحدد عوامل النجاح الرئيسية النجاح- البيئة الكلية؛
- اتخاذ القرار حول الدخول في سواق واحد أو أكثر؛

- اختيار الأسواق المستهدفة الأجنبية؛
- اختيار طرق الوصول إلى الأسواق المستهدفة؛
- تطوير برنامج التسويق الدولي؛
- اختيار الهيكل التنظيمي المناسب؛
- رصد ومراقبة العملية؛

من ناحية أخرى، يجب تحديد استراتيجية التدويل لكل ثنائية(سوق– منتج)، إذ تختلف الاستراتيجية باختلاف المنتج المراد تصريفه، بافتراض ثبات السوق، كما تختلف الاستراتيجية إذا تكلمنا على نفس المنتج في أسواق مختلفة. لذا فحسب ROOT يمر قرار التدويل بالمراحل التالية:[13]

- اختيار الثنائية منتج– سوق؛
- الأهداف والغايات المرتبطة بالسوق المستهدفة؛
- اختيار استراتيجية الدخول في السوق المستهدفة؛
- خطة التسويق؛
- نظام مراقبة السوق المستهدفة.

إن ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق الدولي تحكمه بعض المبادئ فعادة عندما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتصدير، تلجأ الغالبية العظمى منها إلى أسواق قريبة جغرافيا واقتصاديا، أي الدول المجاورة، وبعد إكتسابها لخبرة في العمل الدولي تلجأ هده المؤسسات إلى دول أخرى تبعدها جغرافيا لكن تربطها بها صلة ما سواء كانت دين، لغة،.... فعلى سبيل المثال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية عندما ترغب في التصدير تفضل منطقة كبيك عن أستراليا لأسباب لغوية وثقافية، ونفس السبب يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية عندا ترغب في التصدير لأوروبا تبدأ عادة بالمملكة المتحدة، وإرلندا.[14]

2– 3 –المهارات والعقبات الداخلية لدخول السوق الدولية

سنحاول من خلال هذه الفقرة توضيح أهمية المهارات الداخلية للمؤسسة واللازمة لقيام المؤسسة بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة منها بصفة خاصة لتدويل نشاطها، وخاصة من وجهة نظر رجال الأعمال. فالانخراط في الأنشطة الدولية يتطلب مهارات إضافية مقارنة مع أنشطة محلية بحتة. أهمها مهارات اللغة، المعرفة بظروف السوق الخارجية والقوانين واللوائح،

والاختلافات الثقافية، الخ. هذا إذا تكلمنا عن الأدارة التنفيذية، إلا أنه يجب أن لا نهمل دور المسير في المؤسسة وصاحب المشروع. فهناك عدد من الدراسات تؤكد على أهمية التفكير والخبرة من كبار رجال الأعمال فيما يتعلق بتدويل المؤسسات. إذ تظهر هذه الدراسات أن هناك عوامل ذاتية مثل شخصية المسير(صاحب المشروع) والتفضيلات الفردية لأصحاب الأعمال الصغيرة، والتزامهم، والمخاطرة والتي تعتبر كلها ضرورية لنمو المؤسسة وتطورها في الخارج.

تظهر العديد من الدراسات أن الخبرة الدولية لرواد الأعمال تزيد من معدل اختراق الأسواق الخارجية؛ ومن بين هذه الدراسات دراسة ألمانية – بريطانية أجريت عام 2001 على المؤسسات المبتدئة في مجال التكنولوجيا les start–ups وتشير نتائج البحوث أن العوامل الخاصة بالمعرفة تشكل عامل شد أو جذب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وإلى الأسواق الدولية. كما أشارت الدراسة إلى أهمية الخبرة الدولية "للمدراء" والعوامل المرتبطة قدرة الإدارة، كما لوحظ في دراسات لمؤسسات كندية وأخرى إسبانية، أهمية كل من الاستثمارات في مجال البحث والتطوير، القدرة على الابتكار، التكنولوجيا، المهارات اللغوية، وقاعدة موارد الشركة، مثل الحجم والعمر والخبرة.[15] ومع ذلك، إلا أن هذه النتائج لا تقدم دليلا على أن كبار المديرين التنفيذيين من ذوي الخبرة الدولية قادريين على توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المزيد من النجاح الدولي أكثر من غيرها، أو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التطلعات الدولية تميل لتوظيف المديرين الخبرة الدولية. نتائج هذه الدراسات ربما تغطي اثنين من السيناريوهات. في كلتا الحالتين، يبدو أنها تشير إلى أن تجربة القيادة الدولية من المرجح أن تعزز الأنشطة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما من ناحيتها فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هل هي قادرة على تغطية تكاليف تعيين الموظفين ذوي المهارات المناسبة.[16]

لذا عادة ما يعتبر عدم امتلاك المؤسسة للمهارات المناسبة لدخول التجربة الدولية من أهم العقبات الداخلية الي تحول دون ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسوق الدولية، لكن لا تعتبر العائق الوحيد فهناك عوائق أخرى أظهرتها دراسة أجريت سنة 2003 من قبل ENSR هي:[17]

- **التكلفة العالية لعملية التدويل ؛**
- **نوعية وخصائص المنتج؛**
- **إمكانيات ومهارات الموارد البشرية للمؤسسة؛**
- **سعر المنتج.**

2-4 العوائق الخارجية لدخول الأسواق الدولية

نوضح من خلال ما يلي الحواجز الخارجية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية تدويلها. ووفقا لنتائج مسح المشاريع ENSR فالحواجز الخارجية التي تحول دون تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشاطها يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[18]

- القوانين و التشريعات القائمة في البلد المستهدف؛
- عدم كفاية رأس المال و نقص في التمويل- ارتفاع الخاطر ؛
- عدم وجود دعم أو المشورة من قبل السلطات المعنية؛
- الاختلافات الثقافية واللغوية ؛
- نقص المعلومات.

وفقا لدراسة أخرى أجريت من قبل الفريق العامل في منظمة التعاون والتنمية حول تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2007-2008 والتي قامت بإجراء استبيان لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الدراسة أي حول عوائق تدويل هذه الأخيرة، وبعد فرز نتائج الاستبيان تم ترتيب الثمانية عقبات الأكثر تأثرا ترتيبا تنازليا كما يلي: [19]

- النقص في رأس المال العامل لتمويل الصادرات؛
- تحديد فرص العمل في الخارج؛
- نقص في المعلومات لتحليل الأسواق ؛
- عدم القدرة على التواصل مع العملاء المحتملين في الخارج؛
- عدم القدرة على تمثيل المؤسسة لصورتها في الخارج؛
- شدة المنافسة ؛
- عدم وجود مساعدات وحوافز من قبل السلطات المعنية؛
- تكاليف النقل.

يساهم التدويل على نحو متزايد في القدرة التنافسية للمؤسسات من كافة الأحجام. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تختار هذه الاستراتيجية توفر فرصا ليس فقط لنمو المبيعات ولكن أيضا لتبادل المعرفة و بناء القدرات، وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل وعلى الرغم من إجماع مشترك لأهمية التدويل، إلا أنه لايزال هناك العديد من العقبات الداخلية والخارجية التي تحول دون تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخلاصة:

تتيح العولمة فرصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تشكل لهم في نفس الوقت العديد من التحديات. لذا تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى دخول الأسواق الدولية أمر بالغ من أجل البقاء ولخلق فرص النمو.

فأصبح التدويل في كثير من اموضوع المألوف. للجزء الأكبر من المؤسسات وكذلك بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ برامج لتدويل، مدفوعا الاقتناع بأن ذلك هو تطور لا مفر منه من الأسواق. ولكن في كثير من الأحيان، فإن قرار تدويل R يمكن أن يضر الشركة، لأن هذا النهج هو مصدر كل المزايا، ولكن أيض ا مساوئ والمخاطر التي يمكن أن تهدد وجود جدا من هذه المؤسسات.

وبالتالي فإنه من المهم لهذه المؤسسات تسعى النجاح في المنافسة واستغلال مزاياها التنافسية في أسواق جديدة، واعتماد الخيارات الاستراتيجية تكييفها وفقا لتعقيد البيئة وأولوياتها: تخفيض التكاليف، وزيادة المبيعات أو تعلم. ناهيك عن البرامج الحكومية التي تستهدف دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ وينبغي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الالتزام أكثر تعليما وأكثر انفتاحا على الموظفين الدوليين تسمح تغيير العقول التمتع أفضل التسوق أو تنفيذ المبيعات الأولى في السوق الدولية. لإنشاء ثقافة التدويل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي تجاه الأسواق الدولية. المؤسسات العامة تلعب دورا رئيسيا في التأثير على المواقف والدوافع من خلال توفير المعلومات والحوافز. الوكالات المتخصصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات الدعم الأخرى إنشاء إطار التلاحم الاجتماعي التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في بناء والحفاظ على بيئة الأعمال الحرة والموجهة دوليا.

الهوامش

[1] - Cherif chakib**, les petites et moyennes entreprises et l'emploie**, colloque national: les reformes économique: marketing, Béchar, Le 20/21 Avril 2004,p:10.

[2] - La 2ème conférence de l'OCDE des ministres en charges des petites et moyennes entreprises (PME)**, promouvoir l'entreprenariat et les PME innovantes dans une économie mondiale: vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée,** Istanbul, Turquie 3-5 juin 2004, OCDE, p11.

[3] - Brahim Allai et autres**, Management des PME de la création a la croissance**, Pearson Eduction, France, 2007,p:04

[4] - Lassaad Ghachem**, Adoption du e-business dans les activités internationales**

de la PME: implications des niveaux de e-Maturité et d'engagement à l'international, thèse Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur ès management, université de Neuchâtel, suisse, 2008, p: 60.

[5] - Vincent Dutot, **Alignement des capacités Ti su les besoins en information et performance des PME internationales**, Thèse présentée à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval dans le cadre du programme de doctorat en Sciences de l'administration pour l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph. D.),université Laval Québec,2011, p:17.

[6] - Sans auteur, Les PME face à la mondialisation, sur site d'internet: http://anglais-pme.fr/les-pme-face-la-mondialisation/, consulter le 15/12/2012 à 20h: 30mn.

[7] - Note de synthèse des rapports de référence, La 2éme conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME), **Promouvoir l'entreprenariat et les PME innovantes dans une économie mondialisée:** Vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, les édition de L'OCDE, Istanbul, Turquie, 3-5 juin 2004, pp:27,28.

[8] - Valérie Talmon, La mondialisation, une nouvelle donne pour les PME, consulter sur site d'internet: http://entrepreneur.lesechos.fr/entreprise/comptabilite/dossiers/mgcomptagestion0022-la-mondialisation-une-nouvelle-donne-pour-les-pme-745.php, le 13/02/2010, à 10h: 45mn.

[9] - Note de synthèse des rapports de référence, La 2éme conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME), op-cit, p:28

10-Commission Européenne, **L'internationalisation des PME**, observatoire des PME , 2003/4, avril 2003 , p:43.

11- Perspective d'investissement international, revue de l'OCDE, 2007, P 232.

12-Serge Amabile et autres, "**Les strategiés de dévelopement adaptées par les PME internationales –les cas de pme méditerranéénnes**",Au site d'internet:http://www.medeu.org/documents/MED4/Dossier3/AMABILE-LAGHZAOUI-MATHIEU.pdf , p:4.

13- Jean-Paul David, **Le modèle Mercadex-Desjardins: une approche heuristique de planification de la stratégie d'internationalisation des PME**, l'expansion Management Review, N°105, France juin 2002, p: 04.

14- Brahim Allali et autres, op.cit, p:36.

15- Lester LLOYD-REASON**, SMEs and the global market place,** Review of International Comparative Management, Special Number 1/2009, Excellency Romanian National Centre For Comparative Management Studies, Bucharest,, Romania:28

16-Commission Européenne, **L'internationalisation des PME**, op.cit, p:39.

17 -Enquete entreprises2003,de L'ENSR, P:48

[18]- Lecerf Marjorie, **les petites et moyennes entreprises face a la mondialisation**, édition l'Harmattan, paris, France, 2006, p: 145.

-19- OECD , **Top Barriers and Drivers to SME Internationalisation**, Report by the OECD Working Party on SMEs and Entrepreneurship, OECD,2009,p:08.

إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر– الواقع والمأمول.

أ. أحمــد تـي جامعة الوادي

الملخص:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين يبرز موضوع ندرة المياه على الساحة الدولية، باعتباره من أهم تحديات هذا القرن، بحيث زادت الاستخدامات المائية على مستوى العالم خلال القرن 20 بمقدار أربعة أمثال ما كانت عليه من قبل، وطبقا لتقديرات البنك العالمي فبحلول سنة 2035 من المتوقع أن يقل نصيب الفرد من الأجيال القادمة من المياه العذبة ليصل إلى ثلث ما هي عليه الآن على مستوى العالم أغلبيتهم في الدول النامية، وبصورة خاصة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. ونظرا لخطورة تزايد ندرة المياه مع تزايد الاحتياجات لها، فإنها أصبحت من أهم القضايا الملحة في العالم وخاصة العالم العربي، وما تحمله من تحديات مستقبلية يتطلب إيجاد الحلول المناسبة لها، ولمواجهة هذا التحدي تتطلب الحاجة إلى إدارة الموارد المائية بصورة أكثر كفاءة وعدالة واستدامة.

والجزائر بموقعها الجغرافي في منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط التي تتميز بمواد مائية محدودة، وغير منتظمة وهشة يجعلها تعاني مشكلة ندرة المياه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الاحتياجات المائية بسبب تزايد النمو السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الموارد المائية، السياسة المائية، الحوكمة، التنمية المستدامة

Résumé :

À l'aube du XXIe siècle met en évidence le thème de la rareté de l'eau sur la scène internationale, comme l'un des défis plus importants du XXe siècle, l'utilisation de l'eau a augmenté dans le monde au XXe siècle par quatre fois ce qu'il était avant, conformément aux estimations de la Banque mondiale, en l'an 2035 prévues par habitant de la prochaine génération d'eau douce jusqu'à un tiers de ce qu'ils sont maintenant dans le monde entier, surtout dans les pays en développement, particulièrement dans les États d'Afrique du Nord, le Moyen-Orient et l'Asie du Sud.

Compte tenu de la gravité de la raréfaction de l'eau avec l'augmentation des exigences, ils sont devenus un des problèmes plus pressants dans le monde, en particulier le monde arabe et ses défis à venir il faudra trouver des solutions appropriées, pour relever ce défi exige la nécessité de gérer les ressources en eau plus efficacement et de façon équitable et durable.

Et l'emplacement géographique de l'Algérie dans le sud du bassin méditerranéen avec les approvisionnements en eau sont limitées et irrégulières et fragile ils souffrent de la pénurie d'eau, que d'une part et, d'autre part, l'eau en pleine croissance a besoin en raison de la croissance démographique et le développement économique.

Mots clé : ressources en eau, la politique de l'eau, gouvernance, développement durable

المقدمة:

يعتبر الماء عنصرا أساسيا لحياة الإنسان والحيوان والنبات مصداقا لقوله تعالى: " ... **وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون** "، لذا تشكل الثروة المائية لأي بلد أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ذلك هو ما جعل منه الدعامة الأساسية لقيام المجتمعات وتطوراتها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية كعنصر أساسي لمد جذور التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن مسألة المياه في جانبها الاقتصادي التنموي تتعدى كونها مسألة عوامل طبيعية، وبالتالي مسألة وفرة أو ندرة لتكون في المقام الأول مسألة قدرة على إدارة وتنظيم الموارد المائية المتاحة واستخدامها بكفاءة علمية واقتصادية.

إن العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والندوات العلمية الوطنية والدولية أكدت جميعها على الدور الإستراتيجي للماء في التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة للبلدان، خاصة وأن تطبيق مبدأ التنمية المستدامة يقتضي تحسين معرفتنا بتأثير أفعالنا على البيئة مع الاستخدام الأمثل لمواردنا الطبيعية، وبالخصوص مورد الماء، لأن تطبيق مبدأ التنمية المستدامة يسمح بتلبية حاجيات السكان الحالية دون رهن نصيب الأجيال القادمة، ويؤدي إلى تطوير الصناعة والزراعة وتحسين المستوى المعيشي للسكان (الاقتصادي والاجتماعي...)، إضافة إلى تطوير القطاعات الأخرى (السياحة...)، ومن هنا برزت أهمية دراسة موضوع السياسة المائية في الجزائر، نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وطبيعية ولعل منها الزيادة الكبيرة في الطلب على هذا المورد الثمين والإستراتيجي في التنمية من جهة، وكذا تراجع الاحتياطي من الماء بسبب الظروف المناخية المتذبذبة غير المنتظمة (الجفاف...)، والتزايد في الاستخدام الزراعي للماء، وغياب التسيير الرشيد والمستدام والفعالية والكفاءة من جهة ثانية.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو واقع وآفاق إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة؟.

وعلى هذا الأساس فان موضوع البحث قسم إلى محورين رئيسيين حيث نتناول ما يلي:

أولا: الموارد المائية في الجزائر:

تتميز الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية تعود في الأساس إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط والتي تشكل مصدرا رئيسا للموارد المائية للبلاد، حيث تزخر الجزائر بحوالي 19 مليار م^3 من المياه، منها حوالي 12 مليار م^3 مياه سطحية، و07 مليار م^3 مياه جوفية.

1. مصادر الموارد المائية: يقدر الحجم الإجمالي للموارد الحقيقية للموارد المائية في الجزائر بـ 19.2 مليارم^3 في السنة، منها 13مليار م^3 في الجهة الشمالية و5.2 مليار م^3 في الجهة الصحراوية، وتتوزع

هذه الموارد بين المياه الجوفية أو السطحية وتقدر إمكانيات البلاد من المياه القابلة للتجدد 75% (60% بالنسبة للمياه السطحية و 15% بالنسبة للمياه الجوفية).[1]

1.1. مصادر الموارد المائية الطبيعية: تتمثل أساسا في المياه السطحية والمياه الجوفية.

أ– الموارد المائية السطحية: تقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليارم^3 إلى 13.5 مليارم^3/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب^2، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليارم^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليارم^3 (بنسبة 5.7%)، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليارم^3 (بنسبة 48%).[3]

– أحواض جبال الأطلس التلي، تبلغ مساحتها نحو 130 ألف كلم^2، تتسع لنحو 11.1 مليار م^3، يتراوح معدل سقوط الأمطار بها بين 400–1500ملم/السنة، وهي الأحواض التابعة للبحر المتوسط[4].

– أحواض الهضاب العليا هي الأحواض المغلقة، مساحتها نحو100 ألف كلم^2، تتسع لنحو0.7 مليار م^3 يتراوح معدل سقوط الأمطار بها ما بين 300 و 400 ملم/السنة.

– الأحواض الصحراوية، مساحتها نحو 100 ألف كلم^2، تتسع لنحو 0.6 مليار م^3، يتراوح معدل سقوط الأمطار بها بين 100–300 ملم/السنة[5].

ب– الموارد المائية الجوفية: تقدر الموارد المائية الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بـ7ملاييرم^3/السنة موزعة: 2 مليار م^3/السنة في شمال البلاد، 5 مليارم^3/السنة في جنوب البلاد[6].

*– **المياه الجوفية في الشمال:** تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها شمال البلاد بـ 2 مليارات م^3 في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90% (أي 1.8مليارات م^3/السنة) وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار.

*– **المياه الجوفية في الجنوب:** تقدر احتياطات المياه الجوفية بـ5 ملاييرم^3/السنة، وهكذا فإن حشدها واستغلالها مقيد بعدة عوامل[7].

الجدول رقم (01): الموارد المائية الحقيقية الكامنة في الجزائر.

الحوض الهيدروغرافي	المياه السطحية(هكم^3/السنة)	المياه الجوفية (هكم^3/السنة)	المجموع(هكم^3/السنة)
وهران– الشط الشرقي	01	0.6	1.6
الشلف – زهرز	1.5	0.33	1.83
الجزائر – الحضنة – الصومام	3.4	0.74	4.14
قسنطينة– سيبوس – ملاق	3.7	0.43	4.43
الصحراء	0.2	05	5.2

Source: Bouchedja Abdellah, **LA POLITIQUE NATIONALE DE L'EAU EN ALGÉRIE,** communication présentée au: congres international, Istanbul – Turquie , 17 au 19 Octobre 2012, p 06.

2. مصادر الموارد المائية الغير الطبيعية:

إن ندرة المياه خلفت أزمة مائية خاصة في مجال التنمية الاقتصادية، وكذا في مجال حماية البيئة، لذا فإن هذه المشكلة انعكست سلبا على الجانب الصحي والاجتماعي مما خلق عدة أمراض متنقلة عن طريق المياه، ولمواجهة هذه المشاكل لابد من البحث عن مصادر إضافية التي من الممكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة مع تزايد السكان، هذا العامل يجعلنا نفكر في إعداد موازنة مائية من شأنها أن يكون هناك التوزيع الأمثل لهذا العنصر الحيوي في كافة الاستعمالات.

1.2. تحلية مياه البحر: لكون الجزائر من الدول الساحلية، يعطيها ميزة وجود مصدر للمياه بكميات هائلة يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد إضافي، خاصة مع تفاقم ظاهرة الجفاف في السنوات الماضية من جهة، وزيادة النمو الديمغرافي من جهة أخرى.

إن تجربة الجزائر في هذا المجال تعود إلى بداية سنوات الستينات في ثلاث مناطق صناعية: أرزيو، سكيكدة وعنابه. ومواقع هذه المحطات موجودة في[8]: وحدة مستغانم التي تستعمل لتلبية الحاجيات في الماء لصناعة الورق (القدرة الإجمالية 5200م^3/اليوم – 1994)؛ عنابة: بقدرة إجمالية 5184 م^3/اليوم، التي تستعملها شركة أسميدال (1996)، سكيكدة: القدرة الإجمالية بحوالي 55000 م^3/اليوم؛ أرزيو: القدرة الإجمالية 88000 م^3/اليوم؛ برديا: بقدرة إجمالية 34000 م^3/اليوم.

ويسجل قطاع الموارد المائية للفترة (2014/2010) برنامجا لتحلية مياه البحر والذي يقتضي إنجاز 13 محطة وتهيئتها في المرحلة البعدية، من أجل تحقيق 2,26 مليون م^3/ يوم من المياه الصالحة للشرب، أي 825 مليون م^3/السنة، ويعرف هذا المشروع الذي تمت مباشرته بنسبة تقدم فعلية في الميدان[9].

ومن بين هذه المحطات الـ 13 المزمع انجازها في إطار برنامج الدولة تم تشغيل ثماني منها وهي محطة سكيكدة في بداية 2009 (100.000م^3/ اليوم)، وبني صاف بعين تيموشنت سنة 2010 (200.000 م^3/ اليوم)، وسوق الثلاثاء بتلمسان في بداية 2011 (200.000 م^3/ اليوم)، وفوكة بتيبازة في نهاية 2011 (120.000 م^3/ اليوم)، ومستغانم في بداية 2012 (200.000 م^3 / اليوم)، ووادي وهران في 2010 (50.000 م^3/اليوم)، وكذا التنس في 2010 (200.000 م^3/اليوم). ومحطة حنين بتلمسان في 2010 (200.000 م^3/اليوم)[10].

2.2. معالجة المياه المستعملة:

إنه منذ السبعينات، حرصت السلطات العمومية على حماية الموارد المائية ضد التلوث، ولهذا الغرض أنجزت العديد من محطات التطهير، أولا في إطار البرامج المحلية، ثم في إطار برامج قطاعية مركزية وغير مركزية، وأنجزت 49 محطة تطهير تبلغ قدرتها الإجمالية حوالي أربعة ملايين معادل ساكن، وتتراوح طاقة معالجة المياه لهذه المحطات بين 1000000 و750000 معادل ساكن[11].

بلغت قدرة البلاد في تصفية الماء حوالي 5 ملايين معادلة للساكن، وتقع 50% من هذه المحطات على مستوى الأحواض التلية حيث تحتشد أهم الموارد المائية السطحية، أنجزت هذه المحطات بغرض التحسين الملموس للنظافة العمومية وحماية الموارد المائية، غير أنها في معظمها عاطلة. ويمكن توضيح هذه المحطات:

– عدد محطات التصفية المستغلة هي15 محطة، حيث بلغ حجم المياه المستعملة المصفاة (أي قدرات التصفية المستغلة) بـ: 160000م^3/اليوم، أو ما يعادل 58 مليون م^3/السنة.

– عدد المحطات التي هي في طور الإنجاز والأشغال هي06 محطات، تبلغ قدراتها في التصفية 15000م^3/اليوم، أوما يعادل 42 مليون م^3/السنة.

– عدد المحطات التي هي في طور إعادة التأهيل هي 24 محطة، تصل قدرتها في التصفية إلى 390000م^3/اليوم، أو ما يعادل 142 مليون م^3/السنة[12].

ولقد انتقلت الطاقات الوطنية الخاصة بمعالجة المياه المستعملة القذرة من (90 مليون م^3) سنة 1999 إلى (270 مليون م^3) سنة 2005، وأصبحت تقدر بـ (350 مليون م^3) سنة 2008، ثم أصبحت تقدر بـ (600 مليون م^3) سنة 2010، مع استقبال مشاريع قيد الإنجاز[13] .

وبخصوص محطات التطهير المستغلة سنة 2008 فإنها قدرت بـ 67 محطة موزعة على (25 ولاية) ساهمت في تطهير ومعالجة حوالي (275 مليون م^3) من المياه القذرة، يعاد استعمالها في سقي المساحات المزروعة.

وينبغي الوصول مستقبلا إلى معالجة (750 مليون م^3/سنة)، وهو الحجم الحالي من المياه المستعملة القذرة المرمية في الجزائر[14]، وهي كمية تفوق الطاقة الاستيعابية لأكثر من 07 سدود من الحجم الكبير بسعة (100 مليون م^3).

وخلاصة القول أن الجزائر وبالرغم من أن عملية معالجة المياه المستعملة تعتبر البديل إلى جانب تحلية المياه لحل مشكلة المياه، إلا أنه من المفارقات العجيبة نجد أن هذا القطاع مهمل ومعطل بنسبة أكثر من 50%. كما أن معالجة وتصفية المياه المستعملة في الجزائر تبقى ضعيفة جدا، والشيء الآخر هو أن المياه المستعملة يتم تصريفها في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية بالنسبة لباقي التجمعات السكانية.

3. المخطط التوجيهي الوطني لكبريات منشآت الري لأفقي 2025 و2040:

إن التغيرات المناخية الشاملة والتناقص المطرد لسقوط الأمطار في الجزائر منذ عدة عقود من الزمن تجعل الجزائر تعاني من حال ضغط في مجال الموارد المائية وتدخلها في عداد البلدان الفقيرة من حيث الموارد المائية، حيث أن إمكانياتها تقدر بـ17 مليار م^3 من المياه سنويا ونسبة المياه المستفاد منها مقارنة بمعدل الحجم السنوي للإمدادات تقدر حوالي35 %.

وبدافع الاحتياط لحالة الندرة هذه وحشد هذا المورد بأوفى قدر يقترح المخطط التوجيهي تخطيطا لأفقي 2025 و2040 وبرامج تنموية وطرق تسيير وحسن تصريف مدمجة ضمن الحيز المكاني المحدد في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. ويتولى المخطط معالجة المسائل المتصلة بحشد المياه والتزويد بالماء الشروب والتطهير وحسن تصريف المياه[15]:

1.3. حشد الموارد المائية: إن البرنامج هذا الجاري تطبيقه سيؤدي إلى غاية 2009–2010 إلى مضاعفة عدد المنشآت الكبرى للحشد إلى 69 سدا و26 تحويلا كبيرا بسعة إجمالية تقدر بـ7.2 مليار م^3. والسعة هذه من المقرر أن ترفع بالنسبة لمجمل المياه التقليدية بما في ذلك المياه الجوفية إلى 11 مليار م^3 سنة 2025 و12 مليار م^3 سنة 2040.

2.3. التزويد بالماء الشروب: ينص البرنامج على إعادة تأهيل الشبكات في كبريات المدن وإيصال الشبكة إلى مناطق جديدة ورفع قدرات تخزين ومعالجة المياه. وبفضله سيتسنى رفع نسبة التوصيل بشبكة التزويد بالماء الشروب من 90 % في اليوم إلى 98 % ورفع الحصة اليومية المتوسطة لكل ساكن من 155 لتر سنة 2005 إلى 180 لتر سنة 2025.

ويتوخى هذا البرنامج في مجمله تلبية الحاجيات من حيث الماء الشروب والري بالنسبة إلى سائر مناطق البلاد في الأعوام التي تكون فيها كمية تساقط الأمطار متوسطة أو تغطية كافة الحاجيات من الماء الشروب و60 % من حاجيات الري في حالة الجفاف.

3.3. التطهير: ينص على انجاز شبكة التطهير بطول 54.000 كلم و60 محطة تصفية جديدة وسيتيح رفع نسبة الربط بالشبكة من 85 % إلى 98 % سنة 2025 وضمان تصفية 900 مليون م^3 ستوجه للفلاحة.

وبشكل ملموس إن المخطط التوجيهي لكبريات منشآت الري سيتجسد أساسا من خلال انجاز المشاريع التالية[16]:

– من خلال انجاز مركب بني هارون الذي تم تسليمه سنة 2007 والذي سيزود مدن قسنطينة، وميلة، وشلغوم العيد، وخنشلة.

– منظومة تاقصبت القابلة للتسليم بداية سنة 2008 لتزويد ولايات تيزي وزو وبومرداس والجزائر العاصمة.

– المنظومة المائية مستغانم–ارزيو–وهران التي ستدخل في الخدمة في كليتها خلال الثلاثي الاول من سنة 2008.

– سد كدية آسردون الكبير (650 مليون م^3) الذي تم تسليمه في نهاية 2007.

– المشروع الكبير لنقل مياه الشروب من عين صالح إلى تمنراست التي انطلقت الأشغال فيه في ديسمبر 2007.

– مشروع التحويل نحو الهضاب العليا في منطقة سطيف مع انجاز ثلاث سدود.
– انجاز 16 محطة لتحلية مياه البحر وتهيئتها ذات قدرات متفاوتة لإنتاج ما يبلغ 2.5 مليون م^3 يوميا، وبإنتاج سنويا سيبلغ إنتاجها بعد أمد 01 مليار م^3 سنويا في آفاق 2020–2030.
– تشغيل 28 محطة تصفية جديدة بدابة من 2009 وإطلاق الدراسات فيما يخص 60 محطة أخرى.
– مشروعا مكافحة صعود المياه بالوادي وورقلة.

مما سبق يمكن بيان بعض مؤشرات تحسين الخدمة العمومية لقطاع الموارد المائية في الجزائر:

الجدول رقم (02): مؤشرات تحسين الخدمة العمومية لقطاع الموارد المائية في الجزائر 1999–2014.

البيان	1999	2010	أهداف 2014
عدد السدود	47	66	93
الطاقة الاستيعابية للمياه السطحية	4.2 مليار م^3	7.1 مليار م^3	9.1 مليار م^3
مقدار الماء الشروب المعبأ	1.25مليار م^3/ السنة	2.75 م^3/ السنة	3.6مليار م^3/ السنة
طول الشبكة الوطنية لـAEP	50.000 كلم	90.000 كلم	105.000 كلم
معدل الربط بـ AEP	% 78	% 93	% 98
حصة الفرد	123 لتر	168 لتر	195 لتر
مقدار المياه المستعملة	600 مليون م^3/ السنة	750 مليون م^3/ السنة	1.3مليار م^3/ السنة
الطاقة الاستيعابية لمعالجة المياه المستعملة	90 مليون م^3/ السنة	600 مليون م^3/ السنة	1.2مليار م^3/ السنة
طول الشبكة الوطنية للتطهير	21.000كلم	41.000 كلم	45.000 كلم
معدل الربط بشبكة التطهير	% 72	% 86	% 95
المحاجز المائية	304	407	581
محطات التصفية العدد الطاقة الاستيعابية	90 28 مليون م^3/ السنة	128 600 مليون م^3/ السنة	239 1200 مليون م^3/ السنة
المساحات المسقية المساحات الكبرى المسقية (هكتار) المساحات المتوسطة و الصغيرة (هكتار)	157000 350000	227000 940000	270000 1200000

Source: Bouchedja Abdellah, op.cit, p16.

ثانيا: واقع إدارة الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

في إطار مواجهة الأزمة المائية الحادة، شرعت السلطات العمومية في انتهاج وتنفيذ سياسات جديدة خاصة بالماء، تهدف إلى إعادة تكييف شامل لشكل التنظيم وأسلوب التسيير لقطاع الموارد المائية في الجزائر، وهذا من أجل التسيير الرشيد والمستدام للموارد المائية. لذا تم انتهاج السياسة الوطنية للماء بعد الجلسات الوطنية لسنة 1995، وتم تحديد أهداف هذه السياسة ومبادئها الخمس. كما قامت الجزائر بانتهاج سياسة وطنية للماء بعد صدور قانون المياه لسنة 2005 كتدعيم وتكملة للسياسة الوطنية للماء بعد الجلسات الوطنية لسنة.1995

1. السياسة الوطنية للماء 1995–2004:

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للماء، والتي برزت من خلال المؤتمر الوطني الخاص بسياسة الماء 1995، فقد تم تعديل أحكام القانون رقم 83–17 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق لـ16جويلية 1983 الخاص بقانون المياه بموجب الأمر رقم13–96 المؤرخ في 28 محرم 1417هـ الموافق لـ15 جوان 1996، حيث قام المشرع الجزائري بتعديل قانون المياه لسنة 1983 تماشيا مع متطلبات تنفيذ السياسة الوطنية الجديدة للماء.[17]

1.1. أهداف السياسة الوطنية للماء: تشير المادة الأولى من قانون المياه المعدل والمتمم بالأمر رقم 13–93 إلى أن هذا القانون يهدف إلى تنفيذ السياسة الوطنية للماء باعتباره ملكا للجماعة الوطنية، والتي ترمي إلى ما يلي[18]:

– ضمان استعمال عقلاني ومخطط قصد تلبية أحسن لحاجيات السكان والاقتصاد الوطني؛

– ضمان حماية المياه من التلوث والتبذير والاستعمال المفرط؛

– اتقاء الآثار المضرة للمياه.

2.1. مبادئ السياسة الوطنية للماء: حسب المادة الأولى أعلاه، تقوم السياسة الوطنية للماء على المبادئ[19]:

إن السياسات الجديدة التي تقوم على خمسة (05) مبادئ والتي هي مسلم بها اليوم عالميا ومطبقة بصورة شاملة في جميع الدول، خاصة في البلدان التي يندر فيها الماء هذه المبادئ هي:

1.2.1. مبدأ وحدة المورد: الماء ملك جماعي وطني تملكه المجموعة الوطنية، وإن ندرة هذا المورد الطبيعي، وهشاشته وضعفه وتوزيعه الغير المنتظم في الزمان والمكان، يجعل منه ملكا وطنيا تمارس عليه سلطة الدولة على سبيل الأولوية، والدوام لتمكين هذا المورد من أداء وظيفته

الاجتماعية ووظائفه الاقتصادية والأساسية بحد أدنى من العدل والإنصاف، وهذا يستدعي توحيد الجهود فيما يخص التخزين والتسيير والاستعمال وحماية المياه[20].

*– **أدوات تطبيق المبدأ:** إن تطبيق هذا المبدأ يعد من اختصاصات الوكالات الجهوية المتمثلة في وكالات الأحواض الهيدروغرافية، حيث أن تسيير الماء يكون على مستوى الحوض الهيدروغرافي دون تمييز بين المياه السطحية والجوفية، ولا بين نوعية المياه وكميتها.

ويعرف الحوض الهيدروغرافي حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 96–100 المؤرخ في 17 شوال 1416 هـ الموافق لـ 06 مارس 1996 المتضمن تعريف الحوض الهيدروغرافي وتحديد القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات التسيير العمومية على أنه "المساحة الأرضية التي يغمرها الماء وروافده بكيفية تجعل كل السيلان ينبع داخل هذه المساحة يتبع مجراه حتى نهايته."[21]

وفي هذا الإطار تم إنشاء خمسة وكالات أحواض هيدروغرافية على مستوى التراب الوطني تكلف بالقيام بجميع الأعمال الرامية إلى ضمان التسيير المتكامل لموارد مياه الحوض الهيدروغرافي وذلك طبقا لمبادئ سياسة الماء وأهدافها، وهذا وفق المراسيم التنفيذية رقم 96–279–280–281–282–283 المتضمنة إنشاء خمس وكالات أحواض هيدروغرافية. و قسمت هذه الأحواض على مستوى التراب الوطني :

– الحوض الهيدروغرافي"منطقة الجزائر– الحضنة– الصومام"، يتواجد مقرها بالجزائر العاصمة؛

– وكالة الحوض الهيدروغرافي " منطقة وهران– الشط الشرقي" ويتواجد مقرها بوهران؛

– وكالة الحوض الهيدروغرافي " منطقة قسنطينة – سيبوس– ملاق" يتواجد مقرها بقسنطينة؛

– وكالة الحوض الهيدروغرافي " منطقة الشلف– زهرز" يتواجد مقرها بالشلف؛

– وكالة الحوض الهيدروغرافي "منطقة الصحراء" يتواجد مقرها بورقلة.[22]

2.2.1. مبدأ التشاور: إذا كان تنظيم التسيير الخاص بمورد الماء في مستوى مجال وسطه الطبيعي نظرا لوحدته يؤدي حتما إلى تجاوز التقسيمات الإدارية ودوائر الاختصاص الإقليمية، فإن ذلك لا يمكن أن يتجسد بصورة منسجمة وعادلة إلا إذا أحدثت مجالات تشاور لتحقيق تسيير تضامني للمورد المشترك لذلك تعتبر مسألة الماء حساسة ومعقدة في آن واحد، حيث لا يمكن معالجتها دون اشتراك كل الأطراف المعنية (الجماعات المحلية، المستعملون...) في التفكير واتخاذ القرارات والتنفيذ.[23] والجهة القائمة على تنفيذ هذا المبدأ هي:

1– لجان الأحواض الهيدروغرافية: لقد تم في هذا الإطار إنشاء لجنة على مستوى كل وكالة حوض هيدروغرافي، وتتمثل مهمة كل لجنة:

– جدوى أشغال وتهيئات الري المراد إقامتها في الحوض؛

– مختلف النزاعات المرتبطة بالماء التي قد تطرأ بين الجماعات المحلية التي يشمل الحوض أقاليمها؛

– توزيع المورد المائي المخصص بين مختلف المستعملين المحتملين؛

– الأعمال المراد القيام بها من أجل الحماية النوعية و الكمية للمورد المائي.

2– المجلس الوطني للماء (C.N.E): في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للماء تم إنشاء "مجلس وطني للماء" سنة 1996 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96–472 المؤرخ في 17 شعبان 1417هـ الموافق لـ 18 ديسمبر 1996 المتضمن إنشاء مجلس وطني للماء، ويرأس هذا المجلس الوزير المكلف بالموارد المائية. وحسب المادة 01 من هذا المرسوم، فإن مهام المجلس تتمثل فيما يلي:

– تحديد وسائل تنفيذ السياسة الوطنية للماء عن طريق التشاور؛

– الفصل في الخيارات الوطنية الإستراتيجية الكبرى المرتبطة بمشاريع تهيئة المياه وجلبها وتوزيعها واستعمالها؛

– تقويم تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالماء تقويما منتظما؛

– الفصل في الملفات المتعلقة بمسائل الماء التي يعرضها الوزير المكلف بالموارد المائية[24].

3.2.1. مبدأ الاقتصاد: من أجل تحسين تسيير الموارد و الهياكل القاعدية، يجب وضع إطار ونظام تحفيزي يتميزان بميكانيزمات مؤسساتية وتنظيمية جديدة، ولذا تكون المدخلات والإنتاج مقيسة، ومكافأة مقدم الخدمة المرتبطة بتلبية احتياجات المستعمل. تتمثل أدوات تطبيق هذا المبدأ في:

1– فتح المجال للمنافسة (منح الامتياز بموجب عقود): في إطار تشخيص الوضع خلال الجلسات الوطنية للماء سنة 1995، اتخذت السلطات العمومية عددا من الإجراءات، تتمثل أهمها في توسيع التنازل لفائدة القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي عن طريق الإمتياز[25].

إن فتح المجال أمام القطاع الخاص يؤدي إلى وجود منافسة في مجال إنتاج الماء وتوزيعه، وهذا يؤدي إلى التسيير الرشيد، كما أن المستعملين والمستهلكين للماء يستفيدون من خدمات عديدة، وتنص المادة 21 من قانون المياه المعدل والمتمم في سنة 1996 على ما يلي: يقصد

بالامتياز بمفهوم هذا القانون: عقد من عقود القانون العام، تكلف الإدارة بموجبه شخصا اعتباريا عاما أو خاصا، قصد ضمان أداء خدمة ذات منفعة عمومية، وفي هذا الصدد يمكن أن تمنح لصالح الهيئات العمومية والجماعات المحلية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص يجب أن تتوفر فيهم المؤهلات الضرورية، وتحدد كيفيات تطبيق ذلك وشروطه عن طريق التنظيم.

يمكن أن يشمل هذا الامتياز إنجاز هياكل أساسية للري قصد استغلالها من طرف صاحب الامتياز، ويكون الامتياز في جميع الحالات مرفقا بدفتر الشروط.

2- تسعيرة اقتصادية وعادلة: يعتبر الماء منتوجا اقتصاديا واجتماعيا، كما أن تعبئته ونقله وتوزيعه والحفاظ على نوعيته يتطلب توفير موارد مالية معتبرة لا يمكن للدولة أن تتكفل بها بشكل دائم وكلي، والهدف من هذا الاعتبار هو التطبيق الفعلي لمقياس الاستقلالية المالية للمؤسسات، حيث أن هذه المؤسسات تتحمل أعباء يتطلب استرجاعها.

3- الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب: تقرر في سنة 1995 تأسيس صندوق وطني لماء الشرب، وهذا بهدف القيام باسترداد أموال الاستثمار في شكل إتاوة تطبق على كل متر مكعب من الماء المفوتر بهدف توفير أموال ضرورية لتوسيع تجديد أنظمة التموين بماء الشرب. تطبق هذه الإتاوات على مبالغ الماء المفوتر والمستهلك دون الرسوم.

4.2.1. مبدأ البيئة: إن مبدأ البيئة يستند إلى الدفاع عن تكامل مكونات البيئة من جهة، وحماية الصحة العمومية ضمن إطار توفير الماء العذب النقي من كل الملوثات، واستخدام الموارد البشرية ذات القيمة المكلفة بتطبيق إستراتيجيات حفظ الماء والمحافظة على نوعيته، كما يتمحور هذا المبدأ على ندرة الماء ونوعيته والإستراتيجية المطلوب تنفيذها في هذا المجال[26].

***- أدوات تطبيق المبدأ :** يقتضي تطبيق هذا المبدأ سياسة شاملة ومتكاملة لحماية الموارد المائية من كل العوامل والعناصر المهددة، أو الملوثة لها، وهذا يتوقف على حماية الماء بواسطة المعالجة والتصفية والتطهير فيما يخص الشبكات والتسيير واستغلال المنشآت، كذلك من الضروري أن تتخذ تدابير ذات طابع تأسيسي ومالي لضمان حماية الموارد المائية حماية ناجعة. ويتعلق الأمر هنا بإعداد سياسة في مجال التكفل بالتطهير وهذا يتطلب تحديد واضح لمسؤوليات كل متعامل في هذا الميدان (الدولة، الجماعات المحلية، هيئة التسيير والاستغلال...)، كما يوجب توفير الوسائل المالية اللازمة لتسيير منشآت التطهير واستغلالها

عن طريق إدخال تسعيرة لمصلحة التطهير مدعومة عند الاقتضاء بإعانات من الدولة والجماعات المحلية كما أن واقع محطات التصفية في الجزائر يتطلب التعجيل ببرنامج إنجاز أنظمة التنقية والتطهير المعدة لحماية السدود والطبقات المائية الجوفية المهددة بالتلوث بالمياه المستعملة[27].

وللإشارة فإن السلطات العمومية قامت بإنشاء " الديوان الوطني للتطهير" الذي أنشئ في أفريل سنة 2001. وكذا تزويد قطاع المياه والهيئات اللامركزية والمؤسسات العمومية بجهاز" شرطة المياه" حيث تنص المادة 123 من قانون المياه المعدل والمتمم سنة 1996، تتمثل مهامه في أنشطة البحث وإثبات ومتابعة المخالفات المرتكبة.[28]

5.2.1. مبدأ العالمية: يعتبر الماء عنصرا طبيعيا ليس له حدود جغرافية ومادية وبيولوجية وإقطاعية ويكتسي طابعا عالميا وهو قضية الجميع و يجب أن يكون أولى إنشغالاتهم[29]، كما أن القول بأن الماء قضية الجميع ينبغي أن يستثير اهتمام الجميع من مواطنين ودول وحكومات، لأن الماء أصبح من أكبر رهانات المستقبل سواء المحلي أو الدولي، وبالتالي فإن هذا المبدأ يكرس مبدأ العالمية في حل المشاكل المتعلقة بالمياه فيما بين الدول. **ويتمثل تطبيق هذا المبدأ:**

1- دور الصناعة في الاقتصاد في الماء: إن حماية المورد المائي من مختلف الملوثات الصناعية يستلزم تدخل القطاع الصناعي من وجهة منطقين:

– منطق اقتصاد وتضامن مع القطاعات المستعملة الأخرى في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع، وهذا بتطوير أنظمة القطاع الصناعي التي تسمح له بالاقتصاد في استعمال الماء وتحسين تسييره.

– منطق تكميلي حيث يتدخل القطاع الصناعي كفاعل رئيسي في سياسة الماء الوطنية.

كما يجب أن تكون المخلفات الصناعية سواء في الأوساط المستقبلة الطبيعية (الأودية، المياه الجوفية) أو شبكات توزيع المياه وصرفها، مطابقة لما تنص عليه القوانين المعمول بها، أي خالية من العناصر الملوثة للماء.[30]

2- الفلاحة والاقتصاد في الماء: يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر القطاع الأول المستهلك للماء، وكذا من أكبر القطاع الملوث والمبذر للماء غالبا في آن واحد، وبالتالي فإن هذا القطاع تقع عليه مسؤولية كبيرة فيما يخص الاقتصاد في استعمال الماء، وذلك عن طريق استعمال التقنيات المقتصدة للماء[31]، مثل الري بالرش والري بالتنقيط، ونظام التحكم الآلي وإدارة الري

بالمشاركة، كما أنه من المؤكد أن تسعيرة المياه المستعملة والموجهة للسقي يجب أن تعكس بالضرورة الشروط الموضوعية المرتبطة بحتمية الاقتصاد في الماء ومتطلبات التشجيع على تثمين الماء باعتباره منهجا من مناهج السياسة الجديدة المراد انتهاجها في مجال الماء.

3– ضرورة تقوية الشراكة المائية: أدركت العديد من الدول أهمية المشاركة فيما بينها لهذا المورد، بحيث أصبح لزاما على الدول أن تبحث على إستراتيجيات تعتمد على التعاون والمشاركة والتكافل لتدعيم مسيرتها للتنمية وتواكب حركة التطور.[32]

2. الإطار المؤسساتي: في إطار تنفيذ مختلف السياسات المنتهجة في الجزائر، فقد تم إعادة تكييف شامل لطبيعة التنظيم المؤسساتي وشكل تسيير قطاع المياه، وذلك لإعادة الاعتبار للعامل التنظيمي والتسييري والتركيز على ترقية الخدمة العمومية مع تحسين نوعيتها وتوفيرها بشكل ملائم، لذا تم إنشاء "وزارة خاصة بالموارد المائية"، وإنشاء مؤسسة وطنية لتوزيع مياه الشرب "الجزائرية للمياه"، وأخرى تتكفل بنشاطات التطهير هي" الديوان الوطني للتطهير"، وكذا "الوكالة الوطنية للسدود" و"الوكالة الوطنية للموارد المائية" و"الوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه"، و"دواوين مساحات الري" و"إحداث شرطة المياه".

2–1– وزارة الموارد المائية: تم إنشاؤها لأول مرة في الجزائر بمقتضى تشكيل الطاقم الوزاري لحكومة السيد" أحمد بن بيتور" سنة 2000، حيث أن هذه الوزارة تتولى تنفيذ السياسة الوطنية للمياه وتسهر على تطبيق نصوص قانون المياه كما تسهر على المحافظة على الموارد المائية، وهذا بتسخير أجهزتها المركزية واللامركزية فضلا عن الوكالات والهيئات المكلفة أو المسندة لها إدارة و تسيير الموارد المائية.

أما مهام وصلاحيات وزارة الموارد المائية، وحسب المرسوم التنفيذي رقم 2000– 324 المؤرخ في 27 رجب 1421هـ الموافق لـ25 أكتوبر 2000 يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية، فحسب المادة 03 منه تشمل المهام الرئيسية لوزارة الموارد المائية فيما يلي[33]:

– التقويم المستمر كما وكيفا للموارد المائية؛

– تعبئة وحماية الموارد المائية السطحية والجوفية وغير الطبيعية؛

– إنتاج المياه المنزلية والصناعية والفلاحية بما فيها إنتاج مياه البحر والمحلاة واستعمالها؛

– إنجاز واستغلال وصيانة منشآت حجز المياه ووحدات المعالجة وضخ المياه وشبكات التزويد بالمياه وتخزينها وتوزيعها، وكذا منشآت وشبكات التصفية والتطهير؛

– إنجاز واستغلال وتسيير منشآت السقي وصرف المياه.

و تتفرع عن وزارة الموارد المائية عدة مديريات تسهر على إدارة الموارد المائية أهمها[34]:

2-1-1- مديرية حشد الموارد المائية: تشمل مهام هذه المديرية حسب المادة 03 من المرسوم السابق ما يلي:

– إعداد السياسة الوطنية في مجال إنتاج المياه وتخزينها وتقييمها وتنفيذها؛

– السهر على تنفيذ المخطط الوطني للماء؛

– اقتراح المعايير والأنظمة وشروط استغلال التجهيزات والمنشآت والمورد المائي؛

– السهر على السير العادي للهياكل القاعدية ومنشآت حشد المياه.

2-1-2- مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب: حسب المادة 04 من المرسوم السابق، تتمثل مهاما في:

– السهر على إيجاد الطرق المناسبة لتلبية حاجيات السكان من الماء الشروب وتغطية الحاجيات الاقتصادية؛

– متابعة ومراقبة برامج الدراسات والإنجازات المتعلقة بمنشآت الماء الصالح للشرب؛

– وضع قواعد استغلال المياه وصيانة شبكات المياه والسدود وشبكة توزيع المياه؛

– السهر على متابعة سير منشآت المياه وأماكن التوزيع؛

– المساهمة في تحسين أداء الخدمة العمومية للمياه.

2-1-3- مديرية التطهير وحماية البيئة: تتمثل مهاما حسب ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم السابق:

– تنفيذ السياسة الوطنية في مجال تجميع المياه المستعملة ومياه الأمطار، وتصفيتها وإعادة استعمالها؛

– متابعة برامج الدراسات وإنجاز هياكل التطهير ومراقبتها؛

– إعادة التنظيم التقني ومتابعته في مجال الدراسات وإنجاز منشآت التطهير واستغلالها؛

– تحديد معايير الاستغلال وصيانة شبكات تجميع المياه المستعملة وأنظمة تصفيتها؛

– اقتراح معايير وأنظمة وشروط تصفية ملفوظات المياه المستعملة.

2-1-4- مديرية الري الفلاحي: حسب المادة 63 من المرسوم المرسوم السابق تتمثل أهداف هذه المديرية:

– تحديد سياسة الري الفلاحي في مجال السقي وصرف المياه؛

– إعداد وتقييم وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال إنتاج وتخزين المياه الموجهة للاستعمال الزراعي التي تتم عن طريق مؤسسات الري الصغير والمتوسط؛

– متابعة ومراقبة وإنجاز هياكل السقي وصرف المياه؛

– تحديد معايير إستغلال الشبكات والمنشآت الموجهة للسقي وصرف المياه و صيانتها؛

– السهر على السير العادي لشبكات وهياكل السقي و صرف المياه و تنفيذها.

2-2- مؤسسة "الجزائرية للمياه" (A.D.E): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 17 محرم 1422هـ الموافق لـ21 أفريل 2001 يتضمن إنشاء الجزائرية للمياه، وهي هيئة مكلفة بتزويد السكان بمياه الشرب، وحسب المواد01 -02 -04 من هذا المرسوم فإنها عبارة عن مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، كما أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتمثل مهام الجزائرية للمياه في أنها تقوم في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكلف بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وجرها وتوزيعها والتزود بها. وحسب المادة 06 من المرسوم السابق، فإنها تكلف بـ [35]:

– الخدمة العمومية لمياه الشرب الهادفة لضمان وفرة المياه للمواطنين؛

–استغلال وتسيير صيانة الأنظمة والمنشآت الكفيلة بإنتاج ومعالجة وتحويل وتخزين وتوزيع المياه الصالحة للشرب؛

– المبادرة بكل عمل يهدف إلى الاقتصاد في الماء، وهذا عن طريق:

*– تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع؛

*– إدخال تقنية المحافظة على المياه؛

*– مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتربية والتحسيس بإتجاه المستعملين؛

*– تصور برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة إقتصاد المياه؛
*– دراسة كل إجراء يدخل في إطار سياسة تسيير المياه؛
*– تنظيم تسيير امتياز الخدمة العمومية للمياه المتاحة للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة أو الجماعة المحلية.

2–3– الديوان الوطني للتطهير:تم إنشاء الديوان الوطني للتطهير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01–102 المؤرخ في 27 محرم 1422هـ الموافق لـ2001م يتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

يتكفل الديوان في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية، بضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية للتطهير بالتشاور مع الجماعات المحلية، وتتمثل مهامه فيما يلي[36]:

– مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله وكذا تسيير المنشآت المخصصة للتطهير للتجمعات الحضرية واستغلالها وصيانتها؛
– إعداد وإنجاز المشاريع المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة وصرف مياه الأمطار؛
– اللجوء إلى أعوان شرطة المياه قصد حماية المحيط المائي، وأنظمة تطهير المياه المستعملة؛
– القيام بكل عمل في مجال التحسيس أو التربية أو التكوين أو الدراسة والبحث في مجال مكافحة تلوث المياه، كما يدرس ويقترح على السلطة الوصية سياسة التسعيرة والإتاوة في مجال التطهير ويسهر على تطبيقها.

2–4– الوكالة الوطنية للسدود (A.N.B): أنشأت هذه الوكالة سنة 1985 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 85–163 المؤرخ في 22 رمضان 1405هـ الموافق لـ11 جوان 1985، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وصبغة تقنية، كما أنها موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية. وتعتبر الوكالة الوطنية للسدود أداة تنفيذ السياسة الوطنية لتعبئة وجلب الموارد المائية السطحية، وتتمثل مهامها فيما يلي[37]:

– ترقية وتشجيع الدراسات التقنية والتكنولوجية لتعبئة وجلب الموارد المائية السطحية؛

– ضمان تسيير وإنجاز واستغلال منشآت التخزين الكبرى وهياكل تحويل المياه والقنوات الرئيسية وهذا في إطار برامج الاستثمار المخططة؛

– السهر على المحافظة وحماية السدود الجاري استغلالها؛

– مراقبة المنشآت الكبرى لجلب المياه الجاري استغلالها وصيانتها ومتابعة أشغال الإصلاحات الكبرى وعمليات إزالة الأوحال؛

– المساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية لتعبئة وتحويل المياه السطحية.

2–5– الوكالة الوطنية للموارد المائية (A.N.R.H): أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 81–167 المؤرخ في 25 جويلية 1981 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 129 المؤرخ في 19 ماي 1987، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري واختصاص علمي تقني وتتمتع بالشخصية المعنوية، كما أنها موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالري. تتكفل هذه الوكالة بمهمة أساسية تتمثل في تطبيق برامج جرد المواد المائية والأراضي القابلة للري في البلاد، وكذلك وفقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية، وتتمثل مهامها فيما يلي[38]:

– إحصاء الموارد المائية الجوفية، والسهر على الحفاظ عليها كما وكيفا؛

– ضبط حصيلة موارد المياه الجوفية، والسهر عليها كما وكيفا؛

– تقدير الموارد المائية والأراضي القابلة للري في البلاد؛

– تقوم بالدراسات المنهجية العامة فيما يتعلق بأنظمة علم المناخ المائي قصد جرد موارد المياه السطحية.

2–6– الوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه (A.G.I.D): هذه الوكالة أصبحت حاليا الديوان الوطني للسقي (O.N.I.D)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال، أنشأت وفقا للمرسوم رقم 87–181 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1407هـ الموافق لـ18 أوت 1987م موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالري. وتتمثل مهام هذه الوكالة حسب المواد 05–08–09 من المرسوم أعلاه، فيما يلي[39]:

– المبادرة بأعمال تصور دراسة الهياكل الأساسية في الري، وصرف المياه؛

– متابعة وتنسيق ودعم مشاريع الدراسات واستغلال المساحات المسقية؛

– المشاركة في برنامج توزيع موارد المياه مع دواوين المساحات المسقية؛

– المشاركة في برنامج توزيع موارد المياه مع دواوين المياه المسقية؛
– تطوير الوسائل والأساليب والدراسات قصد التحكم في تقنيات السقي المقتصدة للماء.

2-7- دواوين مساحات الري (OPI): تعد دواوين مساحات الري مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يمكن إنشاءها في أي منطقة تمتاز بمحيط فلاحي بهدف تسيير الموارد المائية المخصصة للسقي في إطار الجهة الوصية عليه والقيام بالمهام الموكلة إليه، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالري الفلاحي وتتمثل مهامها فيما يلي[40]:

– تسيير الموارد المائية الموجودة والمخصصة للمساحات المسقية؛
– تسيير شبكات السقي واستغلالها وصيانتها؛
– تسيير شبكات تطهير المياه و صرفها وشبكات الممرات وارتفاقات الوصول واستغلالها وصيانتها؛
– ضمان سير السقي داخل المساحات؛
– تطوير أعمال الإسناد عند الإنتاج.

وفي الأخير من أجل تفعيل السياسة الوطنية في مجال المياه ومحاربة كافة المخالفات التي تمس بهذا المصدر فقد أنشأ المشرع الجزائري بموجب قانون المياه 05-12 شرطة المياه تسهر على تطبيق أحكام هذا القانون، وقد بينت المادة 158 من هذا القانون.

الخاتمة:

يعتبر الماء من أكبر رهانات المستقبل، خصوصا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أن أي تنمية لا تقوم إلا من خلال تنمية مسألة الماء، فمن هذا المنظور فإن المحافظة على هذا المورد من خلال التسيير المستدام للمياه الذي يرمي إلى تحقيق ثلاث أهداف: الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة بشكل فعال ويتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة لن يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة مائية تتضمن تغيير جذري في كافة المجالات وحماية الموارد المائية من كافة المخاطر الحفاظ عليه للأجيال القادمة.

وعليه ومن خلال دراسة للسياسة المائية في الجزائر، وبعد تحليل لمختلف الجوانب المختلفة لمسألة المياه فلابد من بلورة حلول وتصور بدائل تشكل الأساس الحقيقي الذي ينبغي الاعتماد عليه والاستناد عليه لإدارة سياسة مائية ناجعة وفعالة تضمن ضرورة التركيز والاهتمام بالتسيير

المتكامل والمستدام للموارد المائية، فالوقت يمضي ومشكل الماء في الجزائر يتفاقم وقد يصبح معضلة بالغة الخطورة في المستقبل.

الهوامش

1- Ministère des ressources en eau, direction des études et des aménagements hydrauliques, **les ressources en eau en Algérie**, Algérie, Mars 2003, p7.

2- Ministère de l aménagement du territoire et de l environnement, **Rapport sur l état et l avenir de l'environnement 2005**, Alger, 5juin 2006, p166.

3- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، الجزائر، 2001، ص28.

4- Ministère de l aménagement du territoire et de l environnement, Op.cit, p163.

5- Ibid, p166.

6- Ministère des ressources en eau, direction des études et des aménagements hydrauliques, les ressources en Algérie, Op.cit, P12.

7- رابح زبيري، **إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية و سوء التسيير**، مجلة الاقتصاد، جامعة الجزائر، العدد7، 2002، ص.11.

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول المياه: من أكبر رهانات المستقبل**، الدورة العامة الخامسة عشرة، ماي 2000، ص.13.

9- نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، مقال في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جامعة الجزائر، جوان 2012، ص11.

10- عرابة رابح، حسيني جازية، **تحلية المياه و مدى مساهمتها في تحقيق الامن المائي العربي**، مداخلة في ملتقى وطني حول: حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي ميلة، يومي 07-08 ماي 2013، ، ص18.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول: التكفل بأنشطة البيئة على مستوى الجماعات المحلية**، الدورة العادية العامة الثالثة والعشرون، ديسمبر، 2003، ص.11.

12- وزارة الموارد المائية، **تسيير الموارد المائية في الجزائر**، الجزائر، 15 أفريل 2007، ص.04.

13- L'Expression , Quotidien Algérien, **L'Eau En Algérie : De quoi sera fait demain ?** , (02 Février 2009) , site consulté le : (02 / 09/ 2014) : www.semide.dz/fr/news_item.asp?NewsId=8121000

14- رئاسة الجمهورية، **اجتماع مصغر خصص لقطاع الموارد المائية 9 سبتمبر 2008**، نقلا عن الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع (01/ 2014/08) : http://www.el-mouradia.dz/arabe/Activitesara/2008/09/09/N090908.htm

15- المرجع السابق، ص.18.

16- وزارة الموارد المائية، تسيير الموارد المائية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص4-.7

17- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، قانون رقم 17- 83 مؤرخ في 16جويلية 1983 المتضمن قانون المياه المعدل و المتمم بالأمر 13- 96 المؤرخ في 15 جوان 1996، **قانون المياه**، ص21.

18- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، **الجزائر غدا**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص.129.

19- وزارة الموارد المائية، **إشكالية المياه – البرنامج الإستعجالي**، مجلس الوزراء، الجزائر، 30 ديسمبر 2001، ص.14.

[20]– الأمانة العامة للحكومة"مرسوم تنفيذي رقم 96–100 مؤرخ في 17 شوال 1416 هـ الموافق لـ 06 مارس 1996، يتضمن تعريف الحوض الهيدروغرافي وتحديد القانون الأساسي النموذجي لمؤسسات التسيير العمومية"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17 الصادر بتاريخ:1996/03/13، ص19.

[21]– المرجع السابق، ص.20

[22]– الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 96–283 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 26 أوت 1996، يتضمن إنشاء لجنة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 1996/08/28، ص11.

[23]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر، مرجع سابق، ص.31

[24]– وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، مرجع سابق، ص.129

[25]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر، مرجع سابق، ص.31

[26]– وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، مرجع سابق، ص.129

[27]– وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، قانون رقم 17–83 مؤرخ في 16 جويلية 1983، مرجع سابق، ص.7

[28]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر، مرجع سابق، ص.32

29– وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، مرجع سابق، ص.134

30– المرجع السابق، ص.135

[31]– حمليل صالح، **المياه في القانون الدولي**، مداخلة في ملتقى دولي: الماء ورهانات المستقبل، أيام 19–21 نوفمبر 2006، جامعة أدرار، ص.16

32– Secretariat general du gouverment," decret executif n 2000–325 du 27 rajab 1421h corresponant au 25 octber 2000 m, portant organisation de laministration centrale du ministeer des ressouces en eau", journal official de le republique algereinne, n63, 25/10/2000, p11.

[33]– IBID, p12–13.

34– الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 01–101 المؤرخ في 17 محرم 1422 هـ الموافق لـ21 أفريل 2001، يتضمن إنشاء الجزائرية للمياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، الصادر بتاريخ:2001/04/22، ص5.

[35]– الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 01–102 المؤرخ في 17 محرم 1422 هـ الموافق لـ21 أفريل 2001، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، الصادر بتاريخ:2001/04/22، ص12.

[36]– الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 85–163 مؤرخ في 22 رمضان 1405 هـ الموافق لـ 11 جوان1985م، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للسدود، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادر بتاريخ 1985/06/12، ص849.

37– الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 81–167 المؤرخ في 25 جويلية 1981 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 129 المؤرخ في 19 ماي 1987، يتضمن إنشاء الوكالة للموارد المائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21 الصادر بتاريخ 1987/05/20 ،ص799.

[39]– الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 87– 181 مؤرخ في 23 ذي الحجة 1407 هـ الموافق لـ18أوت 1987م، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر بتاريخ 1987/08/19، ص.1304

40– (تاريخ الاطلاع: 2014/09/20): www.semide.dz/ar/themes/htm

أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية التدقيق من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء والمهنيين لولاية بسكرة

أ. كردودي سهام جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية التدقيق من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين لولاية بسكرة، من خلال تسليط الضوء على العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء عملية التدقيق، هذه العوامل تتضمن مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق، الفائدة المدركة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق و أخير معوقات التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق. ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة وتطويرها وتوزيعها على عينة الدراسة، كما تم الاعتماد الأساليب الإحصائية وتحليل النتائج واختبار الفرضيات. خلصت الدراسة إلى أن هناك أهمية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات من أجل الرفع من كفاءة عملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية : تكنولوجيا معلومات، تدقيق، كفاءة، فعالية، تقنيات تدقيق بمساعدة حاسوب

Abstract :

The aim of this study is to investigate the importance of the use of Information Technology in increasing the efficiency of the audit process ; through highlight the factors that could influence the effeciency of auditing performance in the Biskra auditing. This factor include : the level of IT in Audit offices, the binifit of the use of information technology in audit process and the abstracles that facing the use of informatin technology in the process of auditing.

In order to achive the objective of this papier, a questionnaire was designed and developed and distribute to the sample study. Descriptive statistical, analyses are use in analyzing data and testing the hypotheses. The study result show that there is an importance of the use of IT in process of auditing

Keywords : Information Technology, Audit, Efficiency, Effectiveness , CAAT's

I- تمهيد :

رغم أن الحاسوب قد خلق بعض التحديات أمام المحاسبين المختصين، فإنه أيضا قد وسع آفاقهم وزاد مدى ونظام الرقابة الداخلية وقيمة الخدمات التي يقدمونها، ولقد اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية الدولية بتوفير الأسس المتعلقة بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، وخصوصا الاتحاد الدولي للمحاسبين، والذي اصدر مجموعة من معايير وبيانات التدقيق الدولي، بعضها متعلق مباشرة بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، والبعض الآخر غير مباشر ويتضمن الإشارة إلى موضوع تدقيق تكنولوجيا المعلومات.

والتساؤل المطروح في هذا البحث هو: **ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية التدقيق ؟**

و من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وضعنا الفرضيات التالية:

1. لا يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق بشكل ملائم.
2. لا يوجد فائدة مدركة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.
3. لا توجد صعوبات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق.

ومن الصعب إيجاد تعريف دقيق للتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، ولكن جاءت مجموعة من التعاريف التالية منها:

- هي التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من أجل توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة فيها، وتساعد في فهم الهدف من العمل بالأنظمة المحاسبية المؤتمتة، إضافة إلى فهم البيئة التي تعمل بها التكنولوجيا الحديثة، وضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل معها. [1]
- يقصد بالمراجعة (التدقيق) في بيئة المعالجة المحسوبة للمعلومات والبيانات المالية، جمع وتقييم وتحديد فيما إذا كان استخدام الحاسوب ونظام المعالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة ويؤكد سلامة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق الأهداف الموضوعة بفاعلية والتأكد بأن الموارد المتوفرة في المنشأة تستخدم بكفاءة.[2]

مما سبق يمكن استخلاص بأن التدقيق في بيئة تكنولوجيا معلومات تقوم على استخدام التقنيات الحديثة (الحاسوب، شبكات الحاسوب، الانترنت، الانترانت، الطابعة والماسح الضوئي) في مجال التدقيق بهدف استخدامها كأداة للتدقيق، وكذلك بهدف مساعدة إدارة المؤسسة في فهم

البيئة التي تعمل بها الشركة من اجل تقييم مخاطر وفرص تلك التقنيات الحديثة وأثرها على تحقيق أهداف الشركة وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وقد بينت بعض الدراسات في هذا المجال أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تقليل الوقت المبذول في العمليات الكتابية والمهمات الحسابية الخاصة بأمور كثيرة؛ مثل مخاطر التدقيق و أحجام عينات التدقيق، وبالتالي أدى إل تقليل الوقت والتكاليف، وتحسين جودة عملية التدقيق، وتوفير أسس أفضل لممارسة الحكم المهني من قبل مدققي الحسابات[3].

كما أنها تساهم في تحقيق ضمان اكتشاف الأمور الشاذة وتقليل احتمال التحايل والتلاعب بالحاسب الإلكتروني نظرا لإمكانية وضع رقابية محاسبية أفضل، إضافة إلى تمكن المراجع من استخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء والغش، كذلك تساهم في معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للمراجعة، كما تزود المراجع بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات فيها.[4]

ومن أجل تحقيق أهداف التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات لابد من أن يتأكد المدقق من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يتناسب النظام الالكتروني، وعلى الرغم من الآثار الكثيرة المرافقة لاستخدام الحاسوب في إدارة البيانات المحاسبية، فإن معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها لم تتأثر، فقد بقيت المفاهيم الأساسية ومستويات المراجعة المعروفة هي الإطار العام لعملية المراجعة يدوية كانت أو حاسوبية.[5]

أي أن الاختلاف بين التدقيق في بيئة الحاسوب وبين التدقيق اليدوي ينحصر فقط في الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة والتي تعتمد على إمكانية الحاسوب كليا أو جزئيا بحسب مستوى تطور النظام وبحسب خبرة المراجع،[6] وتوجد العديد من أساليب المراجعة في بيئة استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي تعمل على رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

وفيما يلي تبين الباحثة ثلاثة مداخل رئيسية للتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب Computer Assisted Audit Techniques $CAAT_S$:

- **التدقيق حول الحاسوب:** ظهر هذا المدخل مع بدء ظهور الحاسبات الإلكترونية،[7] حيث كان من السهل الحصول على دليل تدقيق في المراحل المختلفة من المعالجة، فيركز على

المدخلات والمخرجات ويتجاهل الحاسوب نفسه. ويقوم هذا المدخل على اهتمام المدقق بالمدخلات والمخرجات، وعدم الاهتمام بما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيلية، حيث ينظر المراجع إلى جهاز الحاسوب كصندوق اسود Black Box.[8]

مما سبق يمكن تعريف التدقيق حول الحاسوب على أنها تتبع مسار التدقيق حتى نقطة دخول البيانات في أجهزة الحاسوب، ثم يعيد متابعتها عند نقطة خروجها من الأجهزة في شكل تقارير ورقية مطبوعة، بمعنى أنه يتجاهل وجود الحاسب.

الأساليب المتبعة في التدقيق حول الحاسب مترابطة ومكملة لبعضها البعض، ويندرج تحت هذا المدخل الأسلوبان التاليان: [9]

– تدقيق المدخلات: وهذا الأسلوب يعتبر كمقارنة بين المعالجة اليدوية والآلية للتأكد من صحة المعالجة والتأكد من أن المستندات الأصلية خالية من أي خطأ أو غش.

– تدقيق المخرجات: وفقا لهذا الأسلوب يتم مقارنة النتائج والمخرجات التي تم التوصل إليها من خلال المعالجة الإلكترونية مع نتائج بعض العمليات التي تمت معالجة مستنداتها الأصلية بصورة يدوية، حيث يعد تدقيق المخرجات مقياسا نهائيا للحكم على سلامة وجود النظام الإلكتروني.

- **التدقيق من خلال الحاسوب:** يقوم هذا المدخل على مفهوم مفاده أنه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة وكانت عملية معالجتها صحيحة فإن المخرجات ستكون بالضرورة صحيحة، ويعتمد هذا المدخل على ضرورة التأكد من سلامة المدخلات إلى الحاسب، بالإضافة إلى التأكد من سلامة المعالجة التي لابد من أن تتم إجراءاتها بطريقة صحيحة ودقيقة مما يعني أن المخرجات ستكون صحيحة وسليمة[10].

مدخل التدقيق من خلال الحاسوب هو مناسبة بشكل خاص لاختبار عناصر التحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المعقدة، وأكد المعيار رقم 94 SAS أن هذا المدخل يشمل عائلة من التقنيات والممثلة في أسلوب البيانات الإختبارية، المحاكاة المتوازية، شبكة الاختبارات المتكاملة، التدقيق المندمج مع نظام العميل.[11]

- **التدقيق باستخدام الحاسوب:** وفقا لهذا المدخل فإن المدقق يقوم بتدقيق أنظمة تكنولوجيا المعلومات بواسطة برامج التدقيق الإلكتروني، ويقوم هذا الأسلوب على استخدام الحاسب في

تنفيذ اختبارات التأكد من انسجام ومعقولية الحسابات والعمل المحاسبي، ومن معقولية النتائج التي توصل إليها المدقق وذلك عن طريق المقارنة ودراسة تطور بعض العناصر.

ويضم هذا مدخل مجموعة مختلفة من التقنيات والتي تتعلق بتقنيات CAATS طرق المراجعة بمساعدة الحاسوب بيان (1009) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وبالرغم من أن CAATS قد تحسن بشكل جذري قدرات وفعالية مدققي الحسابات، فإنها ستدخل في المقام الأول لأداء الاختبارات الموضوعية، ومن بين التقنيات CAATS الأكثر استعمالا في هذا المدخل هي برامج التدقيق العامة لتدقيق GAS ، كثيرا ما تستخدم في المقام الأول لأداء الاختبارات الموضوعية، أيضا يمكن استعمالها لاختبارات محدودة للرقابة، على سبيل المثال برامج التدقيق العامة لتدقيق GAS يمكن استخدامها لأداء خوارزميات معقدة في برامج الحاسوب، ولكنه تتطلب خبرة واسعة في استخدام البرمجيات، في المقابل تقنيات التدقيق باستخدام الحاسب الآلي صممت خصيصا لاختبار الرقابة الآلية، وأن بعض التقنيات لا تحتاج إلى خبرات خاصة في تكنولوجيا المعلومات.[12]

وهناك خمس أنواع مختلفة من تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب CAATS والتي تسمح بتحقيق أهداف تدقيق البيانات المالية مماثلة فيمايلي:[13]

أ. **البيانات الإختبارية** : تستعمل طريقة البيانات الاختبارية **(الشكل رقم(01))** عند تنفيذ إجراءات التدقيق، وذلك بإدخال بيانات في نظام حاسوب المؤسسة ومقارنة النتائج مع نتائج مقررة سلفا. وعندما تتم معالجة البيانات الاختبارية مع المعالجة العادية للمؤسسة، يجب على المدقق أن يتأكد من أن المعاملات الاختبارية قد تم حذفها من السجلات المحاسبية.[14]

فتقنية البيانات الإختبارية هي مجموعة البيانات الافتراضية التي يقوم المراجع بإعدادها وتشغيلها مع برامج المؤسسة وتحت إشرافه، ومن ثم يقوم بمقارنة النتائج المحققة مع النتائج المحددة مسبقا،[15] بهدف الحكم على مدى دقة وكفاءة عمليات التشغيل، تهدف هذه الطريقة إلى اختبار مدى صحة برامج العميل، وتحديد قدرتها على اكتشاف الأخطاء والتمييز بين العمليات الصحيحة وغير الصحيحة.

إلا أن هذا الأسلوب يعاب عليه بأنه يقوم باختبار برامج العميل عند نقطة زمنية معينة، وليس عن فترة التدقيق بالكامل، ولا يعد اختبارا كافيا لتوثيق التشغيل الفعلي للنظام، وقد يعلم المشغلون بالبيانات الاختبارية مما قد ينعكس على فاعلية هذا الأسلوب، وكذلك يتحدد

مجال الاختبار بمدى معرفة المدقق لإجراءات الرقابة داخل النظام، وأخيرا يعد هذا الأسلوب غير كامل في ظل استخدام النظم الكبيرة.[16]

ب. **المحاكاة المتوازية:** في هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة بيانات الشركة الفعلية باستخدام برامج مشابهة (تحاكي) لتلك التي يستخدمها العميل، ويقوم المدقق باستخدام هذا الأسلوب عدة مرات خلال السنة تحت التدقيق،[17] وتشتمل هذه البرامج على عدد من برامج الحاسب الآلي المتخصصة التي يتم تصميمها لأداء نفس العمليات ويتم استخراج النتائج التي يتم الحصول عليها من استخدام برامج العميل، ومن ثم مقارنة مخرجات النظام والذي يستخدم فيه العميل برامجه الخاصة مع مخرجات النظام الذي استخدم فيه المدقق مجموعة البرامج العامة للتدقيق. ويمكن توضيح ذلك من خلال **الشكل رقم(02)**؛

من مزايا هذا الأسلوب: بسبب استخدام البيانات الحقيقية، يستطيع المدقق التحقق من العمليات عن طريق تتبع المستندات. الأصلية، بالإضافة إلى إمكانية المدقق من زيادة حجم العينة بشكل دون تحمل تكاليف كبيرة. كما أن المدقق يستطيع إدارة الاختبارات بشكل مستقل. [18] إلا أن هذا الأسلوب يعاب عليه لكونه يستغرق وقتا طويلا وجهدا كبيرا، ويحتاج إلى تكلفة كبيرة، ويتطلب من المدقق توافر الخبرة الكافية لإعداد برامج المحاكاة.

ج. **استخدام شبكة الاختبارات المتكاملة** : ويعد هذا الأسلوب امتداد لأسلوب البيانات الاختبارية، حيث يعتمد كل منهما على استخدام البرامج الأصلية للمعالجة مع بيانات غير حقيقية، والاختلاف الرئيسي بين الأسلوبين أنه بدلا من تدقيق نظام المعلومات والتي ليست مستعملة، تضاف بيانات وهمية لبيانات العميل الحقيقية ومعالجتها في وقت واحد،ويتم مقارنة النتائج مع التوقعات[19]. على خلاف البيانات الاختبارية الذي يعتمد على بيانات متعلقة بمجموعة محددة من العمليات

مما ورد أعلاه فالمراجع يقوم بإنشاء وحدة وهمية ويدمجها ضمن ملفات المؤسسة وخلال السنة يقوم بإضافة عمليات افتراضية ويتم معالجتها مع العمليات الحقيقية، وتتم معالجة الوحدة الوهمية على مدار السنة، وأي انحراف عن النتائج المحددة مسبقا يشير إلى وجود تلاعب أو غش أو على الأقل أخطاء في النظام الحاسوبي. ويمكن توضيح ذلك من خلال **الشكل رقم(03)**.

ويتميز هذا الأسلوب بأن عملية المراجعة تتم بشكل مستمر خلال الفترة المحاسبية وبنفس البرامج المستخدمة في عمليات التشغيل العادية، وذلك بدء من البيانات الأولية وحتى

النتائج النهائية. إلا أنه يتطلب توفر الخبرة الكافية لدى المراجع في مجال الحواسيب. كذلك يتميز بشمولية الاختبار لكل النظام وعدم احتياجه إلى خبرة فنية عالية من قبل المدقق، كما أن المشكلة الأساسية فيه تتمثل في عملية فصل نتائج بيانات التشغيل الإختباري عن نتائج تشغيل البيانات الفعلية، حيث يقوم المراجع بهذا الفصل من خلال إجراء بعض القيود العكسية.

ح. التدقيق المندمج مع نظام العميل Embedded Audit Module (EAM)

وهو نموذج برمجة أو شريحة التي يتم إدراجها في برنامج التطبيق. والغرض منه هو رصد وجمع البيانات على أساس المعاملات ولا سيما البرامج التي تتم معالجتها بواسطة نظام الكمبيوتر القائمة على الانترنت، ثم يتم استخدام البيانات من قبل المدقق في اختبار للرقابة وتقييم مخاطر المراقبة وتطبيق هذا الأسلوب يحتاج إلى مدقق يمتلك معرفة عمل جيدة للتكنولوجيا الحاسوب تتضمن برمجة الحاسوب[20]

ويتطلب هذا الأسلوب إيجاد نظم فرعية صغيرة داخل نظام الحاسوب عن طريق قيام المدقق بإنشاء ملفات صورية وإضافتها إلى ملفات العميل الموجودة، تهدف إلى الاستحواذ على العمليات أو الأرصدة التي تحقق شروط معينة أو تتصف بصفة معينة، مثلا ملف خاص يحول إليه كافة الأرصدة التي تتجاوز حد معين بحيث يقوم المدقق بعد ذلك باختبارها، وقد يكون هذا الملف يستقطب العمليات الشاذة، لذلك عادة ما تستخدم هذه الطريقة لتحديد العمليات غير العادية خلال الاختبارات الأساسية. إن هذه الطريقة تمكن المدقق من المتابعة الدائمة لعمليات العميل لأن هذا النموذج يكون موجودا باستمرار.

خ. برامج التدقيق العامة Generalized Audit Software (GAS)

لقد قامت العديد من شركات التدقيق الكبيرة بوضع للحاسوب هي برمجيات التدقيق العامة، ويمكن استخدام هذه البرمجيات لاختبار مصداقية برامج العميل وتنفيذ العديد من وظائف التدقيق، وهذه البرمجيات مناسبة للاستخدام في العديد من نظم البرمجيات.واحد تطبيقات برمجيات التدقيق العامة هو التأكد من مصداقية برامج العميل[21]

وقد سميت بالعامة نظرا لإمكانية استخدامها في أنواع مختلفة من نظم التشغيل الحاسوبية للبيانات وكذلك في وحدات اقتصادية مختلفة، وتنتج هذه البرامج من قبل شركات المحاسبة والمراجعة ومنتجي البرمجيات والحواسيب، ويستطيع المراجع الداخلي بقليل من الخبرة في مجال

الحواسيب أن يستخدم هذه البرامج بمعزل عن برامج المؤسسة الأمر الذي يمكن من إجراء بعض المهام .

II – الجانب الميداني:

عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من 54 مشاهدة والمتمثلة في: محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين، أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة، محاسبين رئيسيين. حيث تم توزيع استمارة الاستبيان في الفترة من 16 فيفري إلى 19 مارس لسنة 2014، وقد تم استرجاع 41 استمارة، وبذلك تكون النسبة المئوية للردود حوالي % 75.93 وهي نسبة معقولة قياسا بالأبحاث المماثلة.

1.1 أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية.

أدوات الدراسة: تتمثل أداة الدراسة في الاستبيان، وهو عبارة عن أسئلة موجهة لمكاتب محافظي الحسابات محاسبين معتمدين وخبراء لإبداء رأيهم حول أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات ومساهمتها في تحسين عملية التدقيق، حيث تضمنت استمارة الاستبيان 33 سؤال بوبت في أربع محاور بالإضافة إلى معلومات عامة حول أفراد العينة:

و بذلك بلغ عدد فقرات المجالات 33 فقرة ، و تم استخدام سلم ليكارت ذو التدرج الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيب.

1.1.1 **الأساليب الإحصائية:** بعد جمع الاستمارات تم ترميزها و إدخال بياناتها إلى الحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V.16 لتحليل البيانات المختلفة ثم تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ: ويستخدم لاختبار الثبات للعبارات، والثبات عبارة عن اتساق في النتائج. ومعامل الصدق يقصد به مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب موضوع الاهتمام، وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
- المتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة اتجاه أراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستمارة.
- الانحراف المعياري: وتم استخدامه للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي.
- معامل الارتباط بيرسون: وذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين المحاور ودراسة قوة العلاقة.

1.2 منهج الدراسة: تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات ومعرفة مساهمتها في الرفع من كفاءة أداء عملية التدقيق.

2. عرض وتحليل نتائج الدراسة.

بعد أن تم استرجاع الاستمارات وتفريغها فيما يلي سيتم تحليل النتائج المتحصل عليها ؛

2.1 عرض البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة.

2.1.1 دراسة درجة صدق وثبات أداة الدراسة.

وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) معاملات ثبات الدراسة

أبعاد الاستمارة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق	11	0.892	0.944
الفائدة المدركة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق	13	0.877	0.936
يوجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق	09	0.804	0.897
الإجمالي	**33**	**0.867**	**0.931**

المصدر: من إعداد الباحثة مستخرج من برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمحاور الدراسة مرتفع وبقيمة 0,867، حيث أخذ محور مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق قيمة ثبات أكبر تقدر بقيمة 0,892 هذا يعني أن عبارات الاستمارة تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة كما قدر معامل الصدق الإجمالي للاستمارة 0,931 .

صدق الاتساق الداخلي للفقرات: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لكل مجال، وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع له.

حيث يوضح الجدول رقم (02) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبيان ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبنية دالة عند مستوى دلالة (0,05)، وبذلك تعتبر عبارات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (02): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقران الاستبيان والدرجة الكلية لفقرات

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
X1	0.709	Y 1	0.513	Y 12	0.461
X 2	0.586	Y 2	0.554	Y 13	0.697
X 3	0.696	Y 3	0.606	Z 1	0.595
X 4	0.727	Y4	0.628	Z 2	0.453
X 5	0.612	Y 5	0.593	Z 3	0.423
X 6	0.362	Y 6	0.548	Z 4	0.492
X 7	0.719	Y 7	0.559	Z 5	0.518
X 8	0.655	Y8	0.551	Z 6	0.460
X 9	0.656	Y 9	0.602	Z 7	0.433
X 10	0.464	Y 10	0.478	Z 8	0.520
X 11	0.577	Y 11	0.412	Z 9	0.558
متوسط معامل الارتباط X= 0.615		متوسط معامل الارتباط Y= 0.549		متوسط معامل الارتباط Z = 0.510	
متوسط معامل الارتباط الكلي = 0.558					

المصدر : من اعداد الباحثة مستخرج من برنامج SPSS

من خلال نتائج الدراسة نجد أن متوسط معامل الارتباط للمحور الأول يساوي 0,615 ، بينما يبلغ متوسط معامل الارتباط للمحور الثاني 0,549، أما بالنسبة للمحور الثالث 0,510 أما معامل الارتباط الكلي يساوي 0,558 و هو ارتباط نوع ما مقبول.

2.2 عرض اتجاهات أفراد عينة الدراسة

2.2.1 عرض اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المجال الأول .

من خلال الجدول رقم(05)اتجاهات أفراد العينة حول " **مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق**" تبين النتائج مايلي:

بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمدركات عينة الدراسة لعناصر " مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق"(3.08)، (1.25) مما يشير إلى حصول واقع مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق محل الدراسة على تقدير متوسط، مما يدل على أن مستوى تكنولوجيا المعلومات إلى حدا ما مستخدم، في مكاتب التدقيق وكانت اتجاهات آراء العينة كما يلي:

– العبارة الأولى: جاءت نسبة موافقة عينة الدراسة على عبارة يستخدم مكتبنا أجهزة حاسوب وبرامج بشكل كبير ومتطور،73 %، حيث حصلت على متوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0,92 بدرجة تقدير " موافق" . بمعنى أن اتجاهات أفراد العينة ترى بأن مكاتب التدقيق تستخدم أجهزة تواكب التطورات التكنولوجيا في مكاتبها.

– العبارة الثانية الرابعة: "يوفر لكل مدقق مساعد جهاز حاسوب حديث خاص ويتحكم في البرامج الالكترونية" ، يتم استخدام أنظمة قواعد البيانات المهمة والشاملة والمتطورة لاستغلالها قصد توفير واستخراج المعلومات الإدارية المفيدة في إبداء الرأي و إعداد التقارير في مكتبنا" للمتوسط العام للعبارتين (3.85)، (3.58) وانحراف معياري(1.17)، (1.24)وبدرجة تقدير موافق ، وهذا دليل على أن كل مساعد مدقق يواكب تطورات الاجهزة والبرمجيات الخاصة بعملية التدقيق.

– العبارتين السادسة والعاشرة: 'يوجد لدينا موقع خاص على شبكة الانترنيت، يتوفر في مكتبنا خبراء متخصصين في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات أكد المحاسبين سواء المهنيين أو الأكادمين على درايتهم للتكنولوجيات المتطورة لكن مع عدم مواكبة لهذه التكنولوجيا الممثلة في تسجيل الموقع الالكتروني او توفر متخصصين في التكنولوجيا في مكاتب المحاسبة

2.2.2 عرض اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المجال الثاني

يظهر الجدول رقم (06) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(4.61،3.66) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0,586، 1,063) بتقدير متقارب بين موافق وموافق بشدة في أغلب العبارات ، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 4.17 بانحراف معياري 0,798 و بتقدير موافق مما يشر إلى اتفاق على وجود فائدة مدركة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وكانت اتجاهات آراء العينة كما يلي:

– إذ حصلت العبارة رقم (2) " استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السرعة في معالجة البيانات " على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.61) وانحراف معياري (666.0) بتقدير موافقّ بشدة؛ تليها العبارة رقم (01) في المرتبة الثانية " استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الدقة في معالجة البيانات " بمتوسط حسابي قدره (4.44) و انحراف معياري قدره (0.950 بتقدير موافق بشدة؛ ثم جاءت الفقرة رقم (07) في المرتبة الثالثة " استخدام الحاسوب في عملية التدقيق يحقق الفعالية في عملية التدقيق " بمتوسط حسابي (4.39) و انحراف معياري (0.586) و بتقدير موافق بشدة ... إلى غاية الفقرة رقم (11) " استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يساعد في اختيار مفردات عينة التدقيق وتقييم نتائجها بشكل أفضل " بمتوسط حسابي قدره (3.66) و انحراف معياري قدره (1.063) و بتقدير موافق، مما يشير إلى اتفاق كبير حول على وجود، وهذا يدل على أن هناك اتفاقًا بين أفراد العينة على ذلك وهو ما يبرر انخفاض قيمة الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.

2.2.3 عرض اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المجال الثالث

يتضح من الجدول رقم (07) الذي يتمحور جول" يوجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق" أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المجال الثالث والذي يتمحور حول " معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق " هو 3.309 وانحراف معياري 0.798، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة ، وكانت اتجاهات آراء العينة كما يلي :

– العبارة الاولى:" ليس لديا المعرفة بالمعايير الدولية بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات " حصلت على متوسط حسابي يقدر بـ (3.68) وبانحراف معياري (1.08) وبتقدير موافق حيث أكد اغلب المحاسبين على عدم درايتم بالمعايير الدولية للتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات ، لكن مع تطبيقهم لهم دون معرفتهم بانها من المعايير الدولية العبارتين الثالثة والرابعة

– العبارتين الثالثة والرابعة: "الأخطاء في ظل تكنولوجيا المعلومات تعود إلى نقص المهارة في استخدام الحاسوب"، " نقص الخبرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات يحول دون تطبيقها في عملية التدقيق"، تحصلت العبارتين على نسبة 54%، 71% على التوالي درجة تقدير موافق

وهذا ما يفسر لنا الصعوبات التي تواجه المدقق في تطبيق تكنولوجيا المعلومات من اجل الرفع من كفاءة عملية التدقيق .

III- الخلاصة :

هدفت الدراسة إلى قياس مدى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة عملية تدقيق الحسابات في مكاتب المحاسبة في ولاية بسكرة، حيث تبين من خلال تحليل ومناقشة نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم ايجابياً في عمليات التدقيق بما فيها تطوير المهارات والقدرات المعرفية.
- هناك بعض المشاكل والمعوقات جراء استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق فهي تتطلب جهد عقلي وتركيز عند معالجة البيانات واستيعاب أكثر لمفهوم الفائدة المدركة من تكنولوجيا المعلومات.
- تساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدقيق في تقليل تكاليف عملية التدقيق من حيث اكتشاف الأخطاء، التقليل من الوقت والجهد.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الدقة في معالجة البيانات
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السرعة في معالجة البيانات
- استخدام الحاسوب في عملية التدقيق يحقق الفعالية في عملية التدقيق
- يسمح استخدام الحاسوب في عملية التدقيق بتشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبكلفة أقل
- تزود تكنولوجيا المعلومات مدقق الحسابات بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ممكن
- كما أن عملية التدقيق باستخدام التكنولوجيا تساعد إلى تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، حيث تقلل التكنولوجيا من الوقت المطلوب لإنجاز المهام المختلفة وبالتالي التكاليف والعمل على تحسين الجودة للعمل .

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الشكل رقم (01)البيانات الإختبارية

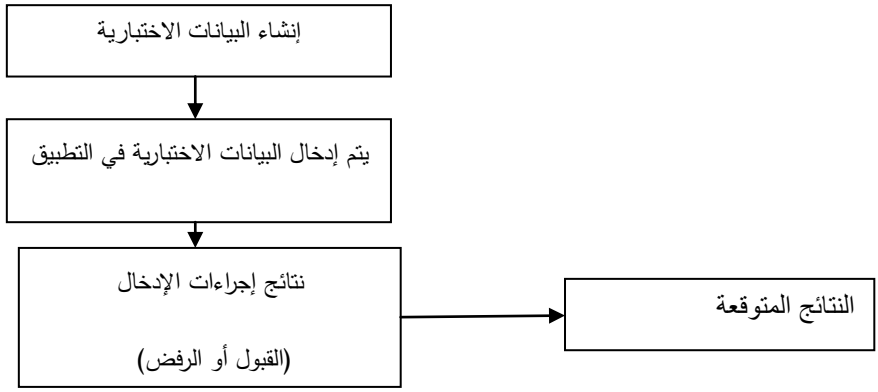

Source : Dejan Jaksic, Implementation of Computer Assisted Audit Techniques in Application Controls Testing, Management Information Systems, Vol. 4 No.1 ,2009, p10

الشكل رقم (02) المحاكاة المتوازية

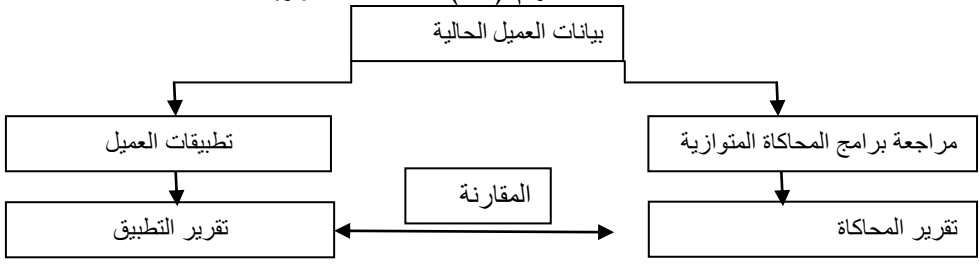

Source : Dejan Jaksic, Implementation of Computer Assisted Audit Techniques in Application Controls Testing, Management Information Systems, Vol. 4 No.1 ,2009, p10

الشكل رقم (03)شبكة الاختبارات المتكاملة

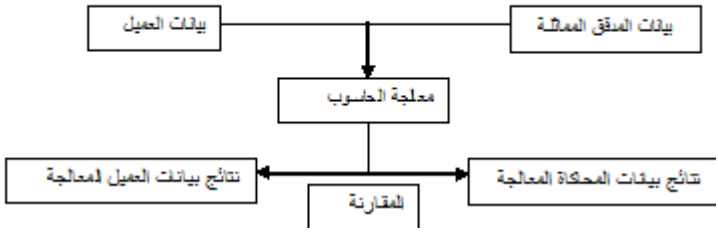

Source : Dejan Jaksic, Implementation of Computer Assisted Audit Techniques in Application Controls Testing, Management Information Systems, Vol. 4 No.1 ,2009, p10

جدول رقم (05) : اتجاهات أفراد العينة حول " **مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق**"

المجال الأول	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الاتجا
	التعداد	التعداد	التعداد	التعداد	التعداد			
	%	%	%	%	%			
يستخدم مكتبنا أجهزة حاسوب وبرامج بشكل كبير ومتطور		3	8	16	14	0.92	3.98	موافق
		%7	%20	%39	%34			
يُوفر لكل مدقق مساعد جهاز حاسوب حديث خاص ويتحكم في البرامج الالكترونية	2	4	6	15	14	1.17	3.85	موافق
	%5	%10	%15	%37	%34			
يستخدم مكتبنا شبكة معلومات مترابطة	11	7	7	8	7	1.48	2.83	الى حد ما
	%28	%18	%18	%20	%18			
يتم استخدام أنظمة تُراعد البيانات المهمة والشاملة والمتطورة لاستغلالها تُعد توفير واستخراج المعلومات الإدارية المفيدة في إبداء الرأي و إعداد التقارير في مكتبنا	3	4	12	10	12	1.24	3.58	موافق
	%7	%10	%29	24%	%29			
يستخدم مكتبنا شبكة الانترنيت والبريد الالكتروني للاتصال مع العملاء والحصول على المعلومات	10	10	8	8	5	1.38	2.70	الى حد ما
	%24	%24	0%2	0%2	%12			
يوجد لدينا موقع خاص على شبكة الانترنيت	26	6	4		5	1.38	1.83	معارض
	%63	%15	%10		%12			
يتم تحديث أجهزة الحاسوب والبرامج باستمرار في مكتبنا لمواكبة آخر التطورات في تكنولوجيا المعلومات	1	6	12	12	10	1.08	3.63	موافق
	%2	%15	%29	%29	%24			
يتم تحديث البرمجيات باستمرار في مكتبنا لمواكبة آخر التطورات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات	5	5	5	14	12	1.38	3.55	موافق
	%12	%12	%12	%34	%29			
تعمل إدارتنا دائما على تطوير قدرات المتكون المعرفية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والتعليم المستمر.	8	6	13	10	4	1.25	2.88	الى حد ما
	%20	%15	%32	%24	%10			
يُوفر في مكتبنا خبراء متخصصين في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات	25	7	3	6		1.07	1.70	معارض بشدة
	%61	%17	%7	%15				
يتم مكتبنا بالاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات.	6	2	13	9	11	1.36	3.43	موافق
	%15	%5	%32	%22	%27			
إجابات أفراد العينة حول مستوى تكنولوجيا المعلومات في مكاتب التدقيق						1.25	3.08	إلى حد ما

جدول رقم (06) : اتجاهات أفراد العينة حول " الفائدة المدركة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق"

المجال الثاني	معارض بشدة	معارض	الى حد ما	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الدقة في معالجة البيانات	1	1	4	8	27	0,950	44,4	موافق بشدة
	%2	%2	%10	%20	%66			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السرعة في معالجة البيانات		1	1	11	28	0,666	14,6	موافق بشدة
	0%	%2	%2	%27	%69			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يساعد المدقق على تخفيض ارتكاب الأخطاء			6	21	14	0,679	204,	موافق بشدة
	0%	0%	%15	%51	%34			
تزود تكنولوجيا المعلومات مدقق الحسابات بكم هائل من المعلومات بأقل جهد ممكن		2	5	14	20	0,867	74,2	موافق بشدة
	0%	%5	%12	%34	%49			
تسهل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات إجراءات التدقيق واستخراج التقارير المالية اللازمة	0	1	5	21	14	0,738	4,17	موافق
	0%	%2	%21	%51	%34			
أجد استخدام تكنولوجيا المعلومات مفيدة في دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية للعميل		1	7	20	13	0,768	104,	موافق
	0%	%2	%17	%49	%32			
استخدام الحاسوب في عملية التدقيق يحقق الفعالية في عملية التدقيق			2	21	18	0,586	4,39	موافق بشدة
	0%	0%	%5	%51	%44			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق يساعد في زيادة كفاءة وفاعلية المدقق			8	15	18	0,767	4,24	موافق بشدة
	0%	0%	%19	%37	%44			
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق إلى تحسين قدرة الأفراد وتأهيلهم على إعداد أدلة ذات كفاءة عالية	2		11	15	13	1,020	3,90	موافق
	%5		%27	%37	%31			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يساعد في إعداد البرنامج الزمني اللازم للتدقيق بشكل أفضل			6	23	12	0,654	54,1	موافق
	0%	0%	%15	%56	%29			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يساعد في اختيار مفردات عينة التدقيق وتقييم نتائجها بشكل أفضل	2	2	14	13	10	1,063	63,6	موافق
	%5	%5	%34	%32	%24			

يسمح استخدام الحاسوب في عملية التدقيق بتشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبكلفة أقل	1		3	20	17	0,807	74,2	موافق بشدة
	%2	0%	%7	%49	%42			
استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق يساعد في إعداد البرنامج الزمني اللازم للتدقيق بشكل أفضل		1	13	17	10	0,812	3,88	موافق
	0%	%2	%32	%42	%24			
إجابات أفراد اتجاه الفائدة المدركة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق						0.798	4.17	**موافق**

الجدول رقم(07): يوجد معوقات تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق

المجال الثالث	معارض بشدة	معار ض	الى حد ما	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الاتجاه
	العدد	**العدد**	**العدد**	**العدد**	**العدد**			
	%	**%**	**%**	**%**	**%**			
ليس لديا المعرفة بالمعايير الدولية بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات	2	2	14	12	11	1,08	3,68	موافق
	%5	%5	%34	%29	%27			
إجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات تختلف عن تلك المطبقة يدويا	5	7	9	10	10	1,35	3,32	إلى حد ما
	%12	%18	%22	%24	%24			
الأخطاء في ظل تكنولوجيا المعلومات تعود إلى نقص المهارة في استخدام الحاسوب	3	1	15	15	7	1,05	3,54	موافق
	%7	%2	%37	%37	%17			
نقص الخبرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات يحول دون تطبيقها في عملية التدقيق	2	0	10	18	11	0,98	3,88	موافق
	%5	%0	%24	%44	%27			
عدم إمكانية إجراء تعديلات أو تسوية على البيانات المالية الموجودة في نظم المعلومات بعد إنهاء عملية التدقيق	8	9	14	6	4	1,23	2,73	إلى حد ما
	%19	%22	%34	%15	%10			
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى اختصار خطوات التدقيق مما يؤدي إلى صعوبة تتبع العمليات الحسابية من مصدرها حتى نتائجها	11	5	10	13	2	1,30	2,76	إلى حد ما
	%27	%12	%24	%32	%5			
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى الحصول على مخرجات خاطئة ناتجة عن مدخلات خاطئة لغياب التدقيق الشخصي	3	6	8	12	12	1,26	3,59	موافق
	%7	%15	%20	%29	%29			
يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى غياب عناصر الرقابة الداخلية وهو تقسيم الواجبات وفصل السلطات والمسؤوليات.	7	10	14	6	4	1,20	2,76	إلى حد ما
	%17	%24	%34	%15	%10			
صاحب تكنولوجيا المعلومات ظهور مخاطر أمن وسلامة المعلومات والتي يؤثر على كفاءة وجودة أدلة الإثبات	3	5	13	7	13	1,27	3,54	موافق
	%7	%12	%32	%17	%32			
						0.798	3.31	إلىحدما

- الإحالات والمراجع :

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسان(2009)، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان: الاردن، ، ص 89-90

[2] زيادة عبد الحليم الذيبة، نظال محمود الرمحي، عمر عيد الجعيدي(2011)، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، نفس المرجع، ص 40.

[3] على عبد القادر الذنيبات، (2012).تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق. عمان: الأردن، دار وائل للنشر ، ط 4، ص 328

[4] زين يونس، عوادي مصطفى.(2010)، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية، مطبعة سخري، الوادي، ص 108

[5] إدريس آشتيوي،(1997)، المراجعة: معايير وإجراءات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا، ص 343.

[6] زيادة عبد الحليم الذيبة، نظال محمود الرمحي، عمر عيد الجعيدي، (2011)، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ، ص 47

[7] هاني عبد الحافظ العزب ، مرجع سابق، ص 64

[8] على عبد القادر ذنبيات، مرجع سابق، ص 340

[9]هاني عبد الحافظ العزب، مرجع سابق، ص 65-66

[10] نفس المرجع السابق، ص 66-67

[11] Cerullo, Michael J. and Cerullo, M. Virginia. Impact of SAS No. 94 on Computer Audit Techniques. Information Systems Control Journal. 1 (2003). ISACA - Information Systems Control Journal. www.isaca.org see 17/01/2014 at 16 :05

[12] Cerullo, Michael J. and Op.cit,

[13] Scarlett choi, impact of Computer- Assisted Audit Techniques on Sarbanes-Oxley Act Section 404 and 409, ACC 626, P2 www.uwcisa.uwaterloo.ca/Biblio2

[14] البيان الدولي لمهنة التدقيق ، المعيار 1009: طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب ص 442

[15] Cerullo, Michael J. and Op.cit,

[16] هاني عبد الحافظ العزب، بناء نموذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق للبنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا جامعة عمان، العربية للدراسات العليا، ص 68

[17] على عبد القادر الذنيبات، (2012).مرجع سابق، ص 342

[18] نفس المرجع السابق، ص 342

[19]Dejan Jaksic, Implementation of Computer Assisted Audit Techniques in Application Controls Testing, Management Information Systems, Vol. 4 No.1 ,2009, p10.

[20] Cerullo, Michael J. and Op.cit,

[21] رأفت سلامة محمود احمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات.(2011). علم تدقيق الحسابات العلمي، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، عمان : الأردن، ص 144-145.

أثر تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل في المؤسسات المصرفية
(تجارب بعض المصارف العالمية)

أ. دردور أسماء جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي

الملخص:

تقدم هذه الورقة الإطار المفاهيمي الذي يساعد على الفهم بشكل أفضل والتقييم لتأثيرات تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل في القطاع المصرفي، للقيام بذلك نعرف ولاء العميل ونميز أسبقياته. إن تطور الإطار المفاهيمي لتأثيرات تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل يعود أساسا إلى أدبيات التسويق ، علم النفس الاجتماعي والاتصال، يفترض الإطار بأن الأعمال المصرفية الإلكترونية لربما يكون لها تأثيرات مختلفة على الولاء على حسب نوع العميل

إن تطبيق مستوى تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي له صلة برضا العميل وبالنتيجة يقود إلى ولاء العميل والاحتفاظ به.

.الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، إدارة العلاقة مع العميل، رضا العميل، ولاء العميل.

Abstract :

In this paper, we present a conceptual framework that helps to better understand and assess the impacts of information technology on customer loyalty in the banking sector. To do so, we define the concept of customer loyalty and identify its antecedents. A conceptual framework describing the impacts of information technology on loyalty is developed based on the literature in marketing, social psychology, and communication. The framework suggests that electronic banking might have different effects on loyalty depending on the type of customer.

The level of information technology implemented by the banking sector has links to customer satisfaction which consequently leads to customer loyalty and customer retention.

Key words: Information technology, customer relationship management (CRM), customer satisfaction, customer loyalty.

مقدمة:

أصبح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شأنا أساسيا في الحياة اليومية لمجتمعات وأعمال المؤسسات الاقتصادية عموما والمالية والمصرفية خصوصا، حيث يتزايد اهتمام القطاع المصرفي العالمي بتقديم الخدمات المالية والمصرفية بوساطة الانترنت والتجارة الإلكترونية للوصول إلى قاعدة جديدة وعريضة من العملاء. وعلى هذا الأساس فإن المصارف التي لا تستثمر في الأنظمة المعلوماتية ولا تعتمد على التكنولوجيا الكافية والمتطورة التي تمكنها من

تطوير استراتيجياتها المصرفية، لاشك أنها ستواجه تحديات شديدة تحد من نشاطاتها المالية والمصرفية وخاصة في الأسواق المتطورة.

هذا وقد وفرت تكنولوجيا المعلومات وسائط يتمكن العملاء من خلالها تحقيق التفاعل مع المؤسسة المصرفية المعنية، وبالشكل الذي يلائمهم والحصول على المعلومات المرغوبة، كما أدركت المؤسسات المصرفية ما تحققه الوسائط التكنولوجية(الانترنت، الهاتف المحمول....) في ممارسة أعمالها من فوائد قد تنعكس على أدائها التسويقي من حيث زيادة حصتها في السوق، وزيادة درجة رضا وولاء عملاءها وإشباع حاجاتهم.

وعلى هذا الأساس فإن السؤال الممكن طرحه في هذا السياق هو: ما هو مستوى تكنولوجيا المعلومات المستخدمة من قبل المؤسسات المصرفية، ما هي العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وولاء العميل؟ وهل يوجد رابط بين جودة العلاقة مع العميل وولاءه ؟

1- إدارة العلاقة مع العميل والوصول إلى ولاءه: تضمن إدارة العلاقة مع العميل عملية إدارة المعلومات التفصيلية عن العملاء وإدارة كل مرحلة من مراحل تفاعل العميل مع المؤسسات المصرفية وصولا إلى تعظيم ولاءه.

1-1 الإطار المفاهيمي (التطور الحديث للتسويق): يمكن إيجاز مراحل تطورالتسويق إلى خمس مراحل حديثة ومهمة مبنية على تطور مفهوم الولاء:

1-1-1 من الاستيلاء إلى القدرة على الاحتفاظ: عند الحديث عن العناصر العملية للإستراتيجية الدفاعية والتي تستخدم كتكتيك للدفاع عن الحصة السوقية فلابد من ربطها بسياسات الولاء(dawkins et reichheld1990) والتي ارتكزت في الماضي على الاتصال(dodson et al1978, tellis1988)، الجودة و الرضا.

ولقد ركز كل من Barnes 1997, bass1974 على برامج حقيقية في إطار مقاربة أكثر علاقاتية، وتكملة لهذه البرامج ظهرت مهام الاستيلاء على العملاء والتي كانت تهدف لتجنب عملية استغلال المؤسسة من طرف العملاء وهذا المفهوم حديث يضم مقاربات عامة حول: الرضا، العلاقة، وعوائق المبادلة.

1-1-2 من التوجه بالمنتج إلى التوجه بالعميل: لقد ركز التسويق التقليدي على الميزة التنافسية للمنتج(levitt 1960) أو على تموضعه (porter 1985)، معتمدا بصورة أساسية على التنظيم وهيكلة التفضيلات، فالولاء كان للمنتج أو الماركة (العلامة). هذه المقاربة الكلاسيكية

تركت المجال واسعا ل "تسويق العميل" والذي ركز على عمومية العلاقة (berry 1983) فالتوجه بالعميل يعد مصدرا للدراسات الأكاديمية والإدارية من جهة ويعد عنصرا مهما في ثقافة المؤسسة التي تبحث عن الكفاءة والفعالية ومن السلوكيات الأساسية لخلق قيمة عالية تقدم للعميل من جهة أخرى (saxe et weitz 1982, kohli et joworski 1990, narver et slater 1990) كما يعبر عن مجموعة من الاعتقادات التي تضع العميل ضمن الأولويات(deshpande, farley et webster 1993).

1-1-3 من المقاربة التجميعية إلى المقاربة الشخصية: التغير الحديث لاهتمام التسويق بالعميل سببه الاهتمام العميق بشخصنة المبادلات إضافة إلى إدماجها من طرف العديد من الباحثين وغالبا ما تكون أمر بمعلومات شخصية (فردية) والبعض يسميها "نموذج قاعدة المعلومات" بمعنى ملجأ اعتيادي ونظامي لقاعدة معلومات العميل كسند للعملية التسويقية، و هو شكل جديد من التفكير.

1-1-4 من النموذج التبادلي نحو نموذج العلاقات: تبحث المؤسسة عن رابط مستمر ودائم في إطار تسويق العلاقات، ولم تهتم فقط بالعلاقة التجارية و أيضا بالفترة الزمنية، فالخدمة أو المنتج أداة مثيرة للاهتمام في إطار تبادلي و أساس كل العلاقات التجارية.

الجدول رقم (1): خلق رابط في البنك والاستجابة التسويقية

	التسويق التبادلي	تسويق العلاقات
الرابط التجاري	الإستراتيجية التبادلية: مجردة من الرابط الاجتماعي وترتكز على المبادلات التعاقدية البحتة مثل سحب النقود من ال DAB	إستراتيجية طرف إلى طرف: تدور بالدرجة الأولى حول الرابط التجاري على المدى الطويل مثل تسيير قاعدة المعلومات بهدف وصول émailing,SMS,MMS, phoning, Mailing
الرابط الاجتماعي	إستراتيجية التقارب: تصور على المدى القصير وبهدف تعاقدي بحت مثل الاتصال مع مسئول الشباك لإتمام عملية تقليدية، سحب النقود.	إستراتيجية إدارة العلاقة مع العميل: تقوم على أساس علاقة مستمرة ودائمة مع العميل، خلال وخارج أوقات الشراء بهدف إقامة علاقات امتيازيه مع كل عميل على حدا مثل خلق امتياز اتصال بين المؤسسة والعميل، الاتصال به بالهاتف أو الانترنت عن طريق أماكن البيع

Source : Notebaert J.-F., Assadi D. et Attuel-Mendes L., *Revue management et avenir* 2008/2, N° 16, p 176 .

1-1-5شخصية العلاقة بالعميل على الانترنت: في منهج servuction، والذي يتم اعتماده كمنهج لصناعة الخدمة يمر الولاء بتحضير علاقة تدريب مهني بين المؤسسة وعميلها، مما يسمح بتلبية الحاجات الفردية له، ومن جهة أخرى يمكن للمؤسسة أن تسير قاعدة المعلومات قبل الاستجابة للحاجات الفردية في إطار إستراتيجية ، العديد من أصناف العلاقات التجارية يمكن أن تتطور نتيجة علاقة بين مؤسسة مصرفية وعملاءها.

1-2التسويق من طرف إلى طرف marketing one to one: تواجه المؤسسات مشاكل عدم الولاء لها من طرف العملاء وتأكل هوامش الربح، لذلك لابد من استغلال المزايا التي تتيحها التكنولوجيا لخلق علاقات شخصية طرف إلى طرف على المدى الطويل.

يتم توجيه كل موارد المؤسسة لإرضاء مختلف الحاجات الخاصة بكل عميل بالطريقة التي تسمح بالتعبير عن "طرف لطرف"، وتعمل على أساس تعاملها مع عميل واحد وتفضل المشاركة الفعالة للعميل في تطوير المنتج والخدمة.

1-3 تسويق العلاقات[1]: مفهومه ومستوياته أول من أدخل مفهوم تسويق العلاقات إلى الأدبيات العلمية berry سنة 1983 وعرفه "جذب، حفظ وتقوية العلاقة مع العميل"

1-3-1 أصول تسويق العلاقات: برزت نظرية تسويق العلاقات منذ الخمسينات من القرن الماضي بفضل نظرية لهياكل الاقتصادية، وذلك بفضل دراستان: الأولى مقالة 1958 alderson الذي نشر وغير النظرة نحو الاقتصاد الهيكلي بإدماج العوامل الاجتماعية والنفسية، الثانية مقالة1951 Mc garry والذي ضم ستة أنشطة لقائمة أنشطة التسويق، منها الوظيفة التعاقدية التي بالرغم من الجانب الرسمي لها تضع الأهمية للشراكة والتبعية المتبادلة بين مختلف المتعاملين ومن تم انعكاس الأفاق العلاقاتية

وقد أثري التفكير العلاقاتي بقوة في سنوات الستينات والسبعينات خاصة بعد أعمال Adler1966 الذي لاحظ العلاقات التكافلية بين المنظمات وأيضا Arndt1979 الذي سجل اتجاهات المؤسسات والتزامها بالعلاقة بين المؤسسات، إضافة إلى تطور العلاقات طويلة الأجل مع أهم العملاء والموردين.

كن النظرية الأكثر تأثيرا في تسويق العلاقات ظهرت في سنوات السبعينات و الثمانينات من خلال اختبار الفصل بين التوجه التبادلي والتوجه العلاقاتي، إذ أعاد Bagozzi سنة 1975 تعريف أهم أهداف التسويق بتطبيق نظرية المبادلة .

1-3-2 تطور الاتجاه العلاقاتي: يعرف الاتجاه العلاقاتي على أنه"قدرة القواعد والأسس الاجتماعية على الحضور في المبادلات"(ferguson, paulin, bergeron, 2005)، فهو يعبر عن ميكانيزم داخلي يستطيع تحسين أداء المبادلة وربط تدفقات المعلومات الخاصة والعامة في مصفوفة للترابط الاجتماعي(Uzzi, 1999).

المعنى العام للاتجاه العلاقاتي (Macneil) عبارة عن قواعد وقيم علاقاتية وهو يتطور بسبب المنهج الاجتماعي أين أطراف تفهم وتدرك انتظارات أطراف أخرى.

لقد تطور الاتجاه العلاقاتي بفضل نظرية العقد الاجتماعي ل Macneil، والتطبيق العملي للأسس التعاقدية، وقد عرف العقد على أنه " يوافق علاقات مقابلة لأطراف من خلال منهج عرض مبادلة مستقبلية أو العقد يقدم أو يزود إطار متعدد الأبعاد أين تكون الأطراف واعية لتقاريرها السابقة، وتلتقي وتتبادل بحذر لضمان استمرار العلاقة في المستقبل[2]. ويرتكز الاتجاه العلاقاتي على ميزتين أساسيتين هما: التفاعل الذي يأخذ بعين الاعتبار المحتوى الاقتصادي والاجتماعي للمبادلات، والأفاق الزمنية الطويلة المدى التي تسمح بدراسة العلاقات في إطارها العام.

1-3-3 أسباب عودة الاهتمام بتسويق العلاقات: بداية الثمانينات رجع الاهتمام بتسويق العلاقات وزادت أهميته وذلك راجع إلى خمسة عوامل:

أ- **تطور الاقتصاد:** بعد أزمة الطاقة في سنوات السبعينات أصبح الاحتفاظ بالعملاء من الأهداف الرئيسية، وأدى إلى بروز مبادلة علاقاتية مستمرة عكس ما كان مع المبادلات في الصفقات على المدى القصير(sheth, 2002)، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد يرتكز على الخدمات.

ب- **تطور نظام التسويق:** بروز تسويق الخدمات الذي سمح بفتح مجالات جديدة في البحث والفهم، تتميز بخصوصية كبيرة مختلفة عن تسويق المنتجات خاصة بعدما أصبح العميل "منتج مساعد" للخدمة. ضف إلى ذلك تطور تسويق B to B وتركيز المؤسسات على تأكيد العلاقات مع مورديها والتي بينت بصورة واضحة التوجه العلاقاتي .

ج- **تطور المنافسة وطبيعة الأسواق:** طبيعة المنافسة الشديدة، زيادة تجزئة أسواق المستهلكين.

د- تطور تكنولوجيا المعلومات: نذكر على سبيل المثال: التقدم المهم في تكنولوجيا المعلومات، أثار تكنولوجيا المعلومات والانترنت، البرامج الجديدة لإدارة العلاقة مع العميل،

إذ يؤكد الخبراء بأن انفجار الشبكات الإلكترونية (الانترنت) يلغي الحاجة إلى إقامة علاقات مع العملاء، ولكن العكس صحيح إذ عرف تسيير العلاقة مع العميل نجاحا ملموسا خاصة مع تعدد استعمال المناهج والبرمجيات الموضوعة من طرف المؤسسات الاستشارية.

هـ- تطور سلوك العملاء: إذ أصبح العملاء أكثر تطلبا، حذرا، وأكثر وعيا إضافة إلى التغيرات السريعة لأشكال الشراء للعملاء وزيادة رغبتهم في الحصول على مزايا خاصة ترتكز على مبادلة تعتمد على العلاقة: انخفاض الخطر المحصل، ثقة عالية، شراكة ومرونة كبيرة.

1-4 إدارة العلاقة مع العميل: تكتسب إدارة العلاقة مع العميل أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إذ أن الهدف الأساسي منها هو توفير المعرفة والمعلومات عن العملاء بشكل دائم ومستمر وترجمتها إلى سلوك يخدم أهداف المؤسسة ويساعدها في تحديد حاجات ورغبات العملاء وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم. ومن أهم أدوات إدارة العلاقة مع العميل:

- **آلية قوة البيعl'automatisation** : وهي أداة تسمح للتجار بهيكلة وتجزئة البيانات حول العملاء
- **مراكز المكالمات:** تنظيم آلية المكالمات الهاتفية مع العملاء(الداخل والخارج).
- **الشخصنة والتجارة الإلكترونية:** تسمح لمجموعة من العمليات التجارية، تضم الدفع عن طريق الانترنت، وهذا ما يسمح بتفاعل أكبر مع العميل.
- **الخدمة بواسطة الويب web:** عادة ما يتم الاتصال مع العميل بالهاتف في حين أن جزء من الطلبيات يمكن تلبيتها وإرضاءها بواسطة موقع الويب الذي يضم أدوات أخرى متقدمة.

1-4 جودة العلاقة ورضا العميل: إن تحقيق جودة علاقة بين مختلف الأطراف يشكل ميكانيزم أساسي قادر على ضمان علاقة نشطة ومستمرة ضرورية لضمان النجاح المستقبلي للمؤسسة والوصول إلى رضا العميل.

عرف 1988 smith جودة العلاقة على أنها"تقدير عام لقوة العلاقة وامتدادها إلى غاية الاستجابة للانتظارات وحاجات الأطراف وترتكز على النجاح عبر الزمن".

أما 1990 crosby فعرفها "إمكانية الأخذ بعين الاعتبار قدرة العميل على الاندماج التجاري وإمكانية زيادته للكفاءة المستقبلية للمؤسسة.

1-4-2 رضا العميل: يكون العميل أكثر رضا إذا ما زادت الفوائد التي يحصل عليها عند شراءه سلعة او خدمة ما على مستوى توقعاته، إذ أن امتلاك قاعدة من العملاء الراضين تعد أصولا تسويقية مهمة فيما يضيفه من عوائد ومن خفض للتكاليف التسويقية. كما نظر البعض إلى رضا العميل بوصفه مقياسا للرقابة التسويقية ويتم من خلاله قياس ما هو متوقع من قبل العميل مقارنة مع ما يحصل عليه فعلا.

يعرف الرضا على أنه "مقارنة نتائج البرنامج التسويقي مع التوقعات التي وضعت لذلك البرنامج"[3] كما عرفه كوتلر "إحساس بالسعادة او الإحباط يشعر به العميل، والناتج عن مقارنة الأداء المتحقق من المنتج وعلاقة ذلك بتوقعاته"، فرضا العميل يمثل مقياسا للتوقعات ولمستوى الأداء المتحقق من المنتج، فإذا ما انخفضت نسبة الأداء عن توقعات العميل عندها يكون العميل غير راض، وإذا تساوى الأداء مع التوقعات فإن ذلك يعني رضا العميل، ولكن إذا زاد الأداء عن ما هو متوقع سيكون العميل راضيا وسعيدا، وهذا يعني أن تسعى المؤسسات المصرفية إلى تحقيق حالة الرضا بدرجة عالية والمحافظة على هذه الدرجة، إذ أن حالة الرضا العادية قد تعرض العملاء إلى الانتقال إلى منتجات أخرى ما دامت هذه الأخيرة تلبي حاجاتهم على نحو أفضل. ومن إحدى الطرق للتميز على المنافسين في مجال تكنولوجيا المعلومات تنفيذ التفوق في العمليات المنجزة، إذ تضم هذه العمليات مجمل الخبرات في مجال إنتاج المنتجات، وكذلك في مجال الخدمات المقدمة للعميل، والاهتمام بالعمليات التي تقود إلى خلق القيمة والرضا لدى العميل. من أهم نتائج الرضا

أ- الكلمة المنطوقة (word of mouth (WOM: تعرف بأنها " صنف غير رسمي من الاتصال بين أطراف خاصة ترتبط بتقييم المنتجات والخدمات"[4] ، وتستقر أهميتها في أثرها على اختيار العميل والذي غالبا ما يتأثر بها خاصة في المشتريات الأكثر أهمية بالنسبة له. في الحقيقة أن الكلمة المنطوقة فعالة جدا فهي مصدر للمعلومات، ويعد زملاء العملاء أكثر مصادر المعلومات موضوعية وبالتالي يرونها أكثر جدارة بالثقة من مصادر المعلومات الأخرى.

ب- ولاء العميل: إن نجاح المؤسسات الخدمية يعتمد على قدرتها على وإمكانياتها في ضمان قاعدة متينة من العملاء الموالين له.

يمكن تعريف الولاء العميل على أنه: التزام معمق بطريقة نظامية لإعادة شراء منتج أو خدمة أكثر من المنتجات الأخرى، بالرغم من الظروف المتغيرة وأنشطة التسويق التي تقدم أثر محتمل

كافي لتطور السلوكيات(oliver 1997)[5]، وفي مجال التجارة الإلكترونية يعرف "موقف أو وضع ملائم للعميل، ويترجم بالشراء المتكرر.

والعميل الأكثر ولاء هو الأقل تأثرا بالسعر من العميل العادي، وقد أشارت بعض الدراسات أن هنالك عدة عوامل تجعل العميل يفضل العودة إلى الموقع منها: جودة المحتوى، سهولة الاستعمال، سرعة التخزين والتردد.

فلتطوير علاقة العميل أهمية بالغة لكن ذلك لن يكون بمنأى عن استخدام التكنولوجيا، فالولاء "مزيج من سلوك متعمد لإعادة الشراء ومرفقات نفسية لتوفير خدمة معينة للعميل[6]

2-أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المصرفية: أثر التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من طرف المؤسسات المصرفية على قدرتها على الابتكار من جهة وعلى خلق ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات المالية الآنية على الخط.

2-1 الابتكار التسويق : لقد كان للتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر في تعزيز قدرة المؤسسات المصرفية على الابتكار، فالمؤسسات المعاصرة باتت تواجه تحديات جديدة ومنافسة حادة، مما يجعلها تسعى باستمرار إلى استخدام التقنيات الحديثة، فضلا عن ما تملكه من إمكانيات وقدرات داخلية في وضع خطط التطوير، من أجل تلبية احتياجات السوق الحالية، وإمكانية النفاذ إلى الأسواق الجديدة من أجل زيادة حصتها في السوق، وبالتالي زيادة أرباحها.

فالابتكار هو العملية التي يتم من خلالها الحصول على شيء لم يكن موجودا أصلا، أو هو العملية التي يمكن عن طريقها تحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات وعمليات تسهم في تقديم أشياء تفوق توقعات العملاء[7]، وهذه العملية سيكون لها دور واضح في كسب عملاء جدد يتسمون بزيادة ولائهم للمؤسسة المصرفية وبالتالي تحسين وتطوير أداءها التسويقي.

2-2 تكنولوجيا المعلومات المالية الآنية على الخط: يمكن تقسيم أعمال المعلومات الآنية على الخط إلى ثلاث أنواع رئيسية بناء على حجم المعلومات المعطاة وعلى التخصص:

أ- قطاع الشركات التي تزود المعلومات وخدمات سريعة وأساسية basic services مثل: أسعار الأسهم والعملات وتفيد شركات السمسرة غالبا.

ب- قطاع شركات تنقل حجما هائلا من المعلومات على الخط wide range of on line information من مختلف المصادر لمختلف الأسواق إلا أنها معلومات أكثر خصوصية وتحديدا.

ج- قطاع شركات تزود خدمات معلومات تجارية عامة business information في مجالات مختلفة وتديرها شركات متخصصة.

وقد قسمت التطبيقات الآنية في مجال المعلوماتية والاتصالات إلى تطبيقات لأنظمة المعالجة التحليلية على الخط خاصة بالتسويق OLAP marketing وأخرى خاصة بالمالية OLAP finance، والجدول التالي يبين أهم الآثار والمنافع من استخدام هذه التطبيقات في المجالات ذات العلاقة بالمؤسسات المصرفية وعملاءها.

2-3 تكنولوجيا المعلومات والتسويق بالمؤسسات المصرفية: أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل المؤثرة على التطور المستقبلي للمؤسسات المصرفية، وبالتالي أثرت على التسويق واستراتيجيات الأعمال بها(bitner et al, 2000).

إن القوى الدافعة وراء هذا التطور السريع هي التغيرات الجذرية في البيئة الاقتصادية بشكل عام والابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، تجديد المنتجات المالية، تحرير وتوحيد الأسواق المالية، التحرر من قيود الوساطة المالية(lustsik, 2003).

التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك تطور أجهزة الكمبيوتر تمهد الطريق أمام منتجات مصرفية جديدة، وتغير طريقة عمل القطاع المصرفي التقليدي، كما تضيف بعدا جديدا فيما يخص الضغوط التنافسية التي تشكلت في قطاع الخدمات المالية(boon& yu, 2000).

إضافة إلى تمكين المؤسسة من جمع بيانات تفصيلية عن العملاء والسوق من خلال الإدارة الكاملة لتنفيذ عملياتها بما في ذلك تخطيط الطلب.

- **أجهزة الصراف الآلي:** توضع في أماكن تجمع الأفراد، تحوي العديد من المعلومات منها اسم المصرف الذي يمتلك الجهاز ويمكن أن تحتوي قائمته على الشبكات المتصلة به.

- **الهاتف المصرفي:** هو الخدمة التي تقدمها المؤسسة المالية والتي تسمح للعملاء بمراقبة حساباتهم سواء في المصرف الرئيسي أو غيرها من المؤسسات.

- **الخدمات المصرفية عبر الانترنت:** تتيح للعملاء الاطلاع على رصيد الحسابات، نشاط بطاقة الائتمان، تحويل الأموال والقيام بدفع الفواتير من خلال موقع المصرف على شبكة الانترنت،

وتكاليف العملية الواحدة هي أقل من التكاليف باستخدام أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت تفتح أفاقا جديدة إضافة إلى الانتقال من الأفاق المحلية إلى العالمية.

2-4 استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة العلاقة مع العميل: العديد من المؤسسات المصرفية وفرت خيارات متعددة قائمة على تكنولوجيا المعلومات لخدمة عملاءها ومن المتوقع أن هذه الخدمات تحقق العديد من المنافع: تحسين جودة المنتج، تحسين رضا العميل، زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء المالي. هنالك ثلاث أنواع لتكنولوجيا إدارة العلاقة مع العميل وتضم[8] :

- **إدارة العلاقة مع العميل التشغيلية (التنفيذية):** العميل و تطبيقات إدارة العلاقة معه مثل أتمتة قوة المبيعات (SFA)، مشروع أتمتة التسويق ، ملحقات المكتب الأمامي.

- **إدارة الجزء التحليلي:** يضم مخازن البيانات التي يتم استخدامها من قبل التطبيقات كأن تطبق خوارزميات لتحليل البيانات وتقديمها في شكل يمكن الاستفادة منه.

- **إدارة العلاقة مع العميل التعاونية:** نقطة اتصال بين العميل وكل وسائل الاتصال والتي يتفاعل العميل معها مثل: البريد الإلكتروني، المكالمات الهاتفية، صفحات الموقع Web .

عندما يتم إدخال تكنولوجيا المعلومات في إدارة العلاقة مع العميل، فإنها تلعب دورا مساندا ومباشرا من حيث التنسيق واستعادة ثقة العملاء خصوصا عندما تقترن مع التدريب والتغييرات التنظيمية(evangelia 2006).

3- أثر تكنولوجيا المعلومات على ولاء العميل بالمؤسسات المصرفية

لتكنولوجيا المعلومات دور مهم في تمكين المؤسسات المصرفية من إدارة البيانات المطلوبة لفهم العميل، ومن تم صياغة الاستراتيجيات الفعالة في مجال إدارة العلاقة مع العميل، علاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات تمكن هاته المؤسسات من تجميع وتبويب وفرز البيانات اللازمة والضرورية لتحديد اقتصاد جذب العملاء والاحتفاظ بهم وتقديم قيمة دائمية مضافة لهم.

3-1 الأدوات التكنولوجية المستعملة لدعم ولاء العميل: يمكن إيجازها فيما يلي:

- تقنيات الاتصال الفوري وفي الوقت المناسب عبر الويب بين العميل وممثل خدمة العملاء، مما يضمن حل المشاكل ومعالجة الشكاوي بنفس السرعة التي تتيحها المكالمة الهاتفية وبنفس الاهتمام الشخصي أيضا[9].

- استخدام نماذج البريد الإلكتروني التي تربط العميل بإدارة الموقع، مما يتيح له الحصول على إجابات واضحة حول استفساراته.

– توفير قائمة بالأسئلة المتكررة(FAQ) مع إجاباتها[10]، بناء على خبرة المؤسسة في الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية فإنها تتوقع الأسئلة التي يتكرر طرحها من جانب العملاء، وتخصص لها بندا خاصا ضمن الصفحة الرئيسية تحت عنوان FAQ .

– استخدام أسلوب غرف المحادثة لتدعيم العلاقة مع العميل: يستخدم هذا الأسلوب للاتصال بالعملاء ومخاطبتهم سواء شفويا أو كتابيا والاستماع إلى أرائهم وشكاويهم حول المؤسسة ومنتجاتها مما يساعد في فهم وتحديد حاجات العملاء ورغباتهم بصورة أكثر فاعلية.

– مزادات الانترنت.

3-2 شروط دعم ولاء العميل: إن الحفاظ على العلاقات مع العملاء يعتمد على القدرة على خلق الولاء من خلال تقديم خدمات تتناسب واحتياجاتهم المتغيرة، ومع شدة المنافسة المتزايدة والتي صعبت في السنوات الأخيرة على المؤسسات المصرفية الحفاظ على عملاءها، تشكلت مخاوف اقتصادية جديدة حول بروز تهديدات تمس أواصر الولاء للعميل، فالثقة هي العنصر الأساسي للولاء، فمؤشر ثقة العملاء تراجع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية سنة2009 [11] .

وحتى تزدهر المؤسسات المصرفية في البيئة الاقتصادية اليوم لابد من أن تعيد النظرمن جديد في استراتيجياتها وطرق الحفاظ على عملاءها، ومن الضروري تجديد التزامها اتجاه عملاءها المهمين، ومن الشروط الواجب توفرها لدعم ولاء العميل في ظل تكنولوجيا المعلومات ما يلي:

– الإدارة الفعالة للقنوات التكنولوجية المؤدية للسوق من خلال التحليل واتخاذ القرار المتعلق بالعروض، حوافز المبيعات، التسعير، تقديم الخدمات للجميع وكلها أبعاد تساعد في اختبار العميل.

– إدارة ولاء العميل: فالقنوات والعوامل أصبحت أكثر تعقيدا في السنوات الأخيرة مما يجعل إدارة ولاء العميل أكثر تعقيدا كذلك، وهنا يجب على مقدم الخدمة المحافظة على القدرة للاستجابة بسرعة لاحتياجات العملاء المتغيرة وظروف السوق.

– معرفة ما الذي تبحث عنه: معظم المؤسسات المصرفية تعرف الكثير عن عملاءها ولكن القليل منها يعرف العوامل المؤثرة في اكتسابهم والحفاظ عليهم، تحقيق أداء عالي في المحافظة على العملاء وتوفير وسائل التوفيق بين الأنشطة خلال دورة حياة العلاقة، بما في ذلك حيازة واستخدام التحليل الاقتصادي القياسي والعائد على الاستثمار للدراسة وتحقيق أقصى قدر من معدلات التحويل وغيرها من سلوكيات العملاء عبر مختلف القنوات.

– معرفة ماذا نقيس: عند محاولة قياس ربحية العميل والمؤشرات الخاصة به، يعتبر الولاء أكثر تعقيدا من درجات الرضا لذلك لابد من إنشاء إدارة وظيفية تقيس مؤشرات الأداء الرئيسية خلال كل دورة حياة العميل مما يساعد على منع فقدان قيمة العملاء الحاليين والمحتملين.

3-3 استعمال المؤسسات المصرفية العالمية لتكنولوجيا المعلومات في دعم ولاء عملاءها: سجلت الاقتصاديات المتقدمة أعلى أداء لمؤسساتها المصرفية خلال الفترة الممتدة 2000-2007 إذ أن متوسط عوائدها وصل إلى 26 %، وفي مرحلة ما بعد الأزمة تواجه هذه المؤسسات المصرفية تحديات حقيقية إذ أصبحت تعمل تحت إشراف أكثر صرامة وفي الوقت نفسه تحاول استعادة ثقة عملاءها.

وبعد تحليل أكثر من 150مؤسسة مصرفية من جميع أنحاء العالم ومقابلات مع أكثر من 30 من قادتها فضلا عن خبراء الأسهم الخاصة فإن هذه المؤسسات سوف تتخذ قرارات جريئة حول أعمالها ونماذج التشغيل في غضون سنوات 2010، 2011، 2012 بناء على عائد على حقوق المساهمين يصل إلى 15 % [12] .

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا متزايد الأهمية في عملية التحول في الصناعة المصرفية، إذ تساعد الانترنت في تعزيز سرعة ومرونة وتمكين المؤسسات المصرفية من تدعيم وترشيد تكاليف تقنية المعلومات وخلق "الافتراضية".

كما تساعد الانترنت في تعريف النموذج التشغيلي المستقبلي لجميع المصارف من خلال الحصول على البرمجيات كخدمة، وهذا من شأنه تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية، وأثر تكنولوجيا المعلومات يتجاوز تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية إلى تعريف جديد للنجاح من خلال تحليل المخاطر التشغيلية، تحليل العملاء، تحسين الأسعار، إدارة القروض المتعثرة الصناعية مما يسمح من متابعة تسويق أكثر فعالية.

تشير البحوث وفي مسح عالمي لسنة 2008 عن رضا العملاء أن 42% من العملاء تحولو عن المصرف بسبب سوء الخدمة.

3-3-1 تجربة مصرف che-banca الإيطالي: نموذج منخفض التكلفة وبأسعار مميزة، وفي إطار الاستثمار المصرفي أطلق بنك الاستثمار gruppo mediobanca الرائد في إيطاليا مصرف أسماه che-banca سنة 2008 وهو مشروع التجزئة المصرفية الجديدة

الذي يقدم للعملاء منتجات مبتكرة عبر القناة التي يختارونها وتعني "ياله من مصرف"، وفي عامها الأول أثبت شعبية كبيرة خاصة في صفوف الشباب الإيطالي وقد تم فتح 170000حساب بقيمة 5300 مليون أورو وبيع في المتوسط 2000 منتج يوميا، بما فيها حسابات التوفير، الرهون العقارية وأغلبية حساباتها جديدة نشأت على الانترنت، وقدم المصرف سنة 2009الخيار المصرفي المنزلي عبر الانترنت كقناة إضافية، وفتح 50 فرع في يونيو 2009 و 110 فرع سنة 2011.

حاول المصرف تخفيض التكاليف وصمم فروع بمنتهى الدقة والروعة، لتكون ذات كفاءة عالية وتم تدريب الموظفين والعمل في ساعات أكثر ملائمة للعملاء من البنوك التقليدية، كما يمكن العملاء من الوصول إلى حساباتهم عن طريق الخدمة الذاتية في مراكز التسوق.

3-3-2 تجربةPESA-M الكينية: في كثير من الأسواق الناشئة تعاني المناطق النائية من سوء التسهيلات المصرفية وأسعار الخدمات المصرفية التقليدية مرتفعة خاصة بالنسبة لذوي المداخيل الضعيفة.

من أجل ذلك تم إطلاق خدمة مصرفية سنة 2007 بكينيا اسمهاPESA-M وتعني الأموال المتنقلة باللغة السواحلية (شرق إفريقيا) خدمة تضم أكثر من 6 ملايين مشترك، موجهة للعمال المهاجرين في المناطق الحضرية الذين يرغبون في إرسال الأموال إلى عائلاتهم في الريف، وهذه الخدمة أمنة وسريعة وفعالة من حيث التكلفة إذ تعمل الهواتف النقالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية.

كما تسمح هذه الخدمة بإجراء عمليات نقل الأموال والمدفوعات عبر الهواتف الخليوية بدون حسابات مصرفية كما تخططvodafone لتوسيعPESA-M إلى الأسواق الإفريقية الأخرى والهند، وفي الوقت نفسه أطلقت خدمة مماثلة عبر فرعها المحلي في أفغانستان لمحو الأمية في هذا البلد.

3-3-3 تجربة مصارف التجزئة بالولايات المتحدة الأمريكية: نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى انهيار الائتمان والأنظمة الجديدة وتشديد الرقابة الاستهلاكية تتوقع دراسة BAIN's أن بنوك التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية لن تستعيد مستويات أرباحها لسنة2006 قبل سنة2015 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4): أرباح بنوك التجزئة الأمريكية

السنة	2006	2009	2015مقدرة
المبلغ (بليون دولار)	125	05	130
النسبة المئوية (%)	13	0.4	9

المصدر: rapport bain&company p1

إن التقدم نحو الأمام بالنسبة للبنوك يتطلب التحكم في الاقتصاد من خلال ولاء العملاء، مع خفض كبير في التكاليف فهي بحاجة إلى إيجاد أولى الخطوات العملية التي من شأنها تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

في هذا التقرير الذي اعده Bain's والذي قام بمسح لولاء الأفراد في مجال الخدمات المصرفية وأكد أن البنوك قد حققت تقدما في تعزيز الدعوة للعميل وأن الفرص مازالت موجودة، فمن أجل تحسين ولاء العميل بأكبر قدر من الفعالية والعائدات لابد من الخوض في عمق التفاعلات والقنوات الأكثر أهمية.

شمل البحث 97000حساب تابع للمصارف والاتحادات الائتمانية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك والبرازيل ومتابعتها مع 5100عميل بنك لمعرفة مختلف التفاعلات لكسب الولاء، فالولاء ليست مبادرة يقودها البنك فهو عملية تحصل عبر الزمن و وسيلة ممارسة أعمال تجارية مبنية على أساس القيادة اليومية والسلوكيات والإجراءات مع ثقافة التحسين المستمر.

3-3-3-1 كيفية قيادة الولاء: الردود العفوية للعملاء عند سؤالهم عن عوامل كسب ولاءهم تؤكد على أن بناء التفاعل يكون من خلال الخدمات الاستثنائية للعميل، وتقديمها براحة وخبرة تدعم سمعة البنك والعلاقات العاطفية الأخرى، كما أن كسب الولاء يتطلب إزالة وتفادي مصادر عدم الرضا وتسليم الخبرات التي تسره وتسعده.

الرد على المسح الذي تم إجراءه كان عشر تعليقات إيجابية لكل تعليق سلبي، فالتدفق القوي للتعليقات الإيجابية للعملاء له دور بالغ الأهمية في بناء الولاء لعلامتها التجارية مع تفادي خطر التعليق السلبي.

3-3-3-2 ما يجب فعله: هنالك عدة إجراءات لدعم ولاء العميل:

– صنع تفاعلات روتينية: إذ يطلب العملاء خدمات ذات سرعة، راحة وثقة بينما البنوك تحتاج لجعل هذه العناصر خارج التكاليف، فالمؤسسات المصرفية تغري العملاء إلى التوجه إلى القنوات الرخيصة بتسهيل استعمالها ووجودها في كل مكان.

– مضاعفة لحظات الحقيقة: غلق حلقة التعليقات الخاصة بالعملاء عن طريق تجميع عملاء داخل مفتاح التفاعلات، ثم المتابعة الفورية للعملاء غير الراضين لتحسين الخدمة والكشف والحد نهائيا من أسباب تسربهم، أخيرا تعرض التعليقات على موظفي الخطوط الأمامية والمراقبين لتعميم استمرارية تحسين الأداء.

– الاستثمار في تجارب النجاح الباهر: والتي تجمع العملاء المتحمسين الذين يطبقون التكنولوجيا الجديدة في المعاملات الروتينية، وجعلها أسرع، أكثر سهولة وهذا محور أساسي أين يمكن أن تستغل المصارف الكبيرة المصارف الصغيرة وتبدأ بكسب مزايا ولاءها.

– أغلبية المصارف لها فرصة كبيرة لإثارة قدرتها على تعريف "لحظة الحقيقة" أين ولاء العميل يكون أكثر على الخط، وتعمل على زيادة أدائها بقيام كل مستخدم من جناح العميل بمواجهة طلبات العميل في الخطوط الأمامية على الانترنت(على الخط).

الخاتمة:

بشكل عام، سواء كانت المؤسسة المصرفية تتعامل في العالم الواقعي أو الافتراضي، فإن عليها أن تحدد الإستراتيجية الملائمة لإدارة العلاقة مع العميل، ومن تم تطوير قاعدة ملائمة لتكنولوجيا المعلومات تستجيب وتتوافق مع متطلباتها الخاصة في الوقت الراهن وفي المستقبل. وقد يستدعي ذلك مزيجا ابتكاريا مؤلفا من بنى تحتية خاصة بتكنولوجيا المعلومات تبدأ بقواعد بيانات وتتصاعد باتجاه قواعد المتاجرة ومستودعات البيانات والحلول المتكاملة والمتضمنة إدارة العلاقة مع العميل باستخدام التجارة الإلكترونية، إن الهدف من وراء كل ذلك ينحصر في تشخيص وتحديد الفرص المواتية لزيادة الربحية والإنتاجية وتعزيز التنافسية والارتقاء إلى مستوى الأداء المتميز من خلال إحداث قفزات راقية في مجالات جذب العملاء في المقام الأول ثم الاحتفاظ بهم وكسب رضاهم وولاءهم في المقام الثاني. وعلى ضوء ما تم التعرض إليه في هذه الورقة يمكن إيجاز جملة من النتائج فيما يلي:

– تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا حيويا في تمكين المؤسسات المصرفية من تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال الاستهداف الأدق للقطاعات السوقية والقطاعات الفرعية الجزئية ضمن هذه القطاعات.

– استغلال المداخل التكنولوجية الجديدة الفعالة التي تنطوي على استخدام قواعد البيانات ومستودعات البيانات والتنقيب عن البيانات في تحضير برامج التسويق من طرف إلى طرف(one to one)، من خلال حيازة العملاء الأكثر ولاء وربحية وحماية الهوامش، وبعث هذه البرامج من خلال تعريف، تمييز والحوار مع العملاء ثم شخصنة المنتجات لإرضاء الحاجات الفردية للعملاء.

– تمكن تكنولوجيا المعلومات من صياغة استراتيجيات فعالة في مجال إدارة العلاقة مع العميل، فهي تمكن المؤسسات المصرفية من تجميع وفرز البيانات الضرورية واللازمة لتحديد اقتصاديات جذب العملاء والاحتفاظ بهم وتقديم قيمة دائمية مضافة لهم.

– تعتبر الثقة، الالتزام، الاتصال، إدماج المهمة، صعوبة الالتقاء من العناصر التي تسبق الوصول إلى جودة العلاقة بين المصرف وعميله، وأن تحقيق هذه الجودة قادر على ضمان علاقة نشطة ومستمرة ضرورية لضمان النجاح المستقبلي.

– يكون العميل أكثر رضا إذا ما زادت الفوائد التي يحصل عليها عند شراءه سلعة او خدمة ما على مستوى توقعاته، إذ أن امتلاك قاعدة من العملاء الراضين تعد أصولا تسويقية مهمة فيما يضيفه من عوائد ومن خفض للتكاليف التسويقية. كما نظر البعض إلى رضا العميل بوصفه مقياسا للرقابة التسويقية ويتم من خلاله قياس ما هو متوقع من قبل العميل مقارنة مع ما يحصل عليه فعلا.

– من إحدى الطرق للتميز على المنافسين في مجال تكنولوجيا المعلومات تنفيذ التفوق في العمليات المنجزة، إذ تضم هذه العمليات مجمل الخبرات في مجال إنتاج المنتجات، وكذلك في مجال الخدمات المقدمة للعميل، والاهتمام بالعمليات التي تقود إلى خلق القيمة والرضا لدى العميل.

– تساعد تجارب النجاح الباهر على تحويل العملاء السلبيين إلى أنصار بتطبيق تكنولوجيا المعلومات بوسائلها الجديدة، وبتحويل خدمة روتينية إلى تجربة رابحة أين العملاء سيرغبون في إخبار زملاءهم أصدقائهم عن ذلك ويصبحون عملاء ناجحون على المدى الطويل.

الهوامش:

[1] للاطلاع أكثر أنظر:
Fabien durif, « quatre essais sur l'inportance de la théorie du contrat social de macneil dans le champ du marketing relationnel », thése doctorat, université du québec à montéal, décembre 2008 , pp95-134 .

[2] Fabien durif, oc, p 106 .

[3] عواطف يونس اسماعيل أمين الزيواني، "انعكاسات التجارة الإلكترونية على الأداء التسويقي للمنظمات الخدمية"، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 2004، ص: 125.

[4] Luis V.casalo, carlos flavian and miguel guinaliu, « the role of satisfaction and website usability in developing custumer loyalty and positive word-of-mouth in the e-banking services », the international journal of bank marketing, vol 26, n°6, 2008, p :402.

[5] Catherine viot « le e-marketing à l'heure du web 2.0 », lextenso éditions, 2eme édition, paris, 2009, p94.

[6] Andrew musiinre & fayth biyaki, « bank clients perception of information technologiy usage, service, delivery and custumer satisfaction, reflections on uganda's banking section international trade& academec research conference, london, 2010, p :18.

[7] عواطف يونس اسماعيل أمين الزيواني، مرجع سابق، ص:123.

[8] B. E. A. Oghojafor, S. A. Aduloju* and F. F. Olowokudejo, "Information technology and customer relationshipmanagement (CRM) in some selected insurance firms in Nigeria**,** Journal of Economics and International Finance Vol. 3(7), july 2011, p 453. Available online at http://www.academicjournals.org/JEIF

[9] بشيرالعلاق، "التسويق في عصر الانترنت والاقتصاد الرقمي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص:77.

[10] يوسف أحمد أبو فارة، "التسويق الإلكتروني، عناصر المزيج التسويقي عبر الأنترنت"، ط1، دار وائل، عمان، 2004، ص:126.

[11] Woodruff woody driggs, naomi kasalozsky, "As brands become increasingly commoditized and competition fiercer, keeping and expanding customer relationships depends on the ability to create loyalty by delivering a customer experience tailored to changing customer needs and values and consistent with the brand promise », cit :http://www.accenture.com/us-en/pages/insight-customer-acquisition-retention-customer-loyalty-summary.aspx#

[12] مشروع بحث من خلال مقابلات مع مسؤولين تنفيذيين من35 منظمة مالية في أوربا، الأمريكيتين، أسيا والمحيط الهادي
Noel gorden &piercalo gera, "banking 2012 preparing for a revolution » cit : http://www.accenture.com/us-en/outlook/pages/outlook-journal-2009-banking-2012.aspx

العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي– نظريا وتطبيقيا–

أ– زقرير عادل –جامعة الوادي–

الملخص:

قد اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن القطاع المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر. وهي الأدوار التي ينتظر منها تعظيم العائد الاقتصادي متمثلا في ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى حصر أهم وظائف القطاع المصرفي، والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وكما يراها (ROSS LIVINE) ، ناهيك عن محاولتها حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر (J. SCHUMPETER) رائدا لها، علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات العملية (التجريبية)، والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي،

الكلمات المفتاحية: التمويل، النمو، القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي، مؤشرات التطور.

Summary:

The economic literature interested to examining the relationship between the financial and banking sector and economic growth. The reason for this , that the banking sector is a cornerstone in the development process through basic services performed in the economy , as it works as the pool of financial resources from economic sectors with a surplus and then converted to finance its counterpart with a deficit that will ensure optimal allocation of resources , and monitor the work of companies that borrow from banks , and facilitator for trading , and as a provider mechanism for hedging and risk diversification . It is the roles that are expected to maximize the economic return represented by the height of all the economic indicators both at the partial or total. The aim of this paper is to limit the most important functions of the banking sector, and that lead to economic growth, as seen by (ROSS LIVINE), not to mention trying to limit the most important theoretical studies, which touched upon the relationship of the development of the banking sector to economic growth, which is considered (J. SCHUMPETER) leading her , in addition to addressing the most important empirical studies (experimental), and that came after the revolution in the use of techniques econometrics, which is keen in its entirety to provide empirical evidence on the existence of a causal relationship between the development of the banking sector and economic growth.

Keywords: finance, growth, banking sector, economic growth, development indicators

المقدمة:

قد اهتم الأدب الاقتصادي بدراسة العلاقة بين الجهاز المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي. والسبب في ذلك، أن الجهاز المصرفي يمثل حجر الزاوية في العملية التنموية من خلال الخدمات الأساسية التي يؤديها في الاقتصاد، إذ يعمل كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تحويلها نحو تمويل نظيرتها ذات العجز بالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد، ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول، وكموفر لآلية التحوط وتنويع المخاطر. وهي الأدوار التي ينتظر منها تعظيم العائد الاقتصادي متمثلا في ارتفاع كافة المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى حصر أهم وظائف الجهاز المصرفي، والتي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وكما يراها "روس ليفين" (ROSS LIVINE) ، ناهيك عن محاولتها حصر أهم الدراسات النظرية التي تطرقت إلى علاقة تطور الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي، والتي يعتبر "جوزيف شومبيتير" (J. SCHUMPETER) رائدا لها، علاوة على التطرق إلى أهم الدراسات العملية (التجريبية)، والتي جاءت بعد الثورة في مجال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، والتي حرصت في مجملها على تقديم الدلائل العملية على وجود علاقة سببية بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي، وذلك مع إبراز أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات.

أولا – الدراسات النظرية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي:

تستحضر العديد من الأدبيات التي عالجت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي العمل الريادي لِـ **SCHUMPETER** (1991)، والذي قدم أول بيان مفصلي حول كيف تأخذ المعاملات المالية دورا مركزيا في النمو الاقتصادي. وهو لم يستعمل لهجة حديثة (المعاملات المالية) غير أنه استعمل المصرفي كمثال على ذلك. وبدلا من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي تم استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية. وقد كتب قائلا "يقف المصرفي بين أولئك الذين يرغبون في تشكيل تركيبات جديدة وأصحاب الوسائل الإنتاجية، فهو أساسي لظاهرة التنمية..."[(1)]. وقد اعتقد **SCHUMPETER** (1991) بأهمية الخدمات المالية بالنسبة للنمو الاقتصادي طالما أنها تحسن الإنتاجية من خلال تعزيز تكنولوجيا الابتكار ومساعدة أصحاب المشاريع للحصول على أفضل فرص النجاح في عملية الابتكار. كما أقر أن من شأن التطور

المالي أن يسهل تعبئة الادخار المنتج، وتخصيص المواد بكفاءة، والحد من المشاكل الناجمة عن تباين المعلومات وتحسين إدارة المخاطر. وأكد كذلك أن هذه الآثار يمكن أن تخلق إطارا اقتصاديا كليا مواتيا للنمو الاقتصادي القوي. [2]

وعلى الرغم من هذا، تجاهلت النماذج النيوكلاسيكية للنمو دور البنوك في النمو الاقتصادي لفترة طويلة. وعلى وجه الخصوص Solow(1956) وSwan(1956) اللذين تجاهلا النظام المالي ودوره المحتمل[3]. وقد رأينا سابقا تركيزهما على عنصر التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي محفز على النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق يتم عرض دراسة GoldSmith (1969)، والتي تعد انطلاقة الدراسات في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة McKinnon (1973) وShaw (1973) وذلك كما يلي:

1. **GoldSmith (1969):** والذي سعى في دراسته التي جاءت بعنوان "الهيكل المالي والتنمية"إلى بلوغ ثلاثة أهداف وهي[4]:

أ. توثيق كيفية عمل الهيكل المالي (خليط الأدوات المالية، الأسواق، والوسطاء الماليين) في التغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي. ومن ثم تتبع أثر تطور هيكل النظم المالية الوطنية في التطور الاقتصادي.

ب. تقييم أثر التطور المالي الإجمالي – الكمية الإجمالية ونوعية الأدوات المالية، الأسواق، والوسطاء الماليين– على النمو الاقتصادي. ومن ثم، محاولة الإجابة على السؤال: هل يمارس التمويل تأثيرا سببيا على النمو الاقتصادي؟

ج. تقييم ما إذا كان الهيكل المالي يؤثر على سرعة النمو الاقتصادي؟ هل تؤثر وظائف خليط الأسواق والوسطاء الماليين في الاقتصاد على التنمية الاقتصادية؟

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، قام GoldSmith (1969) بجمع بيانات من 35 دولة خلال الفترة 1960–1963، وتشمل هذه البيانات قيمة أصول الوسطاء الماليين كحصة من الناتج الوطني. وقد افترض أن قطاع الوسطاء الماليين يرتبط ارتباطا إيجابيا مع وفرة ونوعية الوظائف المالية التي يعرضها الجهاز المالي نسبة لباقي الاقتصاد. وقد توصل إلى توثيق الارتباط الإيجابي بين التطور المالي ومستوى النشاط الاقتصادي. ومع ذلك كان GoldSmith (1969) غير قادر على تقديم المزيد من الأدلة عبر الدول بسبب عدم وجود بيانات حول تطور

سوق القيم لمختلف دول العينة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد وجهت العديد من الانتقادات لدراسة GoldSmith (1969)، والتي تعرض في النقاط التالية:

أ. صغر حجم العينة (35 دولة فقط) التي أجريت عليها الأبحاث.

ب. غياب التحكم المنهجي في العوامل المحتملة التي يمكن أن تفسر النمو الاقتصادي.

ج. غياب أي تقدير لتأثير التطور المالي على تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية.

د. حجم الوسطاء الماليين كمقياس للتطور المالي ليس مؤشرا جيدا بما يكفي على وظائف النظام المالي.

هـ. لم يتم تحديد اتجاه السببية عن طريق ارتباط النظام المالي مع النمو الاقتصادي.

و. وأخيرا، لم يسلط GoldSmith الضوء على مسألة ما إذا كان أو لم يكن لدى الرابطة بين المؤسسات المصرفية والأسواق المالية العاملة في الاقتصاد أثر على النمو الاقتصادي.

وبالتأكيد، فإن مساهمة GoldSmith (1969) مهمة غير أنها ليست كاملة، وهذا أمر مفهوم لأن في ذلك الوقت كان الوضع لا يساعد على دراسة وافية (الأساليب الإحصائية، البيانات، التطورات النظرية ...).[5]

2. **Mckinnon(1973) وShaw (1973):** والذين أكدا في أعمالهما على الدور الحاسم للسياسات الحكومية في تعبئة المدخرات الموجهة لتمويل الاستثمار. وهما يعتقدان أن كل أشكال الرقابة العامة على السوق المالية، والمحققة عبر الأدوات الكمية (الائتمان الموجه للقطاعات الإستراتيجية، نسب الاحتياطي المرتفعة) أو عبر الأدوات السعرية (تسقيف أسعار الفائدة)، تولد حالة من "الكبت المال" تتميز بمعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو [6]. وفي هذا السياق، فقد حاول الباحثان تحليل أثر "الكبت المالي"، والذي يعني الحفاظ على انخفاض أسعار الفائدة والتدخل الحكومي في أنشطة البنوك، في مجال الادخار والاستثمار، فالكبت المالي يقلل الحافز على الادخار مما يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو. وهكذا يفضل كل من Mckinnon وShaw التحرير المالي الذي يسمح بارتفاع أسعار الفائدة مما يشجع الأسر على زيادة مدخراتهم. [7]

وعلى ضوء هذه الدراسات النظرية، وجد حقل جديد من الأبحاث بشأن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في بداية التسعينات من القرن العشرين. والتي تميزت بكونها تطبيقية وباستخدامها أساليب أكثر تطورا.

ثانيا – الدراسات التطبيقية للعلاقة بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي:

في هذا الإطار، يتم استعراض أهم الدراسات التطبيقية المنشورة في مجال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المالي (النظام المصرفي). والتي كانت نتائجها متسقة نسبيا فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للتطور المال على معدل الاستثمار، معدل إنتاجية رأس المال والنمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

1. **Smith (1991) وBencivenga (1991)** [8]**:** واللذين هدفا إلى إظهار دور الوساطة المالية في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ورقتهم البحثية التي جاءت بعنوان "الوساطة المالية والنمو الداخلي"، والتي الغرض منها بناء نموذج أين يؤثر فيه السلوك المتوازن لتنافسية الوسطاء الماليين (البنوك) على تخصيص الموارد بالأساليب التي تكون لها أثر على المعدلات الحقيقية للنمو. بالإضافة إلى توفير توصيف جزئي للحالة التي تنمو فيها الاقتصادات ذات الوسطاء التنافسيين بشكل أسرع من الاقتصادات التي تفتقر إلى مثل هذه المؤسسات. وقد استندا إلى قائمة أنشطة أي بنك:

أ. تقبل البنوك الودائع من عدد كبير من العملاء وتمنح القروض إلى عدد كبير آخر. وبالنسبة لهذين الباحثين، يمكن قانون الأعداد الكبيرة من التنبؤ بطلبات السحب.

ب. تحتفظ البنوك باحتياطات نقدية سائلة لمواجهة طلبات السحب المتنبأ بها.

ج. تصدر البنوك المطلوبات التي هي أكثر سيولة من أصولها الأولية. من خلال توفير السيولة، كما تتيح البنوك أمام المدخرين الكارهين للمخاطر عقد ودائع مصرفية بدلا من الأصول السائلة (غير المنتجة). وهكذا يمكن أن توفر البنوك الأموال لصالح الاستثمار المنتج، ومن خلال الاستغلال حقيقة أن لديها أعدادا كبيرة من المودعين، وبالتالي يمكن التنبؤ بطلبات السحب، تستطيع البنوك أن تقتصد في حيازة الاحتياطات السائلة التي لا تساهم في تراكم رأس المال أو بشكل أكثر تحديد، تخفض البنوك الاستثمار في الأصول السائلة نسبة إلى الوضع في اقتصاد يفتقر إلى وسطاء، حيث يجب على كل فرد يؤمن ذاتيا احتياجاته من السيولة التي لا يمكن التنبؤ بها. وأخيرا، من خلال الحد من

الاستثمارات الرأسمالية الممولة ذاتيا، تمنع البنوك التصفية التي لا لزوم لها لتلك الاستثمارات التي تجد نفسها بحاجة إلى سيولة.

وباختصار، تسمح صناعة الوساطة المالية للاقتصاد بتخفيض جزء من المدخرات التي تمت حيازتها على شكل أصول سائلة غير منتجة، كما تمنع سوء تخصيص رأس المال المستثمر بسبب احتياجاته من السيولة. كما أن الوساطة المالية تغير من تركيبة المدخرات بطريقة مواتية لتراكم رأس المال. ومن ثم، إذا كانت تركيبة المدخرات تؤثر في معدلات النمو الحقيقي، ستميل الوساطة المالية إلى تعزيز النمو.

ومن أجل فهم أفضل لأهمية الوسطاء الماليين (البنوك)، افترض الباحثين حالتين هما:

- **وجود الوسطاء الماليين:** والذي يسمح بتجنب تصفية الاستثمارات وضمان استمرار تمويل المشاريع الاستثمارية.
- **عدم وجود الوسطاء الماليين:** والذي يجبر المدخرين على تصفية أصولهم المستثمرة في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق.

وفي الأخير، توصل الباحثان إلى أن تطور الوساطة المالية سيزيد من معدلات النمو الحقيقي.

2. **King وLivine(1993)**[9]: واللذان حولا تقديم أدلة عبر عدة دول تتوافق مع رؤية Schumpeter والتي مفادها أن: النظام المالي يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك ضمن دراسة بعنوان "التمويل والنمو: ربما يكون شمبيتير على حق". وقد استخدما بيانات 85 دولة خلال الفترة (1960–1989). وقد بحثا ما إذا كانت المستويات الأعلى للتطور المالي ترتبط بشكل ملحوظ وقوي مع سرعة المعدلات الحالية والمستقبلية للنمو الاقتصادي، تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة الاقتصاد. ولتحقيق هذا، قاما ببناء مقاييس (مؤشرات) للتطور المالي، والتي تجسدت في أربعة مؤشرات مصممة لقياس الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين، وذلك على النحو التالي:

- ✓ ***LLI***: المطلوبات السائلة كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي (كمقياس تقليدي للعمق المالي، الذي يساوي الحجم الإجمالي لنظام الوساطة الماكية الرسمي).
- ✓ ***BANK***: مقياس أهمية بنوك الودائع مقارنة بالبنك المركزي في منح الائتمان المحلي مقاسا بودائع البنوك/ودائع البنوك + ودائع لدى البنك المركزي. (وعلى الأرجح، أن البنوك تعرض أفضل إدارة للمخاطر وخدمات معلوماتية عن الاستثمارات مقارنة بالبنك المركزي).

- ✓ **PRIVATE:** حصة الائتمان الممنوح للمؤسسات الخاصة غير المالية من الائتمان الإجمالي (باستثناء البنوك).
- ✓ ***PRIVY*:** نسبة الائتمان الممنوح للمؤسسات الخاصة غير المالية/الناتج الداخلي الإجمالي.

(بالنسبة للمؤشرين الثالث والرابع استخدما لفحص كيفية توزيع الأصول.

أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي (قياس النمو ومصادر النمو)، فهي:

- ✓ ***GYP*:** معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل.
- ✓ ***GK*:** معدل نمو مخزون رأس المال الداخلي.
- ✓ ***EFF*:** معدل نمو العوامل الأخرى. (التقدم التكنولوجي، تراكم رأس المال البشري، زيادة عدد ساعات العمل للعامل الواحد...الخ). كإشارة إلى التحسين في الكفاءة.

وفي هذا الإطار قسم الباحثين النمو إلى مكونين معدل تراكم رأس المال المادي وكل شيء آخر. واعتمدا دالة الإنتاج التالية:

$$Y = k^{\alpha}\ x \dots\dots\dots (1)$$

Y : الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

***k*:** حصة الفرد من المخزون الحقيقي رأس المال.

***x*:** المحددات الأخرى لنمو الناتج الفردي.

α: معلمة دالة الإنتاج.

وبأخذ لوغاريتم دالة الإنتاج السابقة وفرق الغلة:

$$GYP = \alpha(GK) + EFF \dots\dots\dots (2)$$

- ✓ ***INV*:** نسبة الاستثمار الداخلي/الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قام الباحثان بدراسة العلاقة بين أربعة مؤشرات مالية وأربعة مؤشرات نمو، وخلاصة النتائج كانت كالتالي:

أ. ارتباط قوي وملحوظ بين مؤشرات التطور المالي – حجم قطاع الوساطة المالية الرسمي نسبة للناتج الداخلي الإجمالي، أهمية البنوك نسبة إلى البنك المركزي، النسبة المئوية لتخصيص الائتمان للقطاع الخاص، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي، مع النمو، معدل تراكم رأس المال المادي، وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال.

ب. يمكن التنبؤ بتأثير مؤشرات التطور المالي المحددة سابقا على القيم اللاحقة لمؤشرات النمو الاقتصادي (فحسب الباحثين: عندما تملك الدول مؤشرات تطور مالي مرتفعة نسبيا، سيميل النمو الاقتصادي إلى أن يكون سريعا نسبيا طيلة 10 إلى 30 سنة مقبلة).

كما تتضمن بيانات الدراسة التي قام بها الباحثان أن الخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال من خلال تحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد يستعمل رأس المال. كما لم يجد الباحثان، بأي حال، رابطة بين سياسات مالية معينة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، ومن خلال تدابير السياسات الحكومية القابلة للتنفيذ يمكن التأثير على النمو.

وفي الأخير من خلال الأدلة التطبيقية التي تحصل عليها الباحثان، استخلصا أن Schumpeter كان محقا بشأن أهمية التمويل بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

3. Livine (2000)، Looyza (2000) و Beck (2000): [10]واللذان أعدا ورقة بحثية بعنوان: "الوساطة المالية والنمو: السببية والأسباب". والتي تدرس بدقة ما إذا كانت المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي؟. كما تقدم الدليل على أن النظم القانونية، والتنظيمية، والمحاسبية تحدد التطور المالي. وذلك من خلال دراسة بيانات 71 دولة خلال الفترة 1960– 1995، وقد تضمنت الورقة البحثية بناء مؤشرات للوساطة المالية، وهي:

أ. نسبة المطلوبات السائلة للنظام المالي إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وهو مقياس نموذجي للنمو المالي وبالتالي الحجم المالي لقطاع الوساطة المالية.

ب. نسبة موجودات البنوك الخارجية إلى مجموع موجودات البنوك التجارية إلى مجموع موجودات البنوك التجارية والبنك المركزي، وهو يقيس مدى تخصيص مدخرات المجتمع من طرف البنوك التجارية مقابل البنك المركزي.

ج. نسبة الائتمان الممنوح إلى الجهاز الخاص إلى الناتج الداخلي الإجمالي. وهو مقياس يعزل الائتمان المقدم إلى الجهاز الخاص عن الائتمان المقدم للحكومات والمؤسسات العامة، كما يستبعد الائتمان الصادر من البنك المركزي.

وقد استخدمت الورقة البحثية تقنيات الاقتصاد القياسي، باعتمادها على معادلة الانحدار الأساسية التالية:

$$GROWTHi = \alpha + \beta FINANCE\ i + \gamma [CONDITIONING\ SET]\ i + \varepsilon i \ldots \ldots (8)$$

حيث:

- *GROWTH*: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- $FINANCE$: تتضمن مؤشرات التطور المالي سابقة الذكر.
- $CONDITIONING\ SET$: عامل شرطي للمعلومات، والذي يتحكم في العوامل الأخرى التي ترتبط مع النمو. (على سبيل المثال: حجم الحكومة، التضخم، سوق الصرف السوداء، الانفتاح على التجارة الدولية، الاستقرار السياسي، التحصيل العلمي).

وقد أشارت نتائج الانحدار إلى وجود علاقة قوية جدا بين المكونات الخارجية لتطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي الأخير، قد فحص الباحثون القنوات التي تؤثر من خلالها مؤشرات تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي، والتي تتضمن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل وليس من خلال الادخار وتراكم رأس المال. كما كشفوا دور الاختلافات في النظام القانوني لحقوق الدائنين، كفاءة إنفاذ العقود، ومعايير النظام المحاسبي في تفسير الاختلافات في تطور الوساطة المالية عبر الدول.

6. **RIOJA (2004) وVALEV (2004)** [11]: واللذان قدما ورقة بحثية بعنوان: "التمويل ومصادر النمو عند مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية"، والتي تدرس أثر التطور المالي على مصادر النمو في مجموعات مختلفة من الدول. وذلك من خلال الاعتماد على بيانات عينة ضمت 74 دولة خلال الفترة 1961–1995.

وتعتبر هذه الورقة البحثية امتدادا للدراسة التي قام بها Beck والآخرون (2000)، وذلك بسبب اعتمادها على نفس البيانات، بالإضافة إلى نفس مؤشرات التطور المالي سالفة الذكر[*]. أما بالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي فهي تشتمل:

- نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- نمو مخزون رأس المال.
- نمو الإنتاجية.

وقد قام الباحثان بتقسيم دول العينة من حيث الدخل إلى ثلاثة مجموعات منخفضة، متوسطة ومرتفعة الدخل. ومن ثم تتبعا أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في هذه المجموعات ليصلا إلى النتائج التالية:

- يؤثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الدول متوسطة ومرتفعة الدخل.
- التأثير على الإنتاجية يكون أوضح في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض.
- يتأثر معدل نمو رأس المال بقوة بالتطور المالي في الدول ذات الدخل المنخفض. على الرغم من أن هذا الأثر يكون محدودا في الدول ذات الدخل المرتفع.

وقد استخلص الباحثان أن التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل من خلال تراكم رأس المال، في حين أنه في الدول مرتفعة الدخل فإن نمو الإنتاجية يعمل كقناة تأثير، يؤثر عبرها التطور المالي على النمو الاقتصادي.

خاتمة:

من خلال ما تقدم في هذه الورقة البحثية، تتضح أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في دعم عملية النمو في اقتصادات الدول. وذلك من خلال الدراسات التي تم استعراضها وما احتوت عليه من دلائل تجريبية، والتي تؤكد على أن للنظام المالي وبصورة خاصة الجهاز المصرفي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. وهذا يدعوا إلى التركيز على أهمية وضع استراتيجيات لتطوير هذا الجهاز، والتي تشمل العديد من النقاط منها:

- ✓ مواصلة الإصلاحات المصرفية في الدول التي لا زالت أجهزتها تعاني تأخرا كبيرا في مواكبة التطورات العالمية. بالاضافة إلى دعم الحوكمة المؤسسية، وتطوير الأسواق المالية لتكون معينا للأجهزة المصرفية لدعم النمو الاقتصادي وتمويل الاستثمارات المختلفة.
- ✓ تطوير أداء البنوك وتعزيز إدارة المخاطر داخلها، وتنويع بنية الموارد والاستخدامات لتكون هذه البنوك قادرة على توفير الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد المختلفة.

(1) TAPEN SINHA**, The Role of Final Intermediation in Economic Growth: SCHUMPETER REVISITED**,Spellbound Publishers, Rohtak, India, 2001,P:65.
(2)Simplice A, Asongu, **Finance and growth: Schumpeter might be wrong in our era New evidence from Meta-analysis**, working paper, Munich Personal RePEc Archive, Germany, 2011, ,P : 14.
(3)MOUEZ OUNI, **ETUDE EMPIRIQUE DE LA RELATION ENTRE LE SYSTÈME MONETAIRE ET FINANCIER ET LA CROISSANCE ECONOMIQUE**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des sciences économiques; Université de Neuchâtel, la Suisse, 2011, ,P : 14.
(4) ASLI DEMIRGUC – Kunt , Ross Livine, **FINANCIAL Structure and Economic Growth (ACROSS-COUNTRY COMPARISON OF BANK, and DEVELOPMENT)**, First Mit press edition, USA, 2004, P: 03.
(5) MOEZ OUNI, OP. Cit, PP : 14-15.
(6)ROMANA JIMBOREAN**, La croissance économique et le développement financier; le cas de pays d'Europe Centrale et Orientale**, septembre, 2004, P : 04. Essy published on web site, http://www.nelutu.net/~moni/ramonasept2004.pdf (consulted in: 15-09-2011)
(7)AKA BROU EMMANUEL, **LE ROLE DES MARCHÉS DECAPITAUX DANS LA CROISSANCE ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des Sciences Economiques et de Gestion; Université d'Auvergne, France, 2005, P : 15.
(8) Valerie R. Bencivenga; Bruce D. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, The Review of Economic Studies, Oxford University , England,Vol. 58, No. 2. Apr. 1991;PP: 195- 209.
(9) King. R. G et R. Livine, **Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right** , The Quarterly Journal of Economics, Oxford University , England, Volume 108, Issue 3, August 1993 ,PP: 717-736.
(10)ROSS LIVINE et al**, Financial intermediation and growth Causality and causes**, Journal of Monetary Economics 46 (2000), Elsevier Publisher, USA ,PP: 31-77.
(11) FELIX RIOJA – NEVEN VALEV, Finance and the Sources of Growth at Various Stages of Economic Development, Economic Inquiry, Volume 42, Issue 1, January 2004, University of Oregon, USA, PP : 127-140.

* انظر الصفحة رقم من هذا البحث: 10

متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ. شوقي جباري –جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الملخص :

لقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، و تجديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، ونظرا لجملة من العقبات التي تعاني الجزائر منها تم تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة راسخة مفادها أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة.

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الأجنبي المباشر، بيئة الأعمال الدولية،مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر المخاطر القطرية

Abstract:

As developing countries Algeria have made efforts to be reckoned with in creating an investment environment through the issuance of a number of laws and provide incentives tax alluring and renewal of a lot of structures basal to suit the requirements of the next stage, but classified by international bodies in the centers late at all levels, this is making it one of the countries in the investment risk.

Key words: investment environment, foreign direct investment, International business environment, the Index of Economic Freedom, the country risk index…

المقدمة :

لقد تغيرت وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق وآليات لاجتذابه، فقد بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، لذا يتعين على الدول النامية العمل بجدية لتوفير الأرضية الخصبة للاستفادة منه في دفع عجلة التنمية، من خلال توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

والجزائر شأنها شأن الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق واندماجها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث بذلت جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية والعمل على تجديد وتدشين الكثير من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنه البنى التحتية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، إلا أن نصيبها

من تدفقاته لم يتزايد بالأخص خارج قطاع المحروقات، كنتيجة منطقية لجملة من العقبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة تسود لدى كافة المستثمرين الدوليين أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة على جميع الأصعدة.

في خضم هذا الواقع وبالنظر للإمكانات البشرية والمادية التي تزخر بها الجزائر والموقع الجيو إستراتيجي، لابد من إيجاد سياسات ناشطة توفر مناخ استثماري جذاب له القدرة على بعث الأمل والرفع من نصيبها في الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خارج قطاع المحروقات، علها تتخلص من الاقتصاد الريعي، وتؤسس اقتصاد جديد قوامه التنوع والانسجام والتكامل داخل مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا: مقومات المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يختص هذا الجزء من البحث بعرض مفهوم المناخ الاستثماري، وكذا العوامل الواجب توفرها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمكاسب التي يمكن جنيها للقطر المضيف من جراء تدفق هذا النوع من الاستثمارات.

1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للقطر المضيف

وتجدر الإشارة أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف عند كونه مصدرا لتمويل المشاريع، بل تتعدى إلى كونه إطارا يتم من خلاله نقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرة الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، بالإضافة إلى أنه يتيح فرصة الدخول لشبكات التسويق الدولية، ويمكن للشركات المحلية والاقتصاديات المستقبلة الاستفادة من منافع الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البيئة مواتية. إذ كلما عظمت روابط الإمداد، والتوزيع بين الشركات الفرعية الأجنبية والشركات المحلية، زادت قدرات الشركات المحلية على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة عن وجود الشركات الأجنبية.[1]

2- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

عموما يمكن حصر العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة، أن توفرها لكي تصبح محطة ووجهة تستقطب المستثمرين الأجانب فيما يلي:

2-1.العوامل الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: وتنقسم هذه العوامل بدورها إلى:

أ- **توفر الاستقرار السياسي:** يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقا رحبة أمام صناعة الأرباح. ومن بين أهم العوامل المؤثرة على المناخ السياسي يمكن ذكر ما يلي[2]:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا؛

– رأي وموقف الأحزاب السياسية المحلية تجاه الشراكة الأجنبية؛

– درجة الوعي السياسي من حيث التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب– الاستقرار الاقتصادي: من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك استقلال التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملا حاسما في تشويه الحقائق الاقتصادية[3].

ج–الإطار التشريعي والتنظيمي: إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالا تستلزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتا طويلا، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن يعد قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية، ويشمل الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار ما يلي[4]:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية،

–سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية،

–وجود نظام قضائي مستقل، يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات الناشئة بين المستثمر والدولة المضيفة بالكفاءة العالية والنزاهة المطلوبة،

2–2. العوامل التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ– الرشوة و البيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، وبالتالي نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل السير الحسن للإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

ب– حجم السوق و معدل نموه: إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، كلها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر[5]. لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فأن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية،

فضلا على أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- توافر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار، وعليه يجب على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري من خلال رفع نسب التعليم، وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة.

د- نوعية الهياكل القاعدية: تتمثل هذه الهياكل القاعدية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على القطر المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.[6]

هـ- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: يعتبر فتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا. كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

و- الحوافز المالية والتمويلية: لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تسابق محموم بين الكثير من الدول من أجل مراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها، ونظرا للنتائج الباهرة التي حققتها الدول التي عملت على تعديل نظامها المالي، فقد ازدادت أهمية الحوافز المالية والتمويلية كآلية محفزة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالأخص لدى الدول المتقدمة.[7]

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار و بيئة الأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية.

1-المؤشرات الكمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المؤشرات الأكثر استخداما .

1-1-المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية: لقد تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996، و يشير إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات و معدلات متدنية للتضخم و سعر الصرف غير مغالى فيه و بنية سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري. تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة و تشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية. و الجدول الموالي يلخص وضع مناخ الاستثمار في الجزائر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر.

الجدول رقم (1):المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2009-2010)

السنوات / البيان	2009	2010	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي: عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(6.8)	(2.7)	(4.10)	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.3	9.4	(9.40)	3
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	5.7	4.3	(1.40)	1

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2010.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر و الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي: [(3+3+1)/3] = 2.3 ، وبالاستناد لهذا المؤشر يتأكد التحسن الكبير الذي يشهده مناخ الاستثمار في الجزائر خلال سنتي 2009 و 2010، ويرجع سبب هذا التحسن إلى الاستقرار والتطور الايجابي لجل المؤشرات الاقتصاد الكلي و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة في ظل تنامي عائدات النفط، فقد أصبحت الجزائر تعيش في بحبوحة مالية حقيقية كما هو موضح في الجدول رقم (02)

الجدول رقم (2) : تطور مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2012

البيان /السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.0	2.4	3.3	2.4	3.3
مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة منPIB)	11.40	6.8	2.7	0.2 –	1.3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي (الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة منPIB)	23.20	0.3	9.4	9.35	8.21
مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	4.40	5.7	4.3	4.5	8.9
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)	8.58	5.41	5.45	4.4	3.63
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	74.58	72.73	74.39	76.05	77.55

المصدر: *Banque d'algérie, **Rapport 2012 Evolution Economique et Monétaire en Algerie**, Juillet 2013, pp: 23, 58, 65,69*

و من خلال الجدول السابق يتضح أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، فقد تم التحكم في معدلات التضخم، كما سجل كل من ميزان الحساب الجاري و كذا الميزانية العامة فائضا خلال السنوات الأخيرة، و عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار استقرارا نسبيا بالرغم من التذبذب الذي شهده الدولار في السنوات الأخيرة.

1-2- مؤشرات البنية التحتية والموارد البشرية: يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق الجغرافية للدولة و التي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية، و من ناحية أخرى إدماج و ربط الأسواق الوطنية بالأسواق العالمية بتكاليف منخفضة[8]، و يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل: [9]

-**حجم السوق:** إذ يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، و يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 37 مليون نسمة[10] ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز على سبيل المثال : قد بلغت نسبة الواردات سنة 2012 ما يقارب 46801 مليار دينار عرفت واردات الجزائر تراجعا بحوالي 1٪ مقارنة بعام 2011.

-**البنية التحتية:** تملك الجزائر بنية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 135000كيلومتر، بالإضافة إلى 4600 كيلومتر من السكك الحديدية منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. ويوجد بالجزائر حوالي 13 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 35 مطارا منها 13 مطار دولي؛

-**المحيط التقني:** تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجيا في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة؛

-**بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 3.7 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 03 متعاملين وليصل إلى أكثر من 19.7 مليون مشترك؛

-**التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التموين المباشر بالغاز.

2-المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار.

2-1-مؤشر بيئة أداء الأعمال:يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية ،يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع ،التعامل مع التراخيص، توظيف العمال ،تسجيل الملكية، الحصول على القروض حماية المستثمرين، دفع الضرائب ،التجارة عبر الحدود تنفيذ العقود ، وإغلاق المشروع و الجدول الآتي يوضح ترتيب الجزائر وفق مؤشر بيئة أداء الأعمال[11].

الجدول رقم (3): ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال

الترتيب عربيا	الترتيب عالميا		التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
	2012	2013		
16	150	152	2-	1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013، أكتوبر – ديسمبر 2012، ص9، بتصرف.

و من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة 152 عالميا في 2013 مقارنة بـ150 خلال سنة 2012 (تراجعت بمرتبتين) والمرتبة 16 عربيا، وأصبحت تقبع في المراتب المتأخرة عالميا.كما يكشف الجدول الآتي ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لبيئة أداء الأعمال لعام 2013 على النحو التالي:

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2013.

المرتبة عالميا من بين 185 دولة				
بدء المشروع	**استخراج تراخيص البناء**	**توصيل الكهرباء**	**تسجيل الممتلكات**	**الحصول على الائتمان**
165	138	165	172	129
حماية المستثمر	**دفع الضرائب**	**التجارة عبر الحدود**	**إنفاذ العقود**	**تسوية حالات الإعسار**
	170	129	126	62

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية2013، مرجع سابق، بتصرف.

و يبين الجدول أن الجزائر حلت في مراتب متأخرة في المؤشرات الفرعية لبيئة أداء الأعمال إذ تراوحت مرتبتها ما بين المرتبة 172 عالميا والمرتبة 62 عالميا، هذا دليل على تميز البيئة بتعقيد إجراءات تأسيس المشروع، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الممتلكات... وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن بالرغم من هذا تبقى بعض المؤشرات ايجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعد مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

2-2-مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية و يعد أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية و قرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية و أداة لتفحص نقاط القوة و مواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال[12]، و الجدول الآتي يوضح ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر:

الجدول رقم (5): ترتيب الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي.

الرصيد	الترتيب عربيا	مؤشر الترتيب من بين 142 دولة		التغير في الترتيب	
		2011-2010	2012-2011		
3.96	10	86	87	1-	↓

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2011**، الكويت، 2012، ص18، بتصرف.

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر قد تراجعت بمركز واحد فقط إلى الترتيب 87 عالميا والمرتبة 10عربيا برصيد 3.96 بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من ضمن 133 دولة في تقرير 2010-2011، و هذا ما يفسر بأن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية

و الأجنبية. بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية، واعتمد التقرير على عدد من المؤشرات مثل وضعية المؤسسات والهيئات والمنشآت القاعدية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فضلا عن وضعية القطاعات الصحية والتعليم، فعالية السوق، القدرات التكنولوجية، القدرة على تفعيل الأعمال والابتكار، مدى استقلالية القضاء وفعاليته في اتخاذ القرارات، حماية واحترام الملكية ومدى احترام الحكومات للأخلاق ومدى انتشار الرشوة، وبناء على هذه المؤشرات فقد جاءت الجزائر في الرتبة 83 عالميا من مجموع 133 دولة، ورغم تحسن الرتبة الجزائرية التي كانت في الرتبة 99 في تقرير العام المنصرم، فإن أغلب المؤشرات ظلت سلبية خاصة في مجال الرشوة واستقلالية القضاء ودعمت الجزائر بالخصوص في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنظر للراحة المالية التي تتمتع بها، بينما ظلت وضعيتها في مجال الضغط الجبائي ووضعية البنوك سلبية أيضا[13].

2-3-تقارير المخاطر القطرية: تقوم مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس بعض المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، كالمخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، توافر التمويل..الخ، وهي تعتبر مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، وكلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة ، وفي هذا المجال نقتصر على عرض أهمها كما يلي :

2-3-1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعة P.R.S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Group (ICRG) منذ عام 1980، و ذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي[14]: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة،بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه. وحسب هذا المؤشر حصلت الجزائر في جوان 2012 على درجة مخاطرة منخفضة (من 70 إلى 79.9) باللون الأخضر (أنظر الجدول رقم06)، محافظة بذلك على نفس تقييمها لسنة 2010 و بذلك احتلت المرتبة الثامنة متقدمة على تونس. وبالتالي فإن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز بدرجة مخاطرة تراوحت بين معتدلة ومنخفضة خلال هذه السنوات.

2-3-2-مؤشر وكالة دان براديستريت: يقيس هذا المؤشر المخاطر المرتبطة بعملية التبادل التجاري عبر الحدود، و يضم تقييما لـ132 دولة من ضمنها الجزائر التي جاء تصنيفها في مارس 2012 في درجة

مخاطر معتدلة (باللون الاصفر). و بمقارنة المؤشر بين عامي 2010 و 2012 تبين أن الجزائر قد تراجعت في التصنيف بنهاية مارس 2012.

2-3-3- المؤشر اليوروموني: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني مرتين في السنة (مارس و سبتمبر)، ويقيس المؤشر قدرة البلد على الايفاء بالتزاماته المالية، و يغطي 185 دولة، منها 20 دولة عربية و يتكون من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. و يشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل. [15] هذا وقد تم تصنيف الجزائر في أفريل2012 بدرجة مخاطر معتدلة

2-3-4- مؤشر الكوفاس: والذي يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 و يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد و يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية والاقتصادية، ويستند هذا المؤشر على مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية و سلوك السداد في العمليات القصيرة المدى،[16] وصنف المؤشر الجزائر في درجة الاستثمار A4 بما يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.والجدول الموالي يوضح المؤشرات السابقة.

الجدول رقم (6): وضع الجزائر في تقارير المخاطر القطرية

الكوفاس			مؤشر اليورموني	دان أند براد ستريت			المؤشر المركب للمخاطر القطرية		
التغير	157 دولة	165 دولة	180 دولة	التغير	133 دولة	132 دولة	التغير	140 دولة	140 دولة
	juin-12	janv-11	apr-12		mars-12	dec-10		juin-12	dec-10
!	A4	A4	40.1	×	c5	b5	!	72.0	72.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص62، بتصرف.

2-4- مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدر معهد Héritage Fondation **الأميركي بالتعاون مع صحيفة** وول ستريت جورنال **مؤشر الحرية الاقتصادية السنوي لعام 2013 والذي يقيس** مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها الواسع، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع ،كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع

والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة ،كما يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، و وجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسئولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل[17]،وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية.

وجاءت الجزائر حسب هذا المؤشر لسنة 2012 في المركز 140عالميا من بين 186 دولة والمركز ما قبل الأخير عربيا إذ وُصفت بأنها اقتصاديات تكاد تنعدم فيها الحرية[18]. و هذا بالاعتماد على عدد من العوامل على غرار حرية العمال، التحرر من الفساد، الحرية المالية، درجة تدخل الحكومة، حرية الأعمال، الحرية النقدية، حرية التجارة و حرية الاستثمار.

ثالثا: سبل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حتى يتم تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات و التي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-تحسين الإطار التشريعي و المؤسسي:

أن توفر الإطار التشريعي و المؤسسي الملائم من العوامل المهمة في تأهيل مناخ الاستثمار و اجتذابه، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا لابد من وجود قانون موحد للاستثمار خالي من الغموض و يتميز بالاستقرار و الشفافية، و أن يكفل هذا القانون حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية للمستثمر؛ حيث من شأن عدم استقرار التشريعات والقوانين المحدثة للاستثمار والمنظمة له، أن تثبط عزيمة المستثمرين وتشل المبادرات لديهم.

علاوة عما سبق، يجب أن تضمن الأطر التشريعية الحماية للمستثمر من المخاطر كالتأميم و المصادرة ، من خلال ضمان الشفافية في وضع و تنفيذ السياسات و القوانين التي من شأنها تقليص حالة عدم اليقين و الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، والمساهمة بشكل فاعل في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية و القطاع الخاص،[19] كما تكفل لهم حرية تحويل الأرباح للخارج، فضلا على ضرورة وجود نظام قضائي يسمح بتنفيذ القوانين و التعاقدات،و حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و السلطات العمومية بكفاءة عالية[20].

2-إصلاح و تحرير القطاع المالي:

يعتبر القطاع المالي الكفء و السليم مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل، بالإضافة إلى تحسين أداء العاملين فيه، إذ كثيرا ما تتسبب البنوك، من خلال أداء العاملين فيها و القائمين عليها، في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين و توجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى، حيث أن

الحصول على القروض والتمويلات الضرورية يمر عبر إجراءات بيروقراطية كثيرة التعقيد، تخضع لأساليب غير واضحة ينتابها كثير من التمييز وعلاقات المحسوبية والارتباط بمراكز النفوذ. وهو ما يدفع بالجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات لإصلاح وتقوية القطاع المالي بالأخص البورصة، حيث أن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحال لن يساعد على تحسين مناخ الاستثمار ولا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[21]، الذي لن يتأتى إلا من خلال تنشيط بورصة الجزائر و تعديل قانون سوق الأوراق المالية و السماح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يصاحبها في ذلك متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا[22].

3- إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد:

تعاني الجزائر على غرار بقية الدول النامية من معضلة الفساد بل أكثر من ذلك فهي تصنف من بين الدول الأكثر فسادا في العالم من طرف العديد من الهيئات الدولية كمنظمة الشفافية الدولية رغم التدابير التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة للتقليل من حدة الظاهرة حيث يشير مؤشر إدراك الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية على سبيل المثال لا الحصر بأن الجزائر تحتل مراتب متأخرة، مما جعلها مصنفة ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد بصورة كبيرة كما تعبر عنه العلامات المحصل عليها خلال سنتي 2010 و 2009 ضمن مؤشر الشفافية العالمية, أين احتلت المرتبة 105 من أصل 178 بلد و 111 من أصل 180 دولة تضمنها المؤشر على التوالي بعلامة 2.9 و 2.8 وهو ما يعني تدحرجها بتسع مراتب خلال سنة واحدة . ويرجع سبب الأداء الضعيف على هذا المؤشر من طرف العديد من الدول النامية عامة والجزائر خاصة و طبقا لهيئة الشفافية الدولية إلى عدة أسباب أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية, انتشار الرشوة في الإدارات العامة.

وتجدر الإشارة، أنه لا يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة وغير متجاوبة، وبدلا من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة وإنصافها وإلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص. وقد بين الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufmann)[23] هذا التوجه.

4-تأهيل المورد البشري:

إذ يتعين على الجزائر أمام كل المعطيات التي يفرضها اقتصاد المعرفة أن تعمل على تأهيل العنصر البشري و تطوير قدراته من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد و استخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة. و ذلك من خلال إعداد البرامج المتعلقة بتكوين و تدريب الموارد البشرية فضلا عن تقديم حوافز اجتماعية للأميين الراغبين في التعلم، و تشجيع الترجمة و تطوير سياسات التعليم و ربط الجامعة بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل[24].

5-توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية:

حيث أن تواجد المكاتب الاستشارية وهيئات البحوث والدراسات وبيوت الخبرة، يعد من المحفزات المهمة للاستثمار، من خلال تقديم المعلومات الدقيقة و الشاملة حول اقتصادياتها و قطاعاتها المختلفة اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية و متابعة المستثمرين من أجل التأكد من وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر و التواصل معه وخاصة في حالة احتياجه لأية خدمات إضافية، والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء انسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع بغرض تحسين الأداء و ضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا؛ مع تكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار، و دفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود من أجل اعتماد التسويق الالكتروني ، مع العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة و كذلك توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين القطاعات.[25]

6-التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام من 19.50 %خلال سنة1988 إلى 34.20%في سنة 2006 وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة بالدول النامية، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لاسيما خلال فترة منتصف الثمانينات وما تحمل في طياتها من انخفاض مردودية الاقتصاد الوطني، وضرورة التخلص من النظام الاشتراكي والسير قدما نحو تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة تبني نظام اقتصاد السوق.

7-توفير البنية التحتية و تطوير الهياكل القاعدية:

و يشتمل ذلك على المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، و تتمثل في: الهياكل المرتبطة بحركات و تدفق السلع و الخدمات و المعلومات و الأشخاص كشبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية و اللاسلكية، وسائل الاتصالات، المواقع الصناعية، و كذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية و التقدم التكنولوجي و الإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس و المعاهد و الجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث و المخابر، و يساهم توفر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت)، فعدم توافر الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، و في حال إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل[26].

8-معالجة مشكلة العقار الصناعي :

يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الإستثمار الوطني و الأجنبي ، إلا أنه من الصعب الحصول عليه نظرا لقلة الأراضي و تكلفتها و المضاربة عليها ، كما توجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي :[27]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة .

– ثقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار ، و هيئات تخصيص العقار و مرة أخرى أمام مسيري العقار.

– تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة ، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد ، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها .

– عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط .

ومن أجل معالجة ملف العقار الصناعي يتوجب العمل على تسوية جميع العقارات المملوكة للخواص، من خلال تخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.

الخاتمة :

منذ عزم الدولة الجزائرية على ترك النظام الاشتراكي وتبني فلسفة اقتصاد السوق الحر ترسخ لدى القيادة السياسية والاقتصادية، ضرورة فتح الأبواب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يسهم في تدعيم التنمية الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث عملت الدولة على منح عدة حوافز وتسهيلات وضمانات عبر مختلف قوانين الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات. ويرجع ذلك إلى وجود عدة معوقات من أهمها مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية، وتعمق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق غير الرسمي وعدم الاستقرار السياسي ومشكلة العقار الصناعي.

وعلى العموم يتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر، وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فضلا على بذل المزيد من الجهود قصد تذليل تلك العقبات وانتهاج إستراتيجية اقتصادية شاملة من شأنها تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي الختام توصي الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال:

– إنشاء بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الراغبة في الاستثمار بالجزائر يكون بمثابة قاعدة معطيات تزودها بالفرص المتاحة، حيث تشكو الجزائر من ضعف القاعدة المعلوماتية و قصور واضح في توافر الإحصاءات الدقيقة والشاملة، والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وفي مواعيدها المناسبة، وبالتالي تفويت الفرص المواتية لقبول الاستثمارات؛

– العمل على معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص و تشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة و تسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها؛

– السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بنسبة 100% في حالة قيامها بتصدير أكثر من 80% إلى الخارج مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية؛

– توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الانترنيت و بعدة لغات، تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر و دليل للاستثمار في الجزائر مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية و سكك الحديد و مدى قرب أو بعد مصادر المياه و الكهرباء و الغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية؛

– ضرورة وضع استراتيجيات انتقائية تستهدف جذب أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع وضعية التنمية السائدة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا و المعارف الإدارية و التنظيمية؛

– تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار بالرفع من كفاءة و فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية و الإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

المراجع والإحالات:

[1]عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص: 423-426.

[2]محمد قودري، **أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص7.

[3]عبد المجيد قدي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8–9 أفريل 2002، ص ص.145–146.

[4]أمير حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004–2005، ص 37.

[5]مركز المشروعات الدولية الخاصة، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، طبعة منقحة، واشنطن،2005، ص ص 25–26.

[6]عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص147.

[7]سرمد كوكب الجميل، **الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2000، ص176.

[8] الحبيب زواوي، **سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية– حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، يومي 9 و 10 نوفمبر 2010، ص7.

[9] *KPMG, Guide Investir en Algérie, édition 2012, p22.*

[10] الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر (ONS)، 1جانفي2012.

[11] عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر (2002-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص21.

[12] عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010، ص 145.

[13] الحبيب زواوي، **مرجع سابق**، ص10.

[14] الشريف ريحان و لمياء هوام، **دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32، المجلد 8، نيسان 2013، ص39.

[15] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2001، ص126

[16] عمر يحياوي، **مرجع سابق**، ص16-17.

[17] الشريف ريحان و لمياء هوام، **مرجع سابق**، ص41.

[18] http://www.heritage.org/index

[19] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية و إدارة المعرفة، جامعة الكويت، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص ص 16-17.

[20] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر (2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011، ص105.

[21] فاطمة رحال، **مرجع سابق**، ص ص: 153-155.

[22] عمر يحياوي، **مرجع سابق**، ص244.

[23]Daniel Kaufmann, « 10 idées reçues sur la gouvernance et la corruption », in : Finances et développement, FMI, septembre 2005, pp 41-43

[24] الشريف ريحان و لمياء هوام، **مرجع سابق**، ص ص47-48.

[25] فاطمة رحال، **مرجع سابق**، ص248.

[26] مفتاح صالح و بن يسمينة دلال، **مرجع سابق**، ص ص 125-126.

[27]وصاف سعيدي محمد قويدري، **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز والعوائق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص46.

دراسة تحليلية قياسية لمساهمة مراجعة الصحة والسلامة المهنية في تحسين إنتاجية مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ENICAB (2007 – 2013)

أ.العمري أصيلة –جامعة محمد خيضر بسكرة–

الملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى دراسة العلاقة بين حوادث العمل والتي تقليلها والتحكم فيها يعتبر أهم هدف لمراجعة الصحة والسلامة المهنية وبين إنتاجية العامل باعتبارها أحد أهم أنواع الإنتاجية حيث سنحاول إجراء دراسة قياسية على بيانات مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ENICAB خلال الفترة 2007–2013 من خلال اختبار وجود ترابط إحصائي بين إنتاجية العامل وعدد حوادث العمل ، ثم محاولة معرفة طبيعة هذه العلاقة لاستخدامها في التنبؤ من خلال انتهاج أسلوب تحليل الانحدار وهذا بالاعتماد على برنامج التحليل الاقتصادي القياسي غريتل gretl

الكلمات المفتاحية:الصحة والسلامة المهنية، مراجعة الصحة والسلامة المهنية، حوادث العمل، إنتاجية العامل

Abstract:

The primary goal of this article is to examine the relation between work-related accidents and minimize and control is the most important goal for a review of occupational health and safety and worker productivity as one of the most productive types where we will try to make a record study on cable Biskra Industry Foundation ENICAB data during the period 2007-2013 through the test no statistical correlation between worker productivity and the number of accidents at work, and then trying to figure out the nature of this relationship is to be used in the prediction by pursuing regression analysis method based on this standard economic analysis program Gretel

Key words:Occupational Health and Safety, a review of occupational health and safety, accidents at work, worker productivity

مقدمة:

تعتبر مراجعة الصحة والسلامة المهنية من الأساليب الأساسية للمراجعة البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية المؤسسة خاصة وأنها ترتبط بأهم مورد من موارد المؤسسة المتمثل في المورد البشري أي أن الاهتمام بجانب مراجعة الصحة والسلامة المهنية سيساهم في تحسين إنتاجيته، ذلك أن الهدف الأساسي منها هو تقليل التكاليف الناجمة عن حوادث وإصابات

العمل وزيادة الإنتاجية من خلال توفير بيئة عمل آمنة للعاملين والتقليل من عدد حوادث العمل أي أن التحكم في حوادث العمل هو المحور الأساسي لمراجعة الصحة والسلامة المهنية

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تساهم مراجعة الصحة والسلامة المهنية في تحسين إنتاجية مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد علاقة ارتباط قوية بين عدد حوادث العمل باعتبارها المحور الأساسي لمراجعة الصحة والسلامة المهنية وإنتاجية العامل في مؤسسة صناعة الكوابل خلال الفترة 2007-2013 .

نهدف من خلال هذه الدراسة إبراز مساهمة مراجعة الصحة والسلامة المهنية باعتبارها أسلوب فعال في تحسين إنتاجية مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ENICAB من خلال إجراء دراسة قياسية توضح العلاقة بين عدد حوادث العمل وإنتاجية العامل

تنبع أهمية الدراسة من أهمية وحتمية التحكم والتقليل من حوادث العمل في المؤسسات الصناعية خاصة وأنها ترتبط بأهم مورد من مواردها ألا وهو العنصر البشري وهذا هو صميم ما تهدف إلى تحقيقه مراجعة الصحة والسلامة المهنية

المحور الأول: مراجعة الصحة والسلامة المهنية

تعتبر مراجعة الصحة والسلامة المهنية من أهم أساليب المراجعة البيئية التي تساهم في تحسين إنتاجية المؤسسة الإقتصادية خاصة وأنها ترتبط بأهم مورد من موارد المؤسسة وهو المورد البشري وترتبط مراجعة الصحة والسلامة المهنية أساسا بالتقليل من حوادث العمل والتحكم في تكاليفها لذلك ارتأينا تحديد مفهوم لحادث العمل

1-مفهوم حادث العمل

يعرف حادث العمل على أنه:"كل ما يقع ويحث أثناء العمل بصدفة أو بسببه، ويؤثر بشكل سلبي على القدرة الإنتاجية على عوامل الإنتاج"[1]

أما المشرع الجزائري فقد تطرق إلى حوادث العمل من خلال المادة السادسة من القانون 13/83الصادر بالجريدة الرسمية رقم28 المؤرخة في 5جويلية 1983 بكونه:"كل حادث خلف إصابة بدنية ناتج عن سبب مفاجئ وخارجي في إطار تأدية علاقة العمل

2 -مراجعة الصحة والسلامة المهنية

هي:" المراجعة التي تهدف إلى حماية فئات العمال من التأثير الصحية الخطيرة الفورية أو البعيدة المدى من خلال معالجة المصادر الشخصية، التقنية، والبيئية المؤدية إلى هذه المخاطر بشكل يسمح للعمال التمتع بصحة بدنية، نفسية، وإجتماعية مناسبة"[2]

وتقوم بهذه المراجعة في المؤسسة الإقتصادية قسم الصحة والسلامة المهنية ،حيث يقوم هذا الأخير بالمهام التالية:

- مهمة البحث:حيث تهدف إلى جمع كل المعلومات الضرورية التي تساهم في دراسة واقع الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسة إذ يقوم بتحليل أسباب حوادث العمل والأمراض المهنية وإعداد الإحصاءات الخاصة بها

إعداد البرامج ،إنشاء وثائق تقنية وتنظيمه

- مهمة عملية: تقوم من خلالها بالتفتيش والمراقبة والتحقق من سلامة مكان وآلات الإنتاج، تنظيم وتنشيط حملات الوعي الوقائي لدى العمال، العناية بالإختيار المهني للعمال وتدريب العمال ومشرفيهم

كما تركز مراجعة الصحة والسلامة المهنية على جانب مهم جدا يتعلق بمراجعة تكاليف حوادث العمل المتمثلة في:

– التكلفة المباشرة لحوادث العمل:تعتبر هذه التكاليف أحد تكاليف الحوادث المهنية التي تتحملها المؤسسة التي تتحملها المؤسسة الإقتصادية ويتميز هذا النوع من التكاليف بسهولة حصره وتقييمه ويشمل عموما مجمل الأقساط السنوية التي تدفعها المؤسسات للتأمين على عمالها وفقا لما يقتضيه قانون كل دولة حيث تتولى الجهات التأمينية مسؤولية مسؤولية تحمل العلاج والتعويض عن الضرر الذي لحق بالفرد نتيجة للحادث وفقا لمعايير محددة [3]

– أما التكاليف غير المباشرة فهي كل ما تفقده المؤسسة بسبب حوادث العمل المهنية، لكنها لا تظهر في النظام المحاسبي للمؤسسة بمعنى أنها تكاليف خفية

3-إنتاجية المؤسسة الإقتصادية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الإنتاجية فقد عرفتها المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي والتنمية تعريفا رسميا سنة 1950 بأنها:"ناتج قسمة المخرجات على واحد من عوامل الإنتاج"[4]

وتعرف كذلك على أنها:"العلاقة بين الإنتاج(المخرجات) والعوامل المستعملة للحصول عليها(مدخلات)[5]

المحور الثاني:الدراسة القياسية لمساهمة مراجعة الصحة والسلامة المهنية في تحسين انتاجية مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة خلال الفترة 2007-2013

نهدف من خلال هذا العنصر إلى إجراء دراسة قياسية على بيانات مؤسسة بغرض معرفة مدى مساهمة مراجعة الصحة والسلامة المهنية في تحسين إنتاجيتها، وكخطوة أولى نحاول اختبار وجود ترابط إحصائي بين إنتاجية العامل وعدد حوادث العمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين إنتاجية ساعة العمل وعدد حوادث العمل. وكخطوة ثانية محاولة معرفة طبيعة هذه العلاقة لاستخدامها في التنبؤ من خلال انتهاج أسلوب آخر في التحليل وهو أسلوب تحليل الانحدار، من خلال الإعتماد على برنامج التحليل الاقتصادي القياسي غريتل gretl

1-تحليل الارتباط والانحدار بين متغيرين

قبل تناول تحليل الإرتباط والإنحدار بين المتغيرين يجدر بنا أولا حساب إنتاجية العامل

1-حساب إنتاجية العامل

يتم حساب انتاجية العامل عن طريق العلاقة التالية:

إنتاجية العامل =الإنتاج السنوي/عدد العمال

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن إنتاجية العمال تتجه نحو الإنخفاض منذ سنة 2007 حيث تناقصت بشكل كبير سنة **2011** بقيمة 998,568 لترتفع سنة 2012 بقيمة 1359,849 أي بفرق قدره 311,873 لتنخفض مجددا سنة 2013 بقيمة 1310,441 وسبب هذا الإنخفاض كما سبق الذكر هو الإضراب الذي قام به العمال لمدة شهر ونصف والذي أثر على العملية الإنتاجية بشكل كبير وتزايد الصراعات بين العمال والإدارة والتي لا تزال لحد الآن وهذا بسبب القرارات التي تتخذها الإدارة خاصة مع دخول الشريك الأجنبي

2-الارتباط الخطي البسيط

وبالعودة إلى تفحص البيانات نجد أن هذه المشاهدة عرفت ارتفاع في عدد حوادث العمل والذي صاحبه ارتفاع في كل من إنتاجية العامل. ووجود نقطة بعيدة أو شاذة تدل على وجود ظروف

خاصة بالمؤسسة. وللفصل في مسألة وجود علاقة خطية بين المتغيرات من عدمها تم الاستعانة بصيغة بيرسون للارتباط الخطي وكانت النتائج كمايلي[6]:

الارتباط الخطي بين المتغيرتين x وy:يوضح من خلال الجدول رقم 2

من خلال النتائج الموضحة في الصيغتين أعلاه يمكن أن نخلص إلى مايلي:

وجود ارتباط عكسي وضعيف بين المتغيرتين x وy (بين إنتاجية العامل وعدد حوادث العمل)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لسبيرمان **0.445**- ، وهذا ما يعزز النتائج المتوصل إليها في شكل الانتشار

وبغية محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرتا إنتاجية العامل وعدد حوادث العمل بالتحديد نلجأ إلى أسلوب آخر في التحليل وهو أسلوب تحليل الانحدار الذي يهتم بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات واستخدام تلك العلاقة في التنبؤ بقيم متغير ما (ويطلق عليه المتغير التابع) إذا علمت قيمة المتغير (أو المتغيرات) الآخر (ويطلق على هذه المتغيرات متغيرات مستقلة).

3- الانحدار الخطي البسيط

عندما نكون مهتمين بدراسة العلاقة بين متغيرين فقط فإنه يطلق على نموذج الانحدار بنموذج الانحدار البسيط، وفي هذه الحالات يمكن تقدير قيم أحد المتغيرين (المتغير التابع Y) من قيم المتغير الآخر(المتغير المستقل X) من خلال معادلة خطية (من الدرجة الأولى في كل من X و Y) تأخذ الصورة العامة التالية:

$$Y_t=\alpha+\beta X_t \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Y: تسمى بالمتغيرة التابعة (المتغيرة المتأثرة بقيم X).

X: تسمى بالمتغيرة المستقلة (المتغيرة المؤثرة).

α: يسمى بثابت الانحدار

β: معامل الانحدار

عندما تستخدم معادلة الانحدار التي تم تقديرها من البيانات في تقدير قيمة المتغير Y باستخدام قيم واحدًا أو أكثر من المتغيرات المستقلة X فإن قيمة المتغير Y المقدرة الناتجة (والتي سنرمز لها بالرمز $\hat{Y}$) لن تكون بالضرورة مساوية لقيمتها الحقيقية، بل يتوقع أن يكون هناك فرق بين

القيمة الحقيقية والقيمة المقدرة $(Y-\hat{Y})$ وهذه الفروق لجميع القيم $\hat{Y}$ يطلق عليها اسم حد الأخطاء أو البواقي ، ودراسة هذه الأخطاء لها أهمية كبيرة عند استخدام طرق الانحدار لأنها تعطي مؤشرات ومقاييس عن مدى الدقة في تقدير معادلة الانحدار الناتجة وإمكانيات استخدام هذه المعادلة في تقدير قيم المتغير Y المستقبلية، وبالتالي تصبح الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالآتي:

$$Y_t=\alpha+\beta X_t+\varepsilon_i \quad \text{.....2}$$

وتمثل الصيغة (02) الصيغة القياسية الجاهزة للتقدير.

3-1 طريقة التقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS):

بعد تحديد حد الخطأ أو الحد العشوائي والعوامل الداعية لوجوده، بقيت أمامنا مشكلة تقدير مجاهيل المعادلة، ويشمل ذلك المعلمات (α,β,σ^2)، وأن التعرف على قيم هذه المعلمات الحقيقة أمر مستحيل، ولذلك يحاول المختص تقدير هذه القيم ويعتمد نجاح تقدير هذه المتغيرات على طبيعة الحد العشوائي ε_i، ولكون هذا الحد مجهول فإنه يتم اللجوء إلى وضع عدة افتراضات تصف سلوكية هذا الحد حيث تحتل هذه الافتراضات واختبارها دورا أساسيا في النظرية القياسية، ومن أكثر صيغ التقدير استخداما هي طريقة المربعات الصغرى العادية أو مقدرات أصغر المربعات (α,β,σ^2).

هذا سوف نبدأ بمعالجة النموذج الخطي ذي المتغيرين (النموذج البسيط) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات مؤسسة ENICAB والخاصة بعدد حوادث العمل وإنتاجية كل من العامل

وهذا بافتراض وجود كافة الفرضيات أعلاه، ولكن سوف نركز أولا على الفرضيات المتعلقة بالمتغير العشوائي (ε_i) ،

نبدأ تحليلنا هذا كمرحلة أولى بمعالجة النموذج الخطي ذي المتغيرين بافتراض أن إنتاجية العامل (y_i) تعتمد على متغير واحد هو عدد حوادث العمل (x_i)

فيمايلي سوف نختبر صحة تأثير عدد حوادث العمل على إنتاجية العامل من عدمها، وذلك بتطبيق الخطوات الثلاث الرئيسية التالية:

أولا: تقدير معلمات النموذج : ينطوي تقدير معلمات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية على تقدير المعادلة التالية:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$$

y_i : المتغيرة التابعة (متغيرة إنتاجية العامل)

x_i : المتغيرة المستقلة (متغيرة عدد حوادث العمل).

ε_i : الحد العشوائي (تمثل باقي المتغيرات المستقلة المؤثرة في إنتاجية العامل من غير عدد حوادث العمل).

α،β : المعلمات المراد تقديرها

وبالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصادي القياسي (gretl) في تقدير معلمات النموذج، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم 3 نخلص إلى الصيغة التقديرية التالية:

$$\hat{y} = 1221,15 - 8,13x$$

$$S.E: \quad (55,45) \quad (7,30)$$

ما يمكن ملاحظته على هذه الصيغة هو أن نتائج التقدير جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة العكسية التي تربط بين إنتاجية العامل وعدد حوادث العمل، فارتفاع حوادث العمل بـ 1% يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل بـ 8,13%.

ثانيا- اختبار معنوية المعلمات المقدرة

أ- اختبار ستودنت (T test) لمقدرات المربعات الصغرى

ينطوي هذا الاختبار على اختبار ما إذا كانت $\widetilde{\alpha}$،$\widetilde{\beta}$ تختلف معنويا عن قيمة معينة، حيث أن قبول أو رفض فرضية العدم تعطي الدليل على صحة أو عدم صحة النموذج، فقبول فرضية العدم (β=0)، (α=0) يتضمن كون المتغير المستقل لا يؤثر على المتغير التابع، أي أن المتغير المستقل يجب أن يعدل أو يستبعد من النموذج. أما في حالة رفض فرضية العدم بمعنى ($\beta\neq0$) فهدا معناه أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع تأثيرا صحيحا لا يعزى للصدفة، وأن التغيرات في المتغير التابع تعود أساسا إلى التغير في المتغير المستقل وزيادة وحدة واحدة في (x) تؤدي إلى زيادة في (y) مقدارها (p).

تعطى صيغة اختبار T test بالصيغة التالية:

$$T=\left|\frac{\hat{\beta}-\beta}{\sigma_{\beta}}\right| \sim t_{(n-2)}$$

وصياغة فرضية العدم تكون كمايلي:

$$\begin{cases} H_0:\hat{\beta}=\beta \\ vs \\ H_0:\hat{\beta}\neq\beta \end{cases}$$

ولاختبار إختبار T test نتبع الخطوات التالية:

1- نعوض $\beta = \hat{\beta}$ في الصيغة أعلاه وبإعطاء $\hat{\beta}$ خطأها المعياري (σ_{β}) فستكون لدينا المعلومات الكافية لاشتقاق قيمة T.

2- حساب قيمة T.

يتوقف قبول أو رفض فرضية العدم على ما إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر أو أكبر من قيمة T الجدولية (المستخرجة من جدول ستودنت)، أي باختصار إذا كانت $T_c > T_t$ نرفض H_0 ونقبل H_1، وإذا كانت $T_c < T_t$ نقبل H_0 ونرفض H_1.

برنامج التحليل الاقتصادي القياسي (gretl) يقوم بحساب قيمة T بطريقة أتوماتيكية، فبالعودة الى نتائج الجدول نجد:

قيمة T المحسوبة للمعلمة $\hat{\alpha}$ هي: 22,02، في حين بلغت قيمتها الجدولية المستخرجة من جدول ستودنت عند درجة حرية (n-2=7-2=5) القيمة 2,57.

قيمة T المحسوبة للمعلمة $\hat{\beta}$ هي: 8,13، في حين بلغت قيمتها الجدولية المستخرجة من جدول ستودنت عند درجة حرية (n-2=7-2=5) القيمة 2,57.

بمقارنة قيمة T المحسوبة مع القيمة الجدولية لها لمعرفة معنوية المقدرات $\hat{\alpha}، \hat{\beta}$ يتضح أن قيمة $T_c > T_t$، وبالتالي نرفض فرضية العدم بمستوى معنوية 5% وقبول الفرضية البديلة بمستوى 95%.

ب- فترات (مجالات) الثقة:

إن رفض فرضية العدم لا تعني أن المقدر $\hat{\alpha}$ هو مقدر صحيح ومطابق للقيمة الحقيقية لمعلمة المجتمع α، ولكن الذي تعنيه وببساطة أن هدا المقدر المسحوب من عينة مسحوبة من المجتمع الذي تكون فيه $\hat{\alpha}$ تختلف عن الصفر، وعليه فمعرفة الكيفية أو الوسيلة التي يقترب بها المقدر

$\hat{\alpha}$ المسحوب من العينة من معلمة المجتمع الحقيقي α ، نحتاج الى بناء أو تشكيل فترة ثقة المعلمة الحقيقية α، أو بطريقة أخرى نحتاج إلى تحديد قيم باستخدام المقدر $\hat{\alpha}$ أو $\hat{\beta}$ بحيث تضمن وقوع القيمة الحقيقية للمعلمة α و β داخل تلك الحدود بدرجة ثقة معينة، وتسمى الفترة ما بين حدي الثقة بفترة الثقة.

وفي الاقتصاد القياسي نستخدم 95% مستوى ثقة، وهذا يعني أنه في 95% من حالات العينة تتطابق وسلوكية المجتمع، أي أن القيمة الحقيقية لمعلمة المجتمع تقع داخل فترة الثقة، وتقع 5% فقط خارج الثقة، وتكون صيغة فترة أو مجال الثقة للمعلمتين $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ كالتالي:

فترة الثقة للمعلمة $\hat{\beta}$:

$$\hat{\beta} \mp T_{0.05/2}.SE(\hat{\beta})$$

فترة الثقة للمعلمة $\hat{\alpha}$

$$\hat{\alpha} \mp T_{0.05/2}.SE(\hat{\alpha})$$

بالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصادي القياسي (gretl) في حساب مجالات الثقة للمعلمتين $\widehat{\alpha}$ و $\widehat{\beta}$ على التوالي، جاءت النتائج على النحو التالي والموضحة في الجدول رقم 4

وبالتالي تكون فترة الثقة للمعلمتين $\widehat{\alpha}$ و $\widehat{\beta}$ هي:

$IC(\widehat{\alpha})$: $[1078,59\ ;\ 1363,71]$

وهذا يعني أن $\widehat{\alpha}$ تقع في المدى : $1078,59 < \hat{\alpha} < 1363,71$

$IC(\widehat{\beta})$: $[-26,92\ ;\ 10,65]$

وهذا يعني أن $\widehat{\beta}$ تقع في المدى : $-26,92 < \hat{\beta} < 10,65$

ومن خلال فترتي الثقة للمعلمتين نجد أن النموذج التقديري صالح للتنبؤ واتخاذ القرارات.

ج- اختبار جودة التوفيق بواسطة R^2 واختبار تحليل التباين (ANOVA):

اختبار جودة التوفيق بواسطة R^2:

تساعد البواقي (e_i) الناتجة عن عملية التقدير على قياس مدى تمثيل المعادلة المفروضة (في النموذج) لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بأن التمثيل يكون غير جيد والقيمة الصغيرة لهده البواقي تعني بأن التمثيل يكون جيد للنموذج، إن المشكلة في استعمال

البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغير التابع Y، الذي نعرفه حول وسطه انطلاقا من العلاقة التالية:

$$y_i = \hat{y_i} + e_i$$

$$y_i - \bar{y} = \hat{y_i} - \bar{y} + e_i$$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجمعها بالنسبة لكل i نجد:

$$\sum (y_i - \bar{y})^2 = \sum (\hat{y_i} - \bar{y})^2 + \sum (e_i)^2$$

وتعد هذه المعادلة مفيدة جدا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس القدرة التفسيرية، ولذا فإنه من المهم أن نفحص بعناية معنى كل حد من حدودها[7]:

ومنه نعرف معامل التحديد R^2 كمايلي: $R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$

وهو معامل التحديد الذي يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع y والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x.

ويعتبر ^{2} من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرتين (لأن في النموذج الخطي البسيط $r^2 = R^2$)، ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنيا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو حدوثه على المتغير الآخر[8].

وبالعودة إلى نتائج تقدير انحدار إنتاجية العمل على عدد حوادث العمل، نجد أن معامل التحديد $R^2 = 0,1985$، وهي تشير إلى أن 19,85% من التغيرات التي تحدث في إنتاجية العامل سببها التغيرات التي حدثت في عدد حوادث العمل، وهي قيمة ضعيفة تعكس ضعف القدرة التفسيرية للنموذج (عدد حوادث العمل لا تفسر بشكل جيد إنتاجية العامل)، يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى (متغيرات تفسيرية أخرى) لم يأخذها نموذج التقدير.

اختبار تحليل التباين (ANOVA)

يستند عادة في تحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع إلى جدول تحليل التباين، ويطلق على هذا النوع من التحليل بتحليل التباين أو اختصارا بأنوفا (ANOVA)، ويكون هدفنا من تحليل التباين في بحثنا هذا إلى الإجابة على السؤال التالي: ما مدى مساهمة المتغيرة المفسرة (عدد حوادث العمل) في تفسير المتغيرة التابعة (إنتاجية العامل)؟. من خلال حساب إحصائية فيشر (F).

بالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصادي القياسي (gretl)، تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم 5

فمن خلال جدول تحليل التباين يمكن أن نحصل على إحصائية فيشر المقدرة والتي بلغت قيمتها **F=1.23** عند درجات حرية (1) و(05)، وتجري مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية لها والمتحصل عليها من جدول فيشر عند درجات حرية (1) و(05) وبمستوى معنوية 5%، نجدها تساوي:

$F_{05}^2 = 5.79$، ويكون القرار هو رفض فرضية العدم H_0 إذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 5%.

وفي حالتنا هذه نجد: $F_c < _t$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط قوية يعتمد عليها بين المتغيرين x (عدد حوادث العمل) و y (إنتاجية العامل).

ثالثا- التنبؤ:

عقب تقييم نموذج الانحدار والتأكد من استيفاءه للفرضيات والمعايير الإحصائية، يصبح بالإمكان استخدامه لأغراض التنبؤ، وذلك بإيجاد قيم المتغير التابع Y بتغير قيم المتغير المستقل X [9].

لنأخذ نموذجنا البسيط، ولنفرض أننا نعرف قيمة x في دورة التنبؤ، ونرمز لها بالرمز X_f ، فإذا فرضنا أن البناء الهيكلي للمعادلة لا تتغير في المستقبل، تكون قيمة المتغير التابع Y في الفترة f كمايلي:

$$y_f = \alpha + \beta x_f$$

عندما نستعمل علاقة ما للتنبؤ بالقيمة $_f$ ، هناك مصدران لعدم الوضوح والدقة في تنبؤاتنا:

عدم معرفتنا للمعلمتين α وβ ، وبالتالي يجب الاعتماد على مقدرتي $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$ لكي نقدر القيمة y_f ، إن هذه القيمة هي وسط y الموافق لـ y_f أي:

$$E(y_i) = \alpha + \beta x_i$$
$$E(y_f / x_f) = \alpha + \beta x_f$$

بالإضافة إلى أن الخطأ ε_f هو متغير عشوائي غير مشاهد، ولهذا حتى وإن عرفنا قيمتي α وβ وبالتالي استطعنا حساب $E(y_f/x_f)$ ونستعين به في التنبؤ بقيمة y_f نفسها، ثم نضع مجالا للتنبؤ بـ y_f ، وما دام : $E(y_f/x_f) = \alpha + \beta x_f$ فيكون المقدر الطبيعي لها على الشكل: $\hat{y}_f = \alpha + \beta \hat{x}_f$

فبافتراض مثلا أن عدد حوادث العمل في مؤسسة ENICAB لسنة 2014 هي : 5 حوادث عمل $(\overline{x_f} = 5)$، تكون انتاجية العامل لذات السنة هي:

$$\hat{y}_{2014} = 1221{,}15 - 8{,}13(05) = 1180{,}5$$

خاتمة:

من خلال ما تناولناه في هذا المقال توصلنا للنتائج التالية:

- تتطلب مراجعة الصحة والسلامة المهنية إجراء بحث وتحليل لحوادث العمل التي تقع مهما كانت بسيطة وذلك لمعرفة أسبابها ووضع الاحتياطات واتخاذ أفضل الوسائل الكفيلة بمنع تكرارها مستقبلا إلى جانب تكثيف برامج توعوية للعمال في مجالات السلامة المهنية على مستوى المؤسسة ككل
- تساهم مراجعة الصحة والسلامة المهنية في قياس وتقدير كفاءة الإجراءات والاحتياطات الوقائية المطبقة والمعمول بها واقتراح إجراءات واحتياطات جديدة بهدف تحسين الوضع العام للسلامة المهنية في المؤسسة الإقتصادية
- يسمح إرساء قواعد متينة لتطبيق مراجعة الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة بتخفيض التكاليف المتعلقة بوقت العمل الضائع نتيجة حدوث إصابات العمل والأمراض المهنية وتكاليف استبدال العامل وتدريب من يحل محله والتكاليف التي تترتب على ذلك من تأخير في مواعيد العمل والتسليم

وفي الأخير ومن أجل نجاح مراجعة الصحة والسلامة المهنية يجب رصد وقياس وتقييم أداء الاحتياطات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية وإدارة وتوثيق نظام وبرنامج خاص بهذا الجانب وتسجيل عدد إصابات العمل أو الوفيات وتكرارها وشدة الإصابات المتحققة في المؤسسة وطبيعتها ومدى ارتفاعها عن مستوياتها الطبيعية في المؤسسة، وكذلك تحديد المخاطر المهنية ووضع تدابير الوقاية والتحكم والسيطرة عليها ومشاركة العمال في جوانب السلامة والصحة

المهنية بالإضافة إلى تقييم البيئة العامة لمواقع العمل في المؤسسة وتدريب العاملين والوقاية وتقصي الإصابات وحوادث العمل بشكل مستمر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول01 : إنتاجية العامل من 2007-2013

السنوات	عدد العمال	الإنتاج السنوي (كغ)	انتاجية العامل(كغ)
2007	953	1580700	1658,656
2008	984	2052100	2085,467
2009	1042	1775200	1703,646
2010	908	1024300	1128,0837
2011	908	906700	998,568
2012	929	1263300	1359,849
2013	929	1217400	1310,441

المصدر:إعداد الباحثة بناءا على معطيات المؤسسة

الجدول(2): الارتباط الخطي بين المتغيرتين x وy

```
corr(x, Y) = -0,44555800
Sous l'hypothèse nulle d'absence de corrélation :
 t(5) = -1,11287, avec une p. critique bilatérale 0,3164
```

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج gretl

الجدول (3) : نتائج تقدير انحدار إنتاجية العامل على عدد حوادث العمل في المؤسسة

```
Modèle 1: MCO, utilisant les observations 1-7
Variable dépendante: Y

             coefficient   erreur std.   t de Student   p. critique
  ------------------------------------------------------------------
  const      1221,15        55,4571         22,02        3,59e-06   ***
  x            -8,13386      7,30892        -1,113       0,3164

Moy. var. dép.           1171,184   Éc. type var. dép.      87,82155
Somme carrés résidus     37088,99   Éc. type de régression  86,12664
R2                       0,198522   R2 ajusté               0,038226
F(1, 5)                  1,238474   p. critique (F)         0,316387
Log de vraisemblance    -39,94565   Critère d'Akaike        83,89130
Critère de Schwarz       83,78312   Hannan-Quinn            82,55422
```

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج gretl

الجدول 4: مجالات الثقة للمعلمتين $\hat{\alpha}$ و $\hat{\beta}$

```
t(5, 0,025) = 2,571

      VARIABLE          COEFFICIENT       INTERVALLE DE CONF. A 95%

         const          14,0689            -2,29748        30,4353
             z          -5,17238           -16,4852        6,14045
```

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج gretl

الجدول5: نتائج اختبار تحليل التباين

```
Analyse de la variance:

                    Somme des carrés       df  Moyenne des carrés

  Régression                9186,75        1             9186,75
  Résidu                      37089        5              7417,8
  Total                      46275,7       6             7712,62

  R^2 = 9186,75 / 46275,7 = 0,198522
  F(1, 5) = 9186,75 / 7417,8 = 1,23847 [p. critique 0,3164]
```

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج gretl

الهوامش والإحالات:

[1] Jean Pierre Citeau,**Gestion des Ressources Humaines(Principes généraux et cas Pratiques**,4Ed,Dalloz,Paris,2002,p13

[2]محمود ذياب العقايلة،**الإدارة الحديثة للسلامة المهنية**، دار صفاء،عمان،2002،ص124

[3] Roger Vincentini,**Les Risques professionnels**,Edition D'Organisation,Paris,2004,p635

[4]محمد عواد الزيادات،**اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة** ،دار صفاء،عمان،2008،ص302

[5] Vincent Plauchu, Nacer Eddm Sadi,**Mesure et Amélioration des Performances Industrielles**,OPU,Algerie ,2006,p84

[6]- مخرجات برنامج التحليل الاقتصادي القياسي gretl

[7]- المرسي السيد الحجازي، عبد القادر محمد عطية، **"مقدمة في الاقتصاد القياسي،المبادئ والتطبيقات "**،دار المطابع، الرياض،2001، ص112

[8] - حسن محمد ، **أساسيات الإحصاء وتطبيقاته**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص 158.

[9]- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **"الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية "**، دار الشروق ، عمان، 1997 ص519

الاتجاه المستقبلي للاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر "دراسة قياسية–آفاق 2021".

أ. مداحي محمد جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

الملخص:

تعد الطاقة من بين أهم ركائز التنمية في مختلف المجتمعات، إذ هي العنصر الأساسي لإدارة عجلة كافة قطاعات النشاط الاقتصادي من صناعة وزراعة ونقل، وخدمات متنوعة، وبالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه الطاقة في مجالات الحياة كافة، فقد أصبح مؤشر استهلاكها بمثابة المقياس الدال على مستوى الرفاهية والنمو الاقتصادي الذي بلغته مختلف اقتصاديات الدول.

ومع التطور المتسارع الذي تشهده مختلف الاقتصادات، وازدياد الطلب على مصادر الطاقة، ولا سيما الأحفورية منها، والتي أصبحت تمثل تهديدا في نفس الوقت، في ظل التوسع الكبير الذي تشهده أنماط ومستويات استهلاك الطاقة، بفعل التوسع الصناعي، والزيادة الكبيرة في تعداد سكانها، والتوسع في تقديم الخدمات.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة محاولة نمذجة سلسلة الطلب على الطاقة في الجزائر خلال الفترة 1971–2011 والتنبؤ به مستقبلا في آفاق 2021.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، النمذجة، التنبؤ، التجربة الجزائرية.

Résumé:

L'énergie est considérée comme l'un des piliers du développement dans les économies, elle représente l'élément principal du déroulement de tous les secteurs économiques, y compris l'industrie, l'agriculture, le transport et d'autres services. Par conséquent, son indice de consommation argumente le niveau de croissance et confort économique des économies.

Or, les économies connaissent un développement excessif dans tous les domaines, ce qui a augmenté la demande aux énergies, plus précisément les fossiles, qui présentent aujourd'hui une menace à l'échelle international, cela a révélé la nécessité de découvrir d'autres alternatives tel que les énergies renouvelables.

Donc, on va essayer dans cette étude de modéliser une chaine de demande sur les énergies renouvelables en Algérie dans une période donnée de 1971-2011, pour prévoir son évolution à l'horizon 2021.

Mots clés : *Les énergies renouvelables, Modélisation, Prévision, Algérie.*:

مقدمة: :تعتبر الطاقة عنصراً جوهرياً من عناصر تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية، كما أنها تضطلع بدور هام في تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما تشكل الطاقة في العالم شريان الحياة ونمو اقتصادها لهذا يزداد الطلب العالمي عليها كل يوم، ومن أجل تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة سوف يتطلب من جميع البلدان تبني تكنولوجيات الجيل الجديد

في الوقت الذي تواصل فيه الاستثمار في فعالية الطاقة و في البدائل القابلة للتجديد للوقود الأحفوري (البترول و مشتقاته).

تعتبر مشكلتي نضوب مصادر الطاقة التقليدية والتلوث البيئي الناتج عن إفراط الدول في حرق النفط والفحم، إضافة إلى ارتفاع أسعارها وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية وخيمة لدول العالم النامي، وبالتالي دعت الضرورة إلى تبني مصادر جديدة للطاقة تحقق الحاجات اليومية للإنسان دون أن تكون هذه المصادر مدعاة للتلوث البيئي والضرر بالإنسان.

إن مصادر الطاقة المتجددة تعتبر أحد أهم البدائل الصديقة للبيئة والتي يمكن بتعظيم الاعتماد عليها بديلا عن الطاقة التقليدية غير المتجددة من خلال تقليل الأضرار التي تتعرض لها بيئة الكرة الأرضية بسبب استخدام مصادر الطاقة التقليدية غير المرشد، كما أن النمو السكاني الذي يشهده العالم يستهلك قدرا كبيرا من مصادر البيئة الطبيعية، لذلك فإنه من الضروري التوجه إلى الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة المتجددة بدلا من الطاقة التقليدية أصبح حتميا بهدف تقليل الأضرار البيئية التي تنتج عن استخدام الطاقة التقليدية وعدم التعدي على حق أجيال المستقبل في مصادر الطاقة والبيئة النظيفة الصحية الصالحة لحياة الإنسان.

كما استهدفت هذه الدراسة محاولة نمذجة سلسلة مستوى الطاقة المتجددة في الجزائر خلال الفترة 1971-2011 بالاعتماد على المقاربة الإحصائية أي دون الحاجة إلى معرفة المتغيرات التفسيرية المؤثرة في هذه الأخيرة وإنما فقط من المعلومات المتوفرة في ماضي هذه السلسة والهدف من ذلك محاولة التحكم في سلسلة مستوى الطاقة المتجددة من أجل التنبؤ بقيمها المستقبلية. ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق أدوات القياس الاقتصادي وبالأخص منهجية بوكس – جينكنز في تحليل السلاسل الزمنية، وخلصت الدراسة إلى أن الطاقات المتجددة في الجزائر ستشهد استقرارا خلال الفترة 2016-2021 في حدود 2597 كيلو طن مكافئ نفطي.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: ما هو سلوك الطاقات المتجددة في الجزائر وما هي اتجاهاتها المستقبلية خلال آفاق 2021؟ ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى:

أولا: مدخل معرفي للتوجه الدولي الحديث الى الطاقات المتجددة

1- الإطار النظري للطاقات المتجددة: عندما عرف الإنسان النار، عرف أول طريقة لاستغلال الطاقة واستخدامها في مختلف أغراضه الحياتية، مثل: طهي الطعام وتدفئة الكهف وإنارة الظلام، وهكذا كان الحجر هو أول مصدر خارجي للطاقة، ثم تلاه الخشب وغيره من أدوات إشعال النار، والحصول على الطاقة الحرارية.

وهناك تصنيف للطاقة ومصادرها يقوم على مدى إمكانية تجدد تلك الطاقة واستمراريتها، وهذا التصنيف يشمل:

- **الطاقة التقليدية أو المستنفذة:** وتشمل الفحم والبترول والمعادن والغاز الطبيعي والمواد الكيميائية، وهي مستنفذة لأنها لا يمكن صنعها ثانية أو تعويضها مجدداً في زمن قصير.

- **الطاقة المتجددة أو النظيفة أو البديلة:** وتشمل طاقة الرياح والهواء والطاقة الشمسية وطاقة المياه أو الأمواج والطاقة الجوفية في باطن الأرض وطاقة الكتلة الحيوية، وهي طاقات لا تنضب.

1-1- خصائص مصادر الطاقة البديلة: المقصود بالمصادر الحالية للطاقة تلك المصادر التي تزود البشر بالجزء الأساسي والأكبر من احتياجاتهم من الطاقة، فلحد الآن ما زال بعض الناس يعتمدون على أخشاب الأشجار في تلبية جزء من متطلباتهم من الطاقة كما أن بعضهم الآخر مازال يعتمد على الحيوانات في التنقل وحمل الحاجيات والحراثة، ونجد بعضهم يستخدم مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية للحصول على بعض متطلباته من الطاقة، إلا أن هذه المصادر مجتمعة ليست ذات قيمة كمية تذكر بالمقارنة مع ما يستهلكه الإنسان من مصادر أخرى.[1]

وإن خصائص مصادر الطاقة المتجددة وطبيعتها عموما تفرض على الإنسان تطوير التكنولوجيا الملائمة لاستغلالها، ويتضح هذا بجلاء فيما لو نظرنا إلى مصادر الشائعة حاليا، فاستخراج النفط مثلا فرض على الإنسان تطوير تكنولوجيا الحفر، وأهم هذه الخصائص تتمثل في:[2]

إن مصادر الطاقة البديلة رغم ديمومتها على المدى البعيد إلا أنها لا تتوفر بشكل منتظم طول الوقت وعلى مدار الساعة، فهي ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء متى نشاء فمصادر الطاقة البديلة تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الإنسان على التحكم فيها أو تحديد مقادير المتوفر منها، كالشمس وشدة الإشعاع.

إن شدة الطاقة في المصادر البديلة ليست عالية التركيز، وبالتالي فإن استخدام هذه المصادر يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات والأحجام الكبيرة، والواقع أن هذا هو أحد أسباب ارتفاع التكلفة الولية لأجهزة الطاقة البديلة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد عوائق أمام انتشارها السريع.

تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة البديلة، فالطاقة الشمسية هي طاقة الموجات الكهرومغناطيسية المكونة لأشعة الشمس وتتجسد على الأرض بعدة أشكال منها الضوء والحرارة، أما الطاقة الهوائية ففي حركة الهواء نفسه وهي بدلك طاقة ميكانيكية.

1-2- مزايا استخدام الطاقة المتجددة وتكنولوجياتها: تتميز مصادر الطاقة المتجددة بتنوع وتعدد استخداماتها، حيث تستخدم في العديد من المجالات، مثل توليد الكهرباء، الاستخدامات المنزلية الصغيرة (الطبخ والتدفئة)، المجالات الصناعية، وتحليه المياه. لذلك فإن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يحقق العديد من المزايا التالية:[3]

تنويع مصادر الطاقة، تحسين البيئة، توفير الطاقة الكهربائية ورفع مستوى المعيشة.

1-3- معوقات نشر الطاقة المتجددة: وتتمثل المعوقات التي تجابه نشر الطاقة المتجددة في الآتي:[4]

معوقات فنية: تتمثل أهمها في:

- الفجوة التقنية وغياب الجانب المعرفي في الدول النامية.
- معوقات تسويقية وغياب تعريف المستهلك بتطبيقات الطاقة المتجددة المنزلية (التسخين الشمسي للمياه، الإضاءة،..).
- انخفاضا مستوي خدمات ما بعد البيع (التشغيل والصيانة).

معوقات تشريعية: تتمثل أهمها في:

- فرض الضرائب الجمركية على معدات الطاقة المتجددة وقصور التمويل المحلى.
- محدودية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء مشروعات لإنتاج واستخدم تطبيقات الطاقة المتجددة.
- التحديات التي تواجه توظيف الطاقات المتجددة على الصعيد الإقليمي:
- عدم وجود استراتيجيات ملائمة وشاملة على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص لتمويل المشاريع المتعلقة باستخدامات الطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية التي ستنضب يوماً ما ولن تفي بمتطلبات الدول العربية في المستقبل .
- غياب التشريعات والسياسات للاستثمارات التي من شأنها أن تحقق أهداف تنمية مصادر الطاقة المتجددة، والقوانين التي من شأنها ضبط استنزاف الموارد الطبيعية التقليدية المستخدمة في توليد الطاقة.
- غياب التنظيم والتنسيق المؤسسي على المستوى الوطني والإقليمي للمشاريع التي تهدف للاستفادة من الطاقات المتجددة في بعض الدول العربية .
- عدم بروز دور الحكومات في تعزيز وترسيخ استخدام تقنيات الطاقات المتجددة، نظراً لاعتمادها أصلاً وبشكل كلي على الطاقات التقليدية في مشاريعها المختلفة .
- غياب البرامج التوعوية للمواطنين المبنية على أسس علمية وموضوعية حول ترشيد الكهرباء والماء، الهادفة إلى إحلال الطاقات المتجددة مكان استخدامات الطاقة التقليدية.

- ضعف دور القطاع الخاص في نشر تقنيات الطاقة المتجددة، المتمثل في عدم استثماره في مجال إنشاء مصانع الصناعات الخفيفة القائمة على تجميع وتركيب الأجهزة التي توظف الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية، وتوفيرها بسعر معقول للمستهلك .
- ندرة المشروعات التي تهدف إلى توظيف الطاقات المتجددة في الحياة اليومية العملية وفي المؤسسات والمصانع المختلفة، والتي من شأنها أن تقلل من التلوث البيئي الناجم عن استخدامات الطاقات التقليدية.
- ندرة بعض أنواع الطاقات المتجددة كالمياه وعدم ثبات البعض الآخر كالرياح يحول دون استثمارها، هذا إلى ارتفاع تكلفة استخدام بدائل الطاقات التقليدية حالياً.

1-4- فعالية تكنولوجيا الطاقة المتجددة في الوفاء بجميع أنواع متطلبات الطاقة:[5]

إمداد الشبكة الكهربائية بالطاقة: يمكن للطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الحيوية بالإضافة إلى الطاقة الشمسية أن تحل تدريجيًا محل مصادر الطاقة التقليدية، حيث يمكن من خلال المزج الملائم بين مصادر الكهرباء وتكنولوجيا التحكم في الشبكة الكهربائية الذكية ضمان استقرار الشبكة الكهربائية.

إمداد المناطق القروية بنظام التوليد الذاتي للطاقة: يقدر العدد بحوالي ملياري شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من عدم القدرة على الوصول إلى شبكة الكهرباء العامة، وتتميز وحدات توليد الطاقة الذاتية التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة بقدرتها على توفير الكهرباء في أي مكان يصعب فيه إنشاء شبكة كهربائية من الناحية الفنية أو الاقتصادية.

الإمداد بالحرارة اللامركزية: تقدم الطاقة الحيوية والطاقة الحرارية الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية الطاقة اللازمة لتوفير التدفئة والتبريد والمياه الساخنة للوحدات السكنية ومعالجة الحرارة في مجال الصناعة.

الوقود الحيوي لوسائل النقل: يمكن استخدام الكتلة الحيوية والمخزون الطبيعي من الطاقة الشمسية كوقود لجميع محركات وسائل النقل لضمان التنقل بطريقة مستدامة.

2- **الاهتمام الدولي بالطاقات المتجددة:** أفاد تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيت" أنه على الرغم من زيادة حدة وصعوبة مساحة المنافسة، إلا أن الاستثمارات الكلية في مجال الطاقات المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) قد تزايدت بنسبة 17% في سنة 2010 لتسجل 257 مليار دولار، وهو ما يعني زيادتها بمقدار ستة (6) أضعاف عن النسبة المسجلة في 2004، و94% عن النسبة الكلية لعام 2007 وهو العام الذي سبق الأزمة المالية العالمي

لقد تجاوزت الطاقة المتجددة مرحلة كونها "سلعة ذات مكانة" في العديد من البلدان، لتصبح حصة هامة سريعة النمو من إمدادات الطاقة، من خلال استمرارها في النمو بشكل سريع خلال سنة 2011 في كافة قطاعات الاستخدام النهائي، لتتزايد استخدامات مصادر الطاقة المتجددة بشكل ملحوظ تمثل في الإمداد بنحو 16.7% من الاستهلاك النهائي للطاقة على المستوى العالمي.

في سنة 2011 توسعت تقنيات الطاقة المتجددة في أسواق جديدة حيث قامت ما يقرب 50 دولة بتركيب قدرات جديدة من طاقة الرياح، كما تزايدت القدرات المركبة من الطاقة الشمسية والخلايا الكهروضوئية في دول وأقاليم جديدة، وتمثل الطاقات المتجددة أكثر من نصف الطاقة الكهربائية المضافة على مستوى العالم (نحو 208 جيغاوات سنة 2011)، مرتفعة من 8% في عام 2010، أي أكثر من 25% من قدرات توليد الطاقة الكهربائية عالميا (التي تقدر بنحو 5360 جيغاوات)، لتوفر حوالي 20.3% من الكهرباء.

هناك على الأقل 118 دولة (نصفهم تقريبا دول نامية) لديها أهداف في مجال الطاقة المتجددة منذ بداية 2012، مرتفعة عن 96 دولة في سنة 2011، يأتي ذلك على الرغم من التراخي الملحوظ من قبل الدول المتقدمة، وهو ما يمثل بدوره ضغوطا شديدة وخاصة أوروبا ومن بين التحولات الرائدة الذي شهدها مجال الطاقات المتجددة ما يلي:[6]

1- الولايات المتحدة الأمريكية: وفرت مصادر الطاقة المتجددة 12.7% من إجمالي الطاقة الكهربائية المحلية في عام 2011، حيث ارتفعت من 10.2% سنة 2010، و9.3% سنة 2009، وتقدر القدرة الكهربائية المضافة في سنة 2011 بنحو 39% من مصادر الطاقة المتجددة، معظمها من طاقة الرياح، وتمثل مصادر الطاقة المتجددة حوالي 11.8% من الطاقة الأولية المنتجة في الولايات المتحدة (مقارنة مع 11.3% من الطاقة النووية).

2- **الصين:** جاءت الصين في المرتبة الثانية عالميا في تركيبات توربينات الرياح، فقد زاد توليد الطاقة من الرياح بنسبة أكثر من 48.2% خلال العام، كما كانت أكبر منتج للطاقة المائية، والرائد في مجال تصنيع الوحدات الكهروضوئية في عام 2011.

3- الاتحاد الأوروبي: تمثل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من 71% من إجمالي الطاقة الكهربائية المضافة في عام 2011، وتمثل الطاقة الكهروضوئية وحدها نحو نصف (46.7%) من القدرات الجديدة التي دخلت حيز التشغيل.

4- أمريكا اللاتينية: تبدو أمريكا اللاتينية الأقرب إلى الوصول إلى الطاقة بشكل كامل مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، ولاسيما الكهرباء، فقد توسعت ستة (6) بلدان من دول أمريكا اللاتينية في تركيب نظام الطاقة الشمسية المنزلية مما أدى إلى تركيب أكثر من 113000 وحدة في عام 2011.

5- إفريقيا: تم تركيب 8432 محطة غاز حيوي جديدة في تسعة (9) بلدان خلال عام 2011، لترتفع معدلات إنتاج الغاز الحيوي بنسبة 100% مقارنة مع سنة 2010.

ثانيا:تحليل مؤشرات الطاقات المتجددة في الجزائر

1- تحليل تطور إجمالي إنتاج الطاقة: يشير إنتاج الطاقة إلى أشكال الطاقة والبترول الأولية (النفط الخام، وسوائل الغاز الطبيعي، والنفط المستخرج من المصادر غير التقليدية)، والغاز الطبيعي، وأنواع الوقود الصلب (الفحم، واللغنيت، والأنواع الأخرى من الوقود المستخرج)، وأنواع الطاقة المتجددة والمخلفات القابلة للاشتعال، وكذلك الكهرباء الأولية، والتي تتحول كلها إلى مواد مكافئة للنفط.

الشكل رقم 01: تطور إنتاج الطاقة في الجزائر خلال الفترة 1971-2011

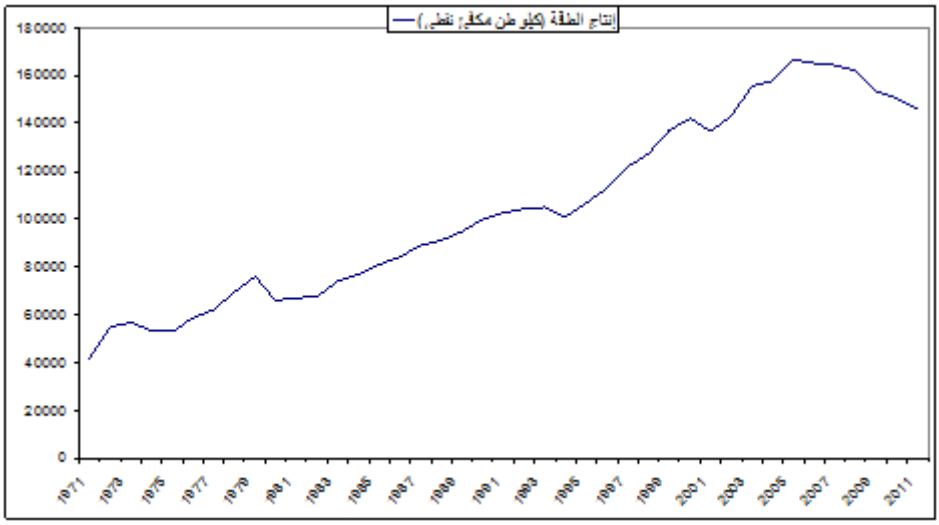

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

شهد قطاع إنتاج الطاقة على المستوى الدولي ارتفاعات مستمرة خلال الفترة 1971-2005 بمعدل نمو سنوي بلغ 4.39% وانخفاضات مستمرة خلال الفترة 2006-2011 بلغ معدل نموها -2.18%، حيث تضاعف إنتاج الطاقة على المستوى الدولي بأكثر من 3.5 مرة، إذ انتقل من 41506,078 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 1971 إلى 145845,953 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 2011.

2: تحليل استخدام الطاقة: يشير استخدام الطاقة إلى استهلاك الطاقة الأولية قبل تحويلها إلى أنواع وقود المستخدم النهائي الأخرى، وهو ما يعادل الإنتاج الأصلي مضافا إليه الواردات والتغيرات على

المخزونات ومخصوما منه الصادرات وكميات الوقود التي يتم توريدها إلى السفن والطائرات التي تشتغل بأنشطة النقل الدولية.

الشكل رقم 02: تطور الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق في الجزائر خلال الفترة 1971-2011

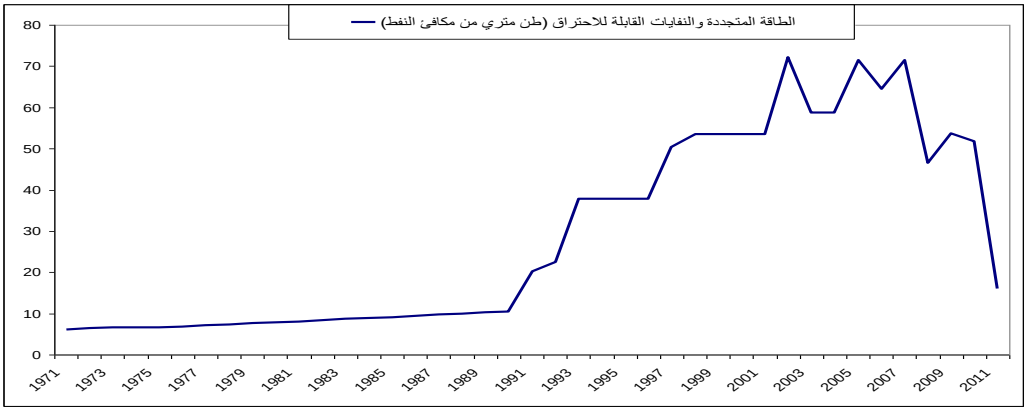

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3- تحليل تطور البديلة والطاقة النووية: الطاقة النظيفة هي الطاقة التي تتولد من مواد غير كربوهيدراتية ولا تنتج ثاني أكسيد الكربون عند إنتاجها. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الطاقة الكهرومائية والنووية والحرارية الأرضية والطاقة الشمسية.

الشكل رقم 03: تطور الطاقة البديلة والطاقة النووية في الجزائر خلال الفترة 1971-2011

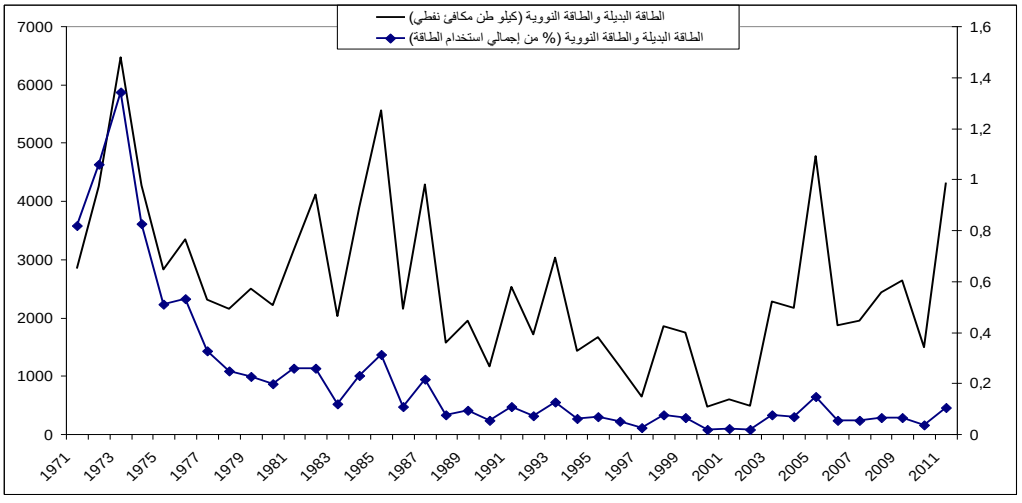

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

عرف تطور الطاقة البديلة والطاقة النووية في الجزائر تذبذبات عدة خلال الفترة 1971-2011، وما يمكن ملاحظته من الشكل أن اتجاه التطور كان سالبا خلال الفترة 1971-2002 حيث انتقلت القيمة من 2838 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 1971 إلى 490,2 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 2002 بمعدل نمو سنوي بلغ 9.82%، ثم تحول إلى اتجاه عام تصاعدي خلال الفترة 2003-2011 حيث تطورت الطاقة البديلة والطاقة النووية في الجزائر من 2279 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 2003 (نمو يقدر بـ حوالي 365% مقارنة بـ 2002) إلى 4317,2 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 2011، بمعدل نمو سنوي بلغ 66.93%، حيث تضاعفت القيمة بحوالي 1.89 مرة.

ثالثا : منهجية النمذجة الاقتصادية سلوك الطاقات المتجددة في الجزائر

يعتبر كتاب الباحثين Box-Jenkins (1970) في تحليل السلاسل الزمنية من بين أهم كتب القياس الاقتصادي الحديثة، حيث يهتم بجمع بعض التقنيات المستعملة للمساعدة على تخصيص مراتب النموذج وتقدير معالمه، ثم اقتراح بعض الطرق للتأكد من صلاحية النموذج لأخذ شكله النهائي. ويرى كل من بوكس وجينكنز أن النماذج الديناميكية الخطية المقدرة والتحليلات النظرية المرافقة لها لا تعطينا شكل النموذج فقط، وإنما توفر أيضا المعالم المقدرة جيدا للنموذج الذي يختبر بواسطة تحليلات خاصة نابعة من البيانات.

هناك مجموعة من الخطوات التسلسلية والأساسية حسب بوكس وجينكنز لبناء نموذج لسلسلة زمنية واحدة بغرض التوقع والمراقبة، وتنحصر هذه الخطوات في أربع عناصر يتعين إتباعها حتى نستخدم منهجية بوكس –جينكنز في التنبؤ، تتمثل فيما يلي:

- ✓ مرحلة التعرف (التمييز) Identification
- ✓ مرحلة التقدير Estimation
- ✓ مرحلة الفحص (المراقبو و الضبط) التشخيصي Diagnostic
- ✓ مرحلة التنبؤ Prediction

عموما يمكن تبيين منهجية بوكس – جينكنز كما يلي :

نعلم أن أي سلسلة زمنية غير مستقرة ومتجانسة يمكن أن تُنمذج على الشكل $ARIMA(p,d,q)$ ويكون المشكل التطبيقي هو كيفية اختيار القيم الثلاثة (p,d,q)، ولتخصيص شكل هذا النوع من النماذج نختبر كلا من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية من اجل السلسلة الزمنية المعنية بالدراسة، فبمعرفة السلسلة الزمنية لـ ER_t (المطلوب نمذجتها و هي اختصار لكلمة *Energie Renouvelable*) يكون المشكل هو تحديد درجة التجانس d، أو عدد

الفترات التي نفرّق بها السلسلة من أجل الحصول على السلسلة المستقرة، ومنه لتحديد القيمة العددية المناسبة لـ d ، نستعمل الفكرة القائلة بان الارتباط الذاتي p_K بالنسبة للسلاسل الزمنية المستقرة، يجب أن يقترب تدريجيا من الصفر كلما كبر عدد التأخيرات K ، و لمعرفة ذلك نعتبر نموذج السيرورة $ARMA(p,q)$ ، حيث أن دالة الارتباط الذاتي للجزء $MA(q)$ تصبح صفرا عند $K\rangle q$ ، لأن هذا النمط له ذاكرة تساوي q فترة فقط، ومنه إذا كانت ER_t تتبع السيرورة $MA(q)$ فإن $p_K = 0$ من أجل $K\rangle q$ ،و من جهة أخرى نعلم كذلك أن دالة الارتباط الذاتي للجزء $AR(p)$ من السيرورة $ARMA(p,q)$ المستقرة هي ذات خاصية رطبة هندسيا، وأخيرا أن دالة الارتباط الذاتي للسيرورة الكاملة $ARMA(p,q)$ لها متوسط متحرك مميز من اجل الفترات $q-p$ الأولى، لكن بعد ذلك تكون منحدرة ذاتيا في التصرف وتأخذ خصائص $AR(p)$.الجدول التالي يلخص مختلف الحالات:

الجدول رقم 01: طبيعة النموذج وفق منحنى الارتباط الذاتي.

نوع النموذج	ACF	PACF
$MA(q)$	تنعدم بعد الفترة q	**غير منعدمة**
$AR(p)$	**غير منعدمة**	**تنعدم بعد فترة p**
$ARMA(p,q)$	**غير منعدمة**	**غير منعدمة**

المصدر: مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر،أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000، ص: 145.

تلي هذه المرحلة مرحلة تشخيص النموذج و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات أهمها تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي من النموذج المقدر من أجل قبول أو رفض فرضية التشويش الأبيض للبواقي باستعمال اختبار (Box –Pierce) أو (Ljung–Box–Pierce)، حيث يعتبر النموذج المقدر مرفوضا إذا رفضنا فرضية العدم للتشويش الأبيض للبواقي، كمانه عند التقدير يتم المفاضلة بين النماذج المرشحة المختلفة للتقدير بالاعتماد على معايير كل من *AIC* و*SC* و*HQ* ، وأخيرا تأتي مرحلة التنبؤ كما سنرى لاحقا.

رابعا: نتائج النمذجة الاقتصادية لسلوك الطاقات المتجددة في الجزائر.

أولا: دراسة وصفية لبيانات السلسلة ER_t : تتكون السلسلة من 41 مشاهدة، ممتدة من 1971 إلى 2011 ، بمستوى متوسط (2542.45) وقيمة عظمى سجلت في سنة 1973 (6467.2) وقيمة صغرى سجلت سنة 2000 (464.4)،تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب اكبر قيمة وأصغر قيمة عرفها حجم الطاقة المتجددة في الجزائر خلال فترة الدراسة، بينما ينصف هذه السلسلة مستوى وسيطي

2210.2، وتشتت في السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1369.95، وهو ما يعطينا فكرة حول درجة عدم تجانس مستويات السلسلة، حيث أن معامل الاختلاف[7] يساوي إلى $(c.d = \frac{1369.95}{2542.45} = 0.53)$.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة ER_t باستخدام اختبار ديكي- فولر المطور *Dickey-Fuller Augmented (ADF) Test*: تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن[8]، ولاختبار استقرارية السلسلة ER_t يوجد عدة أدوات إحصائية أهمها اختبار ديكي- فولر المطور.

الهدف من خلال اختبار *ADF* تأكيد استقرارية السلسلة ER_t بالاعتماد على برنامج *Eviews* 7.0 فان خطوات هذا الاختبار يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: اختبار *ADF* لاستقرارية السلسلة ER_t

نوع النموذج	النموذج 1		النموذج 2		النموذج 3	
	$ADF\ t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	$ADF\ t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5	$ADF\ t_{\hat{\phi}_j}$	القيمة الحرجة %5
اختبار ADF (للسلسلة ER_t)	**4.41 -**	- 3.52	**3.97 -** (الثابت غ م)[9]	2.93 -	1.79 - (الاتجاه غ م)	1.94 -

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews 7.0*.

من خلال الجدول نلاحظ انه عند الفرق الأول للسلسة ER_t الإحصائية المحسوبة $\tau_{\hat{\phi}_1}$ تصبح اكبر (بالقيمة المطلقة) من الإحصائية المجدولة $\tau_{tabulè}$ في النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، ومنه لا نقبل الفرضية $(H_0 : \lambda = 0)$ أو $(H_0 : \phi_1 = 1)$، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة، وكذلك عدم معنوية الثابت و معامل الاتجاه، ومنه فإن السلسلة ER_t مستقرة من نوع *DS* بدون انحراف (*Sans dérivé*)، كما أنه من خلال كل من شكل السلسلة ودالة الارتباط الذاتي لها نلاحظ عدم وجود صورة منتظمة للمنحنى خلال فترات (سنوات) معينة وكذلك عدم وجود تغيرات فصلية في السلسلة مما يدل على خلو السلسلة ER_t من المركبة الفصلية.

ثالثا: نمذجة السلسلة ER_t: بعد ضمان الاستقرارية للسلسة ER_t نصل إلى مرحلة تحديد المراتب (p,q)للنموذج المختلط $ARMA$ المعرف لهذه للسلسلة، حيث تبقى هذه المرحلة الأصعب في بناء نماذج السلاسل الزمنية،لأنه يمكن للنموذج الأولي المختار أن يرفض في مرحلة متأخرة من التحليل.

1- تعريف النموذج المعرف للسلسة ER_t: تكون الصيغة الرياضية للسيرورة $ARMA(p,q)$ المعرفة للسلسة ER_t من الشكل:

$$ER_t = \alpha_1 ER_{t-1} + \alpha_2 ER_{t-2} + ... + \alpha_p ER_{t-p} + \delta + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - ..... - \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

وبإدخال معامل التأخير L فان الصيغة تصبح:

$$\Rightarrow \left(1 - \alpha_1 L - \alpha_2 L^2 - ..... - \alpha_p L^p\right) \cdot ER_t = \delta + \left(1 - \theta_1 L - \theta_2 L^2 - ..... - \theta_q L^q\right) \cdot \varepsilon_t$$

من أجل تحديد النموذج المعرف للسلسة المستقرة ER_t ، ونظرا لأهمية هذه المرحلة، فسنحاول دراسة أكثر من صيغة رياضية مرشحة لنماذج $ARMA$ مختلفة حسب المراتب (p,q).

ويكون بذلك النموذج المختار هو الذي يعطي أحسن توفيقة بين المعايير Akaike،Schwarz،Hannan-Quinn، مع أخذ بعين الاعتبار مستوى معامل التحديد R^2 معنوية المعلم المقدرة وإحصائية DW.

- بعد تفحص كل النماذج المرشحة يمكننا اختيار النموذج $ARMA(1,2)$ لعدة اعتبارات منها:
  - أقل قيمة للمعايير Akaike،Schwarz،Hannan-Quinn.
  - مستوى أعلى لمعامل التحديد R^2 .
  - بالنظر إلى منحنيات دوال الارتباط (البسيطة والجزئية) للسلسلة ER_t (الملحق رقم 2) نلاحظ أن كل من معاملات الارتباط الأولى والثانية لدالة الارتباط الذاتي ومعامل الارتباط الأولى لدالة الارتباط الجزئية على التوالي ذات معنوية إحصائية، أما باقي المعاملات p_K فهي لا تختلف معنويا على الصفر (داخل مجال الثقة)، كمان المنحنيان عموما متشابهان، حيث نجد تناقص بشكل هندسي لمنحنى دالة الارتباط الذاتي والجزئية، وهي الحالة التي توافق نماذج $ARMA$ حيث أنه ممكن أن تكون: $p = 0 \vee 1$ و $q = 0 \vee 1 \vee 2$.
  - معنوية جيدة للمعالم المقدرة .
  - وفقا لهذه النقاط تكون الصيغة الرياضية المثلى للنموذج المعرف للسلسلة المستقرة ER_t من الشكل:

$$ER_t = \alpha_1 ER_{t-1} + \delta + \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2}$$

وبإدخال معامل التأخير L فإن الصيغة تصبح:

$$(1-\alpha_1 L)\cdot ER_t = \delta + (1-\theta_1 L-\theta_2 L^2)\cdot \varepsilon_t$$

أي: $ER_t \rightarrow ARMA(1,2)$

2- تقدير النموذج المعرف للسلسلة ER_t: من خلال الاعتبارات السابقة فإن شكل النموذج الأمثل للسلسلة ER_t هو كما يلي:

الشكل رقم 04 :نتائج تقدير نموذج $ARMA$ للسلسلة ER_t.

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares
Date: 09/26/14 Time: 07:55
Sample (adjusted): 1972 2011
Included observations: 40 after adjustments
Convergence achieved after 15 iterations
MA Backcast: 1970 1971

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2259.877	362.5932	6.232542	0.0000
AR(1)	0.129402	0.063924	2.024316	0.0565
MA(1)	-0.180706	0.033587	-5.380313	0.0000
MA(2)	0.953112	0.017614	54.10964	0.0000

R-squared	0.695599	Mean dependent var	2535.065
Adjusted R-squared	0.545232	S.D. dependent var	1386.575
S.E. of regression	1121.985	Akaike info criterion	16.97823
Sum squared resid	45318638	Schwarz criterion	17.14711
Log likelihood	-335.5645	Hannan-Quinn criter.	17.03929
F-statistic	7.854352	Durbin-Watson stat	1.745025
Prob(F-statistic)	0.000370		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews 7.0*.

ومنه يمكن صياغة النموذج $ER_t \rightarrow ARMA(1,2)$ رياضيا، على النحو التالي:

$$ER_t = 0{,}13\cdot ER_{t-1} + 2259{,}87 + \varepsilon_t - 0{,}18\cdot \varepsilon_{t-1} + 0.95\cdot \varepsilon_{t-2}$$

أو: $$(1-0{,}13L)\cdot ER_t = 2259{,}8 + (1-0{,}18L+0{,}95L^2)\cdot \varepsilon_t$$

ثالثا: تشخيص النموذج: نهدف من خلال هذه المرحلة إلى اختبار قوة النموذج الإحصائي المختار ($ER_t \rightarrow ARMA(1,2)$) عبر النقاط التالية:

1- التحليل الإحصائي للنموذج: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل معاملات المتغيرات المفسرة معنوية إحصائيا عند مستوى 5%، (الاحتمال المقابل لقيمة t_{cal} اقل من 0.05) ، إحصائية DW

تبين خلو النموذج من مشكل الارتباط الخطي، يدل كل هذا على جودة النموذج المقدر كمان قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,69$) تبين على قوة جودة توفيق النموذج.

2- مقارنة بيانات السلسلتين الأصلية و المقدرة: من خال الشكل يمكننا ملاحظة شبه المطابقة بين منحنيي السلسلة الاصلية (Actuel) ومنحنى السلسلة المقدرة (Fitted)،هذا من شانه ان يعطينا فكرة على مدى اهمية تعبير النموذج المقدر $ER_t \rightarrow ARMA(1,2)$ على بيانات ER_t.

الشكل رقم 05: مقارنة بيانات السلسلتين الأصلية و المقدرة.

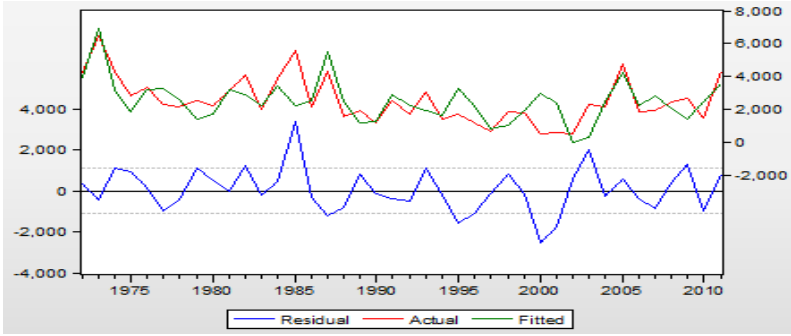

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *Eviews 7.0*.

3- تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي: نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، أن المعاملات المحسوبة من اجل كل الفجوات *k* معنويا لا تختلف عن الصفر (داخل مجال الثقة)، ولاثبات هذا نستعمل اختبار Ljung-Box .

الشكل رقم 06: دالة الارتباط الذاتي للبواقي.

Correlogram of Residuals

Date: 09/26/14 Time: 08:18
Sample: 1971 2011
Included observations: 39
Q-statistic probabilities adjusted for 4 ARMA terms

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.014	-0.014	0.0078	
		2	0.087	0.086	0.3322	
		3	-0.030	-0.028	0.3712	
		4	-0.100	-0.109	0.8309	
		5	-0.073	-0.072	1.0794	0.299
		6	0.326	0.351	6.2428	0.044
		7	-0.037	-0.028	6.3110	0.097
		8	0.047	-0.050	6.4268	0.169
		9	-0.079	-0.085	6.7623	0.239
		10	-0.166	-0.104	8.2875	0.218
		11	0.013	0.089	8.2975	0.307
		12	0.115	0.038	9.0743	0.336
		13	-0.049	-0.077	9.2225	0.417
		14	0.001	-0.083	9.2227	0.511
		15	-0.315	-0.314	15.836	0.147
		16	-0.170	-0.066	17.853	0.120

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *Eviews 7.0*.

4- اختبار *Ljung-Box*: استعمل هذا الاختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات أقل من 16 أعلاه حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة (*LB*) آخر قيمة في العمود Q-Stat في الشكل أعلاه ، حيث[10] : $LB = 17.85$

القرار: لدينا الإحصائية المحسوبة $LB = 17.85$ أكبر من الإحصائية المجدولة $X^2_{0,05;41}$ ومنه نقبل فرضية التشويش الأبيض للسلسلة البواقي. أو بأن كل معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر $(H_0 : P_1 = P_2 = ... = P_{16} = 0)$.

خامسا : التنبؤ بمستويات الطاقات المتجددة في الجزائر – أفاق 2021

يمكن التنبؤ بمستوى السلسلة ER_t الموافق لسنة 2012 من خلال المعادلة التراجعية التالية:

$$ER_t = 0{,}13 \cdot ER_{t-1} + 2259{,}87 + \varepsilon_t - 0{,}18 \cdot \varepsilon_{t-1} + 0.95 \cdot \varepsilon_{t-2}$$

ومنه: $$ER_{2012} = 0{,}13 \cdot ER_{2011} + 2259{,}87 + e_{2012} - 0{,}18 \cdot e_{2011} + 0{,}95 \cdot e_{2010}$$

حيث e_{2010}, e_{2011}:تمثل على التوالي أخر قيمة لبواقي التقدير و تساوي (- 968.03 ، 783.64) على التوالي.

$$ER_{2012} = 0{,}13 \cdot (4317{,}2) + 2259{,}87 + 0 - 0{,}18 \cdot (783{,}64) + 0{,}95 \cdot (-968{,}03) \simeq 1760{,}43$$

- بنفس الخطوات السابقة نستطيع حساب القيم التنبؤية لحجم الطاقة المتجددة للعشر سنوات المقبلة، والجدول التالي يبين القيم المتوقعة لمستويات الطاقة المتجددة في الجزائر ، على بعد 10 سنوات من نهاية فترة السلسلة محل الدراسة :

الجدول رقم 03: المستويات المتوقعة لمستوى الطاقة المتجددة في الجزائر بالآلاف للفترة 2012-2021.

السنوات	البواقي e_t	ER_t
2010	-968.03	1496.4
2011	783.64	4317.2
2012	0	1760.45
2013	0	3233.18
2014	0	2680.18
2015	0	2608.79
2016	0	2598.95
2017	0	2597.73
2018	0	2597.57
2019	0	2597.50
2020	0	2597.44
2021	0	2597.37

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 7.0.

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية والقياسية توصلنا إلى **النتائج التالية:**

- شهد إنتاج الطاقة على المستوى الدولي ارتفاعات مستمرة خلال الفترة 1971-2005 بمعدل نمو سنوي بلغ 4.39% وانخفاضات مستمرة خلال الفترة 2006-2011 بلغ معدل نموها -2.18%.
- تضاعف استخدامات الطاقة 4.8 مرة سنة 2011 مقارنة بسنة 1971، ونمت بمعدل سنوي بلغ 4.24%.
- شهد تطور الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق شهد ثلاث مراحل أساسية: تمثلت المرحلة الأولى في الفترة 1971-1989، حيث نمت القيمة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.65% وتضاعفت القيمة بـ 1.65 مرة، وشهدت المرحلة الثانية 1990-2007 عدة تقلبات ونمت قيمتها بمعدل نمو سنوي بلغ 14.06% وتضاعفت القيمة بحوالي 6.8 مرة، في حين تميزت المرحلة الثالثة 2008-2011 انخفاضات حادة حيث انخفضت القيمة بمعدل نمو سنوي بلغ -22.98%.
- تطورت الطاقة البديلة والطاقة النووية في الجزائر خلال الفترة 2003-2011 من 2279 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 2003 (نمو يقدر بـ حوالي 365% مقارنة بـ 2002) إلى 4317,2 كيلو طن مكافئ نفطي سنة 2011، بمعدل نمو سنوي بلغ 66.93%، حيث تضاعفت القيمة بحوالي 1.89 مرة.

– السلسلة محل الدراسة (حجم الطاقة المتجددة) مستقرة في المستوى وتتبع سيرورة مختلطة من الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة أي : $ER_t \rightarrow ARMA(1,2)$

– وجود أثر موجب ومعنوي لمستوى الطاقة المتجددة لفترة الماضية على مستوى الطاقة المتجددة الحالي.أي أن مستوى الطاقة المتجددة في الفترة (t) يرتبط مستوى الطاقة المتجددة في الفترات السابقة (t–i) و يتناسب طرديا معها، إن هذه العلاقة تظهر شيئا مهما وهو الطبيعة الحركية لمستوى الطاقة المتجددة أي أن مستوى الطاقة المتجددة الفترة الحالية يتوقف على مستوى الطاقة المتجددة للفترات السابقة.

– ستشهد الطاقات المتجددة في الجزائر استقرارا خلال الفترة 2016–2021 في حدود 2597 كيلو طن مكافئ

الهوامش

[1] –*Mc Mullan.,J,T, Morgan, R.Murray,* ***R.B.Energy Resource and sopply john wiley and sans****. London Energy* 1976*;pp:*66-93.

2- سعود يوسف عياش: "تكنولوجيا الطاقة المتجددة"، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990، سنة 1981، ص ص: 275-280.

3- الأمم المتحدة: "تنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 26 سبتمبر 2002، http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/wssd/pdf/

4- محمد مصطفي الخياط: "مشروع الإستراتيجية العربية للطاقة المتجددة"، دراسة بتكليف من جامعة الدول العربية، ماي 2009.

5- الوكالة الألمانية للطاقة: "الطاقة المتجددة: تقنيات الطاقة المتجددة قصة نجاح ألمانية"، الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا، ص: *www.renewables-made-in-germany.com.*

6- المركز التعاوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" لتمويل مشروعات المناخ والطاقة، ترجمة: محمد مصطفى محمد الخياط، نهلة فوزي الدرملي، الاستثمارات العالمية للطاقات المتجددة تسجل 257 مليار دولار، شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين، كلية فرانكفورت المالية والإدارية، 2011، ص ص:1-5.

7- معامل الاختلاف = الانحراف المعياري مقسوم على المتوسط ($c.d = \frac{std.dev}{mean}$) : و هو معيار يدل على درجة تجانس السلسلة بمعنى مدى تشتتها حيث نقول على السلسلة بأنها متجانسة بمعنى أن قيمها لا تخرج على مجال معين ضيق أو غير متشتتة إذا كان اقل من الواحد ($c.d\langle 1$)

[8] *Arture Charpentier,* ***cours des séries temporelles, Théorie et Application****, Dauphine, université de Parie, ENSAE, volume2 , 2005, p 6-7.*

9- غ م : تعني غير معنوي إحصائيا عند 5 %.

10 *Régis Bourbonnais,* ***économétrie****, 5 édition , édition Dunod , paris, Francs, 2004, p228-229.*

انعكاسات الأزمة الماليـة العالميـة على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة في دول شمـال إفريقيـا للفترة 2000 – 2013

أ: بيبي وليد – جامعة محمد خيضر بسكرة–

د: عبد الله غالم – جامعة محمد خيضر بسكرة–

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الدعامة والركيزة الأساسية للدول النامية ذات الاقتصاد الهش، والتي تعاني من تبعات وآثار سلبية ومزمنة من جراء الأزمات الاقتصادية والمالية ذات الطبيعة الدورية، فهو يعتبر من مصادر التمويل المهمة في ظل تداعيات الأزمة لأنه ينشط الاقتصاد ويساهم في زيادة العمالة ويخفض من نسبة المديونية، ومن هذا المنطلق كان ولا بد من دول شمال إفريقيا التي تعاني هشاشة في اقتصادياتها من تفعيل دور الاستثمار الأجنبي عن طريق إيجاد آليات تحفزه وتزيد فاعليته في ظل التداعيات المزمنة للأزمة المالية.

لذا جاء موضوع هذه الورقة البحثية مقاربة نظرية للازمة المالية بين الماضي و الحاضر و في نقطة ثانية تم عرض دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ليليها عرض انعكاسات الأزمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، و في الأخير خلصت الورقة لجملة من الاستنتاجات و تقديم بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية عالمية، استثمار أجنبي مباشر، تداعيات، دول شمال إفريقيا.

Résumé:

L'investissement étranger direct est le principale pilier des pays en développement dont l'économie est fragile, qui souffre des conséquences et des effets négatifs et chronique à la suite des crises économiques et financières sont de nature cyclique, il est l'une des sources de financement à la suite de la crise, car il stimule l'économie et contribue à accroître l'emploi et réduire le ratio de la dette , dans ce sens, les pays d'Afrique du Nord qui souffrent de la fragilité des économies devaient activer le rôle de l'investissement étranger en créant des mécanismes motivés et accroître son efficacité à la lumière des conséquences chroniques de la crise financière.

Alors vint le sujet de cette approche sur la théorie de la crise financière, entre le passé et le présent et dans le deuxième point a été le rôle de l'investissement étranger direct dans le développement puis les implications de la crise sur le volume des flux d'investissements directs étrangers dans les pays d'Afrique du Nord, pour terminer à un certain nombre de conclusions et certaines recommandations.

المقدمة:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة، في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي وعليه فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الاستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلية.

وجاءت إشكالية البحث حول: **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا؟.**

أولا: الأزمة المالية العالمية :

إن الأزمات والتقلبات والنمو والركود هي من مرتكزات ومميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، التي يصعب التنبؤ بها ولا يمكن التخلص منها، وكل ما نسعى إليه دائما هو التخفيف من وطأتها، فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها القصيرة نسبيا إلى أزمات مالية عدة (1844، 1857، 1873، 1890، 1893، 1907، 1929)، وبعد الحرب العالمية الثانية أيضا، لمعالجة الأزمة عن طريق التدخل الحكومي لنجدة الاقتصاديات المريضة، باستخدام سياسة مالية توسعية، وبالرغم من كل ذلك فقد استمرت الأزمات بالحدوث!، وربما أن أحد الأسباب المهمة هو الإصرار على إتباع سياسة مالية يعتقد بأنها توسعية، في حين يفترض حدوث تغيير حقيقي في السياسات عند حدوث الأزمات، وبدلا من استقاء الحلول من الأفكار المطروحة آنذاك فإنه يفضل أن تكون الحلول مبنية على أفكار جديدة وسياسات بديلة، إن النظام الائتماني الأمريكي القائم مريض، والآن حان الوقت المناسب لتغيير طريقة عمله وليس ترقيعه، وذلك باستخدام سياسات جديدة بدلا من سياسات استعملت في الماضي ولم تغير شيئا.

1. أسباب نشوء الأزمة المالية * أزمة الرهون العقارية الأمريكية *

تناولت عد دراسات أسباب نشوء الأزمة، ولكن على العموم كانت تنقصها نوع من التخصص، ولعا أهم دراستين للأزمة والتي سوف نتطرق لهما: دراسة ***Taylor*** ، ***Liebowitz***، حيث أن

كل واحد فيهما يفسر الأزمة حسب المنظور الذي يراه صحيحا، حيث تتكلم الدراسة الأولى عن سياسة الحكومة الأمريكية في سوق العقارات بالذات، وتتحدث الثانية عن السياسة النقدية.

2- علاقة السياسة الاقتصادية بالأزمة

الأزمة كما هو معلوم ويتفق عليه الجميع حدثت في سوق العقار أولا ثم استشرت لبقية الأسواق، إن انصهار سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية ليس شيئا جديدا، فقد حدث وأن انصهرت أسواق العقار سابقا في أمريكا وفي المملكة المتحدة في سبعينات القرن الماضي وفي اليابان وفي هونج كونج في تسعينات القرن الماضي، ولكن الأسباب قد تكون مختلفة.

لقد كانت نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الماضي 47 % وقد أصبحت 68 %في عام 2009 أي بعد قرن كامل فقط.

تتم عمليات الإقراض عادة بشكل دقيق للغاية سواء كان في شوق العقار أو في أي سوق آخر، حيث يجب تقييم إمكانية المقترض على سداد الدين، وقد أنشأت الحكومة الأمريكية سوق رهن عقاري ثانوي يسمى ***Subprime***، لغرض زيادة الملكية العقارية لمحدودي الدخل، وذلك عن طريق التدخل الحكومي لتبسيط قواعد الإقراض العقاري

3- التسلسل الزمني للتدخل الحكومي في سوق العقار

- **بعد الحرب العالمية الثانية:** بدأ السكان البيض مغادرة مراكز المدن والعيش في أحياء سكنية بعيدة خارج المدينة ، لهذا أصدرت الحكومة الأمريكية قانون إعادة الاستثمار **Community Reinvestment Act, 1977**الذي يفرض على البنوك القيام بأعمال مصرفية في مناطق جغرافية واسعة تضم مراكز المدن، ومنعها من ممارسة أعمالها في الأحياء السكنية للبيض حصريا لذلك أصبح دور الحكومة الأمريكية في سوق العقار كبيرا جدا في سبعينات من القرن الماضي.

- عام 1992 تراكمت بيانات إحصائية كثيرة عن عمليات الإقراض، وتعالت أصوات عديدة تطالب بتحليل ودراسة هذه البيانات من منطلق أن هناك تمييزا عنصريا في عملية الإقراض، وقام البنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن بدراسة وتحليل هذه البيانات واستنتج أن الأقليات معرضة للتمييز العنصري من قبل البنوك.

- استخدمت نتائج هذه الورقة لإغراض سياسية حيث كل من ***Liebowitz*** و ***Day*** أنهما صعقا من وضاعة نوعية التحليل الاقتصادي فعندما قاما بإزالة المشكلات المتعلقة بقاعدة

البيانات الإحصائية وإعادة التحليل الاقتصادي وجدا بأن تأثير التمييز العنصري قد اختفى تماما من النتيجة.

– الشكل البياني رقم (1): التطورات التقنية وأسعار الأسهم

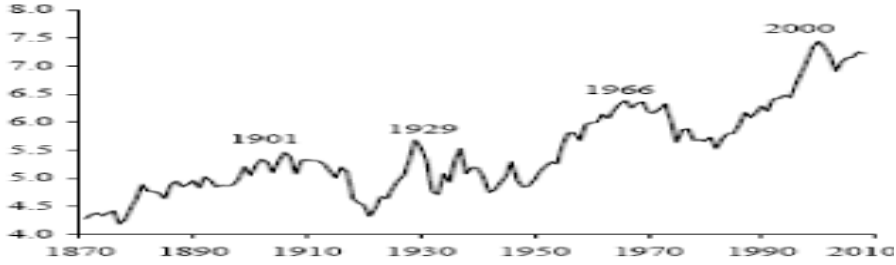

المصدر: وشاح رزاق، مرجع سبق ذكره، ص23 .

يبدو من خلال الشكل السابق والمأخوذ من البنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو 2008، التغيرات في مقياس وكالة التصنيف الائتماني 500 ***S&P*** ستاند آند بور لأسعار الأسهم وتزامنا مع فترات التطور التقني في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم بعد كل تطور تقني، فمثلا في بداية القرن العشرين عندما انبثق القطار والكهرباء وفي عام 1920 بدأت صناعة السيارات ثم في خمسينيات القرن الماضي ظهر التلفاز ورحلات الفضاء ثم ظهرت الانترنت، كل هذه التطورات التقنية أدت إلى استثمار هائل أدى إلى تطور وارتفاع في أسعار الأسهم ، ويعتبر الاقتصاديين المشتقات المورقة التي تدمج أسعار الرهن العقاري مع أصول أخرى نوعا من هذه الابتكارات التقنية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسهم.

وصلت أسعار الأسهم قيمتها في الربع الثاني من سنة 2006، فبدأت مشكلة التخلي عن العقارات في الربع الثالث من العام نفسه، فبدأ التخلي عن رهنهم العقاري مباشرة للعقار عند توقف أسعار العقار عن الصعود، حيث انخفضت أسعار العقارات الاسمية بنسبة 1.4% خلال 06 أشهر في سنة 2006، ولكن نسبة التخلي عن الرهن العقاري قد ارتفعت، بنسبة 43 %، ويعتقد أن هذه النسب العالية ليس لها علاقة مباشرة بالركود الاقتصادي لأن الاقتصاد لم يكن في وضع مأساوي في تلك الفترة.

4- آراء مختلفة في مسببات الأزمة حسب ما جاء به Liebowitz في دراسة للبروفيسور Taylor 2008

يقول ***Taylor*** أن سبب الأزمة في سوق العقار الأمريكي يعود إلى خطأ في السياسة النقدية – سياسة نقدية توسعية –

يكمن الخطأ في السياسة النقدية في تذبذب أو عدم استقرار السياسة وتغييرها بشكل مفاجئ بين فترة وأخرى، خلال مدة طويلة استمرت عدة سنوات، هنا رفع وخفض أسعار الفائدة بشكل مفاجئ ومتكرر، أن التغير في سعر الفائدة صعودا ونزولا بشكل مفاجئ ليس أمرا سلميا، بالإضافة إلى ذلك فقد لوحظ أن أسعار الفائدة انخفضت كثيرا بشكل لم يكن متوقعا أو مفهوما في الفترة من عام 2000 إلى منتصف عام 2004، إن انخفاض الشديد في سعر الفائدة يعني طبعا سياسة نقدية توسعية، وهذا التوسع في النقد يؤدي في نهاية المطاف إلى تضخم نقدي إما بشكل عام في أسواق معينة وقد نال سوق العقار نصيبا كبيرا منه[1].

5- البنك الاحتياطي الفيدرالي:

لننتقل الآن إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة الأمريكية لحل الأزمة المالية، يؤكد (***ben bernanke***) في خطاب له في 13 يناير من عام 2009 ألقاه في مدرسة لندن للاقتصاد (***london school*** of ***economics***) على أن المشكلة قد بدأت في سوق العقار الثانوي ***subprime***، أي انه يتفق مع الآراء السابقة، و أن هذه المشكلات سببت خسائر مادية جسيمة، و لكنه يعتقد أن ما حدث في سوق العقار هو جزء من المشكلة و ليس المشكلة كلها، فهناك مشاكل تتعلق بتدهور شروط الإقراض كما قال ***liebowtiz***، و هناك تقصير في المؤسسات الرقابية و الشركات الخاصة بتقييم البنوك، و هناك تعقيدات كبيرة في الائتمانات...الخ، إن المشكلة التي يركز عليها ***bernanke*** هي التوقف المفاجئ في الائتمان الذي أدى إلى مشاكل مالية كبيرة.

يعترف ***bernanake*** بأن السياسة التوسعية النقدية الحالية مقرونة بمخاطر أيضا أهمها ازدياد التضخم النقدي، هذه طبعا مسالة معروفة و قديمة في النظرية النقدية، إذ أن هناك مقايضة بين إسعاف الاقتصاد الذي يحتاج إلى كمية هائلة من النقد مثلما تحتاج ماكينة السيارة إلى الزيت و بين التضخم النقدي الذي ينجم عنها.

تلك هي السياسات و أدوات لها علاقة بكون البنك الاحتياطي هو المقرض الأخير وهذا يعني توفير سيولة نقدية في المدى القصير للمؤسسات المصرفية و البنوك السمعة المالية الجيدة، و هذه ليست سياسة ذات مخاطر عالية، و إنها تخفض من ما يسمى بالمخاطر المنهجية عن

طريق توفير الدعم و الثقة بان البنك الاحتياطي سوف يوفر دعما ماديا مباشرا في حالة فقدان ثقة المستثمرين بالقطاع التمويلي، و هو ما سيغني القطاع عن بيع أصوله بأسعار بخسة قد تسبب اضطرابا ماليا، و هناك أيضا أدوات توفير سيولة نقدية للمقترضين و المستثمرين مباشرة و ليس للبنوك.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية.

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل، والتعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

1- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

ويعرف **صندوق النقد الدولي (*FMI*)** [(2)]: الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

2- دوافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن القول بأن هناك أسبابًا عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام أمثال هذه الاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات، ويمكن شرحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): دوافع كل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من الاستثمار

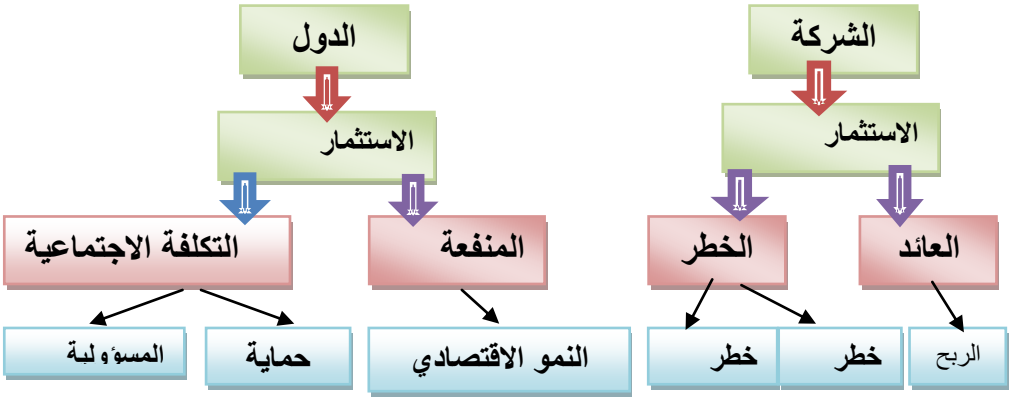

المصدر : بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 03 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002 ، ص 61 .

3- إجراءات خلق مناخ استثماري

3-1 التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية:

حيث يراعى الجانب السياسي كقاعدة أساسية لأي استثمار من خلال الاستقرار السياسي واستقرار السلطة السياسية وإيجاد قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية والمساواة، أما فيما يخص الأوضاع الاجتماعية والثقافية فتتمثل في نمط المعيشة ومستوى التعليم ونمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، ولذلك كان لزاما على الدول المستضيفة تهيأت الظروف الاجتماعية والثقافية بما يتماشى مع ثقافة المستثمر، وضرورة زيادة الاهتمام بالتدريب المهني لزيادة مهارة العمالة[3]، والتدابير الاجتماعية تتمثل خصوصا في معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد ومعدلات البطالة والتشغيل ومعدلات تتعلق بالصحة والتعليم.

3-2 التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية:

المحيط الأنسب والملائم لجذب الاستثمارات هو الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي، حيث يتوفر على جميع التسهيلات للمستثمر من خلال إحداث هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب رؤوس الأموال وتدعيم الخوصصة الايجابية وتسهيل الإجراءات القانونية بما يتوافق مع التحرير الاقتصادي وتنشيط النظام البنكي الذي يعد من اللبنات الأساسية للانفتاح وتفعيل الأسواق المالية باعتبارها قناة لعبور رؤوس الأموال وتعزيز الرقابة

3-3 التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية:

يجب توفير بعض الحوافز الضريبية والمالية والتي يمكن تلخيصها فيمنا يلي[4]:

- التخفيضات الضريبية لفترات معينة والإعفاء الضريبي عند بداية المشروع؛
- توفير القروض بمعدلات تفضيلية وضمان التعويض وتسهيل عمليات التحويل وترك عملية التسعير بقوى العرض والطلب؛
- تشجيع مناطق التجارة الحرة من إعفاءات جمركية ورسومات الاستيراد.

4- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

النقاش حول تطور المفهوم التنموي كان في كل مرة يقود إلى إشكال رئيسي حول طبيعة العلاقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويميل البعض الأخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، في حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما.

4-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها زيادة قيمة الإنتاج الكلي ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 1% تؤدي إلى زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد على مستوى الدولة المضيفة تقدر ب .% 0.8 أما بالنسبة ***لواكزياراك*** **(*Wacziarg*)** فان نسبة الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام الفردي المقابلة لزيادة تقدر ب % 01 في نسبة استثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام تتراوح بين % 0.3 و0.4 % [4].

4-1-1 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتدويل مشاريع البحث

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في نقل التكنولوجيا بالنسبة للدول المضيفة، حيث تحتفظ هذه الشركات بأحدث التكنولوجيات والمعارف من أجل تعظيم أرباحها في إطار المنافسة مع المؤسسات المحلية، وفي الدول النامية تتهيأ الشركات المحلية وتترصد الفرصة لتحسين مساراتها الإنتاجية من خلال مراقبة وتقليد ممارسات الشركات متعددة الجنسيات وكذا مشاريع الشراكة التي تشمل الاحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة) وهناك وسيلة أخرى لنشر التكنولوجيا وهي التعلم عن طريق الاستعمال والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة[5].

4-1-2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترفع من مستوى الأجور في الدول النامية خلال الفترة القصير وتتراوح هذه الزيادة ما بين 10% و20% بعد دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبذلك يمكن القول أن من نتائج تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إما توفير فرص شغل جديدة مما سيؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، أو زيادة سقف الأجور للعمال الأصليين في الشركة التي تم نقل ملكيتها إلى الطرف الأجنبي، وفي كلتا الحالتين سينتج عن ذلك تحسين المستوى المعيشي للعمال.

4-1-3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية.

يتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي، وبالنظر إلى جملة الإجراءات، التدابير، البرامج والسياسات التي تسهر حكومات الدول النامية على توفيرها من اجل خلق مناخ استثماري مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن من أهمها الاستثمار في التعليم، وذلك بهدف خلق مجتمع مثقف مستوعب للمستجدات في كل الميادين ومؤهل لعالم الشغل بكل مستوياته وهو ما من شانه تعظيم الحافز الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا في حد ذاته تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر[6].

4-1-4 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

ينجم عن معدل الإنتاجية المرتفع الذي تمارسه وتتميز به الشركات متعددة الجنسيات نتيجة لاستقرارها على مستوى الاقتصاديات النامية استفادة الشركات المحلية من عدة ايجابيات منها:

- تحسن إنتاجية الشركات المحلية من خلال تبني الممارسات الإنتاجية والإدارية التي تطبقها الشركات متعددة الجنسيات؛

- انتقال العمال من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية يكفل انتقال المعارف العملية والإدارية الحديثة إلى العمال الناشطين على مستوى الشركات المحلية؛

- تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على مورديها المحليين عند التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطية مما يحسن من جودة السلع الموردة ونوعية الخدمات المقدمة.

4-1-5 دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

في ظل الازدهار الباهر الذي تشهده الاستثمارات الأجنبية المباشرة يصبح هذا النوع من الاستثمارات الأداة الفعالة التي تكفل تحقيق معظم الأهداف التنموية التي تصبو إليها الدول النامية في القطاع الزراعي خصوصا وأن الدول النامية في أمس الحاجة إلى الاستثمارات العامة والخاصة الأجنبية والمحلية لسد احتياجاتها التمويلية.

وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الزراعي لتصل إلى ما قيمته 3 مليار دولار سنويا في الفترة بين 1990 و 2007 تحت ضغط حاجة الاقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية المتزايدة لاستيراد المواد الغذائية، ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية والمياه في الدول النامية.

الشكل رقم (4): أوجه التفاعل بين الزراعة والاستثمار الأجنبي المباشر.

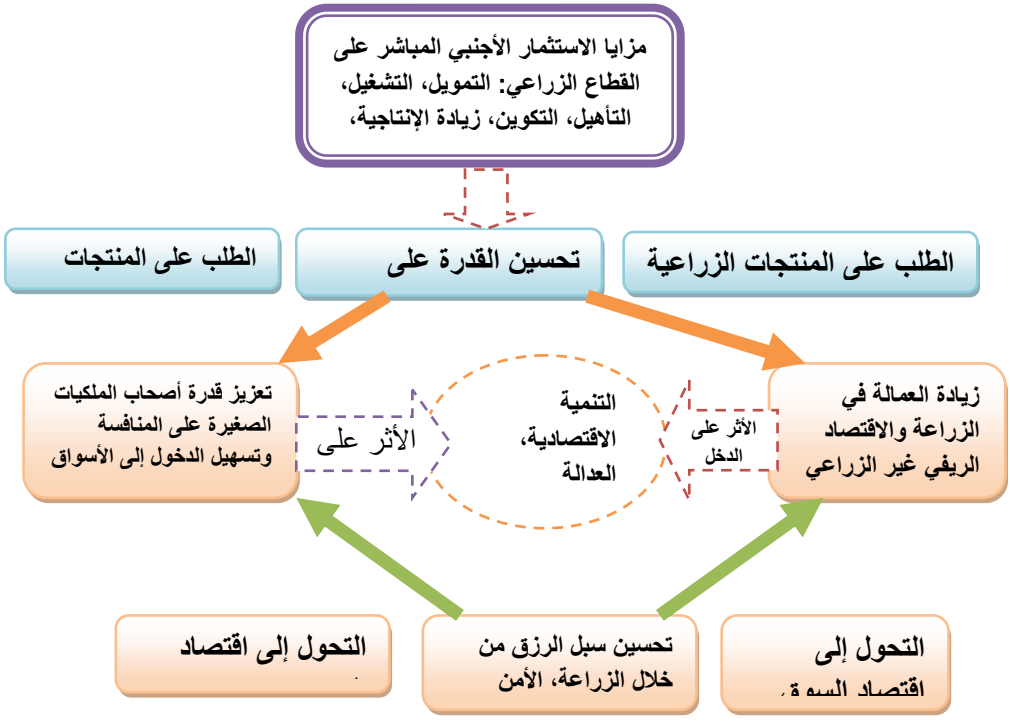

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

تعرضت اقتصاديات دول شمال إفريقيا إلى الأزمة المالية وما ترتب عنها من ركود في اقتصاديات غالبية الدول المتقدمة، ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت من خلالها إلى دول شمال إفريقيا وذلك بحسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي.

1. تأثير الأزمة المالية العالمية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة 1995– 2013:

تباينت تأثيرات الأزمة المالية العالمية على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاقتصاديات دول شمال إفريقيا تبعا لحجم اندماجها في الاقتصاد العالمي، وارتباطها تجاريا بمنطقة اليورو تحديدا، وترتكز الاستثمارات في تونس والمغرب على مجال قطاع الخدمات الموارد الأولية، مقابل تركزها على مجال المحروقات في كل من الجزائر وليبيا، ويشير الجدول رقم **(03)، إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال إفريقيا للفترة 1995 –2013، حيث** عرفت ارتفاعا تدريجيا في حجم الاستثمارات بداية من سنة 1995، في كل دول شمال أفريقيا لتصل في سنة الأزمة إلى انخفاض في تونسحيث كانت حجم الاستثمارات في سنة الأزمة 2758.6 مليون دولار، لتنخفض بعد الأزمة في سنة 2009 لتصل 1687.8 مليون دولار، وتبدأ بذلك محطة من الانخفاضات المستمرة لغاية سنة 2012، وتعاود الانخفاض في سنة 2013، أما في المغرب فقد بلغ الاستثمار الأجنبي خلال سنة الأزمة ما يقدر ب 2487.1 مليون دولار، لينخفض بعدها إلى1951.7 مليون دولار معلنا عن بدأ سلسلة من الانخفاضات إلى حد سنة 2011 ليعاود الارتفاع ليصل 3358.0 مليون دولار سنة 2013، أما في الجزائر فقد بلغ سنة الأزمة 2593.0 مليون دولار ويحقق طفرة بعدم تأثره بالأزمة في السنة المالية ليصل إلى 2746.4 مليون دولار، ولكن دوام الحال من المحال فقد تأثر نتيجة الأزمة سنة 2010 ليصل إلى حدود 2301.0، ويبقى في حالة النزول إلى غاية 2013 ليكون في حدود 1691.1 مليون دولار، وعند تحليلنا لتأثير الأزمة على الجزائر نجد أن التدفقات الواردة حققت زيادة عام 2008، سواء بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفة نوعية غير مسبوق لها بما نسبة 516%، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبتها القطاع لهذا العام 20 مرة مقارنة بتدفقات القطاع ذاته سنة 2007، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أضعاف تدفقاته سنة 2007.

ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك لتصل 2746.4 سنة 2009، بسبب دخول مشاريع في قطاع البتر وكيماويات وتحلية المياه، ثم انخفض بعد ذلك لتصل 2301.0 مليون دولار في سنة 2010، بسب تداعيات الأزمة المالية العالمية وعدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة منهم العرب والذين كانوا يرغبون في الاستثمار ، حيث تراجعوا عن قراراتهم بسبب القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة امتلاك المستثمر الجزائري لنسبة 51%، من رأس مال المشروع، وعدم فهم بسهولة التعديلات الجديدة التي أدخلت على قانون المالية الذي اعتمدته الجزائر كحل لمواجهة الأزمة المالية، إضافة إلى قيام الحكومة الجزائرية بتجميد الصفقات القائمة، ومشكل البيروقراطية ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

الجدول (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال افريقيا للفترة 1995 –2013

الوحدة: مليون دولار

الدول	الجزائر		ليبيا		المغرب		تونس	
	FDI[25]	FDI/GDP	FDI	FDI/GDP	FDI	FDI/GDP	FDI	FDI/GDP
1995	---	--	88.5	0.3128	332.0	0.9008	377.5	1.8980
1996	270.0	0.5752	111.7	.03571	322.0	0,7865	351.1	1.6250
1997	260.0	0.5397	67.9	0.2046	1207.2	3.2333	365.3	1.7525
1998	606.6	1.2588	127.9	0.4278	400.3	1.0002	668.1	3.0569
1999	291.6	0.5995	128.1	0.3807	1363.9	3.4326	367.9	1.6035
2000	280.1	0.5112	141.0	0.3665	422.0	1.1398	779.2	3.6285
2001	1107.9	2.0238	133.0	0.3905	2807.1	7.4409	486.5	2.2050
2002	1065.0	1.8763	145.0	0.6617	480.7	1.1893	820.8	3.5470
2003	633.7	0.9338	143.0	0.5451	2314.5	4.6454	583.6	2.1259
2004	881.9	1.0335	357.0	1.0723	894.6	1.5708	639.1	2.0495
2005	1081.1	1.0476	1038.0	2.2838	1654.0	2.7787	783.1	2.4265
2006	1795.4	1.5318	2064.0	3.7475	2449.4	3.7316	3308.0	9.6228
2007	1661.8	1.2294	3850.0	6.1435	2804.5	3.7282	1616.3	4.1538
2008	2593.0	1.5100	3180.0	3.9078	2487.1	2.7983	2758.6	6.1555
2009	2746.4	1.9884	3310.0	5.6329	1951.7	2.1469	1687.8	3.8775
2010	2301.0	1.3977	1909.0	2.6642	1574.0	1.7333	1513.0	3.4180
2011	2581.0	1.2937	--	--	2588.0	2.5619	1148.0	2.4774
2012	1499.0	0.7109	1425.0	--	2728.0	2.8954	1603.0	4.2186
2013	1691.0	--	702.0		3358.0	--	1096.0	--

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 1995 إلى غاية 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

- Source: World Investment Report 2014 (UNCTAD)

1. تأثير الأزمة المالية العالمية ميزان المدفوعات:

تأثر ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا وهو ما يظهر جليا من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): تأثير الأزمة المالية على ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا للفترة 2001– 2013

الوحدة:مليون دولار

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الجزائر	919,92	12322,4	17680,4	12308,2	434	33954,3	30353,6	28923	21180	11116	8808	4359	7060
ليبيا	–	23836,3	3192,4	16800,7	9380,6	35701,7	28510,3	22170	14945	4616	3402	694	3332
المغرب	– 7814,56	– 9571,27	– 7999,61	– 3925,17	– 4971,33	– 4528,48	-122,04	1411,23	1040,57	970	1581,78	1477	1611
تونس	– 3970,04	– 3721,38	– 3385,75	– 2104,44	– 1233,75	– 1711,25	-916,92	-619,37	-299,28	-442	-730,48	-746	-840

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 2001 إلى غاية 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
- ***Source: World Investment Report 2014 (UNCTAD)***

تأثير الأزمة على الناتج المحلي الإجمالي:

تأثر أداء اقتصاديات دول شمال إفريقيا خلال سنة 2008–2009 بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها، حيث يظهر من خلال الجدول رقم 05 تراجع في قيمة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي فالجزائر مثلا كانت تبلغ قيمة الناتج المحلي سنة الأزمة ما يقارب 171518.4 دولار، لتنخفض بعدها إلى137745.3 دولار، وذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية وكذلك بالنسبة لليبيا حيث انخفضت من 95326.56 دولار إلى 68838.15 دولار سنة 2009، ونفس الحال لتونس انخفض من 44855.03 دولار إلى 43455.78 دولار سنة 2009، ويعود سبب ذلك كله نقص الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا نتيجة عزوف المستثمرين عن استثمار أموالهم في هذه الدول ، وكذك السبب الآخر هو نقص الاستثمار الخاص.

وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

الجدول (03): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2002- 2013(الدولار الأمريكي)

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الجزائر	210055,3	207021	198538,9	161783,2	137745,3	171518,4	135174,5	117209,1	103198,2	85332,52	67863,85	56760,36
ليبيا	96877,67	95801,8	40587,26	80942,42	68838,15	95326,56	62668,06	55076,73	45451,48	33292,75	26235,92	21912,65
المغرب	104200,2	95991,61	99211,39	90770,67	90907,27	88879,24	75223,26	65640,22	59523,8	56947,91	49822,63	40417,64
تونس	47400,61	45131,62	45980,46	44320,84	43455,76	44855,03	38909,9	34376,64	32272,18	31183,95	27454,01	23141,73

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 2002 إلى غاية 2014.
- ***Source: World Investment Report 2014 (UNCTAD)***

5. تأثير الأزمة المالية العالمية على التضخم:

تأثرت كذلك اقتصاديات دول شمال إفريقيا من الأزمة من خلال التأثر في حجم التضخم حيث هناك ارتفاع ملحوظ في حجم التضخم نتيجة للأزمة وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم 06.

الجدول (04): تطور معدل التضخم لدول شمال إفريقيا للفترة 1999- 2012

المؤشر سعر الاستهلاك (%)

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
الجزائر	8,89459	4,52176	3,91304	5,73433	4,86299	3,67383	2,31	1,38	3,96	4,27	1,42	4,22	0,34	2,65
ليبيا	..	..	2,46004	2,4599	10,3607	6,25099	1,46	2,65	-2,2	-2,19	-9,80	-8,81	-2,9	2,65
المغرب	1,27874	0,92236	0,987355	0,994826	3,70732	2,04209	3,28	0,98	1,49	1,17	2,80	0,62	1,894	0,68
تونس	5,50435	3,6087	4,41627	3,52481	4,9207	3,41655	4,5	2,02	3,63	2,71	2,72	1,2	2,962	2,69

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 1999 إلى غاية 2014.
- ***Source: World Investment Report 2013 (UNCTAD)***

6. تأثير الأزمة المالية العالمية على تحويلات العاملين بالخارج

لقد كان للأزمة المالية العالمية، تأثيرا واضحا على حجم التحويلات الخاصة بالعاملين من دول شمال إفريقيا في الخارج وقد أدت إلى تقليص حجم التدفقات المالية المحولة إلى دولهم الأصلية وخاصة من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والتي شهدت تصاعد حدة أزمة اليورو، انعكس هذا

بالسلب على العاملين من شمال إفريقيا في منطقة اليورو نتيجة خطط التحسن التي انتهجتها دول اليورو، حيث نجد مثلا أن تحويلات الجزائريين تأثرت بعد الأزمة مباشرة إذ لم تحافظ على وتيرة التصاعد حتى بعد الأزمة حيث بلغت سنة الأزمة 2202ألف دولار، ولكنها تراجعت في سنة 2009 لتأثرها بحدة الأزمة لتبلغ 2058.691 دولار، وتعلن بذلك بداية نزولها إلى غاية سنة 2012 حيث بلغت 1834.078 دولار، وهذا راجع خصوصا إلى سياسة الدول الأوروبية خاصة فرنسا لكونها تحتوي على أغلبية الجالية الجزائرية التي تعتمد على سياسة التقشف وتقليص الوظائف وزيادة الضرائب، أما في تونس فقد عرفت تراجعا طفيفا بعد الأزمة حيث انخفضت من1976,964دولار سنة 2008 لتنزل إلى 1964,489 دولار سنة 2009، ولكنها تعاود الصعود حتى تبلغ قيمة 2198,148 دولار سنة 2012، أما المغرب فقد تأثر كذلك بحدة الأزمة حيث بلغت قيمة التحويلات سنة 2009،أي بعيد الأزمة 6269.542 دولار بعدما كانت في سنة 2008 تبلغ 6895.373 دولار، وتبقى متذبذبة حتى غاية سنة 2012 حيث بلغت 6893,783 مليون دولار، وهذا ما يبرزه الجدول التالي :

الجدول (07): تطور قيمة تحويلات العاملين في الفترة 2002– 2012 * ألف دولار *

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الجزائر	1843,078	1942,212	2044,434	2058,691	2202	2120	1610	2060	2460	1750	1070
ليبيا	..	–	–	–	–	–	16	15	10	8	7
المغرب	6893,783	7256,318	6422,543	6269,542	6895,373	6730,472	5451,371	4589,542	4220,836	3613,917	2877,153
تونس	2198,148	2004,499	2063,295	1964,489	1976,964	1715,757	1510,039	1392,673	1431,351	1250,254	1070,313

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: تقارير المناخ الاستثماري في الدول العربية للسنوات: من 2002 إلى غاية 2014

***Source: World Investment Report 2013 (UNCTAD)*:.**

7. تأثير الأزمة المالية العالمية على البطالة

تعتبر الأزمة عاملا أساسيا في سوق العمل والتوظيف، وإن اختلفت حدتها من بلد لآخر حسب طبيعة الاقتصاد المتواجد فيها، إلا أنها تؤثر سلبا في حجم العمالة، حيث نجد في تونس أن نسبة البطالة بين الشباب كونه يعد الشريحة الكبرى في المجتمع والمنتجة في آن واحد، قد ارتفعت بعد الأزمة وواصلت ارتفاعها حتى سنة 2011 ببلوغها نسبة 18.9%[8]، ويعود ذلك

لعدة أسباب منها التأثر بالأزمة المالية ، وقلة المشاريع الإنمائية وكذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار بتونس إما بسبب الأزمة أو بسب المناخ الاستثماري خاصة في ظل ثورتهم، أما الجزائر فعكس ذلك فهي في تراجع مستر غير متأثرة بالأزمة ويعدو ذلك إلى طبيعة اقتصادها الريعي والذي لا يتأثر إلا بتأثر أسعار النفط في العالم، فقد انخفضت من نسبة 10.2% سنة 2009، لتصل 9.8 % سنة 2011، وهذا راجع كذلك إلى المشاريع التي تقوم بها خاصة في تدعيم تشغيل الشاب من مشاريع الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب أو مشاريع CNAC، أما في المغرب فقد كانت إلى حد بعيد مستقرة حيث تباينت بين 9.1 % سنة 2009أ لتصل 9.2 %سنة 2011 وهذا نتيجة لسياسة المغرب الانفتاحية والتي تهدف إلى جلب المستثمر وتنويع صادراتها، وهو ما يعكسه الجدول التالي[9]:

الجدول (05): معدلات البطالة في دول شمال إفريقيا للفترة 2009-2011(%)

المصدر :من إعداد الباحثين بناءا على معطيات إحصائيات مأخوذة من:

الدولة	2009	2010	2011
تونس	13.3	13.0	18.9
الجزائر	10.2	10.0	9.8
ليبيا	18.2	19.5	غ م
المغرب	9.1	9.1	9.2

- منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في الدول العربية، التقرير العربي الثالث، مصر 2012.
- مركز الجزيرة للدراسات، تقارير الاقتصاد العربي، 2013، تباينات حادة وفرص مواتية، متاحة على: http://studies.aljazeera.net / www.alabor.org

الخاتمة: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتعزيز للقدرة التصديرية ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار المناسب لنمو القطاعات ذات الميزة النسبية للدول المضيفة خصوصا في حالة توفر شرط ارتفاع ربحية هذه القطاعات كمحفز اقتصادي لتوجه هذه الاستثمارات نحوها

تتنامى التحفيزات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب الاجتماعي خصوصا ما تعلق برفع القدرات التشغيلية، تحسين مستوى الأجور، تطوير وتأهيل قدرات وكفاءة العمالة المحلية في حالة توجه هذه الاستثمارات إلى قطاعات كثيفة العمالة، وهي إحدى أهم الخصائص الديموغرافية للدول النامية.

ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأزمات المالية وهو ما ظهر جليا من خلال دراستنا لمدى تأثير الأزمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دول شمال إفريقيا والذي استخلصنا منه **النتائج** التالية:

– تعتبر أزمة الكساد العالمي أول أزمة مالية عالمية ذات آثار بالغة وهي السبب في تغيير الهيكل المالي للنظام المالي العالمي.

– أزمة الرهون العقارية بدأت في عهد روزفلت بإنشائه لشرك . Fannie Mae

– إنشاء شركة فريدي ماك لتكون المنافس ل Fannie Maeوبذلك تكون الشركتان محتكرتان للسوق الرهن العقاري في أمريكا بتزكية من الكونغرس في 1970.

– تعميق جذور الأزمة بعد قرار نيكسون فصل العلاقة بين الذهب والدولار .

– صدرت الأزمة الأمريكية عن طريق الدولار وعن طريق المشتقات المالية وكذلك عن طريق التجارة الدولية لكل من أوروبا واليابان.

– كانت نتائج الأزمة أثر كبير على اقتصاديات الدول المتقدمة بدأب أمريكا بإفلاس كبرى بنوكها ولجوئها للاستدانة.

– توصلنا من خلال دراستنا بأن البنك الفيدرالي كان له اليد الخفية في أزمة الكساد العالمي عن طريق إتباعه سياسة نقدية انكماشية خلافا للأهداف التي أسس من أجلها، وهي توفير السيولة الكافية لتحقيق الاستقرار المالي، حيث قام بزيادة سعر الفائدة على القروض للبنوك التجارية، وهو ما كان السبب في حدوث الركود الاقتصادي لأن أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

– نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الماضي 47 % وقد أصبحت 68 % في عام 2009 أي بعد قرن كامل فقط.

– لم ترتفع نسبة ملكية العقار في أمريكا إلا بتدخل من الحكومة الأمريكية في سوق العقار.

– من خلال ما سبق يطهر جليا أن السياسة الأمريكية في سوق العقار كانت سياسة تدخلية مباشرة في آلية السوق، رغم هدفها النبيل الساعي إلى توفير مساكن للناس، إذا المسألة ليست مسألة تحرير الأسواق *Deregulation*، كما يفهم الكثيرون وإنما العكس تماما، لقد كان من الأفضل للحكومة إتباع سياسات تحفز على زيادة دخول والإنتاجية ورفع مستوى المعيشة لبعض الفئات لتمكينها من شراء العقارات.

– تأثير سلبي للأزمة المالية العالمية على دول شمال إفريقيا من خلال نقص في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، تراجع التدفقات المالية الخارجية ، تحويلات العاملين، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، تراجع في معدلات النمو، وكل ذلك نسب متفاوتة لكل اقتصاد على حدى.

– استنتجنا من خلال بحثنا أن الأزمة المالية العالمية تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم والبطالة.

بعد عرض أهم النتائج المستقاة من البحث نطرح **التوصيات** التالية:

– يجب على دول شمال إفريقيا في إطار سياستها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقوم بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، فمثلا في الجزائر إلغاء أو تعديل في نسبية 49%، 51،%، لكونها كانت عقبة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي وهذا منا رأيناه من خلال تحليلنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يخص تونس والمغرب فعليها تطوير قطاع السياحة وتطوير قطاع الخدمات وبالموازاة الاهتمام بالصناعة وإقامة علاقات ثنائية سواء مع المغرب أو الجزائر، وتقديم تحفيزات وإغراءات سياحية بالنسبة للدول العربية ذات الثقافة المشتركة لتفعيل دور السياحة فيها.

– إقامة اتفاقيات ثنائية بين دول شمال إفريقيا ومساعدة بعضها البعض فيما يخص المعلومات والإحصاءات، وكذلك محاربة الازدواج الضريبي، ولما لا تكوين قاعدة الكترونية خاصة بدول شمال إفريقيا يكون كبنك معلومات متاح لكل دول شمال إفريقيا، وإقامة أقطاب مشتركة فيما يخص السياحة والخدمات وكذلك أقطاب خاصة في تمويل البترول والغاز ولما لا بأسعار رمزية مقابل توفير تحفيزات للسواح للدول النفطية.

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شمال إفريقيا، وإعطائها الفرصة اللازمة للنهوض بحركة التنمية في كل المجالات سواء الصناعية في الدول النفطية أو الخدماتية في الدول السياحية، مع الإهتمام بالنقائص التي يعرفها كل مجال، وكل ذلك يتأتى من خلال المراقبة الدورية للدولة على هذه المؤسسات وتحفيزها ماديا كالإعفاءات الضريبية، أو معنويا عن طريق إدخالها كشريك للدولة في حالة

نجاحها، ووضع بنك معلومات لهذه المؤسسات على مستوى دول شمال إفريقيا لتمكين تعميم المعلومة وبدورها تقوم بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– من المعروف على دول شمال إفريقيا كثرة الإجراءات الإدارية والتي بدورها تعيق المستثمر الأجنبي ، ولهذا يجب على دول شمال إفريقيا اختصار تلك الإجراءات ووقتها وكذلك تكلفتها.

– محاربة الفساد المالي والرشوة والتهريب، وكل ذلك يتأتى من خلال تبادل المعلومات والخبرات.

الهوامش:

1– حسب ***James Tobin***، فإن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى توقع ازدياد التضخم النقدي والتي تجعل الناس تسرع إلى شراء الأصول الثابتة كالعقارات.

2– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 251.

3– فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" دراسة مقارنة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة التسيير، 2004، ص 14.

4– عبد المجيد يونس، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " واقع وآفاق**"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر 17و 18 أفريل 2006 ص 254.

5– Esso Loesse Jacques, **Investissements directs étrangers: Déterminants et influence sur la croissanceéconomique**, revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Juin 2005, p 11.

6– الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2005** ، ص ص 29–30.

7– ***FDI*** **:*foreign direct investment*** **الاستثمار الأجنبي المباشر**

FDI/GDP **:*Percentage of Gross Domestic*** **الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي**

8– منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في الدول العربية، التقرير العربي الثالث، مصر 2012.

9– مركز الجزيرة للدراسات، تقارير الاقتصاد العربي، 2013، تباينات حادة وفرص مواتية، متاحة على الرابط:
www.alabor.org
http://studies.aljazeera.net

تصميم بطاقة الأداء المتوازن المستدام لتطوير الأداء البيئي للشركات البترولية.

أ. حدو علي –جامعة الجزائر3–

أ.د. الجوزي جميلة – جامعة الجزائر3–

الملخص:

تعتبر الطاقة المحرك الأساسي لجهود التنمية وخاصة التنمية المستدامة، والتي تلبي الاحتياجات الحالية وتأخذ في اعتبارها حاجات الأجيال القادمة، ولكن وليومنا هذا تشهد البيئة تهديدات خطيرة من جانب الصناعة البترولية والمنتجات السلعية البترولية المختلفة– مثلا: بنزين، كيروسين، سولار، مازوت (وقود الأفران)، زيوت التشحيم بمختلف أنواعها التي تتعدد حسب استعمالاتها– سواء خلال عمليات استكشاف النفط واستخراجه، أو خلال عمليات نقله للمعالجة ثم استهلاكه، حيث ظهرت عدة حالات للتلوث البيئي كانت الصناعة البترولية سببا فيها.

وفي إطار حماية البيئة، أصدرت لجنة المواصفات القياسية العالمية سلسلة ISO 14000 للإدارة البيئية، وفيها يتم تقييم الأداء البيئي، هذا الأخير الذي تم إدماجه في بطاقة الأداء المتوازن – التي بينت قدرتها على تحقيق التوازن بين: المؤشرات المالية وغير المالية، والمنظورات الداخلية والخارجية، وبين الأهداف الإستراتيجية والأهداف اليومية التشغيلية – وذلك يرجع لما تحمله البطاقة من ميزة التوسع في مجال التطبيق، لأنها تصمم من الرؤية المستقبلية للشركة، كما أن أهم مبادئ تصميمها هو الخارطة الإستراتيجية – المصاغة وفق مبدأ السبب/نتيجة–، وبذلك تضمن البطاقة التكامل بين عناصر الشركة، فنتجت بطاقة الأداء المستدام المتوازن، والتي تسمح بالإدارة البيئية للشركات بما يتوافق مع سلسلة مواصفات القياسية العالمية ISO 14000 لحماية البيئة.

Abstract :

Energy is the main booster for development, especially sustainable development, which meets current needs and takes into account the needs of future generations. But even this day, experiencing serious environmental threats by petroleum industry and different petroleum commodity products - such as: gasoline, kerosene, diesel, fuel oil (fuel oil furnaces), and various types of lubricants that have different uses- whether through oil exploration and extraction, or through transporting it for treatment than to consumption, where several cases of environmental pollution have been found ;petroleum industry was the major reason.

Concerning environment protection, the International Organization of Standardization issued global standard series ISO* 14000 for environmental management, and evaluation of environmental performance, which has been integrated into the Balanced Scorecard - which has demonstrated its ability to achieve a balance between: financial indicators and non-financial ones, internal and external perspectives, and between strategic objectives and operational daily goals - because it is designed by the company's future vision, and its most important concept of using Map strategy - Which formulate according to the principle of cause / result-. Thus the card guarantees full compatibility within members of the company, as a result the advent of sustainable balanced scorecard, that allows the environmental management of companies in line with global standard series ISO* 14000 for environmental protection.

تمهيد:

تعتبر الطاقة المحرك الأساسي لجهود التنمية ويتوفر بوجودها ضمانات استمرار مسيرة التقدم،كما أنها تمثل الجزء الأهم من ثروات الدول، وعلى قدر حسن استغلال هذه الثروة والعمل على تنميتها تتشكل صورة المستقبل وتتواصل جهود التنمية المستدامة، والتي تلبي الاحتياجات الحالية وتأخذ في اعتبارها حاجات الأجيال القادمة، ولكن الصناعة البترولية ألقت بتأثيراتها على البيئة، فنتج عنها مختلف الأنواع من التلوث والذي شكل قضايا محلية وإقليمية وعالمية، مما أدى بضرورة إدارة الأداء البيئي للشركات البترولية لتطوير أدائها البيئي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، وعليه فقد صغنا الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن لبطاقة الأداء المتوازن تطوير الأداء البيئي للشركات البترولية؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر الصناعة البترولية مسؤولة عن تلوث البيئة خلال مجمل مراحل الصناعة، من الاستكشاف والاستخراج، إلى ما بعد النقل للمعالجة والاستهلاك؛
- أن لنظم الإدارة البيئية حسب سلسلة الإيزو ISO14000 دور كبير في مساعدة المنظمات على تحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي؛
- أن لبطاقة الأداء المتوازن ميزة تسمح بتوسيع أبعادها ومنظوراتها، ليتم دمج هذه المؤشرات ضمنها، بما لا يخل من أداء هذه البطاقة والهدف من تصميمها.

<u>أهمية الدراسة:</u> يستمد هذا البحث أهميته من زيادة حجم شركات البترول العالمية، وارتفاع مستويات نشاطها بشكل كبير مما زاد من تأثير نشاطها على البيئة، ناهيك عن زيادة النفوذ السياسي والاقتصادي لها، وهو ما جعل العديد من الدول – خاصة الدول النامية– تتغاضى عن أضرارها البيئية.

كما زادت من أهمية هذا الموضوع التجارب السابقة التي بينت مدى مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تحسين دور الشركات في التنمية المستدامة بالتطبيق على الشركات غير بترولية.

<u>الهدف من الدراسة:</u> هو إبراز إمكانية تجنب الآثار البيئية للصناعة البترولية، وبالتالي تجنب الضغوط الداخلية والخارجية على الشركات، باستخدام نظم الإدارة البيئية في بطاقة الأداء المتوازن، هذه الأخيرة التي تهدف لتطوير أداء الشركات، بما فيها الأداء البيئي، بترجمة الاستراتيجيات، إلى أهداف تشغيلية.

<u>I– إشكالية البيئة في الصناعة البترولية:</u> تتميز الصناعة البترولية بأثرها الكبير على الحياة البيولوجية عند وقوع حوادث في أحد مراحل إنتاج البترول أو توزيعها، وتُحمِل هذه الحوادث الدول والشركات البترولية تكاليف باهظة، قد تكون مادية أو غير مادية، وعلى الرغم من أن معظم شركات البترول العالمية تمتلك مقومات مالية وبشرية ضخمة، تخوِل لها تحمل مسؤولياتها اتجاه البيئة، غير أن ظواهر

التلوث يؤكد أن هناك فرقا جوهريا بين ما تتبناه من تصريحات وسياسات خاصة بحماية البيئة، وبين نتائج أعمالها.

1- مفهوم البيئة والتلوث البيئي:

1-1- مفهوم البيئة: لمفهوم البيئة معنى عميق وذو مدلول واسع، ونظرا لشموليته وتفاعله وتداخله مع العلوم الأخرى، مما زاد الاندفاع للاهتمام به من قبل الدارسين والباحثين ليكشفوا معالمه، والغوص في حقائقه، وهذا ما أفضى بعدد كبير من التعاريف التي نورد أهمها:

- إن للبيئة في القرآن مفهوم واسع، ففي قول الله تعالى: "**وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**" (سورة الأعراف، الآية 74). وفي قوله تعالى أيضا" **وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ** " (سورة يوسف، الآية 56).

ومنه نجد أن كلمة البيئة في القرآن في قوله تعالى – **وَبَوَّأَكُمْ** – وفي قوله تعالى أيضا – **يَتَبَوَّأُ** – تدل على ما تشمله الأرض –التي تمثل المنزل الكبير للإنسان – من جبال وبحار... ، وما حولها من كواكب وأجرام، بما في ذلك الأنظمة.

- ولقد أعطى مؤتمر ستوكهولم في 1972م فهما متسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على "**ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته**".

- كما جيء بتعريف آخر والذي دخل في القاموس الفرنسي لأول مرة سنة 1972 بأنها " **مجموع العوامل الطبيعية والاصطناعية التي تحدد حياة الإنسان**".

1-2- مفهوم التلوث: يقول هولسترو بورتوز " **إن التلوث يعرف من خلال تعريف الملوثات polluants، فالملوث هو مادة أو أثر يؤدي إلى تغير معدل نمو الأنواع في البيئة، يتعارض مع سلسلة الطعام بإدخال سموم فيها، أو يتعارض مع الصحة أو الراحة أو قيم المجتمع**".

ولقد عبر عن ذلك العالم أودم odum عام 1971م بقوله " **أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، يؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض، ما يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ويؤدي إلى الإضرار بالعملية الانتاجية للتأثير على حالة الموارد المتجددة**".

1-3- القضايا العالمية والإقليمية والمحلية للبيئة: يتصاعد الاهتمام بالقضية البيئية على المستوى العالمي من جهة وعلى المستوى الإقليمي والمحلي من جهة أخرى، وتتمثل مواضيعها كالتالي:

الجدول رقم 01: أهم القضايا العالمية والإقليمية والمحلية للبيئة.

مستوى القضايا	القضايا
القضايا العالمية	- الاحتباس الحراري؛ - الآثار المترتبة عن ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض؛ - تلوث طبقة الأوزون وأثره على البيئة؛ - خسارة التنوع البيولوجي.
– القضايا الإقليمية والمحلية	- واقع البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ - الصراع على الموارد المائية في الشرق الأوسط؛ - تدهور الأراضي والتصحر.

المصدر : رزاي سعاد، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص .16

2– مساهمة الصناعة البترولية في تلوث البيئة: تتميز الصناعة البترولية بتعقيد كبير في علاقاتها الفنية التي تربط بين عواملها، وتتحمل على إثرها الشركات تكاليف باهضة من أجل استكشاف النفط والتنقيب عليه، وتكون الأخطاء المرتكبة في أية مرحلة من مراحلها مكلفة جدا، وخاصة في تأثيراتها البيئية، ولذلك تسعى الشركات البترولية والبلدان المتعاملة معها إلى توفير الرقابة والمتابعة المستمرتين على سيرورة العملية الاستخراجية، لذلك تم إدراج هذا العنصر للتعرف على تأثيرات الصناعة البترولية على البيئة، وكيف أنها تتسبب في زيادة التلوث البيئي، من خلال التعرف على تأثير عملية استكشاف النفط واستخراجه، وعملية النقل والتوزيع على البيئة.

2–1– التأثيرات البيئية لعملية استكشاف النفط واستخراجه: تؤثر عملية استكشاف البترول واستخراجه بشكل كبير على النظام البيئي، صحة الإنسان، والنشاطات الفلاحية. وتعمل شركات البترول على البحث عن البترول باستخدام وسائل وتكنولوجيا متطورة جدا، وعندما تتحدد مناطق تواجده، تقوم هذه الشركات ببناء الأرضيات والمضخات وإجراء الاختبارات على نوعيته.

يأتي التأثير البيئي لعملية استكشاف البترول واستخراجه من خلال حوادث التسربات النفطية، وتتمثل أكبر الآثار البيئية في إزالة الغابات، تخريب النظام البيئي، التلوث البيئي والمائي، التأثير الطويل الأجل على الحياة الحيوانية (خاصة الطيور والكائنات البحرية)، التأثير على صحة المجتمعات والعاملون في الصناعة البترولية، والمساهمة في ترحيل الكائنات الحية، وتتطلب الصناعة البترولية نقل تجهيزات كبيرة جدا (يفوق وزنها 2 مليون باوند) إلى بيئة بعيدة، وبذلك فإن عملية تطهير الأراضي من الأشجار وبناء الأرضيات تساعد على إزالة الغابات وتآكلها، وتساهم عملية التنقيب على البترول واستخراجه في استخدام

كميات معتبرة من المياه، والتي يتم تلويثها ورميها إلى الطبيعة، وهذا ما ينتج عنه تلوث كيميائي للبيئة والمياه

2-2- التأثيرات البيئية لعملية نقل البترول: إن الانفصال الدائم بين مواقع احتياطات النفط ومواقع الحاجة إليه، يفرض نقله على مسافات بعيدة من أجل إيصاله إلى مستهلكيه، وهذا ما يساعد على زيادة تعقيد أنظمة نقله عبر العالم، وتنتج عن عمليات نقل البترول العديد من حوادث التسربات النفطية، سواء كانت عبر الأنابيب أو السفن، أو وسائل النقل البرية، ويسجل في التاريخ العديد من كوارث التسربات النفطية التي أثرت بشكل مميت على النظام البيئي.

يرتبط حجم التأثر البيئي الناتج عن التسربات النفطية بالعديد من المتغيرات، نذكر منها: حجم التسرب (يحدد بالمساحة المتأثرة، وموقعها من الشاطئ إذا كان التسرب في البحر)، نوع البترول، موسم التسرب، وقدرة المقاومة لمكان التسرب. ويأتي التلوث البحري الروتيني من عملية تنظيف الصهاريج الكبيرة لناقلات البترول الضخمة من البواقي النفطية بالماء، والتي هي الأخرى عبارة عن مياه حصوية ومالحة، فترمى جميعها في البحر، وبكميات كبيرة جدا، وهو ما يهدد الحياة البحرية وتوازنها.

وتؤثر حوادث التسربات النفطية على صحة الإنسان والحيوان أثناء حدوثها، وأثناء تنظيفها، وحين استهلاك الكائنات المسممة منها، بالإضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية، مثل تدمير الثروة السمكية، وترحيلها إلى أماكن أخرى ، بالإضافة إلى انخفاض درجة ثقة المستهلكين في سلامتها الصحية.

II- نظم الإدارة البيئية وفق مواصفات القياس العالمية: لقد لوحظ بأن المناقشات حول الإدارة البيئية كانت غالبا ما تصل إلى نهايات مسدودة، بسبب سوء الفهم والغموض الذي يحيط بها، وهذا يعود إلى الكلمتين بيئة وإدارة، اللتين لطالما كانتا متناقضتين من حيث الأهداف، ولذلك جاءت الجهود لتتبلور في مواصفات القياس العالمية ISO، لوضع منهجية الاستعمال والتكامل والتناسق بينهما.

1- *مفهوم الإدارة البيئية:* الإدارة البيئية هي الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة وإن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في التطور بدون تغيير في النظام الطبيعي، إضافة إلى ما تقدم يتفق عدد من الدارسين من أمثال: (Lillubet, 1996) (Klaus, 1997) (klok 2000)، وغيرهم مع التعريف الذي قدمته منظمة ISO حول نظام الإدارة البيئية، على أنه: هو جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها.

أما من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، حيث تنظر إلى منظومة الإدارة البيئية على أنها: "ذلك الهيكل المتضمن مجموعة من العمليات والإجراءات المتوافقة مع الأهداف البيئية للمنظمة، والذي يمتلك مسؤوليات مهمة في تكوين المنظمة، حيث أن نظام الإدارة البيئية من العناصر الرئيسية في إنجاز التطورات المستديمة، وتتمثل العناصر الأساسية المكونة للإدارة البيئية في :

– احترام وإتباع تعليمات السلطات المختصة والقوانين وتوصيات الجمعيات الخضراء في ما يتعلق بعدم تجاوز حدود التلوث المسموح؛

– الحفاظ على البيئة من خلال تبني إجراءات تقنية تقلل من المؤثرات البيئية واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية المناسبة "

إذن نظام الإدارة البيئية هو ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المنظمة)، يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا ليتم وضعها موضع التطبيق العملي والمسؤولية اتجاه المنظمة والمجتمع، فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلاءم استمرار توافق النظامين معًا ولا وجود للنزاعات بينهما.

2– ماهية السلسلة ISO 14000 ومبررات وجودها: هي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية، تتكون من عدد من المواصفات تتمحور حول كل واحدة منها مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، الغاية منها تشجيع وتنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة وفعالية في المنظمات المختلفة باتجاه تطوير البيئة وتقديم وسائل مفيدة وعملية تمتاز بفعالية في التكلفة، فهي تعكس تطبيقات منظمة ومتاحة لجمع المعلومات البيئية وتفسيرها وإيصالها. كما تمثل فرصة لنقل التقنية في شركات ومنظمات الدول النامية أو الدول ذات الاقتصاديات المتحولة، وهي تعد مصدرا مهما للأدلة الخاصة بتقديم وتبني إدارة بيئية يعتمد على أفضل التطبيقات العالمية، لذلك فإن هذه السلسلة توازي المواصفات القياسية الدولية لسلسلة ISO 9000، التي تمثل أداة في نقل التقنية الخاصة بأفضل التطبيقات المتاحة لإدارة النوعية، وعليه فإن النتيجة النهائية التي تسعى نحوها هذه السلسلة هي **تطوير الأداء البيئي** ENVIRONMENTAL PERFORMANCE.

وتضم سلسلة المواصفات القياسية الدولية ISO 14000 موصفة قياسية إلزامية هي نظم الإدارة البيئية ISO 14001 مع عدد من المواصفات القياسية الإرشادية المكتملة التوثيق منها المواصفة ISO 14031: أدوات تقييم الأداء البيئي والتقييم البيئي، حيث عرف الأيزو ISO 14031 تقييم الأداء البيئي بأنه " **منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة بإختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج**"

وبذلك فإن لمواصفات الإيزو ISO 14031 أهمية كبير في بحثنا هذا، حيث تساهم في تحديد المؤشرات المراد إدماجها في بطاقة الأداء المتوازن، لكن قبل أن نتطرق إلى عملية الإدماج ارتأينا إلى التطرق إلى أساسيات بطاقة الأداء المتوازن كالتالي.

III- أساسيات بطاقة الأداء المتوازن:

1- مفهوم بطاقة الأداء المتوازن: ابتكر كل من Robert S. et David P. Norton بطاقة الأداء المتوازن، لتكون بديلا عن الأساليب المستخدمة في قياس الأداء، بوصفها نظاما متكاملا يستخدم عدة منظورات Perspectives، وجاء هذا العمل ليمثل إنجازا تمخض بعد بحث مع 12 منظمة كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية أستغرق عامًا كاملا بخصوص تحديد متطلبات المدراء لمقاييس الأداء.

كما فرعها (Kaplan et Norton1996) على أنها :"**بطاقة تسجيل ذات أبعاد أربعة هي: المالي، الزبائن، العمليات الداخلية والنمو والتعلم، تقدم صورة متوازنة عن الأداء التشغيلي، فضلا عن قيادة أداء المنظمة المستقبلي.**

- بطاقة الأداء المتوازن **(BSC)** هي "**مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية تقدم للإدارة العليا صورة واضحة وشاملة وسريعة لأداء المنظمة**".

- وعرّف Robinson بطاقة الأداء المتوازن على أنها "**نموذج يعرض طرقا متنوعة لإدارة المنظمة لكسب عوائد مرضية من خلال صناعة القرارات الإستراتيجية، والتي تأخذ بالحسبان الآثار المنعكسة على كل من المحور المالي والزبائن والعمليات والمراحل الداخلية وتعلم الأفراد، وأن تحليل الأداء وقياسه للمحاور المذكورة يعتمد على تحليل وتشخيص مقاييس أداء مالية وغير مالية لأهداف قصيرة وطويلة الأجل**".

ومن هنا فإن بطاقة الأداء المتوازن BSC تعد أكثر من تكتيك ونظام قياس، حيث تعتمد عليها المنظمات كنظام لتفعيل إدارة الإستراتيجية للمدى الطويل، من خلال وضوح الرؤية والإستراتيجية للمنظمة وترجمتها إلى نشاطات تقاس على أرض الواقع، وكذلك ربط الأهداف الإستراتيجية بالمقاييس ووضع خطط وتحديد المسارات وأخيراً تدعيم عملية التغذية الراجعة. كما أن BSC تعمل على تحقيق التكامل والتوازن بين المقاييس المالية والمقاييس غير المالية التي تحقق وتحرك وتحفز الأداء المستقبلي، لذلك يجب أن تشتق أهداف ومؤشرات بطاقة الأداء من رؤية المنظمة وإستراتيجيتها.

2- مجالات الاستفادة من بطاقة الأداء المتوازن: بطاقة الأداء المتوازن تعد أكثر من وسيلة قياس أداء وتقويمه، فالمنظمات المبدعة تستخدمها كنظام إداري استراتيجي لإدارة إستراتيجيتها على المدى البعيد، فتستخدم للتركيز على المدى الإدارية المهمة نذكرها على النحو التالي:

1. توضيح رؤية المنظمة وإستراتيجيتها وتحويلها إلى نشاطات وأهداف تشغيلية قابلة للقياس.

2. تسهيل عملية الاتصال والربط بين أجزاء المنظمة؛
3. بالرغم من أنها لا يتم بها صياغة الإستراتيجية، إلا أنها تساعد في التخطيط، وتحديد الأهداف وتكييف الإستراتيجية؛
4. تعزيز إستراتيجية التغذية العكسية والتعلم.

3- منظورات بطاقة الأداء المتوازن: يتم النظر إلى الشركة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن من خلال أبعاد أربعة، ليتم بذلك تطوير شبكة اتصالات فعالة لجميع البيانات والمعلومات عن كل محور من المحاور الأربعة، وتحليل تلك البيانات والمعلومات، والمنظورات هي العاملين والعمليات والعملاء والمالية ومرتبطة فيما بينها بشكل منطقي كما هو موضح بأهم التفاصيل في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: منظورات بطاقة الأداء المتوازن

المنظور	مفهومه	أهميته وارتباطه بباقي المنظورات
العاملين Employee	لتكون العمليات الموجودة في المنظور الثاني ذات جودة، يجب أن يكون الموظفون مؤهلون، ومزودون بالأدوات والمعدات اللازمة.	لتحقيق أهداف باقي المنظورات ماذا يجب أن تتعلم المنظمة وتبدع؟ وكيف يتم ذلك؟
العمليات Processes	إن هذا البعد يأخذ بعين الاعتبار كيفية توصيل الخدمة أو المنتج إلى المتلقين، وما مدى جودة وكفاءة وفاعلية العمليات ذات العلاقة.	لإرضاء العملاء والمساهمين بأي العمليات الداخلية يجب أن نتفوق؟
العملاء Costumers	إن هذا المنظور يغطي مسائل تتعلق بمتلقي الخدمة مثل معرفة مدى رضاهم، قدرتهم على الوصول والحصول على الخدمة.	لتحقيق الأهداف المالية، ما مدى تلبية الشركة لحاجات المستهلكين المحددة والتي يجب خدمتها؟
المالية أو العائد: Financial	وتشير إلى النجاح المالي الذي تحققه المنظمة، لتظهر بأفضل صورة أمام المساهمين، وتتضمن الأهداف المالية ووسائل قياسها، كما يأخذ هذا البعد تكلفة تقديم الخدمة بعين الاعتبار خاصة في القطاع العام.	لكسب رضا المساهمين، ما هي الأهداف المالية التي يجب تحقيقها؟

المصدر: الملكاوي ابراهيم الخلوف، مرجع سبق ذكره ص 73.

وعليه تقوم الشركات أو المنظمات بوضع الأهداف لكل منظور، ومن ثم تطوير مؤشرات لقياس مستوى الأداء حول كل من المنظورات الأربعة، والمنطلقة أصلا من إستراتيجيتها ورؤيتها والمرتبطة بهما، حيث أنها تعد الأصل والموجه الحقيقي لنشاطات المنظمة، فيتم تحديد أهداف المنظور المالي ثم أهداف منظور العملاء الملائمة لما جاء في المالي، ثم أهداف منظور العمليات لما يلاءم العملاء، ثم وضع

أهداف العاملين باعتبارهم محرك الشركة، وبدونهم لن تصل للأهداف السابقة فيتم تحديد الأهداف بما يضمن وصولهم لأهداف المنظورات الأخرى.

4- أساسيات تصميم بطاقة الأداء المتوازن:

4-1- مبدأ بطاقة الأداء المتوازن في ربط الرؤية المستقبلية – النتيجة:تنطلق فكرة تصميم البطاقة من وضع الأهداف المشتقة من الرؤية المستقبلية للمؤسسة، وتحديد المبادرات اللازمة لتحقيقها، ووضع المؤشرات اللازمة لقياس مستوى الأداء ومعرفة مدى إسهامه بتحقيق الأهداف ومن ثم معرفة النتائج.

الرؤية المستقبلية ⟵ هدف ⟵ مبادرات الإستراتيجية ⟵ مؤشرات نتيجة ⟵

وتجدر الإشارة أن المؤشرات تنقسم إلى مؤشرات السبب Leading indicators ، والتي تقيس المبادرات المؤدية إلى تحقيق النتائج المرجوة، مثل: الساعات المقصية مع العملاء، ساعات الغياب... كما تسمح بتعديل الأداء لكي تكون أكثر نجاحا في تحقيق وإنجاز الأهداف، ومؤشرات النتيجة Lagging Indicators، التي تركز على النتائج المحققة وتشير أساسا إلى مدى مقابلة المنظمة لأهدافها، مثل: مؤشرات الحصة السوقية رضا العملاء رضا المساهمين... وبذلك تمثل مؤشرات السبب والنتيجة ترابط منطقي وواضح للنتائج المرغوبة والأسباب المؤدية إلى هذه النتائج، فقد بين Niven أن مؤشرات السبب تتنبأ بالنجاحات المستقبلية لمنظمة الأعمال أما مؤشرات النتيجة فهي مؤشرات لتحقيق النجاح. كما أن مؤشرات النتيجة تشير إلى مقاييس الأداء التي تمثل نتائج الأعمال المأخوذة سابقا، والتي يتم التركيز فيها على النتائج في نهاية فترة زمنية معينة، أما مؤشرات السبب فتعتبر مؤشرات تقيس المبادرات التي تقود إلى النتيجة، وبالتالي هناك علاقة افتراضية بين كل من مؤشرات السبب و النتيجة. ومنه فإن بطاقة الأداء المتوازن تعتمد على الأهداف، المستنبطة من الرؤية المستقبلية، لتتحول تلك الأهداف إلى مبادرات، التي يتم مراقبتها بمؤشرات، لتصل فيما بعد إلى نتيجة، وبالتنسيق مع الخارطة الإستراتيجية، يتم التكامل بين الحلقة، ولهذا فما هي الخارطة الإستراتيجية؟.

4-2- بناء الإستراتيجية والخارطة الإستراتيجية: تم ابتكار الخارطة الإستراتيجية على أنه لا يمكن للمنظمة إدارة الإستراتيجية ما لم تستطع قياس مبادراتها، ولا يمكن للمنظمة قياس الإستراتيجية ما لم تستطع وصف المبادرات بشكل واضح ودقيق، وهكذا يكون الوصف والقياس متطلبان ضروريان للإدارة، وهما العنصران المشكلان للخارطة الإستراتيجية من جهة، وعلى أساسهما يبنا تكامل مقاييس الأداء في بطاقة الأداء المتوازن من جهة أخرى، فكيف يتم هذا الترابط والتكامل لتشكيل الخريطة الإستراتيجية؟.

4-3- ترابط أو تكامل مقاييس الأداء في بطاقة الأداء المتوازن: تعد المقاييس التشغيلية (الزبائن، العمليات الداخلية و التعلم والنمو-أو العاملين-) موجهات الأداء المالي المستقبلي للمنظمة، كما تحقق

البطاقة التناسق في العلاقة بين التوجهات الإستراتيجية للمنظمة وعملياتها التشغيلية، إذ أنها تربط بين الأهداف الإستراتيجية والأنشطة والفعاليات والخطط قصيرة الأجل، كما تنظم وتحلل أيضا علاقة السبب والنتيجة Cause and Effet Linkages. فبطاقة الأداء المتوازن تعد مجموعة من الفرضيات حول ارتباطات السبب والنتيجة Cause and Effet Linkages ، والتي تعبر عن علاقات الأهداف أحدهما بالآخر وتكون مشابهة لعبارات (إذا–إذن). فعند تصميم البطاقة يتم بناؤها لإقناع أصحاب المصلحة، بتجسيد أهدافهم المالية على شكل مؤشرات قابلة للقياس –نتيجة–، ولتحقيق هذه الأهداف المالية، يجب تلبية حاجيات المستهلكين لإشباعها، ولإرضاء أصحاب المصلحة والمستهلكين، يجب تحديد وتحسين العمليات الداخلية المتفوقة فيها، ومن أجل هذا التحسين والتفوق، يجب تفعيل عملية التعليم والإبداع

IV– تصميم بطاقة الأداء المتوازن المستدام SBSC لإدارة الأداء البيئي للشركات البترولية.:

تقوم ميكانيكية بطاقة الأداء المتوازن المستدامة على تحديد الأهداف البيئية والاجتماعية، وربطها ببعضها البعض عن طريق سلسلة من العلاقة السبب والنتيجة، كما يجب تحديد مؤشرات الأداء الحاكمة (المؤشرات الرائدة والحالية)، ويتم استخدامها طبقا لأربعة أنواع من استراتيجيات المنظمة الخاصة بالاستدامة.

1– بعض الإستراتيجيات للحماية البيئية:يعتمد مفهوم تلك الاستراتيجيات على أربعة أنواع من استراتيجية المناقشة البيئية، وقد قسمها كما يلي:

- **الإستراتيجية النظيفة Clean:** إستراتيجية مواجهة السوق البيئي من أجل الدفاع عن السوق الموجود.
- **إستراتيجية الكفاءة Efficient:** و تمثلها استراتيجيات التكلفة البيئية، وتهدف إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالعمليات البيئية غير الكفؤة؛
- **الإستراتيجية الابتكارية Innovative:** و هي استراتيجيات للمفاضلة أو التمايز البيئي وتهدف إلى زيادة المبيعات والإيراد الناتج من المنتجات البيئية؛
- **الإستراتيجية المتقدمة Progressive:** وهي استراتيجيات لتطوير السوق البيئية، حيث تهدف إلى إظهار التغيرات في إطار الشركة الذي قد يعطي الشركات مزايا تنافسية، زيادة من المنافسين الأقل اتجاها إلى الاستدامة وذلك من أجل تطوير الأسواق بيئيا.

2– إستراتيجيات بعض شركات البترول العالمية لحماية البيئة: تعتبر المسؤولية البيئية تحديا كبيرا بالنسبة للشركات البترولية العالمية، ولهذا فإنها تقوم بإصدار تقارير على مواقعها الإلكترونية حول معالم إستراتيجياتها لحماية النظام البيئي، وهذا من أجل ضمان ثقة المتعاملين فيها واستدامة استثماراتها وأنشطتها المربحة. فبالنسبة لشركة "شل" ترى أن آثار مشاريع التنقيب على البترول والغاز على الثروة البيئية والمائية أصبحت أكثر أهمية، وهي تسعى جاهدة يوما بعد يوم من أجل تقليل استعمالها للمياه

النظيفة في عملياتها، ومحاربة التسربات النفطية. كما تعمل هذه الشركة على الإدارة الجيدة لآثارها البيئية بالاعتماد على خبرتها في المحافظة على السلامة البيئية، وترتكز إستراتيجيتها على تخفيض آثار غاز CO_2 على البيئة، والتقليل من حجم التسربات النفطية، وحماية مناطق البيئية الحساسة، والمحافظة على نظافة المياه.

وبالنسبة لشركة *BP* « Britsh Petroleum » فإنها تعمل على إدارة الآثار البيئية لعملياتها في المحيط الذي تعمل فيه، وتحمل مسؤولياتها البيئية منذ بداية العملية إلى غاية نهايتها. وحسب هذه الشركة فإن أنظمتها الإدارية تسمح لها بتأدية ما يلي:

- تحديد الآثار البيئية الفعلية لخططها ومشاريعها الاستثمارية؛
- القيام بخطوات فعالة من أجل الحد من هذه الآثار؛
- مواصلة العمل على تخفيض الآثار البيئية لعملياتها حتى بعد انتهاء نشاطها والقضاء على مخلفاتها في الموقع.

بالإضافة إلى هذا، تتوفر الشركة على إستراتيجية من أجل تفادي وقوع تسربات النفط والتخلص منها إن وقعت وخاصة في خليج المكسيك، غير أنها لا زالت تسجل حوادث التسربات الصغيرة، حيث أنه في عام 2010 حصل للشركة 261 حادث تسرب نفطي لبرميل واحد أو أكثر.

وتعتمد شركة "شيفرون" « CHEVRON » في إستراتيجيتها البيئية على نظام للإدارة العملية المتميزة من أجل ضمان تحقيق أداء بيئي جيد، وقد نصت عملية تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والصحية (*ESHIA*) عام 2007 على تقييم للمشاريع الاستثمارية الجديدة بإدخال الآثار البيئية، الاجتماعية والصحية في الحسبان، كما استعملت هذه العملية من أجل التنبؤات والخطط المستقبلية وتفادي وتدنأت آثارها السلبية.

3- مؤشرات تقييم الأداء البيئي: يرى البعض أن تقييم الأداء البيئي للمنظمة صعب ومعقد بسبب اختلاف نوعيات الأداء وصعوبة إيجاد المعلومات اللازمة لوضع المقاييس البيئية في الشكل المناسب، وبسبب صعوبة استخدام المعايير الخارجية في وضع المؤشرات اتجه كثير من مديري البيئة إلى مداخل تقليدية لجعل الأرقام ذات دلالة:

- **مقارنة الأداء المرجعي Benchmarking:** ويتم عن طريق مقارنة المؤشرات في المنظمة بمثيلاتها في المنظمات الأخرى، ويكمن التحدي في تحديد الحالات المشابهة بدرجة دقيقة والتي يكون فيها قياس مؤشر معين له نفس المعنى في كلا المنظمتين،

- **الاتجاهات Trends:** يتم مقارنة الرقم خلال فترات زمنية، للمساعدة على إظهار اتجاهات الأداء، وذلك المدخل يتجنب مشكلة إيجاد تفسير تام لكيفية حدوث التأثيرات البيئية،

- **التشكيل / الصياغة Formalization:** ويتم استخدامه بعد معرفة المسائل التي تقاس وكيفية قايسها، ويكون المؤشر فيه عادة على شكل نسبة، وتتم بصورة أفضل عندما يتم تكوين النسبة بين المؤشرات المرتبطة بسلسلة السبب والتأثير.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك الإيزو ISO 13031، ومبادرات أخرى لتحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي مثل إرشادات مبادرة إعداد التقارير العالمية GRI وإرشادات الكفاءة البيئية للمجلس العالمي للتنمية المستدامة WBCSD ، ومن دراستها يمكن تقسيم مؤشرات التقييم البيئي كما يلي:

- مؤشرات الإدارة البيئية EMIs: وتضمن مجهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمنظمة التي تختص بما يلي: الرؤية والإستراتيجية والسياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، نظم الإدارة والتوثيق المتعلق بها، الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية، والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.

- مؤشرات الحالة البيئية ECIs: وتوفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية للبيئة مثل سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه... الخ.

- مؤشرات الأداء البيئي EPIs: وتنقسم إلى:

- مؤشرات تشغيلية بيئية: وتتعلق بمجالات قياس الحيازة والمقاييس الفنية للمنتج / العملية، ومقاييس استعمال المنتج/العملية وتصريف المخلفات.
- مؤشرات الأثر البيئي: وتتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة، وانبعاثات الغازات.

ويمكن تقسيم مؤشرات تقييم الأداء البيئي إلى نوعين أساسين: مؤشرات مناسبة لكل المنظمات ومؤشرات يتم استخدامها في منظمات معينة.

4- ميزة التوسع في اختيار المحاور في بطاقة الأداء المتوازن: إذا ما اعتبرت بطاقة الأداء المتوازن تمثل ترجمة الرؤية وإستراتيجية المنظمة إلى أهداف، بقياسات محدودة ضمن منظورات متعددة تخبر الإدارة ماذا يجري حقيقة أثناء تنفيذ الإستراتيجية المعتمدة للمنظمة، فإن المهمة الأولى لإدارة المنظمة والفريق المسئول عن بطاقة التقييم المتوازن تتمثل باختيار عدد من المنظورات تلبي حاجة المنظمة في تنفيذ إستراتيجيتها وعملها. ومنذ ابتكار هذه الأداة بأربعة منظورات، كان السؤال الحرج " هل منظورات بطاقة الأداء المتوازن الأربعة كافية؟"، فوجد بأن بطاقة الأداء المتوازن تتكون من أربعة منظورات أساسية تعتمد عليها جميع المنظمات في الغالب، ولكن هذه المنظورات لا تعد كنموذج بحيث تؤخذ كما هي وتطبق في جميع المنظمات، بل يتطلب الأمر إجراء بعض التغييرات والتعديلات والتكييفات كي تناسب

المنظمة المعنية وتتفق مع طبيعة عملها وأهدافها وإستراتيجيتها، والبيئة التي تتواجد فيها إذ لا بد من أخذها واعتبارها كجزء من إستراتيجية المنظمة.

5- إدخال المعلومات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن (بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC): يرتبط البعد البيئي باستهلاك الطاقة والمواد الخام بمخلفاتها وانبعاثات الملوثات ... إلخ، ويتحدد الهدف الاستراتيجي للبعد البيئي وفقا لمفاهيم البيئية الحيوية الصناعية، ويرتبط بالمقاييس التي يمكن اشتقاقها من نظم الإدارة البيئية ونظم المحاسبة الإدارية البيئية وتحليل دورة حياة المنتجات، ويُرى أن بطاقة الأداء المتوازن يمكن أن تكون أداة أفضل لدمج نظم الإدارة البيئية والاجتماعية في العمليات التشغيلية الأساسية لمنظمات الأعمال، ويعتمد إظهار ودمج البعد البيئي على الرأي الذي ينادي بتخطيط وتقييم السلوك الأخضر على مستوى الإستراتيجية التشغيلية، ومن ثم فإن نظام قياس الأداء المتكامل يجب أن يؤسس عند هذا المستوى.

ووفقا لهذا المدخل إن البعد الخاص بالعمليات التشغيلية، الذي يتضمن المقاييس البيئية المرتبطة به يقود الأبعاد الثلاثة الأخرى لبطاقة الأداء المتوازن (البعد المالي و البعد الخاص بالعميل والبعد الخاص بالتعلم والنمو)، ويحاول أن يعيد توفيق متطلبات السوق مع الموارد والمقدرة التشغيلية للمنظمة.

وهناك أراء متعددة لكيفية إدخال ودمج البعد البيئي في بطاقة الأداء المتوازن، فهناك من برى أن هناك ثلاثة إمكانيات لدمج الأمور البيئية –وأيضا الإجتماعية– في البطاقة.

ولذلك فنجد أنه قد اتفق العديد من الآراء على أن هناك خمسة أشكال لدمج المسائل البيئية – والاجتماعية– في بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC) وهي :

– **بطاقة الأداء المتوازن المستدام الجزئيةPartial SBSC:** بإدخال واحد أو اثنين من مؤشرات الاستدامة في بعض الأبعاد المختارة بعناية من بطاقة الأداء المتوازن التقليدية، والتي تكون معرضة أكثر لأمور الاستدامة، وذلك النوع قادر على زيادة دمج الإدارة المستدامة ولكن تأثيره محدود من الناحية العملية؛

– **بطاقة الأداء المتوازن المستدام المشاركةShared Services:** وقد يطلق عليها أيضا بطاقة الأداء للخدمات المستدامة، وهي تعني استخدام المنظمة لبطاقة الأداء المستدامة في بعض أجزاء المنظمة فقط، فهي تشغل لوحدة الخدمات المشاركة المسؤولية عن الاستدامة البيئية.

– **بطاقة الأداء المتوازن المستدام العريضةTransversal SBSC:** يتم إدخال المؤشرات البيئية والاجتماعية في الأبعاد الأربعة للبطاقة، وتركز على الأمور المستدامة الممكنة أو المحركة للقيمة من أجل النجاح في المستقبل، وذلك المدخل يزيد من تكامل استدامة الإدارة ويتم دمج الأمور البيئية كمؤشرات سبب / نتيجة وهو ما يعرف بالمؤشرات القائدة / المستقبلية؛

– **بطاقة الأداء المتوازن المستدام ذات البعد المضافAdditive SBSC:** يتم إضافة بعد خامس خاص بالاستدامة البيئية والاجتماعية إلى الأبعاد الأربعة للبطاقة، وذلك الحل يطور حالة الاستدامة في المنظمة ومن الممكن تطبيقه في الشركات المعرضة بدرجة كبيرة للأمور الاستدامة؛

– **بطاقة الأداء المتوازن المستدام الكليةTotal SBSC:** وفيها يتم ربط البعد المستدام الخامس بالمؤشرات المستقبلية الخاصة بالأبعاد الأربعة كلها، ومن ثم يجعل علاقات السببية واضحة، بينما يحتفظ في نفس الوقت بالخصوصية، وهي تهدف إلى إدخال الأمور البيئية والاجتماعية في كل الأبعاد مروجة لفكرة دراية المنظمة بقوة الاستدامة؛

– ويعرض الشكل رقم –2– مثال توضحي لكيفية عمل بطاقة الأداء المتوازن البيئي، حتى تصل إلى الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المساهم.

الشكل رقم 02: مثال توضيحي لبطاقة الأداء المتوازن المستدامة

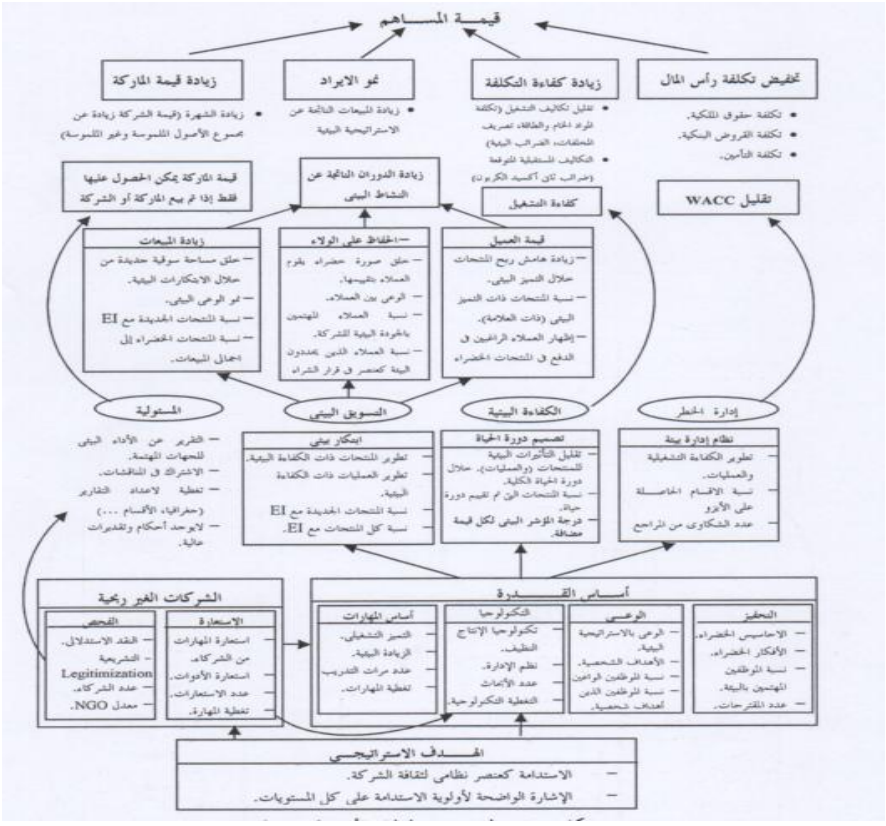

المصدر: نادية راضي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الخاتمة:

من خلال الدراسة وبعد اختبار الفرضيات تبين لنا النتائج التالية:

الفرضية الأولى: أنها صحيحة من حيث أن الصناعة البترولية تأثر على البيئة بما يزيد من تلوثها، من خلال أنشطتها المتعددة، سواء في مرحلة الاستكشاف والاستخراج، والتي تقوم بإحداث تغييرات على البيئة من أجل تنصيب قواعد جديدة، أو خلال عملية النقل والتي تؤدي لإحداث حالات تسرب، بالإضافة إلى عمليات تنظيف الناقلات ورمي الفائض من النفط، مما يؤدي باختلال النظام البيئي.

الفرضية الثانية: وهذه الفرضية هي الأخرى صحيحة حيث وجدنا أن المواصفة ISO 14031 – والتي تنتمي لسلسلة مواصفات القياسات العالمية ISO 14000 لنظم إدارة البيئة– هي عبارة عن أدوات تقييم الأداء البيئي، حيث عرف الأيزو ISO 14031 تقييم الأداء البيئي بأنه " **منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج**".

الفرضية الثالثة: توجت هذه الفرضية بالصحة، حيث وجدنا بأنه من خلال ترجمة الرؤية المستقبلية للمنظمة – التي قد تحمل في طياتها بعدا بيئيا واجتماعيا واقتصاديا– إلى أهداف ثم مبادرات فمؤشرات السبب/النتيجة ليتم مقارنة هذه الأخيرة مع الأهداف لاستخلاص النتائج والانحرافات، كما أن الخارطة الإستراتيجية وفق مبدأ السبب/نتيجة، تحقق التكامل والاتصال داخل المنظمة بما يحقق الفعالية، دون الإخلال بكفاءتها، لينتج بذلك –من خلال البحث– أن المنظمة تستطيع دمج مؤشرات البعد البيئي، في خمسة إشكال هي: بطاقة الأداء المتوازن المستدام الجزئية Partial SBSC، بطاقة الأداء المتوازن المستدام المشاركة Shared Services، بطاقة الأداء المتوازن المستدام العريضة Transversal SBSC، بطاقة الأداء المتوازن المستدام ذات البعد المضاف Additive SBSC، بطاقة الأداء المتوازن المستدام الكلية Total SBSC.

كما توصلنا كذلك خلال البحث إلى **النتائج** التالية:

- يؤثر نشاط شركات البترول العالمية بشكل حاد على مكونات النظام البيئي، إلا أن مكانتها وأهميتها بالنسبة لأداء الاقتصاد العالمي، توجب العمل على وضع آلية محكمة في إطار من التعاون الدولي، تسمح لها بالمساهمة في رفع معدلات النمو العالمية، وبالمقابل تساهم في زيادة معدل كفاءة أداءها البيئي؛

- تساهم بطاقة الأداء المتوازن المستدامة في إظهار واستدامة الشركات، حيث إن إجراءات صياغتها تجبر الإدارة على تحديد استراتيجيات الاستدامة الهامة، وتحديد علاقتها السبب والنتيجة، وبالرغم من أنها

ليست أداة لتكوين الاستراتيجيات، ولكنها أداة لترجمتها إلى أعمال، فهي توفر طريقة تسهل مراجعة فعالية وكفاءة الاستراتيجيات التي اتبعت في الماضي وتحديدها للوصول إلى الرؤية المستقبلية ومهام الشركة؛

- على الإدارة التركيز على أهداف قليلة مختارة بعناية، والتي تكون بالفعل هامة للمنظمة، وذلك يمنعها بطريقة ايجابية من الغرق في المئات من مشاكل الاستدامة التي تواجه المنظمة، ويمكن دمج نظم الإدارة البيئية في نظم الإدارة التقليدية للمنظمة، ومن ثم فإن الممارسون سينظرون إلى بطاقة الأداء المتوازن البيئي كأداة مناسبة لتحديد فكرة استدامة الشركات، وتحويلها إلى عمليات تشغيلية؛

- أن SBSC أداة لتوفير فرص جديدة لدمج الأهداف والمقاييس البيئية في نظم العمل العادية الموجودة، ولكن لوجود عدد كبير من الأهداف في بطاقة الأداء المتوازن ستزيد مع ضم أهداف الاستدامة إليها فإنه يمكن القول أن SBSC لن تستبعد الأدوات الأخرى لاستدامة الشركات مثل ISO 14000 ولكنها تساعد في نشر فكرة الاستدامة.

قائمة المراجع:

1- إدريس وائل محمد صبحي وآخرون، **المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن**، عمان: دار وائل، الأردن، 2009.

2- بومدين يوسف، ***إدخال مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة***، الملتقى الدولي العلمي الرابع: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في التجارة الدولية –عرض تجارب دولية– **27-26أفريل 2011**، المركز الجامعي خميس مليانة ومعهد العلوم الاقتصادية، 2011،ص 13، متاح على: http://www.4shared.com/office/c6aASjsX/---.html ، تم الإطلاع في: 2013/03/20.

3- جلول حروشي، دراسة الضرائب البيئية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011.

4- حليمة السعدية قريشي وزينب شطيبة، **النشاط البترولي وانعكاساته على البيئة**، الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 – 21 نوفمبر 2012.

5- رزاي سعاد، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستر، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.

6- عبد البديع محمد، **اقتصاد حماية البيئية**، دار أمين، مصر، 2003.

7- محمد *زيدان ومحمد يعقوبي*، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار.

8- الملكاوي ابراهيم الخلوف، **إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، عمان: مؤسسة الأوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

9- نور دين الجوادي وآخرون، **السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول: شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001**، الملتقى العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 – 21 نوفمبر 2012..

10- http://www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/STAGING/global_assets/e_s_assets/e_s_assets_2010/downloads_pdfs/bp_sustainability_review_2011.pdf , at : 20/03/2013

11- http://www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/STAGING/global_assets/e_s_assets/e_s_assets_2010/downloads_pdfs/bp_sustainability_review_2011.pdf , at : 20/03/2013

12- http://www.chevron.com/globalissues/environment/ at : 20/03/2013

13- http://www.exxonmobil.com/Corporate/files/corporate/sbc.pdf , at : 20/03/2013

14- Paul R. Niven, **BALANCED SCORECARD STEP BY STEP** (on line), John Wiley and sons, INC. 2002, Available at : www.wosco.org/books/.../**Balanced Scorecard Step by Step.PDF** consulted (29/03/2013).

15- ROBERT S. Kaplan et DAVID P. Norton , **LE TABLEAU DE BORD PROSPECTIF (pilotage stratégique : des 4 axes du soccès)**, 2ème Tirage, PARIS : ed: D'ORGANISATION, 1998.

16- www.**exxonmobil**.com/Corporate/files/.../sbc.pdf , at : 20/03/2013

أثر مرحلة المنبع لقطاع المحروقات على انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2010

أ.مسعودي محمد –جامعة الوادي–
أ.د. دادن عبد الغني –جامعة ورقلة–

الملخص:

لقد أصبح واضحا أن المكاسب التى تترتب على اى نشاط اقتصادى ضار بالبيئة يكون قصير المدى ويعتبر قطاع المحروقات أولى هذه النشاطات، لذلك كان لابد من إيجاد توازن بين تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة فى إطار استغلال قطاع المحروقات بالجزائر، حيث شهدت السنوات الأخيرة قلقا متزايدا من جراء عملية التنمية المعتمدة على قطاع المحروقات خاصة من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتنقسم عملية استغلال قطاع المحروقات الى مرحلتي المنبع والمصب، و في هذه الدراسة

حللنا أثر مرحلة المنبع في انبعاث ثاني أكسيد الكربون بالجزائر باستخدام أدوات الدراسة القياسية للفترة 2000–2010 والتي أثبتت عدم تأثير مرحلة منبع قطاع المحروقات في انبعاث ثاني أكسيد الكربون بالجزائر مما يثبت أن مرحلة المنبع والتي تنحصر في اسكشاف واستخراج النفط والغاز صديقة للبيئة من حيث انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

الكلمات المفتاحية: مرحلة المنبع، قطاع المحروقات، انبعاث ثاني أكسيد الكربون، دراسة قياسية.

THE ABSETRACT:

It has become clear that the gains that have on any economic activity harmful to the environment will be short-term and is considered the hydrocarbon sector first of these activities, so it was necessary to find a balance between achieving greater economic growth and preservation of the environment in the context of the exploitation of the hydrocarbon sector in Algeria, where recent years have seen concern increasing as a result of the development process based on the hydrocarbon sector, especially in terms of greenhouse gas emissions, and the process is divided exploit the hydrocarbon sector to the two phases of the upstream and downstream, and in this study we analyzed the effect of stage upstream in the emission of carbon dioxide in Algeria using the tools of the study standard for the period 2000-2010, which proved to be the source of the impact phase of the hydrocarbon sector in the emission of carbon dioxide in Algeria, which proves that the phase of the upstream-friendly environment in terms of carbon dioxide emissions.

Key words: upstream stage, the hydrocarbon sector, the emission of carbon dioxide, the study record

مقدمة

يعتبر قطاع المحروقات شيء أساسى لعملية التنمية كما أنها السبب المباشر فى التقدم الاقتصادي ولكن الآن ومع تقدم مفاهيم التنمية المستدامة أصبح قطاع المحروقات يواجه اشكاليات عدة متعلقة بالبعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي للتنمية، على هذا الأساس أصبحت المحروقات ومنتجاتها سلاحاً بحيث يؤدي سوء استغلالها الى تحديات بيئية واجتماعية بما يضعف متطلبات التنمية المستدامة. هذا ما يطرح اشكالية علاقة قطاع المحروقات بمرحلتيه النبع والمصب بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، ومن خلال بحثنا هذا سوف نتطرق الى الاجابة عن التساؤل التالي: الى اي مدى تكون مرحلة المنبع لقطاع المحروقات الجزائري مسئولة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

I. الاطار النظري لمرحلة المصب في دورة استغلال قطاع المحروقات

I. 1 مراحل انتاج البترول وتصنيعه:

I.1.1 مرحلة الاستكشاف والإنتاج: في هذه المرحلة تسعى الشركات البترولية لاستكشاف مكامن النفط والغاز الطبيعي الباطنية، ويتم استخراج النفط والغاز والماء من المكمن الى سطح الأرض وفصلها عن بعضها باستخدام الآبار المحفورة وهذا ما يسمى بعملية انتاج النفط والغاز. وتتم عملية الاستكشاف والإنتاج عبر سبع مراحل فرعية:[91]

أ- الاستكشاف الأولي من خلال تقييم امكانية اكتشاف مكامن البترول وتطويرها بشكل اقتصادي اعتمادا على المعلومات المحتملة والمتوفرة لديها.

ب- الحصول على عقود الاستكشاف والإنتاج، فعندما تحدد التقنيات المناسبة تقوم الشركات البترولية بتحديد مالك حقوق النفط والغاز في المناطق المنقب عنها وقد يكون أصحاب هذه الحقوق الدولة أو الشركات أو الأفراد، ومن ثم يتم التعاقد مع صاحب حقوق المنطقة وفق صيغة العقود المتاحة حسب معطيات الدولة المضيفة مثل عقود الامتياز وعقود الايجار وعقود تقاسم الانتاج. ويمكن أن تختار عدة شركات استكشاف وإنتاج تأسيس شركة مشتركة للحصول على العقد بشكل مشترك والقيام بالاستكشاف وتطوير المنطقة بالمشاركة بعد الحصول على حق الاستكشاف والإنتاج بالتعاقد مع الدولة المضيفة.

ج- استكشاف مناطق العقود، فبعد تحديد مكامن النفط والغاز الباطنية والتعاقد عليها يتطلب حفر الآبار الاستكشافية، وتتضمن هذه العملية مخاطر كبيرة، ففي السنوات الأخير تم فشل حوالي 75 % من الآبار الاستكشافية المحفورة أي غير ناجحة وغير منتجة اقتصاديا. وتمثل آبار الاستكشاف العشوائي آبار استكشافية محفورة في مناطق جديدة خارج الحقول ذات المكامن المكتشفة سابقا ويبلغ معدل نجاح هذه الآبار 15 % فقط، والآبار الجافة الغير منتجة يتم غلقها وهجرها، ففي محاولات ايجاد مكمن انتاج اقتصادي يمكن حفر عدة آبار جافة في منطقة عقد واسعة، ولحفر بئر مائي تقوم الشركات البترولية بعقود فرعية مع شركات الحفر التي تمتلك وسائل حفر الآبار وتشغيلها.

د- تقييم وإتمام البئر، وتلي هذه المرحلة حفر البئر الى العمق المستهدف بتنزيل أدوات القياس المتطورة ضمن البئر للمساعدة في تحديد طبيعة انتاجية التكوينات الصخرية المحفورة وعمقها واحتمالها، وبحسب ما تشير هذه القياسات تتحدد نفقات الشركة لإتمام البئر من انتاج النفط والغاز بشكل سليم.

هـ- تطوير المنطقة، يمكن أن يتم حفر آبار إضافية بحسب الحاجة في مناطق مكن البترول المتعاقد عليها، وتركيب المعدات السطحية لجعل الحقل قادرا على أن يكون منتج بشكل فعال واقتصادي.

و- الانتاج من المنطقة، في هذه المرحلة يتم استخراج النفط والغاز وفصلهما ومن ثم استغلالهما تصنيعا أو بيعا، كما يتم لاحقا اعادة ضخ المياه المرفقة ضمن المكمن أو ضمن تكوين صخري باطني، ويختلف عمر انتاج البئر بحسب المكان أو الحقول فقد تصل الى أكثر من 50 سنة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، كم قد لا تتجاوز شهور وأيام. وبمرور الزمن ينحدر معدل الانتاج بسبب انخفاض ضغط المكمن الناجم عن انخفاض حجم السوائل والغازات فيه. وتكون تكاليف الانتاج في كثر من المكامن ثابتة بشكل مستقل عن معدل الإنتاج، ومع انخفاض معدل الانتاج تنخفض الايرادات الى مستوى لا تغطي تكاليف الانتاج.

ي- سد المنطقة وهجرها، بعد بلوغ البئر حده الاقتصادي يتم سد البئر وتفك التجهيزات السطحية المستخدمة في الانتاج لاستخدامها في آبار ومكامن أخرى، وتسمى تكاليف السد والهجر بتكاليف استصلاح الموقع وإعادته لوضعه السابق، ومن الممكن مقابلة قيمة التجهيزات المفكوكة بتكاليف

السد والهجر وعندها تنعدم في كثر من الحالات تكاليف السد والهجر. وعند الهجر تتحول جميع حقوق استكشاف المواد الهيدروكربونية الى مالك الحقوق المنجمية في الحقل.

I. **2.1 مرحلة معالجة المواد الهيدروكربونية:** في هذه المرحلة تقوم مصافي النفط والغاز ومحطات معالجة الغاز بفصل ومعالجة السوائل الهيدروكربونية والغازات ضمن منتجات متنوعة قابلة للاستعمال والتسويق، وقد تخضع المنتجات المكررة وسوائل الغاز الطبيعي لمعالجات اضافية في المحطات البتروكيميائية لتصنيع العديد من المواد المصنعة والنصف مصنعة، وقد ترسل هذه المواد أيضا الى مصافي النفط والغاز لمزجها أو معالجتها مع المواد الهيدروكربونية السائلة الأخرى لتصنيع منتجات مكررة متنوعة مثل الغازولين والبنزين.[92]

I. **3.1 مرحلة النقل والتوزيع والتخزين:** يتم من خلال هذه المرحلة تحريك البترول من مناطق البئر المنتج الى مصافي النفط الخام ومحطات معالجة الغاز عبر أنابيب أو صهاريج بالنسبة للنفط، أما الغاز عبر الأنابيب فقط، كما يتم نقل المنتجات المكررة والغاز الطبيعي بشكل مشابه بعدة أشكال الى نقاط التوزيع مثل محطات الغازولين، وفي حالات غير عادية يصدر الغاز الطبيعي عبر المحيطات بتيريد الخليط الى الحالة السائلة ب 160 درجة مئوية تحت الصفر وجره بصهاريج خاصة بضغط عال عبر مقطورات الحرارة المنخفضة. ويسمى بالغاز الطبيعي المسال LNG.

I. **2 استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي:** تشبه ظروف تكوين ووجود الغاز الطبيعي اكتشافات البترول، ولهذا تتشابه طرق البحث عن الغاز بشكل كبير مع طرق البحث عن البترول[93]، بل أن معظم احتياطات الغاز الحالية اكتشف صدفة أثناء البحث والتنقيب عن البترول. كما أن وسائل الإنتاج وحفر الآبار تكاد تكون متماثلة وبالتالي لا تختلف تكاليف إنتاج الغاز الطبيعي كثيراً عنها في إنتاج البترول. وقد يتواجد الغاز الطبيعي في الآبار مصاحباً للبترول فيسمى غازا مصاحب، وقد يوجد في آبار بمفرده فيسمى غير مصاحب، والغاز المصاحب قد يوجد منفصلا عن البترول فيسمى حرا، وقد يوجد ذائبا في البترول (نتيجة الضغط والحرارة مثلا) فيسمى ذائبا، كذلك قد يوجد الغاز في حالة سائلة. وفي حالة الغاز المصاحب الذائب في البترول فإن نسبة كبيرة منه تتحرر بمجرد انسياب البترول إلى سطح الأرض نتيجة تخلصها من الضغط المرتفع الواقع عليها في الآبار بحيث ينطلق حوالي 550 قدم مكعب من الغاز مقابل إنتاج برميل من البترول الخام .

وهكذا تتوقف الكمية المنتجة من الغاز المصاحب على الكمية المنتجة من البترول من نفس البئر حيث يعتبر الغاز منتجا ثانويا في هذه الحالة. وتختلف نسبة الرطوبة من بئر لآخر باختلاف نوعية النفط، وبصفة عامة يكون الغاز جافاً DRY أو رطباً WET أو متوسط الرطوبة LEAN، حسب كمية المتكثفات التى يحتوى عليها.

وبعد خروج الغاز من الآبار أو فصله عن البترول في حالة الغاز المصاحب يتم فصل الشوائب المختلفة كثاني أكسيد الكربون والنتروجين وكبريتيد الهيدروجين والتي يمكن أن تستخدم بعد ذلك في استخدامات صناعية مختلفة. وبعدها يتم فصل المكونات المختلفة بالتبريد التدريجي حيث يتحول كل مكون إلى سائل عند درجة حرارة معينة، فيتم الحصول على المكثفات أولا وتتمثل في البيوتان والبروبان حيث يتم تسويق تلك المنتجات منفصلة. ثم يضخ الغاز المتبقي والمتمثل أساساً في الإيتان و الميتان في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي أو تتم إسالته لينقل بناقلات الغاز المسال. والمشكلة الأساسية التي تواجه نقل واستخدام الغاز الطبيعي هي الحيز الضخم الذي تشغله كمية منه تحتوي على قدر معين من الطاقة مقارنة بالبترول، فمتر واحد مكعب من البترول يكافئ حوالي 957 مترا مكعبا من الغاز الطبيعي من حيث المحتوى من الطاقة. ويمكن التغلب على هذه المشكلة بإسالة الغاز الطبيعي حيث ينخفض حجمه إلى 600/1 من حجمه و هو غاز، وبالتالي يكافئ المتر المكعب من البترول واحدا ونصف مترا مكعبا من الغاز الطبيعي المسال (GNL) .

II. علاقة قطاع المحروقات بانبعاث ثاني أكسيد الكربون:

يؤكد الفكر التنموي الحديث على عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

II. 1 مفهوم، مصادر ومضار انبعاث ثاني أكسيد الكربون

أ- **تعريفه:** ثاني أُكسيد الكربون أو الغاز الفحمي هو مركب كيميائي وأحد مكونات الغلاف الجوي، يتكون من ذرة كربون مرتبطة بذرتي أكسجين، يرمز له بالرمز CO_2. يكون على شكل غاز في الحالة الطبيعية، ولكنه يستخدم أيضا في حالته الصلبة ويعرف عادة باسم الثلج الجاف،

يمثل جزء هام جدا في دورة الكربون في الطبيعة، وهو عنصر هام جدا في عملية التمثيل الغذائي للنباتات وذلك في وجود الضوء.[94]

ب- مضار ثاني أكسيد الكربون: يعتبر هذا الغاز مضرا بالبيئة والإنسان لما له من مضار حيث أظهرت دراسة قام بها باحثون من الولايات المتحدة الأمريكية أن طبقة "الثيرموسفير"، وهي الطبقة الخارجية للغلاف الجوي، مهددة بالانكماش نتيجة زيادة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن احتراق الوقود الأحفوري، وتشير نتائج الدراسة التي نشرتها دورية "رسائل في البحوث الجيوفيزيائية"، والصادرة عن الاتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي إلى توقع انخفاض كثافة طبقة "الثرموسفير"، بمقدار 3 في المائة وذلك بحلول العام 2017.

II .2 علاقة انتاج المحروقات بالتلوث البيئي[95]:

يعتبر مشكل التلوث البيئى من أهم المواضيع التي تشغل العالم في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى حجم الكوارث الطبيعية المسجلة سنويا حيث أن ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية نتيجة انبعاث الغازات الدفيئة يعتبر الدول الصناعية النامية منها مسئولة على هذه الظاهرة، حيث أن العالم بأسره يولى أهمية كبرى للمسائل البيئية مما أدى إلى إدماج هذه الانشغالات في السياسة القطاعية، و البرنامج الحكومي لكل دولة وذلك لمكافحة الظواهر المترتبة عن التلوث البيئي ومخلفات القطاع الصناعي المستخدم لمسببات الاحتباس الحراري وغيره من التلوث البيئي للحفاظ على البيئة في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.[96]ويتمحور الاستعمال الوجيه للموارد الطاقوية أساسا حول:

- تنمية استعمال الطاقات الأقل تلوثا كالغاز الطبيعي،غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص. وتطوير الطاقات المتجددة.
- تطوير وعي الاقتصاد في الطاقة، وإعادة تأهيل المناطق الملوثة
- تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة و المناجم.

II. 3 المحروقات وانبعاث ثاني أكسيد الكربون:[97]

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي

تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

III تحليل أثر تطور إنتاج قطاع المحروقات الجزائري على انبعاث ثاني أكسيد الكربون 2000-2010

لقد زاد اهتمام الجزائر في السنوات الأخير بالاتجاه نحو تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بتحديد القطاع المسئول الرئيسي ومن ثم معالجة الأمر، وفي الجزائر نحاول من هذه الدراسة دراسة مستوى مسئولية مرحلة المنبع لقطاع المحروقات والذي يعتبر الدافع الرئيسي لعجلة التنمية في الجزائر على انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

III. 1 تطورات امكانيات مرحلة المنبع لقطاع المحروقات الجزائري 2000-2010

تتكون مرحلة المنبع لقطاع المحروقات الجزائري من البحث والتطوير الى الاستخراج والإنتاج، وفي هذا الجزء سوف نتعرض لقدرات هذه المرحلة.

III. **1.1 تطورات احتياطي النفط والغاز:** لقد قدرت شركة سوناطراك الاحتياطات المتراكمة والمتحققة منذ أول اكتشاف للنفط في الجزائر* حتى عام 2004 بحوالي 16 مليار $م^3$ مكافئ بترول، وقد تم انتج واستهلاك أكثر نصف هذه الكمية. أما عن الغاز الطبيعي فان الكمية القابلة للاسترجاع والمقدرة بـ 80% قد تم انتاج حوالي 15% منها في ذلك العام، ما يعني أن حجم الغاز المتبقي لا يزال معتبر مقارنتا بحجم النفط.

أ- **تطورات احتياطي النفط الخام في الجزائر:** تميز المسار التراكمي لاحتياطي النفط في الجزائر باستقرار نسبي خلال السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ تذبذبا طفيفة في نسبة التغير السنوية بن الزيادة وصلة الى أقصاها في سنة 2005 بنسبة تغير 8.1% سنوية، كما بلغ أكبر

نسبة نقصان سنة 2004 حيث قدرة نسبة التغير بـ -3.8%. أما أكبر قيمة لاحتياطات النفط خلال فترة الدراسة كانت سنة 2005 حينها بلغ احتياطي الجزائر 12270مليار برميل، بنما أقل تقدير احتياطي خلال الفترة 2000-2002 والتي ثبت فها عند 11314 مليار برميل، كما بلغ متوسط احتياطي النفط الخام خلال العشر سنوات 11851.9 مليار برميل. ويعزى هذا الثبات الى عجز سونا طراك على مسايرة التطورات التقنية الحاصلة في مجال الاستكشافات، وانحصار نشاط الاستكشاف في محيط الحقول النفطية القديمة، لتلك الأسباب لم تتحقق تراكمات كبير من الاحتياطي النفطي هذه الفترة كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول (01): تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام الوحدة: مليار برميل

السنة	الاحتياطي	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	11314	-	مجموع القيم: 130362
2001	11314	0.0	عدد الملاحظات: 11
2002	11314	0.0	الوسط الحسابي: 11851.09
2003	11800	%4.3	الوسيط: 12200
2004	11350	%3.8-	أعلى قيمة: 12270
2005	12270	%8.1	أقل قيمة: 11314
2006	12200	%0.5-	اختبار توزيع البواقي: 1.64
2007	12200	0.0	مستوى معنوية الاختبار: 0.43
2008	12200	0.0	معامل الالتواء: 0.38-
2009	12200	0.0	معامل التفرطح: 1.26
2010	12200	0.0	مجموع مربع البواقي: 1903275
			الانحراف المعياري: 436.26

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, 2010.

لقد وقعت الجزائر حتى سنة 2003 أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية، قامت هذه الشركات في المجموع بإنفاق 2.5 مليار دولار في عمليات الاستكشاف وحدها. وقد مكن هذا التوجه الجزائر من تحويل منحى الاحتياطي نحو الصعود المستمر فتحقق 56 اكتشافا

نفطيا وغازيا بفضل تلك العقود، وأضافت هذه الاكتشافات للاحتياطي اضافة صافية قدرة بـ 10 مليار برميل مكافئ بترول.[98]

ويبدو من الجدول أنه حتى الى غاية 2005 نجحت الجزائر بعقود الشراكة الأجنبية في تجديد ورفع احتياطاتها الى حدود 12.3 مليار برميل، وذلك رغم أن الجزائر قد ضاعفت في السنوات الأخيرة مستوى انتاجها، هذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 17 سنة أخرى.[99]

ب- **تطورات احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر:** لقد تميزت أما المرحلة الممتدة من 1988 الى 2005 بارتفاع الاحتياطي المستمر حتى بلغ في نهاية 2005 حوالي 4580 مليار م^3، هذا الحجم كافي في ظل الشروط الحالية بتلبية الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمدة 25 سنة على الأقل.[100] ويوضح الجدول الموالي تطور احتياطي الغاز.

الجدول(02): الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي الوحدة: مليار متر مكعب

السنوات	الاحتياط	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	4523	-	مجموع القيم: 49794
2001	4523	0.0	عدد الملاحظات: 11
2002	4523	0.0	الوسط الحسابي: 4526.72
2003	4545	%0.48	الوسيط: 4523
2004	4580	%0.77	أعلى قيمة: 4580
2005	4580	0.0	أقل قيمة: 4504
2006	4504	%1.66-	اختبار توزيع البواقي: 2.02
2007	4504	0.0	مستوى معنوية الاختبار: 0.36
2008	4504	0.0	معامل الالتواء: 1.03
2009	4504	0.0	معامل التفرطح: 2.59
2010	4504	0.0	مجموع مربع البواقي: 8634.18
			الانحراف المعياري: 29.38

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, 2010.

الملاحظ من خلال الجدول في هذه الفترة كانت نسبة تعير احتياطي الغاز الطبيعي ثابت بمتوسط احتياطي للفترة 2000-2010 بلغ 4526.72 مليار م^3، فلم تسجل اي نسبة تغير بين 2000-2002، ولم تتعد النسبة خلال 2003-2005 الـ 2% زيادة أو نقصان، ليثبت بعد ذلك عند 4504 مليار م^{3}من 2006 حتى 2010.

III. 2.1 تطورات نشاط انتاج النفط والغاز في الجزائر: لقد تطور انتج المحروقات في الجزائر بشكل كبير في السنوات الأخير فبلغ عام 2005 حوالي 232 مليون طن مكافئ بترول منها ما نسبته 28 % بالشراكة، وكان توزيعه كما يلي: 62 % غاز طبيعي، 27% نفط خام، 7% منتجات مكررة، 4% سوائل غاز.[101]

أ- تطورات انتاج النفط والمكثفات: يشتمل انتاج انتاج النفط في الجزائر كلا من النفط الخام والمكثفات.

- **النفط الخام:** لقد تميزة فترة دراستنا بمعدلات نمو مطردة حيث تراوحت نسبة التغير السنوية بين 19.5% سنة 2003 كأعلى نسبة تغير بالزيادة وبين -6.45% كأعلى نسبة تغير بالنقصان سنة 2009. ومن الجدول نلاحظ أن أعلى قيمة انتاج كانت 64 مليون طن سنة 2006-2007 مقابل أقل قيمة انتاج سنة 2001 والتي لم تتجاوز 40 مليون طن، كما متوسط انتاج الفترة 55.3 مليون طن، واعتمادا على قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 8.79 يمكن الحكم على وجود تذبذبا في انتاج النفط الخام خلال الفترة 2000-2010 ، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (05): تطورات انتاج النفط الخام بالجزائر الوحدة: مليون طن

السنوات	الانتاج	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	42	-	مجموع القيم: 608.3
2001	40	%4.76-	عدد الملاحظات: 11
2002	46	%15	الوسط الحسابي: 55.3
2003	55	%19.5	الوسيط: 58
2004	59	%7.27	أعلى قيمة: 64
2005	63	%6.78	أقل قيمة: 40
2006	64	%1.85	اختبار توزيع البواقي: 1.34
2007	64	0.0	مستوى معنوية الاختبار: 0.51
2008	62	%3.12	معامل الالتواى: -0.7
2009	58	%6.45-	معامل التفرطح: 2.03
2010	55.3	%4.65-*	مجموع مربع البواقي: 774.1
			الانحراف المعياري: 8.79

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات Sonatrach, Annual report, 2005, 2010

- **انتاج المكثفات:** يخضع تمييز النفط الخام على المثفات لمعايير سياسية واقتصادية أكثر مما يتركب منه المنتجين كيميائيا، وتعتبر المكثفات هيدروكربونات خفيفة تتحول في ظل شروط الضغط والحرارة العادية الى سائل كالنفط، كما تعتبره المجلة المتخصصة الزيت والغاز أنها سوائل غاز طبيعي.[102] ويوضح الجدول الموالي تطورات انتاج المكثافات لقطاع المحروقات الجزائري للفترة المدروسة 2000-2010.

الجدول(06): تطورات انتاج المكثفات الوحدة: مليون طن

السنوات	الانتاج	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	17	-	مجموع القيم: 156.2
2001	17	0.0	عدد الملاحظات: 11
2002	16	%5.88-	الوسط الحسابي: 14.2
2003	15	%6.25-	الوسيط: 14
2004	15	0.0	أعلى قيمة: 17
2005	14	%6.66-	أقل قيمة: 11.2
2006	13	%7.14-	اختبار توزيع البواقي: 0.65
2007	13	0.0	مستوى معنوية الاختبار: 0.72
2008	13	0.0	معامل الالتواى: 0.11
2009	12	%7.7-	معامل التفرطح: 1.82
2010	11.2	%6.66-	مجموع مربع البواقي: 38.4
			الانحراف المعياري: 1.96

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات Sonatrach, Annual report, 2005, 2010

يتبن من تحليل نتائج الجدول أن حجم الانتاج الاجمالي لم يتغير كثيرا وبقي يتراوح بين 17 مليون طن، كأعلى قيمة و11.2 مليون طن، كأقل قيمة، وكما يشير الانحراف المعيار البالغ 1.96 أنه تسجل خلال الفترة سوى تذبذبات جد ضعيفة، فلم تتجاوز نسبة التغير السنوية بالنقاصان -7.7%، كما لم تسجل أي نسبة زيادة من 2000 الى 2010.

ب- تطورات انتاج الغاز الطبيعي وسوائله: يوضح الشكل الموال تطور نمو انتاج الغاز الطبيعي والذي يتغير تباعا لمتطلبات الاستهلاك الداخلي والتزامات التصدير.

الجدول(07): تطورات انتاج الغاز الطبيعي الوحدة: مليار متر مكعب

السنوات	الانتاج	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	140	-	مجموع القيم: 1607.8
2001	141	%0.71	عدد الملاحظات: 11
2002	140	%0.7-	الوسط الحسابي: 146.16
2003	138	%1.42-	الوسيط: 145.8
2004	144	%4.34-	أعلى قيمة: 154
2005	152	%5.55	أقل قيمة: 138
2006	150	%1.31-	اختبار توزيع البواقي: 1.12
2007	153	%2	مستوى معنوية الاختبار: 0.57
2008	154	%0.65	معامل الالتواء: -0.02
2009	150	%2.6-	معامل التفرطح: 1.43
2010	145.8	%2.8-	مجموع مربع البواقي: 345.74
			الانحراف المعياري: 5.88

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات Sonatrach, Annual report, 2005, 2010

وللإشارة فان هذه الكميات تحوي المسوقة وغير المسوقة، ومن المعلوم أن الكميات التي لا تسوق يعاد حقنها داخل الآبار النفطية لتحسين المردودية، بالإضافة الى احتراق كميات أخرى عند فوهة البئر في بعض الحقول التي لا تمتلك وسائل معالجة الغاز. ويوضح الجدول تطور تلك الكميات خلال الفترة 2000-2010. ومن خلال الانحراف المعياري البالغ 5.88 يمكن القول ان هناك استقرار في انتاج الغاز الطبيعي لهذه الفترة حيث تراوحت نسبة التغير السنوية بين 5.55% و-4.34%. كما بلغ متوسط انتاج الفترة 146.16 مليار متر مكعب، في مقابل المجال 154 مليار متر مكعب سنة 2008 أعلى انتاج و138 مليار متر مكعب سنة 2003 أقل انتاج.

ج- انتاج سوائل الـ GPL: الغاز النفطي المسال (يسمى أيضا, الغاز البترولي المسال, الغاز النفطي السائل, Liquid Petroleum Gas, وغاز المكينة) هو خليط من غازات هيدروكربونية المستخدمة كوقود في أجهزة التدفئة والمركبات, وفي الآونة الأخيرة تزايد استخدامها في مقابل الغازات الكلورو-فلورو- كربونية مثل غاز الثلاجات للتقليل من الاضرار المتسببة لتقلص بطبقة

الأوزون. يصنع GPL خلال عملية تكرير النفط الخام أو يستخلص من مجرى الغاز أو النفط عند خروجها من باطن الأرض. يكون GPL عند درجة الحرارة والضغط الطبيعيين في حالته الغازية. لذلك يتم نقله في قوارير حديدية مضغوطة, ونظرا لان هذا السائل يتمدد بفعل الحرارة, لا تتم تعبئة القوارير بشكل كامل ولكن بنسبة ما بين 80% و 85% من سعتها. وتختلف نسبة حجم الغاز إلى السائل اعتمادا على التكوين الكيميائي وظروف الضغط والحرارة ولكنها بالعادة 250 إلى 1. ويسمى الضغط الذي يتحول عنده الغاز إلى سائل ضغط التبخر وهذا يتغير أيضا بتغير درجة الحرارة ونوع الغاز، ولكنها للبوتان النقي 2 و2 ضغط جوي (220 كيلوباسكال)عند درجة حرارة 20 مئوية. وتبلغ 22 ضغط جوي (2 و2 ميجاباسكال) عند درجة حرارة 55 مئوية. ويوضح الجدول الموالي تطور انتاجه في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.[103]

الجدول(08): تطورات انتاج سوائل الغاز الطبيعي الوحدة: مليون طن

السنوات	الانتاج	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	8	-	مجموع القيم: 93.20
2001	9	%12.5	عدد الملاحظات: 11
2002	9	0.0	الوسط الحسابي:8.47
2003	8	%11.11-	الوسيط: 9
2004	9	%12.5	أعلى قيمة: 9
2005	9	0.0	أقل قيمة: 7.2
2006	8	%11.11-	اختبار توزيع البواقي: 1.1
2007	9	%12.5	مستوى معنوية الاختبار: 0.57
2008	9	0.0	معامل الالتواء: -0.6
2009	8	%11.11-	معامل التفرطح: 2.06
2010	7.2	%10-	مجموع مربع البواقي: 4.18
			الانحراف المعياري: 0.64

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات Sonatrach, Annual report, 2005, 2010

من خلال الجدول نستطيع أن نقر بأن هناك تبذبات طفيفة في انتاج الغاز البترولي المسال بانحراف معياري بلغ 0.64 ، وبمتوسط انتاج 8.47 مليون طن، كما كانت أطراف مجال الانتاج

بين 9 مليون طن سنوات 2001-2002-2004-2005-2007-2008، و7.2 مليون طن سنة 2010.

III. 2 تطورات انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر 2000-2010

تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بمقدار 0.3-0.6°م منذ أواخر القرن التاسع عشر، بسبب ازدياد تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون، وأدى ذلك إلى ارتفاع منسوب البحر بمعدل 10-25 سم خلال المائة سنة الأخيرة نتيجة ذوبان الجليد القطبي، ولوحظ أيضاً ارتفاع طفيف في متوسط الهطول المطري العالمي في القرن العشرين، وازدياد نسبة الأجزاء من العالم التي تتعرض لموجات من الجفاف أو الفيضانات منذ عام 1970.[104]

يوضح الجدول الموالي تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكروبون قي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2010.

الجدول(09): تطور انبعاث ثاني أكسيد الكربون بالجزائر الوحدة: 10000 كليوطن

السنوات	الانبعاث	نسبة التغير السنوي	البيانات الاحصائية
2000	87.93	-	مجموع القيم: 513.67
2001	84.29	%4.14-	عدد الملاحظات: 11
2002	90.85	%7.78	الوسط الحسابي: 46.69
2003	92.53	%1.85	الوسيط: 12.45
2004	89.49	%0.03-	أعلى قيمة: 92.53
2005	10.71	%88-	أقل قيمة: 10.39
2006	10.93	%2.05	اختبار توزيع البواقي: 1.81
2007	11.23	%2.74	مستوى معنوية الاختبار: 0.4
2008	11.46	%2.04	معامل الالتواى: 0.18
2009	12.45	%8.63	معامل التفرطح: 1.04
2010	12.34	%0.88-	مجموع مربع البواقي: 16460.86
			الانحراف المعياري: 40.57

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، www.albankaldawli.org/

يوضح الجدول أعلاه تذبذبات كبيرة في انبعاث ثاني أكسيد الكربون بالجزائر بانحراف معياري قدر بـ 40.57%، فبعدما كان قيمة الانبعاث 87.93 سنة 2000 كأعلى قيمة انخفضت الى

10.71 سنة 2005 كأقل انبعاث، كما كان متوسط الانبعاث 46.49، وكانت اكبر انبعاث سنة 2000. والملاحظ على هذه المعطيات القفزة الغير عادية بين سنتي 2004 و2005 حيث انخفض الانبعاث من 49.49 الى 10.71 بتغير نسبي -88%، مما يطرح تساؤل في مدى مصداقية هذه المعطيات وسبب هذا التغير الذي يبدو غي موضوعي.

III. 3 تحليل تطورات علاقة انتاج المحروقات بانبعاث ثاني أكسيد الكربون 2000-2010

يبين الجدول الموالي تطورات مخراجات مرحلة المصب لقطاع المحروقات الجزائري بمقابلة تطورات انبعاث ثاني أكسيد الكربون لقياس وتحليل العلاقة بينهما ودراسة السببية والفرق بين نوع وكيمة العلاقة بين أنواع المحروقات المتمثلة في النفط الخام والغاز الطبيعي بالإضافة الى المكثفات وسوائل غاز البترول، للوقوف على المسبب الرئيسي لانبعاث ثاني اكسيد الكربون.

الجدول(10): تطورات انتاج مرحلة المصب وانبعاث ثاني أكسيد الكربون

لمعطيات / السنوات	انبعاث CO2	النفط الخام	الغاز الطبيعي	المكثفات	غاز البترول المسال
2000	87.93	42	140	17	8
2001	84.29	40	141	17	9
2002	90.85	46	140	16	9
2003	92.53	55	138	15	8
2004	89.49	59	144	15	9
2005	10.71	63	152	14	9
2006	10.93	64	150	13	8
2007	11.23	64	153	13	9
2008	11.46	62	154	13	9
2009	12.45	58	150	12	8
2010	12.34	55.3	145.8	11.2	7.2
المجاميع	513.67	608.3	1607.8	156.2	93.2

- **المصدر**: من اعداد الباحث

كما يمكن تمثيل هذه التطورات في الشكل التالي:

الشكل (01): تطورات مخرجات مرحلة المنبع وانبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر 2000-2010

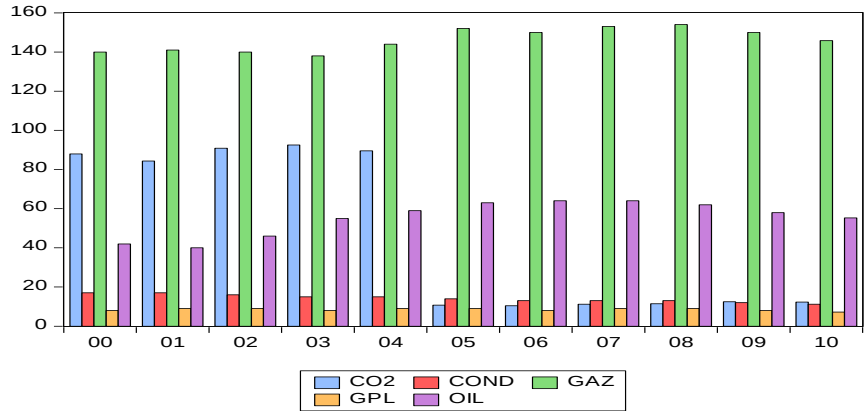

المصدر: من اعداد الباحث

- CO2: ثاني أكسيد الكربون. – COND: انتاج المكثفات.- GAZ: انتاج الغاز الطبيعي.- GPL: انتاج غاز البترول المسال.- OIL: انتاج النفط الخام.

كما يبن الجداول الموجود بالملاحق 01-02 آخر البحث مخرجات النموذج باستخدام برنامج EVIEWS والمدرجة ضمن ملاحق الدراسة 01-02 في آخر البحث كانت الدالة المقدرة لانحدار انبعاث ثاني أكسيد الكربون كمتغير تابع على منتجات المحروقات كمتغيرات مستقلة مفسرة:

CO2 = C(1) + C(2)*OIL + C(3)*COND + C(4)*GAZ + C(5)*GPL

حيث:

CO2: ثاني أكسيد الكربون كمتغير تابع.

OIL: انتاج النفط الخام كمتغير مفسر بمعامل c(2).

COND: انتاج المكثفات كمتغير مفسر بمعامل c(3).

GAZ: انتاج الغاز الطبيعي كمتغير مفسر بمعالم c(4).

GPL: انتاج غاز البترول المسال كمتغير مفسر بمعامل c(5).

C(1): الثابت أو القاطع عندما تكون المتغيرات المفسرة صفرية في نفس الوقت.

وقد قدرت معلمات النموذج عن طريق برنامج EVIEWS ، الملحق رقم 01 بالجدول رقم 01 الدالة كالتالي:

CO2 = 760.916485352 + 0.82644172133*OIL + 4.41081931172*COND - 6.57948928054*GAZ + 16.4205692145*GPL

أ- **تحليل مخرجات نموذج الانحدار المقدر:** من خلال جدول مخرجات التقدير رقم01 بالملحق رقم01 نلاحظ ما يلي:

* بالنسبة لمعنوية علاقة ثاني اكسيد الكربون بمخرجات قطاع المحروقات كلا على حدى، يقرر النموذج أن العلاقة بين ثاني أكسيد الكربون والغاز الطبيعي بالإضافة الى غاز البترول المسال معنوية عند مستوى 10%، أم علاقته بالنفط الخام والمكثفات غير معنوية.

* على المستوى الكلي يبين اختبار R مربع أن النموذج يفسر المتغير التابع بنسبة تفوق 96 %. كما يوكد هذا اختبار F بمعنوية عالية.

* يشير اختبار توزيع البواقي البالغة معنويته 75.87% في الشكل رقم 01 بالملحق 01 بأن البواقي موزع توزيعا طبيعيا كامل ينبغي أن يكون عند مستوى 5%. كما كان اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي ذا معنوي 21.81%، بالجدول 02 الملحق 01 مما يعني قبوله عند مستوى 5%. وبالنسبة لثبات التباين بلغت معنوية اختباره 46.6%، بالجدول رقم 03 الملحق 01 مما يعني قبول فرض العدم المرر بثبات التباين عن مستوى معنوية 5%.

ب- درسة الارتباط الجزئي المتعدد: نلاحظ من خلال الجدول 04 الملحق 01 الارتباط الجزئي أن هناك ارتباط متعدد غير تام بين المتغيرات المفسرة بلغ أقصاه بين النفط الخام والغاز الطبيعي بحوالي 79.9%، كما بلغ الارتباط الجزئي بين انتاج النفط الخام والمكثفات 75.6%، مما يضعف معنوية النموذج. على أساس وجود الارتباط الجزئي المتعدد سوف نقوم بدارة انحدار ثاني أكسيد الكربون على كل متغير على حدى ونقيم النموذج.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النموذج ككل مقبول عدا وجود الارتباط الجزئي المتعدد بين المتغيرات المفسرة والذي سوف نعالجة لاحقا.

ج- تقدير سببية النموذج: اعتمادا على مخرجات النموذج بالجدول 05 الملحق 02، قمنا بأجراء اختبار السببية والذي نتج عنه:

* وجود سببية من النفط الخام الى ثاني أكسيد الكربون والعكس خطأ.
* عدم وجود سببية بين الغاز الطبيعي وثاني أكسيد الكربون من والى.
* عدم وجود سببية بين المكثفات وثاني أكسيد الكربون.
* عدم وجود سببية بين غاز البترول المسال وثاني أكسيد الكربون.

من خلال اختبار السببية تبن أن المتغيرات المفسرة لا تتسبب في المتغير التابع عدا متغير مفسر واحد وهو النفط الخام، وبسبب وجود الارتباط المتعدد المشار اليه سابقا بين المتغيرات المفسرة، سوف نقوم بحذف كل المتغيرات التي لا تسبب المتغير التابع ونحافظ على المتغير المسبب الوحيد وهو انتاج النفط الخام.

ج- دراسة انحدار انبعاث ثاني أكسيد الكربون على انتاج النفط الخام: فيما يلي نجري انحدار ثاني أكسيد الكربون على انتاج النفط الخام. وستكون معادلة الانحدار المقدرة كالآتي:

$$CO2 = C(1) + C(2)*OIL$$

حيث:

- Co2 ثاني أكسيد الكربون كمتغير تابع.

OIL انتاج النفط الخام كمتغير مفسر بمعامل c(2).

C(1) الثابت عندما يكون انتاج النفط الخام 0.

ومن خلال مخرجات النموذج بالجدول 06 الملحق 02 باستخدام برنامج EVIEWS تحصلنا على المعادلة التالية:

$$CO2 = 233.842802633 - 3.38418679757*OIL$$

- **كانت معنوية النموذج من خلال نفس الجدول كما يلي:**

* بلغت معنوية معامل العلاقة بين النفط الخام ثاني أكسيد الكربون 0.31%، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين المتغيرين.

* تشير قيمة إختبار R مربع الى أن معطيات النموذج تفسر حوالى 53.9%، وهي قريبة من الحد الأدنى المطلوب 60%. أما عن اختبار F كانت معنويته جد مرغوبة فبلغت 01%. هذا يوحي بقبول النموذج ككل.

* بالنسبة لتوزيع البواقي يبدو من خلال الشكل رقم 02 الملق 02 أنه ذو معنوية قدرة بـ 40%، مما يعني قبول فرض العدم الذي يقر بطبيعة توزيع البواقي كما ينبغي أن يكون. بالاضافة الى ثبات التباين والذي يشير اليه الاختبار بمعنوية 70.13% من الجدول 07 بالملحق 02، مما يجعلنا ان نرفض فرض العدم والذي يقر بثبات تباين البواقي. ويشير اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي الى معنوية قدرة بـ 12.41%، من الجدول رقم 07 الملحق 02، وبهذه القيمة نقبل فرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي.

الخلاصة: نستخلص من تطبيق نموذج انحدار انبعاث ثاني أكسيد الكربون على منتجات مرحلة المنبع لقطاع المحروقات الجزائري للفترة 2000-2010، أن هناك علاقة سببية عكسية من انتاج النفط الخام الى ثاني أكسيد الكربون، هذا ما أكده الجزء الثاني من اجراء الانحدار بعدما استبعدا المتغيرات التي لا تسبب ثاني أكسيد الكربون. كما نشير الى طبيعة العلاقة والتي تؤكد أن استخراج النفط الخام يحتاج الى ثاني أكسيد الكربون، فكلما زاد انتاج النفط الخام قل ثاني أكسيد الكربون.

ولقد تبين من ذلك النتائج التالية:

- لقد تبن أن مستوى انبعاث ثاني أكسيد الكربون انخفضت بنسبة كبيرة في الجزائر خلال الجزء الثاني من فترة الدراسة. إلا انها كانت متذبذبة.
- بدراسة علاقة مرحلة المنبع بانبعاث ثاني أكسيد الكربون كانت هناك علاقة إلا أنها لم تكون هناك سببية من انتاج مرحلة المنبع الى انبعاث ثاني أكسيد الكربون.
- يعتبر ا انتاج الغاز الطبيعي وسوائله غير مسئول عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون.
- كذلك تعتبر عملية انتاج المكثفات في مرحلة المنبع غير مسببة لانبعاث ثاني أكسيد الكربون بالرغم من توافق تطورات كليهما.
- توجد علاقة سببية عكسية من انتاج النفط الخام الى مستوى ثاني أكسيد الكربون، مما يعني حسب رأي الباحث أن عملية استخراج النفط الخام تحتاج الى ثاني أكسيد الكربون.

من خلال هذه النتائج نقول أن مرحلة المنبع لقطاع المحروقات والمتمثلة في خطورتي الاستكشاف والاستخراج تعتبر مرحلة غير مسئولة بحسب نتائج هذه الدراسة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، هذا بالطبع لا يمنع أن تكون المحروقات ككل غير مسئولة عن

انبعاث ثاني أكسيد الكربون فهذا القطاع يتكون من العديد من المراحل الجزئية تبقى قيد الدراسة من قبل العديد من الباحثين، من هنا يمكن أن نوصي بالبحث في باقي مراحل قطاع المحروقات وباقي قطاعات الصناعة لتحديد أي القطاعات وأي مرحلة مسئولة عن هذه الانبعاثات ومن ثمة تقديم الحلول الممكنة لتقليل تلك الملوثات بما يتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم 01

الجدول رقم01:

Dependent Variable: CO2 Method: Least Squares Sample: 2000 2010 Included observations: 11				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0035	4.652694	163.5432	760.9165	C
0.2654	1.228149	0.672916	0.826442	OIL
0.3273	1.066378	4.136263	4.410819	COND
0.0012	-5.720141	1.150232	-6.579489	GAZ
0.0921	2.002539	8.199876	16.42057	GPL
46.69727	Mean dependent var		0.966221	R-squared
40.57199	S.D. dependent var		0.943702	Adjusted R-squared
7.669896	Akaike info criterion		9.626618	S.E. of regression
7.850758	Schwarz criterion		556.0306	Sum squared resid
7.555888	Hannan-Quinn criter.		-37.18443	Log likelihood
2.268350	Durbin-Watson stat		42.90636	F-statistic
			0.000150	Prob(F-statistic)

الشكل رقم 01

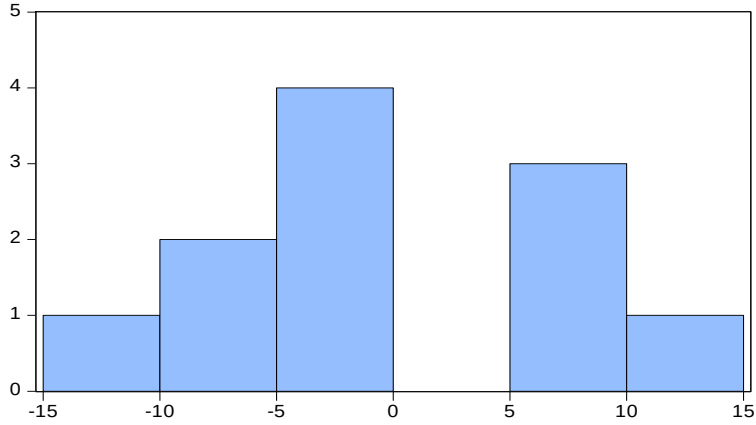

Series: Residuals
Sample 2000 2010
Observations 11

Mean	-1.45e-13
Median	-2.618450
Maximum	13.31250
Minimum	-11.72654
Std. Dev.	7.456746
Skewness	0.327951
Kurtosis	2.120048
Jarque-Bera	0.552073
Probability	0.758785

الجدول رقم 02

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.5229	Prob. F(2,4)	0.765864	F-statistic
0.2181	Prob. Chi-Square(2)	3.045885	Obs*R-squared

الجدول رقم 03

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.6068	Prob. F(4,6)	0.723310	F-statistic
0.4660	Prob. Chi-Square(4)	3.578631	Obs*R-squared
0.9635	Prob. Chi-Square(4)	0.596267	Scaled explained SS

الجدول رقم 04

GPL	GAZ	COND	OIL	CO2	
0.172782	-0.911271	0.861729	-0.733883	1.000000	CO2
0.038667	0.799086	-0.756914	1.000000	-0.733883	OIL
0.410351	-0.709920	1.000000	-0.756914	0.861729	COND
0.192222	1.000000	-0.709920	0.799086	-0.911271	GAZ
1.000000	0.192222	0.410351	0.038667	0.172782	GPL

الملحق رقم 02

الجدول رقم 05

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 2000 2010 Lags: 2		
Prob.	F-	Null Hypothesis:

	Statistic	
0.0145	14.6195	OIL does not Granger Cause CO2
0.8425	0.17889	CO2 does not Granger Cause OIL
0.2856	1.74213	GAZ does not Granger Cause CO2
0.3639	1.31557	CO2 does not Granger Cause GAZ
0.7023	0.38648	GPL does not Granger Cause CO2
0.8266	0.19984	CO2 does not Granger Cause GPL
0.1301	3.54564	COND does not Granger Cause CO2
0.7381	0.32799	CO2 does not Granger Cause COND

الجدول رقم 06

Dependent Variable: CO2
Method: Least Squares
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0031	4.004105	58.40076	233.8428	C
0.0101	-3.241166	1.044126	-3.384187	OIL

46.69727	Mean dependent var	0.538584	R-squared
40.57199	S.D. dependent var	0.487315	Adjusted R-squared
9.738905	Akaike info criterion	29.05036	S.E. of regression
9.811249	Schwarz criterion	7595.312	Sum squared resid
9.693302	Hannan-Quinn criter.	-51.56398	Log likelihood
0.859154	Durbin-Watson stat	10.50516	F-statistic
		0.010140	Prob(F-statistic)

الشكل رقم 02

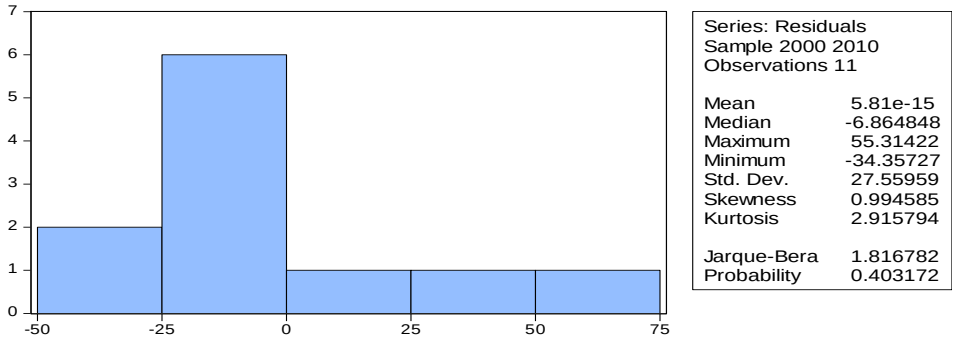

الجدول رقم 07

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.1884	Prob. F(2,7)	2.139105	F-statistic
0.1241	Prob. Chi-Square(2)	4.172675	Obs*R-squared

الجدول رقم 08

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.7349	Prob. F(1,9)	0.122007	F-statistic
0.7013	Prob. Chi-Square(1)	0.147125	Obs*R-squared
0.7587	Prob. Chi-Square(1)	0.094342	Scaled explained SS

- الاحالات والمراجع:

[91] حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص.ص 18-45.

[92] خالد أمين عبد الله، محاسبة النفط، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص 24.

[93] ياسر الجنابي، إنتاج النفط و الغاز، دراسات في صناعة النفط العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1981، ص 51 –97.

[94] – Donald G. Kaufman ؛Cecilia M. Franz (1996 .(*Biosphere 2000: protecting our global environment* .Kendall/Hunt Pub. Co .ISBN.

[95] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ،مرجع سابق .

[96] http://chninba.keuf.net/montada-f9/topic-t172.htm الاطلاع : تاريخ 2011/05/18 الساعة :16:45

[97] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=95988 : تاريخ الاطلاع 2011/05/12 الساعة : 16:45

[*] لقد تحقق أول اكتشاف نفطي تجاري بالجزائر عام 1948 بواد قطريتي قرب سيدي عيسى.

[98] Ministére de l'energie et de mines, Anneire de l'energie et des mines. P12.

[99] www.sonatrach.dz.

[100] Abdennour Kermane, pé4580trole et pays prodacteurs en dévolopment, liaison Energie Erancophonie, N°70, 2006, p32.

[101] سوناطراك، التقرير السنوي 2005، الجزائر، ص 23.

[102] Jaen Laherrére, Quels sont les Problémes quand on parle de réserves, conférence présentée au AFTP, 31 Mars 1999, Paris.

[103]- http://ar.wikipedia.org/

[104] أيمن الشحاذة العودة. تأثير ارتفاع تركيز غاز ثاني اكسيد الكربون في ظاهرة الاحتباس الحراري. عالم الزراعة. العدد الخامس. نيسان 2006.

تحليل مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في المؤسسات الجزائرية وأثره على تحسين أدائها الشامل –دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء–

أ.عرقوب وعلي – جامعة أمحمد بوقرة بومرداس–

ملخص

تعتبر لوحة القيادة المتوازنة من أهم وأحدث الأنظمة الإدارية والتسييرية التي تحتل موقعا هاما ضمن أنظمة المؤسسات الرائدة في العالم، وهذا نظرا لتكامل أبعادها وتنوعها، وهو ما من شأنه تحسين الأداء الشامل للمؤسسات التي تتبنى هذه الأداة الهامة، وضمان تحقيقها لأهدافها الإستراتيجية، كما أنها تفعل دور المؤسسة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الذي تنشط به.

والمؤسسات الجزائرية تحاول تحسين مناهجها وأساليبها الإدارية والتسييرية، لذا فهي تعمل على تبني لوحة القيادة المتوازنة وتطبيقها بصفة فاعلة تضمن تحسين أدائها الشامل بمختلف أبعادها، لذا فإن هذا البحث يسعى إلى إبراز مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في مؤسسة جزائرية رائدة في مجال عملها وهي مؤسسة صيدال ممثلة في وحدة الدار البيضاء، وتحليل مدى تأثير تبني هذه الأداة على تحسين أدائها الشامل، وهذا من خلال دراسة إحصائية استقصائية لعينة مكونة من مجموعة من إطارات هذه الوحدة.

الكلمات المفتاحية: لوحة القيادة المتوازنة، الأداء الشامل، الأداء الاقتصادي والمالي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي.

Abstract

Today, Balanced Scorecard (BSC) is one of the most important management systems, which occupies an important position within systems of the leader enterprises in the world, and this is due to the integration of its dimensions and their diversity, which would improve the total performance of the enterprises that adopt this important tool, and would ensure the achievement of its strategic objectives, as it activate the role of the enterprise in contributing to the realisation of sustainable development of the society in which it operates.

On the other hand, Algerian enterprises are trying to improve their managerial systems and their methods of management, so they are working on the adoption of BSC and applied it with effectiveness to improve their total performance in its various dimensions, so this research seeks to highlight the level of adoption of BSC in an algerian leader enterprise in its field wich is Saidal corporate presented by its unit in Dar El Beida (Algiers), and analyze the impact of the adoption of this tool in this unit on the improvement of its total performance, and this is through statistical study of survey of a sample of a set of managers in this unit.

Key-words: Balanced Scorecard (BSC), Total Performance, Economic and Financial Performance, Social Performance, Environnemental Performance.

مقدمة

تعتبر لوحة القيادة المتوازنة (Balanced Scorecard) من أنجع أدوات مراقبة التسيير الحديثة، حيث أنه بمجرد ظهورها في بداية التسعينات على يد الباحثين (R.KAPLAN) و (D.NORTON) في مقالهما الشهير المنشور في مجلة جامعة هارفارد سنة 1992 لاقت انتشارا واسعا وقبولا من أعرق وأنجح المؤسسات العالمية،[105] وأصبح تبنيها وتطبيقها سمة واضحة على التسيير الإستراتيجي الفعال، ومنطلقا نحو تحسين الأداء الشامل للمؤسسات، وعاملا هاما لتحديد مدى فعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها, ودرجة كفاءتها في تسيير مواردها.

ومع مطلع الألفية الثالثة تزايد الاهتمام بتحديث هذه الأداة وجعلها مؤثرة ومساهمة في مسار تحسين الأداء (Performance improvement) وليست مجرد وسيلة تستعمل فقط لقياس الأداء (Performance measrument)، وهو ما أضفى أهمية متزايدة لها وميزها عن باقي الأدوات والأنظمة التسييرية والإدارية، خاصة مع تفاعلها مع التطورات الحاصلة لمفهوم الأداء التي أحدثتها مجموعة من النظريات الإدارية والتسييرية الحديثة، أبرزها نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders theory)، نظرية التنمية المستدامة (Sustainable development)، نظرية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Social responsibility of enterprises) إضافة إلى نظرية المؤسسة المواطنة (Citizen enterprise).

كل هذه العوامل ساعدت في تكوين أبعاد الأداء الحديثة وتفاعلها مع أبعاد لوحة القيادة المتوازنة، حيث أن الأداء الشامل (Total performance) يشمل ثلاث أبعاد متكاملة: البعد الاقتصادي والمالي الذي يمثل البعد الكلاسيكي للأداء، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، من جهة أخرى تتشكل لوحة القيادة المتوازنة من أربع أبعاد: البعد المالي، بعد الزبون، بعد العمليات الداخلية، وهي أبعاد تقيس الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة وتساهم في تحسينه، وبعد التعلم والنمو الذي يعمل على تطوير الأداء الاجتماعي للمؤسسة خاصة تجاه مواردها البشرية،[106] وقد تم إضافة بعد خامس لهذه اللوحة وهو البعد الاجتماعي والبيئي لتصبح بطاقة الأداء المتوازنة مستدامة (Sustainable BSC) تسعى إلى تحسين الأداء الشامل المستدام للمؤسسات، وتعمل على إشراكها في مسار التنمية المستدامة، وضمان التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية.[107]

أولا: الإطار المنهجي والنظري للبحث

1- إشكالية وفرضيات البحث

نظرا لأهمية هذا الموضوع وأثره البالغ على الساحة العلمية الوطنية، خاصة مع اهتمام الجزائر بتحسين أداء مؤسساتها وتحديث أنظمة تسييرها والعمل على تفعيلها وتطويرها، كان لزاما طرح السؤال الجوهري التالي: **ما هو أثر تبني لوحة القيادة المتوازنة على تحسين الأداء الشامل في المؤسسات الجزائرية؟**

للإجابة علة هذا التساؤل تم بناء البحث على الفرضيات التالية:

– **الفرضية الرئيسية الأولى:** مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في المؤسسات الجزائرية جيد ويتحسن باستمرار؛

– **الفرضية الرئيسية الثانية:** مستوى الأداء الشامل للمؤسسات الجزائرية جيد ويتحسن باستمرار؛

– **الفرضية الرئيسية الثالثة:** يساهم تبني لوحة القيادة المتوازنة مساهمة فعالة في تحسين الأداء الشامل للمؤسسات الجزائرية؛

2– أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تبني لوحة القيادة المتوازنة في المؤسسات الجزائرية، وهذا لضمان تطوير مناهج تسييرها، وتحسين أدائها الشامل، كما أنه يسعى لتوضيح مستوى تبني وتطبيق هذه الأداة في مؤسسة صيدال –وحدة الدار البيضاء– كنموذج عن المؤسسات الجزائرية الرائدة، ومدى انعكاس ذلك على تحسين أدائها بمختلف جوانبه المترابطة والمتفاعلة، كما أنه يهدف لتحليل مستويات الأبعاد المختلفة للأداء الشامل.

3– أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرين محل التحليل:

3–1– أهمية لوحة القيادة المتوازنة: تحتل هذه الأداة التي أصبحت تشكل نظاما إداريا متكاملا مكانة هامة في أنظمة المؤسسات الرائدة في مجال أعمالها، وهذا بداية من ظهورها مطلع التسعينات على يد (R.KAPLAN) و (D.NORTON) وانتشرت في المؤسسات الأمريكية، ومن بعدها الأوروبية، وصولا إلى المؤسسات الآسيوية والإفريقية ومنها الجزائرية، وتحمل التسمية الإنجليزية (Balanced Scorecard) وتترجم في الدول العربية في المشرق إلى مصطلح بطاقة الأداء المتوازن، أما في الدول المغاربية الفرانكفونية تترجم من الفرنسية (Tableau de bord prospectif) بمعنى لوحة القيادة المستقبلية أو الاستشرافية، وللتوفيق بين المصطلحين فضلنا استخدام مصطلح (Tableau de bord équilibré) أي لوحة القيادة المتوازنة، نظرا أنها تتكون من مقاييس ومؤشرات مالية ذات طبيعة تاريخية تهتم بتحليل الأداء الماضي للمؤسسة بالاعتماد على القوائم المالية والمحاسبية وهي تتعلق أساسا بالأداء المالي وجانب من الأداء الاقتصادي، ومؤشرات غير مالية استشرافية للأداء المستقبلي للمؤسسة وهي ترتبط بالأداء الاجتماعي، الأداء البيئي، وجانب من الأداء الاقتصادي للمؤسسة.[108]

وتتكون لوحة القيادة المتوازنة من أربعة أبعاد أساسية، تتمثل في:

– البعد المالي (Financial Perspective): يتعلق أساسا بقياس الأداء المالي للمؤسسة، وهو يسعى إلى إرضاء أهم طرف فاعل في المؤسسة وهم المساهمون، حيث أنه يمكن المؤسسة من الإجابة على السؤال التالي: لكي ننجح ماليا ما هي الطريقة التي نتعامل بها مع المساهمين؟

– بعد الزبائن (Customer Perspective): يتعلق بإرضاء الزبائن والعمل على تحقيق ولائهم، وهو يعمل على الإجابة على السؤال التالي: إذا أردنا النجاح في رؤيتنا الإستراتيجية فما هي الطريقة التي يجب أن ننظر فيها إلى زبائننا والمستفيدين من أنشطتنا؟

– بعد العمليات والأنشطة الداخلية (Internal business process Perspective): وهو يعنى بتطوير مسار العمليات وأنشطة المؤسسة وجودة منتجاتها وخدماتها، وهو بجيب عن السؤال التالي: لكي نرضي أصحاب المصالح والأطراف الفاعلة المرتبطة بالمؤسسة، ما هي العمليات والأنشطة الداخلية التي يجب أن نتميز فيها؟

– بعد النمو والتعلم (Learning and Growth Perspective): وهو يتعلق بتحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة، وتفعيل عمليات الإبداع و الابتكار بها، وهو يجيب عن السؤال التالي: حتى ننجح في العمل والأداء البنائي الفعال، ما هي الكيفية التي نحافظ بها على قدرة التعلم والنمو؟[109]

وبتطور نظرية أصحاب المصالح، التنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أضيف بعد خامس لهذه الأبعاد يتعلق بالبيئة والمجتمع، ويهتم بقياس وتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، وهو ما أنتج جيل جديد من لوحات القيادة المتوازنة المستدامة (Sustainable BSC).[110]

3-2- أهمية تحسين الأداء الشامل: يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الإدارية والاقتصادية الواسعة التي تحتمل العديد من التعاريف والتحاليل، حيث أن المؤسسة تبحث عن تحسين أدائها باستمرار والوصول إلى مستوى الأداء الناجع، وذلك من خلال تحقيق الثنائية كفاءة/فعالية (Efficience/Efficacité)، حيث أن كل مؤسسة تسعى إلى التميز من خلال تحسين كفاءتها في تسيير مواردها المختلفة، وتفعيل فعاليتها في تحقيق أهدافها، كما أن الأداء بمفهومه الحديث يمتاز بالشمولية والاستدامة (Sustainability)، وهو يرتبط بتحقيق أداء متوازن في كل الجوانب، وذلك بتحقيق أداء مالي، اقتصادي، اجتماعي، وبيئي متميز.[111]

ثالثا: واقع تطبيق لوحة القيادة المتوازنة في مجمع صيدال –وحدة الدار البيضاء– وأثره على تحسين أدائها الشامل

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1- منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1-1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من إطارات وحدة الدار البيضاء التابعة لفرع فارمال (PHARMAL) أحد أهم فروع مجمع صيدال (GROUPE SAIDAL) وهي تمثل إحدى الوحدات الثلاث لهذا الفرع، حيث أنه إضافة إلى هذه الوحدة يحتوي هذا الفرع على وحدتي قسنطينة وعنابة، إلا أن هذه الوحدة تعتبر الأهم والأقدم وبها يقع المقر الرئيسي للفرع.

وتقوم هذه الوحدة بإنتاج مجموعة متنوعة من الأدوية ومستحضرات التجميل، أهمها: الشراب (محلول عن طريق الفم)، الأملاح، محاليل ومرطبات البشرة، المراهم والكريمات، الكبسولات، الأقراص، مسحوق شراب.

كما أنها تعتبر الوحدة الأكثر إنتاجا في فرع فارمال، حيث تجاوز حجم الإنتاج بها 33 مليون وحدة سنة 2013، إضافة إلى توظيفها لأكثر من 650 عاملا من بينهم 183 إطار.

وتتوزع إطارات الوحدة على مديرياتها الخمس: المديرية التجارية، مديرية الموارد البشرية، المديرية التقنية، مديرية المالية والمحاسبة، ومديرية الصيانة.[112]

وتم اختيار الإطارات دون الفئات المهنية الأخرى نظرا لإلمامها بموضوع البحث عكس الفئات الأخرى التي تجهل معظم أبعاد لوحة القيادة المتوازنة، ولا تحيط بأبعاد وعناصر الأداء الشامل.

1-2- عينة الدراسة: قد تم توزيع 61 استمارة على إطارات الوحدة أي ما يعادل ثلث العدد الإجمالي للإطارات، وتم استرجاع منها 58 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل 95,08% من الاستمارات الموزعة، وذلك وفقا لما يلي:

- المديرية التجارية: 12 استمارة تم استرجاعها كلها أي بنسبة 100%، وهي تشكل 20,69% من إجمالي الاستمارات المعالجة؛
- مديرية الموارد البشرية: 12 استمارة تم استرجاع 11 منها أي بنسبة 91,67%، وهي تشكل 18,97% من إجمالي الاستمارات المعالجة؛
- المديرية التقنية: 13 استمارة تم استرجاع 12 منها أي بنسبة 92,31%، وهي تشكل 20,69% من إجمالي الاستمارات المعالجة؛
- مديرية المالية والمحاسبة: 12 استمارة تم استرجاعها كلها أي بنسبة 100%، وهي تشكل 20,69% من إجمالي الاستمارات المعالجة؛
- مديرية الصيانة: 12 استمارة تم استرجاع 11 منها أي بنسبة 91,67%، وهي تشكل 18,97% من إجمالي الاستمارات المعالجة.

وحجم العينة مقبول إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا،[113] كما أنها تمثل تمثيلا متساويا مختلف المديريات بالوحدة.

3-1- أداة الدراسة: تم بناء الاستبانة (باللغة العربية واللغة الفرنسية) لمعالجة متغيرات الدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (الجنس، العمر، المستوى العلمي، عدد سنوات الخبرة في الوحدة، المديرية).

في حين احتوت الاستبانة على 20 فقرة مقسمة على 4 محاور تمثل متغيرات الدراسة، محور مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في الوحدة (متغير مستقل) يحتوي 5 فقرات، محور مستوى الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة (متغير تابع فرعي) يشمل 6 فقرات، محور مستوى الأداء الاجتماعي للوحدة (متغير تابع فرعي) يتكون من 5 فقرات، ومحور مستوى الأداء البيئي للوحدة (متغير تابع فرعي) يتكون من 4 فقرات. ويتم استنباط المتغير التابع الرئيسي وهو مستوى الأداء الشامل للوحدة إنطلاقا من مستويات الأداء الفرعية (الاقتصادي والمالي، الاجتماعي، والبيئي).

كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان، أما بالنسبة لمتوسطات الإجابة عن الفقرات فتحدد درجاتها وفقا للمجالات التالية:

- من 1 إلى 1.79: غير موافق إطلاقا؛
- من 1.80 إلى 2.59: غير موافق؛
- من 2.60 إلى 3.39: موافق نسبيا؛
- من 3.40 إلى 4.19: موافق؛
- من 4.20 إلى 5: موافق تماما.

2- تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

2-1- تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا–كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في الوحدة	5	%97,23	%98,60
مستوى الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة	6	%96,85	%98,41
مستوى الأداء الاجتماعي للوحدة	5	%96,23	%98,09
مستوى الأداء البيئي للوحدة	4	%97,71	%98,85
المحاور السابقة معا	**20**	**%98,89**	**%99,45**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره عال جدا حيث أنه يقارب 99% ويفوق النسبة المقبولة 70% بالنسبة لإجمالي المحاور، وهو ما يدل على ثبات فقراته ومحاوره، كما أنه يتميز بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال جدا يفوق 99% ما يدل على صدق مختلف بياناته.

2-2- تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة: تم تحليل إجابات 58 إطار بهذه الوحدة، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس: 55.17% من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 44.83%، ما يؤكد تواجد العنصر النسوي في الوحدة، وتزايد نسبته باستمرار في السنوات الأخيرة؛

- بالنسبة لمتغير السن: 18.97% تتراوح أعمارهم بين 20 و29 سنة، 43.10% تتراوح أعمارهم بين 30 و39 سنة، 29.31% تتراوح أعمارهم بين 40 و49 سنة، و8.62% تتراوح أعمارهم بين 50 و60 سنة. وهي نسب تؤكد أن الوحدة مكونة من كفاءات شبابية تشكل أغلبية الإطارات بها؛

- بالنسبة لمتغير المستوى العلمي: 84.48% ذوو مستوى جامعي، في حين أن 15.52% أكملوا دراستهم العليا (ماجستير)، وهي نسب تؤكد أن أغلب الإطارات بالوحدة من خريجي الجامعات وهو ما يؤكد فرضية توفرها على الكفاءات الشبابية؛

- بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في الوحدة: 27.59% لم تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، 43.10% تتراوح خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، 18.97% من 11 إلى 15 سنة، 8.62% خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، 1.72% من 21 إلى 25 سنة. وهو ما يبين أن أغلب الإطارات في الوحدة من المتخرجين حديثا من الجامعات؛

2-3- تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

2-3-1- تحليل فقرات المحور الأول: يمثل المحور الأول المتغير الأول وهو مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في الوحدة، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

الرقم	عبارة الفقرة
01	تهتم المؤسسة بإعداد لوحة قيادة متوازنة تعكس مدى تحسن أدائها الشامل وتحدد درجة تحقيق أهدافها
02	تعتمد المؤسسة في تقييم أدائها على مجموعة من المقاييس والمؤشرات المالية وغير المالية تعكس مختلف جوانب الأداء (اقتصادي، اجتماعي، بيئي)
03	تعمل المؤسسة على تطوير لوحة قيادتها وضمان توازن أبعادها المختلفة وربطها بإستراتيجيتها

	وسياساتها
04	تمكن لوحة القيادة المتوازنة المطبقة في المؤسسة من الإفصاح عن مختلف النتائج المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية
05	تسمح لوحة القيادة المتوازنة المطبقة في المؤسسة بالمتابعة المستمرة للأداء الشامل لمختلف مديرياتها والعمل على تحسينه وتفعيله

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحث

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3,05	1,07	موافق نسبيا	0,369	0,713	العبارة ليس لها دلالة	03
02	3,00	1,03	موافق نسبيا	0,000	1,000	العبارة ليس لها دلالة	05
03	3,03	1,01	موافق نسبيا	0,260	0,795	العبارة ليس لها دلالة	04
04	3,14	1,00	موافق نسبيا	1,051	0,298	العبارة ليس لها دلالة	02
05	3,48	1,01	موافق	3,630	0,001	العبارة صحيحة	01
المحور الأول	**3,14**	**0,97**	**موافق نسبيا**	**1,110**	**0,272**	**مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في الوحدة غير كاف وبحاجة إلى تطوير**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق العناصر التالية:

– نلمس اهتمام الوحدة بإعداد وتطوير لوحة قيادة متوازنة تعكس مدى تحسن أدائها الشامل، وتحدد مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها إلا أن مستوى هذا الاهتمام جد محدود ولا يكفي لتفعيل دور هذه الأداة الهامة في متابعة وتحسين الأداء؛

– اعتماد الوحدة في قياس أدائها على مؤشرات مالية وغير مالية وتنويعها يبقى محدودا جدا، ويبقى التركيز بصفة أساسية على المؤشرات المالية ما يضعف من دور لوحة القيادة المتوازنة في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي؛

– محدودية ارتباط لوحة قيادة الوحدة بإستراتيجيتها وسياساتها المختلفة، ما يضعف من توجهاتها الإستراتيجية وينعكس سلبا على أدائها الإستراتيجي؛

– تمكن لوحة القيادة المتوازنة المتبناة في الوحدة من الإفصاح عن مختلف النتائج لكن بدرجة محدودة تحتاج إلى تحسين لتمكين أصحاب المصالح، والأطراف الفاعلة في المجمع من معرفة جوانب أدائها المالي، الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي؛

ويتضح من العناصر السابقة أن الوحدة تتبنى لوحة قيادة متوازنة في أبعادها، وتعكس بصفة جيدة أداءها الشامل، إلا أن مستوى تبني وتطبيق هذه اللوحة يبقى محدودا وبحاجة إلى تطوير وتحسين مستمر للوصول إلى مستوى لوحة القيادة المتوازنة (Balanced Scorecard) قادرة على استشراف الأداء المستقبلي للمؤسسة والإسهام في تحسينه بصفة مستمرة.

2–3–2– تحليل فقرات المحور الثاني: يمثل المحور الثاني المتغير التابع الفرعي الأول وهو مستوى الأداء الاقتصادي والمالي في الوحدة، وهو يشمل 6 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

الرقم	عبارة الفقرة
06	يوجد تحسن مستمر في مردودية وربحية المؤسسة وتطور إيجابي في مختلف نتائجها المالية ومؤشراتها الاقتصادية
07	تمكنت المؤسسة من تكوين صورة متميزة لها في مجال عملها لإرضاء مساهميها واجتذاب مساهمين جدد
08	تعمل المؤسسة على إرضاء مختلف زبائنها وتحقيق ولائهم لعلامتها ومختلف منتجاتها
09	تقوم المؤسسة بعرض وتقديم منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية
10	تعمل المؤسسة على تحديث تجهيزاتها ومعداتها باستمرار إضافة إلى تنويع محفظة استثماراتها
11	تمتلك المؤسسة ميزة تنافسية هامة مقارنة بمنافسيها في السوق

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحث

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
06	3,84	0,99	موافق	6,514	0,000	العبارة صحيحة	01
07	3,74	0,93	موافق	6,082	0,000	العبارة صحيحة	02
08	3,55	1,06	موافق	3,955	0,000	العبارة صحيحة	04
09	3,60	1,01	موافق	4,561	0,000	العبارة صحيحة	03
10	2,66	1,22	موافق نسبيا	−2,149	0,036	العبارة غير صحيحة	06
11	3,21	1,02	موافق نسبيا	1,542	0,129	العبارة ليس لها دلالة	05
المحور الثاني	**3,43**	**0,97**	**موافق**	**3,411**	**0,001**	**مستوى الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة جيد**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

من الجدول السابق، يمكن استنتاج العناصر التالية:

– تحقق الوحدة نتائج مالية واقتصادية جيدة وهي في تحسن مستمر، وهو ما يرفع من ربحيتها ومردوديتها، ويؤكد فعالية ونجاعة أدائها المالي والاقتصادي؛

– تمكنت الوحدة من تقديم صورة متميزة عنها، وهو ما أفضى إلى إرضاء أحد أهم الأطراف الفاعلة فيها والمتمثلة في المساهمين، وإمكانية استقطاب مساهمين جدد نظرا لنتائجها المالية الجيدة؛

– تمكنت الوحدة من إرضاء زبائنها، والوصول إلى معدلات ولاء عالية، وهو ما يؤكد نجاعتها التسويقية؛

– تعمل المؤسسة على تفعيل الثنائية سعر/جودة (prix/qualité) وهو ما يتيح لها من تقديم منتجات ذات جودة بأسعار تنافسية في متناول المستهلك الجزائري ذي الدخل المتوسط؛

– لم تتمكن المؤسسة من تحديث تجهيزاتها، إضافة إلى قصورها في تنويع محفظة استثماراتها، وهو ما يشكل نقطة ضعف في أدائها المالي والاقتصادي؛

– لم تصل الوحدة إلى درجة امتلاك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين، وهو حال مجمع صيدال الذي برغم بوادر التميز فيه إلا أنه أمامه خطوات لاكتساب هذه الميزة.

يتضح بصفة عامة أن أداء الوحدة الاقتصادي والمالي يتميز بمستوى جيد، وهو قابل للتحسين في حالة اهتمام الوحدة بتحليل نقاط قوتها ونقاط ضعفها، والعمل على تعزيز الأولى وتحسين الثانية.

2-3-3- تحليل فقرات المحور الثالث: يمثل المحور الثالث المتغير التابع الفرعي الثاني وهو مستوى الأداء الاجتماعي للوحدة، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): استعراض فقرات المحور الثالث

الرقم	عبارة الفقرة
12	تهتم المؤسسة بتسطير برامج تكوينية فاعلة ومستمرة لإطاراتها ومختلف عمالها
13	تعتمد المؤسسة على نظام تحفيز ممتاز وفعال يسمح بتحسين أداء مواردها البشرية
14	تمتلك المؤسسة كفاءات عالية تشكل رأسمالها الفكري والبشري
15	تعمل المؤسسة على تفعيل الإبداع والابتكار وتشجيع البحث والتطوير
16	تساهم المؤسسة بفعالية في التنمية الاجتماعية للمجتمع الذي تتواجد به

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحث

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثالث، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (07): تحليل فقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
12	2,36	1,19	غير موافق	-4,066	0,000	العبارة غير صحيحة	05
13	2,48	1,30	غير موافق	-3,028	0,004	العبارة غير صحيحة	04
14	3,43	1,27	موافق	2,581	0,012	العبارة صحيحة	01
15	2,72	1,14	موافق نسبيا	-1,849	0,070	العبارة ليس لها دلالة	03
16	2,78	1,08	موافق نسبيا	-1,585	0,118	العبارة ليس لها دلالة	02
المحور الثالث	**2,76**	**1,12**	**موافق نسبيا**	**1,668 -**	**0,101**	**مستوى الأداء الاجتماعي للوحدة ضغيف وبحاجة لتحسين**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

من الجدول السابق، يمكن استنتاج العناصر التالية:

– ضعف وقلة البرامج التكوينية التي تسطرها الوحدة لإطاراتها بصفة خاصة وعمالها بصفة عامة، وهو ما يضعف من مسار الإبداع والابتكار بها، ويحد من كفاءة أداء مواردها البشرية؛

– عدم فعالية نظام التحفيز في الوحدة، وإسهامه الضعيف في تحسين أداء مواردها البشرية، وهو ما من شأنه إضعاف مساهمة رأسمالها البشري في خلق القيمة المضافة؛

– امتلاك وتوفر الوحدة على كفاءات عالية تتمثل في الإطارات الشبابية في مختلف المجالات، التي بدورها تشكل رأسمال فكري هام عليها الاستثمار فيه واستغلاله لتحقيق القيمة المضافة وضمان التميز في مجال عملها؛

– عمل الوحدة على تفعيل الإبداع والابتكار وتشجيع البحث والتطوير غير كاف ولا يرقى إلى مستوى طموحات مواردها البشرية، وهو ما يضعف من رضا عمالها؛

– إسهام الوحدة في التنمية الاجتماعية محدود وبحاجة إلى تطوير، وهو ما يطرح التساؤل حول التزام المجمع بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع الذي ينشط به، ومدى ترسيخه لفلسفة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (Responsabilité Sociale des Entreprises).

كل ما سبق يوضح أن النقاط السلبية في الأداء الاجتماعي للوحدة تتفوق على نقاطها الإيجابية، ما يضعف من أدائها الاجتماعي الذي يبقى بحاجة إلى إيلاء أهمية أكبر له، والعمل على تحسينه، خاصة أنها تتوفر على رأسمال بشري وفكري هام يتيح لها اكتساب ميزة تنافسية اذا استطاعت استثماره بفعالية.

2–3–4– تحليل فقرات المحور الرابع: يمثل المحور الرابع المتغير التابع الفرعي الثالث وهو مستوى الأداء البيئي للوحدة، وهو يشمل 4 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): استعراض فقرات المحور الرابع

الرقم	عبارة الفقرة
17	تعمل المؤسسة على تقديم منتجات ذات توجه بيئي (صديقة للبيئة)
18	تتخذ المؤسسة إجراءات للحفاظ على البيئة وحمايتها (الحد من التلوث، الحد من انبعاثات الغازات، تقليص إنتاج النفايات)
19	تسعى المؤسسة إلى الحفاظ على الموارد النادرة والحد من استهلاك الطاقة والمواد الأولية
20	تتعاون المؤسسة مع مختلف المنظمات البيئية وتراعي إدماج البعد البيئي في نشاطات البحث والتطوير

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحث

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الرابع، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (09): تحليل فقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
17	2,86	1,32	موافق نسبيا	−0,797	0,428	العبارة ليس لها دلالة	01
18	2,79	1,28	موافق نسبيا	−1,230	0,224	العبارة ليس لها دلالة	02
19	2,67	1,43	موافق نسبيا	−1,743	0,087	العبارة ليس لها دلالة	03
20	2,57	1,19	غير موافق	−2,767	0,008	العبارة غير صحيحة	04
المحور الرابع	**2,72**	**1,26**	**موافق نسبيا**	**−1,662**	**0,102**	**مستوى الأداء البيئي للوحدة ضعيف وبحاجة لتحسين**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

من الجدول السابق، تتضح لنا النقاط التالية:

– أغلب منتجات الوحدة ليست ذات توجه بيئي، ولا تحتوي على خصائص تسمح لها بعدم تلويث البيئة وإضرارها، ما لا يصنفها ضمن المنتجات صديقة البيئة، وهو ما يطرح تساؤل حول الالتزام البيئي للمؤسسة، خاصة أنها تمتلك شهادة الإيزو 14000 المتعلق بنظام إدارة البيئة بنسخته الأخيرة سنة 2004؛

– الإجراءات التي تتخذها الوحدة لحماية البيئة كالحد من التلوث، الحد من انبعاث الغازات، والحد من إنتاج النفايات الضارة بالبيئة ليست كافية، وتظهر اهمال الوحدة للبعد البيئي؛

– لا تحافظ الوحدة على الموارد النادرة، إضافة إلى عدم اقتصادها في استهلاك الطاقة والمواد الأولية، وهو يعكس سوء استغلال للموارد الطبيعية، الذي ينعكس سلبا على البيئة ومسار التنمية المستدامة؛

– لا تنسق الوحدة مع المنظمات البيئية، ولا تهتم بإدماج البعد البيئي في نشاطات البحث والتطوير، وهو ما يبين غياب إستراتيجية بيئية واضحة للوحدة ما يضعف بشدة أدائها البيئي.

يمكن استنتاج أن الأداء البيئي للوحدة ضعيفة جدا ويتطلب تحسين جذري، وترسيخ ثقافة بيئية في وسط إطارات وعمال الوحدة، لضمان إسهامها في مسار التنمية المستدامة (Développement Durable).

2-4- استنباط وتحليل مؤشرات المتغير التابع الرئيسي: يتمثل المتغير التابع الرئيسي في مستوى الأداء الشامل المستدام للوحدة (Performance totale durable) الذي يمثل عنصرا أساسيا وجوهريا لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين الأبعاد الثلاث المكونة له:

– الأداء الاقتصادي والمالي: يشكل أهم بعد من أبعاد الأداء الشامل، وهو يتمثل في تحسين النتائج المالية للمؤسسة، وضمان ربحيتها ومردوديتها وإنتاجيتها، كما أنه يضمن إرضاء أهم الأطراف الفاعلة في المؤسسة (Parties Prenantes)، وهذا من خلال إرضاء المساهمين والمالكين بتحقيق أداء مالي متميز، وإرضاء الزبائن من خلال ضمان جودة المنتجات بأسعار مناسبة وتفعيل كفاءة المؤسسة تجاريا وتسويقيا، وإرضاء الموردين والمقرضين بانتهاج سياسة شراكة تحقق مصالح الطرفين إضافة إلى نجاعة السياسة المالية للمؤسسة، ويحتل هذا البعد حصة الأسد ضمن أبعاد الأداء الشامل؛

– الأداء الاجتماعي: يحتل هذا البعد مكانة هامة ضمن مؤسسة الألفية الثالثة، خاصة مع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (RSE) والمؤسسة المواطنة (L'Entreprise Citoyenne)، حيث أنه في السنوات الأخيرة أصبح الاهتمام بتحقيق مطالب ومصالح الموارد البشرية في المؤسسة باعتبارها طرف فاعل هام وإشراك المؤسسة في مسار التنمية الاجتماعية، ما يجعل هذا البعد يحتل موقعا أساسيا ضمن عملية تحسين الأداء الشامل؛

– الأداء البيئي: يعتبر أحدث الأبعاد، وهو يرتبط بتطور الاهتمام بالمسؤولية البيئية للمؤسسة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، وزيادة ضغط المنظمات البيئية على المؤسسات لإدماج البعد البيئي ضمن مسار تحسين أداء المؤسسات؛[114]

ووفقا لنموذج للوحة القيادة المتوازنة المستدامة (SUSTAINABLE BSC) فإن الأوزان النسبية لكل بعد من أبعاد الأداء تساوي:

– الأداء الاقتصادي والمالي: يبلغ وزنه النسبي 70% من الأداء الشامل للمؤسسة؛

– الأداء الاجتماعي: يبلغ وزنه النسبي 20% من الأداء الشامل للمؤسسة؛

– الأداء البيئي: يبلغ وزنه النسبي 10% من الأداء الشامل للمؤسسة.[115]

وبتطبيق هذه الأوزان النسبية على نتائج الاستبيان، يمكن استنباط مؤشرات المتغير التابع الرئيسي، وتمثيلها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تحليل مؤشرات المتغير التابع الرئيسي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	الوزن النسبي	الرتبة
الأداء الاقتصادي والمالي	3,43	0,97	موافق	3,411	0,001	%70	01
الأداء الاجتماعي	2,76	1,12	موافق نسبيا	−1,668	0,101	%20	02
الأداء البيئي	2,72	1,26	موافق نسبيا	−1,662	0,102	%10	03
الأداء الشامل للوحدة	**3,23**	**1,01**	**موافق نسبيا**	**1,715**	**0,092**	**مستوى الأداء الشامل للوحدة غير كاف وبحاجة لتحسين**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق العناصر التالية:

– مستوى الأداء الاقتصادي والمالي جيد، ويحقق أهداف ومصالح كل من المساهمين،الدائنين والموردين، ويرضي الزبائن؛

– مستوى الأداء الاجتماعي ضعيف لا يلبي طموحات الموارد البشرية في المؤسسة، ولا يتيح للوحدة الإسهام في التنمية الاجتماعية؛

– مستوى الأداء البيئي ضعيف يوضح اهمال الوحدة للبعد البيئي، ما يؤثر على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، ويقلص من دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

بمزج مستويات الأبعاد الثلاثة للأداء نتج مستوى أداء شامل غير كاف لتحقيق تميز الوحدة، وضمان اكتسابها لميزة تنافسية مستدامة، وهو راجع أساسا إلى إهمالها البعدين الاجتماعي والبيئي للأداء رغم القوة النسبية لأدائها الاقتصادي والمالي.

2-5- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة: نحلل تباين أجوبة العينة حسب متغيرين هامين، هما المديرية وعدد سنوات الخبرة في الدائرة باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي.

2-5-1- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب المديريات:

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب المديريات

المديرية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
التجارية	12	3,17	0,83			
الموارد البشرية	11	3,25	1,20			
التقنية	12	2,97	0,97			
المالية والمحاسبة	12	3,30	1,11			
الصيانة	11	3,02	0,82	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**3,14**	**0,97**	**0,247**	**0,910**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق عدم تباين الإجابات بين الأفراد المنتمين إلى مختلف المديريات، ما يؤكد أن مستوى تبني وتطبيق لوحة القيادة المتوازنة بها متقارب جدا، حيث أنه رغم التفوق النسبي لمديرية المالية والمحاسبة إلا أنه عموما مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة غير كاف في جميع المديريات، وهو ما يفضي إلى تعميم نتائج الفرضية الأولى على المديريات الخمس.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب المديريات

المديرية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
التجارية	12	3,60	0,83			
الموارد البشرية	11	3,55	1,20			
التقنية	12	3,24	0,97			
المالية والمحاسبة	12	3,63	1,11			
الصيانة	11	3,15	0,82	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**3,43**	**0,97**	**0,580**	**0,679**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق عدم اختلاف الإجابات بين الأفراد المنتمين إلى المديريات المختلفة، وهو ما يوضح أن مستوى الأداء الاقتصادي والمالي متقارب بهاته المديريات رغم التفوق النسبي لمديرية المالية والمحاسبة، ونتائج الجدول أعلاه تؤكد أن هذا المستوى جيد ومرضي، وأن أداء المؤسسة الاقتصادي والمالي في تحسن مستمر.

بالنسبة للمحور الثالث يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تحليل تباين أجوبة المحور الثالث حسب المديريات

المديرية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
التجارية	12	2,87	0,81			
الموارد البشرية	11	3,02	1,26			
التقنية	12	2,63	1,36			
المالية والمحاسبة	12	2,85	1,13			
الصيانة	11	2,40	1,05	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**2,76**	**1,12**	**0,499**	**0,737**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق الاتفاق التام بين الأفراد المنتمين إلى مختلف المديريات، حيث أن مستوى الأداء الاجتماعي ضعيف في جميع المديريات رغم التفوق النسبي لمديرية الموارد البشرية، وهذا ناتج أساسا عن ضعف نظام التكوين ونظام التحفيز في الوحدة، ومحدودية مساهمتها في التنمية الاجتماعية.

الجدول رقم (14): تحليل تباين أجوبة المحور الرابع حسب المديريات

المديرية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
التجارية	12	2,73	0,89			
الموارد البشرية	11	2,82	1,28			
التقنية	12	2,90	1,60			
المالية والمحاسبة	12	2,60	1,11			
الصيانة	11	2,57	1,52	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**2,72**	**1,26**	**0,131**	**0,970**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق الاتفاق التام بين الأفراد المنتمين إلى مختلف المديريات، حيث أن مستوى الأداء البيئي ضعيف في جميع المديريات رغم التفوق النسبي للمديرية التقنية، وهذا ناتج أساسا عن إهمال البعد البيئي وعدم التزام الوحدة بمسؤوليتها الاجتماعية.

الجدول رقم (15): تحليل تباين مؤشرات الأداء الشامل حسب المديريات

المديرية	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
التجارية	12	3,36	0,80			
الموارد البشرية	11	3,37	1,11			
التقنية	12	3,08	1,20			
المالية والمحاسبة	12	3,37	1,11			
الصيانة	11	2,94	0,86	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**3,23**	**1,01**	**0,430**	**0,786**	**لا يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن مستوى الأداء الشامل متقارب جدا بين المديريات، رغم التفوق النسبي لمديريات المالية والمحاسبة، التقنية، التجارية مقارنة بالمديرية التقنية ومديرية الصيانة، وهو مستوى غير كاف لتحقيق التميز والتفوق في مجال عمل الوحدة.

2-4-2- تحليل تباين أجوبة أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في الوحدة:

بالنسبة للمحور الأول يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تحليل تباين أجوبة المحور الأول حسب عدد سنوات الخبرة في الوحدة

عدد سنوات الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من 0 إلى 5	16	2,20	0,73
من 6 إلى 10	25	3,18	0,74
من 11 إلى 15	11	3,75	0,61
من 16 إلى 20	5	4,28	0,41

من 21 إلى 25	1	5,00	/		قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**3,14**	**0,97**		**14,620**	**0,000**	**يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد اختلاف في إيجابات أفراد العينة حسب عدد سنوات خبرتهم في الوحدة، حيث أنه كلما كان الإطار أكثر أقدمية كلما أكد على تحسن مستوى تبني وتطبيق لوحة القيادة المتوازنة في الوحدة، وهو ما يدل على تفوق لوحة القيادة المتوازنة على نظيرتها الكلاسيكية.

بالنسبة للمحور الثاني يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تحليل تباين أجوبة المحور الثاني حسب عدد سنوات الخبرة في الوحدة

عدد سنوات الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري				
من 0 إلى 5	16	2,53	0,65				
من 6 إلى 10	25	3,46	0,83				
من 11 إلى 15	11	4,00	0,66				
من 16 إلى 20	5	4,67	0,31				
من 21 إلى 25	1	4,83	/		قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**3,14**	**0,97**		**12,657**	**0,000**	**يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تباين في إيجابات أفراد العينة حسب عدد سنوات خبرتهم في الوحدة، حيث أنه كلما كان الإطار أكثر أقدمية كلما أكد على تحسن مستوى الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة، وهو يؤكد على تحسن مردودية وربحية المؤسسة ومؤشراتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

بالنسبة للمحور الثالث يوضح التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تحليل تباين أجوبة المحور الثالث حسب عدد سنوات الخبرة في الوحدة

عدد سنوات الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
من 0 إلى 5	16	1,83	0,77			
من 6 إلى 10	25	2,62	0,93			
من 11 إلى 15	11	3,55	0,67			
من 16 إلى 20	5	4,28	0,11			
من 21 إلى 25	1	4,80	/	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**2,76**	**1,12**	**14,337**	**0,000**	**يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تباين في إيجابات أفراد العينة حسب عدد سنوات خبرتهم في الوحدة، حيث أنه كلما كان الإطار أكثر أقدمية كلما أكد على تحسن مستوى الأداء الاجتماعي للوحدة، وهو ما يوضح تحسن هذا البعد في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (19): تحليل تباين أجوبة المحور الرابع حسب عدد سنوات الخبرة في الوحدة

عدد سنوات الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
من 0 إلى 5	16	1,59	0,70			
من 6 إلى 10	25	2,62	1,04			
من 11 إلى 15	11	3,75	1,01			
من 16 إلى 20	5	4,20	0,33			
من 21 إلى 25	1	4,75	/	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**2,72**	**1,26**	**14,305**	**0,000**	**يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تباين في إيجابات أفراد العينة حسب عدد سنوات خبرتهم في الوحدة، حيث أنه كلما كان الإطار أكثر أقدمية كلما أكد على تحسن مستوى الأداء البيئي للوحدة، وهو ما يؤكد تحسن هذا البعد في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (20): تحليل مؤشرات الأداء الشامل حسب عدد سنوات الخبرة في الوحدة

عدد سنوات الخبرة	عدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
من 0 إلى 5	16	2,30	0,66			
من 6 إلى 10	25	3,21	0,85			
من 11 إلى 15	11	3,88	0,66			
من 16 إلى 20	5	4,54	0,17			
من 21 إلى 25	1	4,82	/	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
المجموع	**58**	**3,23**	**1,01**	**14,013**	**0,000**	**يوجد تباين**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تباين في أراء الإطارات حول مستوى الأداء الشامل حسب عدد سنوات خبرتهم في الدائرة، حيث كلما كان الإطار أكثر أقدمية كلما أكد على تحسن الأداء الشامل للوحدة، وهو ما يؤكد تحسن أدائها الشامل في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب.

3- اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

3-1- اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الرئيسية الأولى غير محققة في المؤسسة محل الدراسة، وأن مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة غير كاف وبحاجة إلى تحسين؛

3-2- اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الثانية:

3-2-1- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية محققة، وأن مستوى الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة جيد ويتحسن باستمرار؛

3-2-2- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية: من الجدول رقم (07) يتضح أن الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية غير محققة، وأن مستوى الأداء الاجتماعي للوحدة ضعيف وبحاجة إلى تحسين؛

3-2-3- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة: من الجدول رقم (09) يتضح أن الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية غير محققة، وأن مستوى الأداء البيئي للوحدة ضعيف وبحاجة إلى تحسين؛

من النتائج السابقة والجدول رقم (10) يتضح أن الفرضية الرئيسية الثانية غير محققة، وأن مستوى الأداء الشامل للوحدة غير كاف وبحاجة إلى تحسين؛

3-3- اختبار وتحليل الفرضية الثالثة: لاختبار وتحليل هذه الفرضية لابد من قياس العلاقة بين المتغير المستقل (مستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة) وكل من المتغيرات التابعة الفرعية والمتغير التابع الرئيسي عن طريق معامل الارتباط، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تحليل ارتباط متغيرات الدراسة

المتغير التابع	معامل الارتباط مع المتغير المستقبل	مستوى الدلالة	القرار
الأداء الاقتصادي والمالي	%93,88	0,000	توجد دلالة ارتباط قوي جدا موجب
الأداء الاجتماعي	%91,89	0,000	توجد دلالة ارتباط قوي جدا موجب
الأداء البيئي	%87,54	0,000	توجد دلالة ارتباط قوي موجب
الأداء الشامل	**94,45**	**0,000**	**توجد دلالة ارتباط قوي جدا موجب**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

3-3-1- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الأولى: من الجدول رقم (21) يتضح أن الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة محققة، وأن تبني لوحة القيادة المتوازنة يساهم مساهمة فعالة في تحسين الأداء الاقتصادي والمالي للوحدة؛

3-3-2- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية: من الجدول رقم (21) يتضح أن الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة محققة، وأن تبني لوحة القيادة المتوازنة يساهم مساهمة فعالة في تحسين الأداء الاجتماعي للوحدة؛

3-3-3- اختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة: من الجدول رقم (21) يتضح أن الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثالثة محققة، وأن تبني لوحة القيادة المتوازنة يساهم مساهمة فعالة في تحسين الأداء البيئي للوحدة؛

من النتائج السابقة والجدول رقم (21) يتضح أن الفرضية الرئيسية الثالثة محققة، وأن تبني لوحة القيادة المتوازنة يساهم مساهمة فعالة في تحسين الأداء الشامل للوحدة ؛

ثالثا: نتائج وتوصيات البحث

من خلال الدراسة الميدانية، توصلنا إلى العديد من النتائج وارتأينا تقديم بعض التوصيات خاصة في ما يتعلق بمستوى تبني لوحة القيادة المتوازنة في المؤسسات الجزائرية وأثره على تحسين أدائها الشامل، والتي نعرضها في العناصر التالية:

1– نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها ما يلي:

– عدم اهتمام المؤسسات الجزائرية ببناء لوحات قيادة متوازنة في أبعادها، وتفضيلها للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية؛

– عدم عمل المؤسسات الجزائرية على التنسيق بين أبعاد لوحة القيادة المتوازنة، حيث تركز على تسطير أهدافها وفقا لبعدي الأداء المالي والزبائن، واهمال بعدي العمليات الداخلية والتعلم والنمو، ما أدى إلى اختلال وقصور لوحات القيادة المتوازنة التي تتبناها؛

– الاهمال التام لبعد البيئة والمجتمع، وعدم إدماجه ضمن أبعاد لوحات القيادة المتوازنة التي تتبناها المؤسسات الجزائرية؛

– تركيز المؤسسات الجزائرية على التحسين المستمر لأدائها الاقتصادي والمالي؛

– عدم عمل المؤسسات الجزائرية على تكوين وتحفيز مواردها البشري، مما أضعف أداءها؛

– اهمال المؤسسات الجزائرية للبعد الاجتماعي ما أضعف من أدائها الاجتماعي؛

– ضعف الإبداع والابتكار بالمؤسسات الجزائرية نظرا لضعف الاستثمار في نشاطات البحث والتطوير؛

– عدم التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها الاجتماعية، واهمالها للبعد البيئي ما أضعف من أدائها البيئي؛

– إسهام التبني والتطبيق الجيد للوحات القيادة المتوازنة في المؤسسات الجزائرية في تحسين أدائها الشامل.

2– توصيات البحث: من خلال الدراسة الميدانية يمكن تقديم التوصيات التالية:

– بناء لوحات قيادة متوازنة في أبعادها، والاعتماد على مجموعة متنوعة من المؤشرات المالية وغير المالية، لضمان تحديد المستوى الفعلي لمختلف أبعاد الأداء الشامل؛

– العمل على التكوين والتحفيز الفعال لإطارات المؤسسات الجزائرية، بهدف تحسين أدائها ودفعها نحو الإبداع والابتكار ما يحسن أداءها الشامل؛

– التركيز على تحسين الأداء الاجتماعي والأداء البيئي للمؤسسات الجزائرية من خلال ترسيخ ثقافة التنمية المستدامة، وتفعيل التزام هذه المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية (RSE) ؛

– التحليل المستمر والشامل لأداء المؤسسات الجزائرية والاستفادة من تنوع أبعاد لوحة القيادة المتوازنة لاجراء مقارنات بينية ومرجعية (Benchmarking) بينها وبين المؤسسات الرائدة وطنيا ودوليا؛

المراجع والهوامش

---

(105): R.KAPLAN, D.NORTON, **The Balanced Scorecard: measures that drive performance,** Harvard Business Review, Harvard Business School, Boston, USA, Janaury–February 1992, P 71.

(106): R.KAPLAN, D.NORTON, **Le Tableau de Bord Prospectif,** éditions d'Organisation, 7ème édition, Paris, France, 2010, PP 38–40.

(107): نادية راضي عبد الحليم، **دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور المنظمات في التنمية المستدامة،** مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 02، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ديسمبر 2005، ص 5.

(108): Manel BENZERAFA, **L'universalité d'un outil de gestion en question: Cas de la balanced Scorecard dans les administrations de l'état,** thèse de doctorat en science de gestion, option management public, université Paris 10, Paris, France, 2007, PP 41,42.

(109):R.KAPLAN, D.NORTON, **Le Tableau de Bord Prospectif,** Op.cit., P 21.

(110): NAN CHAI, **Sustainability performance evaluation system in government: A balanced Scorecard approach to wards sustainable development,** Springer publications, New York, USA, 2009, P 24.

(111): الداوي الشيخ، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء،** مجلة الباحث، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009–2010، ص 222.

(112): **تقرير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2013.**

(113): محمد عبيدات و اخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد، المراحل والتطبيقات،** دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 100.

(114): Malika AHMED ZAID, **Performance financière et perfotmance sociale dans les entreprises publiques algériennes,** CIRIEC Colloque, université de Valence, Espagne, 21–22/10/2011, P 8.

(115): نادية راضي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 22.

التأمين كألية لإدارة المخاطر في الجزائر(2000-2013)

أ. بالي حمزة – جامعة الوادي
أ.د. أوسرير منور –جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

الملخص:

تعتبر مواجهة الأخطار من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، فإذا كان البقاء والاستمرار والربحية تمثل أهدافا رئيسية لأي مؤسسة اقتصادية، فتسيير ومعالجة الأخطار والتكيف مع البيئة تمثل الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

كلنا يدرك أننا في عصر تحيطه الأخطار من كل مكان، ولاسيما أننا نتعامل مع تكنولوجيا معقدة، ولا ندري في أي لحظة تنقض علينا الأخطار التي قد لا نقوى على مواجهتها، لذا فإن استدراك الأخطار والتحكم بها هو طريق الأمان المنشود، يعتبر التأمين في هذا المجال من أفضل الوسائل لإدارة الأخطار، بحيث يتأتى من خلال هذا النظام نقل عبء الخطر من الوحدة الإنتاجية إلى شركة التأمين والتي بدورها تتحمل تغطية الخسائر لكافة العناصر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

الكلمات الإفتتاحية إدارة الخطر, التأمين، شركات التأمين.

Abstract :

The fact of facing risks is considered as one of the important challenges for the institutions. For any economic firm the management and the treatment of the risks, as well as, the adaptation within the environment are the necessary conditions to acheive the main targets which are: firm survival, Firm continuity, firm profitability.

Nowadays, despite of the surrounding risks' awareness and the dealing with complex technology we don't know the moment of danger which we have not the ability to face it, so the risks' identification and control is the desirable safety way.

Insurances in this regards is the most efficient way for risks' management. Such process will transfer the risks' burden from the production unit to the insurances companies which in turn cover all the losses of the all assured elements against to the insurance premium " paid by the decision-maker against insurance".

Indicated words : risk management , the assurance, insurances companies .

مقدمة:

تعتبر مواجهة الأخطار من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات، تتعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها، يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر ومتخذ القرار والقائم على تسيير الخطر ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في تسييره مهما تشابهت أوصافه أو ظروفه .

لكن، أيا كانت أهمية إدارة الأخطار، فإن هذا الفن لا يمكن بذاته أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار، لذلك تظل التغطية التأمينية للأخطار كل أهميتها وضرورتها. يعتبر التأمين في هذا المجال من أهم وسائل مواجهة الأخطار لما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة، هذا من ناحية، كما أنه يؤدي إلى ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها، حيث يعتبر ذلك ضروري وهام لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

فقد تحملت التأمينات العالمية سنة 2004 نتائج الكوارث الطبيعية والتقنية التي مست كل مناطق العالم منها الجزائر عبر كارثة سكيكدة، تدخل المؤمنون بدفع 49 مليار دولار تسببت فيها حوالي 332 كارثة، إذن 40% من الأضرار الناتجة تكفل بها سوق التأمينات ويعتبر هذا المستوى رقما قياسيا مقارنة بالمعدل الملاحظ سنة 1987 والمقدر بـ 23 مليار دولار.

تبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم التأمين في تغطية الأخطار والوقاية منها ؟**

المحور الأول: إدارة الأخطار

تتعدد أساليب وسياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها، يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر ومتخذ القرار والقائم على تسيير الخطر ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في تسييره.

أولا: مفهوم إدارة الأخطار

إن الكتاب الذين تعرضوا لموضوع "إدارة الأخطار" هم أصلا كتاب التأمين، وما تعرضوا لموضوع إدارة الأخطار إلا كمدخل للتأمين، ويمكن إلقاء الضوء على بعض تعاريف إدارة الأخطار من وجهة نظر هؤلاء الكتاب.

– إدارة الخطر هي عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية، والتقليل من حجم خسائره المحتملة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة مادية ممكنة.

ويرى أحد الكتاب العالميين في علم الخطر والتأمين "هاينز"، أن الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي: اكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه[116].

ويرى بعض الباحثين في علم الأخطار أن[117]:

إدارة الأخطار هي مجموعة من الوظائف التي تعالج الأخطار القابلة للتأمين عليها، ونستخدم أفضل الطرق لمعالجتها.

بعد استعراضنا لمجموعة التعاريف المتعلقة بإدارة الأخطار نستخلص التعريف الأمثل:

" إن إدارة الأخطار تنظيم يهدف إلى مجابهة الخطر بأحسن الوسائل واقل التكاليف عن طريق اكتشافه وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته واختيار أنسبها تحقيقا للهدف المطلوب".

ثانيا: طرق إدارة الأخطار

تقوم إدارة الأخطار أساسا على استقصاء مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع، وتحليل مختلف الأساليب الممكنة لمواجهتها وتخفيض آثارها، بحثا عن الأسلوب الأكثر ملائمة والأكثر وفرا.

1. أسلوب الوقاية أو المنع: تهدف هذه الوسيلة إلى تخفيض درجة احتمال تحقق الخطر، وتخفيض مداه إذا ما تحقق. وهي وسيلة قد تكون مكلفة في بعض الأحيان حيث تقتضي إنفاق مبالغ ليست بالبسيطة بالنظر إلى درجة التقدم التكنولوجي التي بلغها المشروع، لكنها تبدو في النهاية عملية مربحة، فمردودها السريع هو توفير جانب من المبالغ التي كانت ستدفع لشركات التأمين نظير تغطيتها للخطر لو نقل إليها بحالته، أي دون معالجته بهذا الأسلوب، إذ تجري عادة شركات التأمين تخفيض نسبة القسط بنسبة ما تتخذه المشروعات الصناعية من وسائل الوقاية من الخطر الذي تتعرض له. إما على المدى الطويل فإنها تؤدي فضلا عن ذلك إلى تحسين صفة الخطر نفسها، ومن ثم تحسين الدلالات التي تعطيها الإحصائيات عنه، حيث يظهر فيها، مع شيوع استعمال هذا الأسلوب، في صورة أفضل، من حيث درجة تواتره وحجم الكارثة الناجمة عن تحققه، بما يشجع شركات التأمين على وضع تعريفة جديدة لتغطيته اقل سعرا[118] .

2. الاحتفاظ بالخطر أو التأمين الذاتي: قد يتم تسيير الخطر عن طريق الاحتفاظ به سواء في كليته أو في جزء منه على عاتق المشروع . وهذه الوسيلة تعتبر من صميم أساليب إدارة الأخطار، مادام أنها تترجم موقفا محسوبا، ففي حدود ما أن خطرا ما يكون قابلا للتحديد والقياس، يمكن أن يكون احتفاظ المشروع به على عاتقه أمرا مقصودا *.

3. تجنب عبء الخطر عن طريق التأمين: يسمح التأمين بتحويل الخسائر المحتملة إلى تكاليف ثابتة تدرج ضمن نتيجة النشاط الاستغلالي للمؤسسة، فاتخاذ القرار لضمان خسائر أي منشأة مثلا يتأتى عنه نقل عبء الخطر من الوحدة الإنتاجية إلى شركة التأمين التي تتحمل تغطية الخسائر لكافة العناصر المؤمن عليها لقاء قسط التأمين الذي يدفعه صاحب القرار لقاء الأمان.

المحور الثاني: شركات التأمين ونشاطها التقني

أولا: الشركات المقدمة لخدمات التأمين

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين وهي[119]:

– التأمين المباشر الممارس من قبل الثلاثة عشر شركة تأمين:

* أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار: SAA– CAAR– CAAT– CASH

* ست شركات خاصة لتأمين الأضرار: ترست الجزائر Trust Algéria – CIAR– 2A– GAM – السلامة للتأمين Salama Assurances (البركة والأمان سابقا) – أليونس للتأمين Alliance Assurances.

* شركة مختلطة لتأمين الأضرار

* 02 تعاضديات (CNMA– MAATEC)

* 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص: CAARAMA, (TALA) Taamine Life Algérie Assurances

* 02 شركات خاصة لتأمين الأشخاص: Cardif El Djazair et MACIR VIE

* 02 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص: Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé (SAPS) et AXA Algérie Assurance Vie

– إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)

– التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل[120]:

* CAGEX لتأمين قرض التصدير.

* AGCI لتأمين قرض الاستثمار.

* SGCI لتأمين القرض العقاري.

ثانيا: النشاط التقني لشركات التأمين

1. الإنتاج:

* **الإنتاج حسب شركات التأمين:** من خلال الجدولين أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج الشركات المكونة لقطاع التأمينات من سنة 2000 إلى سنة 2012، عمومية كانت أو خاصة.

الجدول رقم 01: إنتاج التأمين حسب الشركات من سنة 2000 إلى سنة 2005 **الوحدة:** مليون دج

المستوك / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%	المبلغ	الحصة%
SAA	6.819	35	6.772	31	7.322	25	8.537	27	11.188	31	12.532	30
CAAR	4.297	22	4.564	21	7.099	24	5.197	17	3.957	11	6.255	15
CAAT	4.050	21	4.079	19	5.328	18	6.824	22	8.914	25	7.392	18
TRUST ALG	822	4	939	4	2.177	8	2.317	8	1.958	5	1.499	4
CIAR	381	2	583	3	815	3	1.217	4	1.682	5	2.246	5
2 A	345	2	668	3	1.011	3	1.091	3	1.424	4	1.851	4
MAATEC	16	0	17	0	17	0	22	0	24	0	27	0
CNMA	2.272	12	2.847	13	2.681	9	2.521	8	2.825	8	2.991	7
CASH	494	3	1.222	6	1.946	7	1.978	6	1.775	5	4.300	10
ALBARAKA	5	0	92	0	208	1	384	1	498	1	653	2
AL RAYAN	-		-	-	169	1	421	1	353	1	361	1
GAM	-	-	-	-	212	1	748	2	1.160	3	1.511	4
المجموع	19.501	%100	21.783	%100	28.985	%100	31.311	%100	35.758	%100	41.618	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط التامين في تحسن مستمر، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 19.5 مليار دج سنة 2000 إلى 41.6 مليار دج في سنة 2005 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 22.1 مليار دج وكان لشركتي SAA و CAAT مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، إذ حققت كل شركة نسبة نمو بلغت 17% و 18% على التوالي لسنة 2003 مقارنة بسنة 2002، أما في سنة 2004 فقد حققت SAA زيادة تقدر بـ 2.6 مليار دج و شركة CAAT 2 مليار دج و هذا مقارنة بـ 2003 وبهذا انتقلت حصة هاتين الشركتين في السوق من 49% سنة 2003 إلى 56% في 2004, و في سنة 2005 فقد حققت شركتي SAA و CAAT تقريبا نصف رقم أعمال السوق (48%), أما الانخفاضات فقد مست الشركات التي نشاطها موجه نحو تغطية المخاطر الصناعية، ويتعلق الأمر بـ CAAR (- 1.9 مليار دج) سنة 2003 مقارنة بـ 2002، أما في 2004 فتقدر بـ (-1,2 مليار دج) مقارنة بـ 2003. كذلك نرى الانخفاض مجسد في Trust Algérie حيث قدر بـ 413 م دج.

الجدول رقم 02: إنتاج التأمين حسب الشركات من سنة 2006 إلى سنة 2012

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
BAA	13 422	% 29	14 719	% 27	16 408	14 719	% 27	16 408	20072	% 25	21 147	% 24	23 163	% 24
CAAR	7 573	% 16	8 157	% 15	11 068	8 157	% 15	11 068	12802	% 16	13 740	% 16	14097	% 14
CAAT	8 068	% 17	10 588	% 20	12 688	10 588	% 20	12 688	14083	% 17	14 637	% 17	15 502	% 16
TRUST ALG	1 009	% 2	1 433	% 3	1 340	1 433	% 3	1 340	1859	% 2	1868	% 2	2314	% 2
CIAR	2 830	% 6	3 345	% 6	4 628	3 345	% 6	4 628	5981	% 7	6113	% 7	6680	% 6
2 A	1 852	% 4	2 118	% 4	2 121	2 118	% 4	2 121	3039	% 4	3203	% 4	3595	% 4
MAATEC	29	% 0	32	% 0	36	32	% 0	36	60	% 0	81	% 0	157	% 0
CNMA	2 823	% 6	3 141	% 6	3 959	3 141	% 6	3 959	6748	% 8	6732	% 8	8085	% 9
CABH	6 174	% 13	6 563	% 12	10 172	6 563	% 12	10 172	7481	% 9	7900	% 9	8376	% 9
BALAMA	1 055	% 2	1 422	% 3	1 916	1 676	% 3	2 490	2540	% 3	2797	% 3	3277	% 4
ALLIANCE	302	% 1	932	% 2	1 676	1 645	% 2	2 852	3423	% 4	3903	% 5	3715	% 4
GAM	1 337	% 3	1 322	% 2	1 645	277	% 2	2 108	2911	% 3	2849	% 3	3373	% 4
CARDIF	-	-	17	% 0	277	-	% 1	536	715	% 1	901	% 1	1073	% 1
AXA domma	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	02	-	382	-
BAPB	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	241	-	1070	% 1
TALA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	561	% 1	1169	% 1
CARAMA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1799	% 1
AXA vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	251	-
MACIR vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	977	% 1
MUTUALIBTE	-	-	-	-	-	-	77 339	-	-	-	-	-	578	-
المجموع	46 474	% 100	53 789	% 100	67 884	% 100	77 339	% 100	81 713	% 100	86 675	%100	99 630	100 %

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012 .

نلاحظ أن نشاط شركات التأمين في تطور و نمو، ويترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 46.4 مليار دج سنة 2006 إلى 99.6 مليار دج في سنة 2012 محققا بذلك زيادة تقدر بـ 53.2 مليار دج, وكان لشركات التأمين العمومية (CAAR ,CAAT ,SAA) مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، وهي تهيمن على أكثر من 50%, كذلك تميزت سنة 2012، بزيادة حجم الإنتاج إذ بلغ 99.6 مليار دج، وهو ما أدى بتطور النشاط بـ 15% مقابل 6% بين عامي 2011/2010. زاد إنتاج السوق من 86.6 مليار دج في 2011 إلى 99.6 مليار دج في عام 2012، بزيادة قدرها 12.9 مليار دينار جزائري, أما في سنة 2011 إذا ما قورنت بسنة 2010 فنرى أن هناك زيادة في سوق التأمين قدرت بـ 6% من حجم النشاط, وهو ما يترجم زيادة رقم الأعمال من 81.7 مليار دج في عام 2010 مليار إلى 86.6 مليار دج سنة 2011, أي بحجم أقساط إضافية

قدرت بـ 4.9 مليار دج, على المستوى التنظيمي، خضع هيكل السوق لتغير كبير نسبيا، إذ أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق ارتفع من 16 شركة في عام 2010 إلى 23 شركة تأمين في عام 2012, ومنذ سنة 2011 تم التمييز بين شركات التأمين الأشخاص وشركات التأمين الأضرار, ومع ذلك، لم يكن يشعر بهذا التغيير بشكل كبير من حيث النشاط, إذ ساهمت الشركات الجديدة التي اعتمدت بزيادة قدرت بحوالي 5.5 مليار دج.

* **إنتاج السوق حسب الفروع:** من خلال الجدولين أدناه سوف نحاول توضيح تطور إنتاج التأمين حسب الفروع.

جدول رقم 03: إنتاج السوق حسب الفروع من سنة 2000 إلى سنة 2005

الوحدة: مليون دج.

مستوى الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	8.140	42	8.849	41	10.250	35	12.320	39	15.179	42	18.535	45
أخطار صناعية	5.717	29	6.254	29	10.617	37	11.005	35	11.807	33	12.731	31
النقل	2.955	15	3.440	16	3.952	14	3.779	12	3.943	11	4.327	10
أخطار بسيطة	942	5	926	4	1.595	5	2.072	7	2.167	6	2.755	7
أخطار فوجيه	599	3	1.228	6	1.143	4	727	2	583	2	589	1
تأمين الأشخاص	1.099	6	1.003	5	1.153	4	1.167	4	1.736	5	2.523	6
تأمين القرض	49	0	83	0	275	1	138	0	83	0	160	0
تأمين الحقائب	-	-	-	-	-	-	91	0	19	0	-	-
تأمين المساعدة أثناء السفر	-	-	-	-	-	-	12	0	241	1	-	-
المجموع	19.501	%100	21.501	%100	28.985	%100	31.311	%100	35.758	%100	41.620	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005.

من خلال الجدول نلاحظ أن سوق التأمينات تحت سيطرة فرعين كبيرين هم فرع السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية، ففي سنة 2000 نرى أن حصة كل منهما على التوالي هي 42% و29% وهذا يتطابق مع بقية السنوات إذ نرى أن كل سنة هناك هيمنة واضحة لهذين الفرعين.

وعلى غرار السنوات السابقة فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات, فهو يمثل 45% من إنتاج السوق في 2005 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 10.3 مليار دج (من سنة 2000 إلى 2005) وترجع هذه الزيادة إلى: – تطور حظيرة السيارات في الجزائر.

– تطور في مجال عقد تأمين السيارات، الضمان المغطي لكل الأخطار (Garantie tous risques)

– وجوب اكتتاب هذا الضمان (Tous risques) في مجال قروض شراء السيارات الممنوحة من قبل المؤسسات المالية (البنوك).

رغم حصتها الضعيفة (5%) عرفت التأمينات على الأشخاص زيادة تقدر بـ 49% حيث مرت من 1.1 مليار دج إلى 1.8 مليار دج، ونتجت هذه الزيادة بالخصوص عن تسويق منتوج التـأمين " المساعدة أثناء السفر" الذي أصبح منذ جوان 2004 إجباري لكل طلب تأشيرة, إضافة لذلك فقد عرفت سنة 2005 تحسن طفيف بالمقارنة مع سنة 2004 فقد حقق نمو ايجابي يقدر بـ 787 مليون دج، وبهذا التحسن ربحت حصة تأمين الأشخاص نقطة واحدة بالمقارنة مع سنة 2004

جدول رقم 04: إنتاج السوق حسب الفروع من سنة 2006 إلى سنة 2012

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
تأمين السيارات	21 064	% 45	24 525	% 46	29 530	% 44	35 433	% 46	40 329	% 50	43 958	% 51	53 118	% 53
تأمين الممتلكات	17 357	% 37	19 455	% 36	25 946	% 38	28 868	% 37	26 708	% 33	29 215	%34	32 559	% 33
النقل	4 317	% 9	5 158	% 9	5 752	% 8	6 109	% 9	6054	% 7	5679	% 6	5262	% 5
أعطاب قوجيه	574	% 2	517	% 1	716	% 1	762	% 1	1051	% 1	1047	% 1	1398	% 1
تأمين الأشخاص	2931	% 6	3 542	% 7	5 394	% 8	5 789	% 7	7533	% 9	6761	% 8	7290	% 7
تأمين القرض	231	% 1	592	% 1	546	% 1	378	% 0	47	% 0	14	% 0	3	% 0
المجموع	46 474	%100	53 789	%100	67 884	% 100	77 339	%100	81 713	%100	86 675	% 100	99 630	% 100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012 .

نرى جليا سيطرة وهيمنة واضحة على مدى السنوات على سوق التأمينات لفرعين كبيرين هما فرع السيارات وفرع تأمين الممتلكات، فمنذ سنة 2006 وما سبقها وهما يستحوذان على ما يفوق الـ 80% من مجموع الأقساط, حيث بلغت حصة كل منهما في سنة 2012 على التوالي 53% و33%.

وعلى غرار جميع السنوات فقد ظل سوق التأمين مموّل من قبل الأقساط الناجمة عن فرع السيارات, فهو يمثل 53% من إنتاج السوق في 2012 وعليه فقد حقق هذا الفرع زيادة قدرت بـ 32 مليار دج منذ سنة 2006,

وعلى غرار السنوات المتتالية فقد ظل سوق التأمين ممول من قبل الأقساط الناجمة عن فرع التأمين على السيارات حتى سنة 2013 فهو يمثل حوالي57.87% و ترجع هاته الزيادة لتطور حظيرة السيارات في

الجزائر و التطور في مجال التغطية التأمينية للسيارات والمتمثل في: ضمان كل الأخطار Garantie Tous Risques، بينما التأمين على الأشخاص رغم حصته الضعيفة والمقدرة بحوالي 7% في سنة 2012 لكنه عرف تحسناً ملحوظاً بسبب عدة إصلاحات منها عملية الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص حيث تم تكوين شركات متخصصة بهذا النوع من المنتجات. وتم تحويل عملية الإكتتاب لهاته الشركات التي تم تكوينها حديثا, من بين هاته الشركات نجد: شركة التأمين على الحياة الجزائرية (TAAMINE LIFE ALGERIE SPA وهي مختصر كلمة TALA) وهي فرع للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT)، وشركة كرامة (CAARAMA_SPA) وهي فرع من شركة (CAAR)، وشركة التأمين للتوفير والصحة (Société d'Assurance de Prévoyance et de Santé) وهي مختصر كلمة (SAPS) وهي فرع مستقل لشركة الوطنية للتأمين (SAA) حيث تم إنشائها بالشراكة بينها وبين الشركة الفرنسية.

الشكل رقم 01: تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2013/2000) **الوحدة:** مليون دج

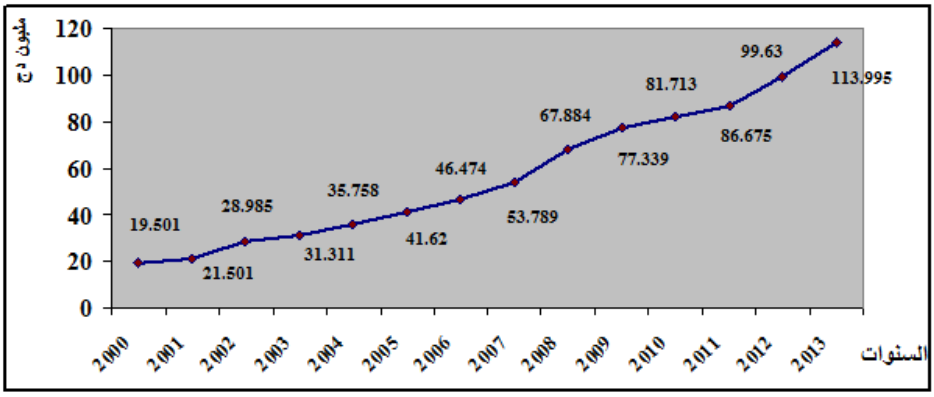

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدولين السابقين.

2. التعويضات:

* **التعويضات حسب الشركات:** سنحاول من خلال الجدول التالي توضيح التعويضات حسب شركات التأمين.

جدول رقم 05: التعويضات حسب الشركات من سنة 2000 إلى سنة 2005

الوحدة: مليون دج

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
BAA	4.557	36	5.074	36	5.402	36	5.779	34	6.475	38	7.268	14
CAAR	3.189	25	4.098	29	2.824	19	3.739	22	2.073	12	1.998	4
CAAT	2.398	19	2.156	15	3.582	24	3.617	21	3.082	18	36.799	70
TRUST	244	2	305	2	467	3	314	2	866	5	438	1
CIAR	116	1	295	2	428	3	604	3	833	5	1.147	2
2 A	37	0	191	1	449	3	687	4	643	4	806	2
MAATEC	21	0	21	0	23	0	21	0	23	0	27	0
CNMA	1.476	12	1.420	10	1.373	9	1.515	9	1.727	10	1.823	3
CASH	522	4	424	3	154	1	213	1	145	1	785	1
ALBARAKA	-	-	38	0	52	0	131	1	221	1	340	1
AL RAYAN	-	-	-	-	24	0	259	2	457	3	292	1
GAM	-	-	-	-	26	0	267	2	605	4	638	1
المجموع	12.560	%100	14.022	%100	14.804	%100	17.146	%100	17.150	%100	52.361	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

من خلال الجدول نلاحظ أن التعويضات في حدود متقاربة وهذا من خلال السنوات الثلاثة الأولى, أما في سنة 2003 بصفة خاصة فعرفت خسائر كبرى على اثر سقوط طائرة بوينغ للخطوط الجوية الجزائرية و زلزال 21 ماي 2003, إذ ارتفعت التعويضات خلال هذه السنة بـ 2.3 مليار دج.

أما في سنة 2004 فإننا نلاحظ أن التعويضات في نفس المستوى المحقق في 2003 حيث بلغت 17 مليار دج، ونتيجة لسيطرة الشركات العمومية الكبرى CAAR, SAA, CAAT, لذا فهي تستحوذ على الحصة الكبرى من المصاريف المخصصة لتعويض الحوادث (69%).

وفي الأخير فان سنة 2005 تميزت بالتسوية الكلية لكارثة سكيكدة (انفجارGLIK) التي حدثت في جانفي 2004, حجم الحادث (32 مليار دج) وهذا المستوى يمر من 17 مليار دج سنة 2004 إلى 52 مليار دج سنة 2005, وهذا الارتفاع قد مس على وجه الخصوص شركة CAAT كمؤمن لهذا الخطر و شركة CASH التي ساهمت أيضا في تغطيته.

جدول رقم 06: التعويضات حسب الشركات من سنة 2006 إلى سنة 2012 **الوحدة:**

مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
SAA	7 986	% 33	8 579	% 34	8 760	% 25	10 572	% 29	10 128	% 28	11 473	% 27	14 155	% 28
CAAR	3 341	% 14	4 167	% 16	5 038	% 14	6 610	% 18	5 884	% 16	8188	% 19	7720	% 15
CAAT	4 277	% 18	5 615	% 22	6 262	% 18	6 586	% 18	6 523	% 18	7121	% 16	7792	% 16
TRUST	603	% 3	560	% 2	849	% 2	676	% 2	472	% 1	546	% 1	701	% 1
CIAR	1 757	% 7	1 710	% 7	2 578	% 7	3 384	% 9	3 627	% 10	3935	% 9	4196	% 8
2 A	1 062	% 4	787	% 3	5 300	% 15	1 065	% 3	909	% 3	1454	% 3	999	% 2
MAATEC	25	% 0	13	% 0	30	% 0	28	% 0	29	% 0	52	% 0	94	% 0
CNMA	2 381	% 10	1 753	% 7	1 952	% 6	2 467	% 7	2 464	% 7	2 858	% 7	3926	% 8
CABH	1 066	% 4	875	% 3	1 596	% 5	1 451	% 4	1 641	% 5	2343	% 5	5087	% 10
SALAMA	517	% 3	660	% 3	1 038	% 3	1 295	% 4	1318	% 4	1539	% 4	1808	% 4
ALLIANCE	31	% 0	159	% 1	434	% 1	817	% 2	1 642	% 5	1 766	% 4	1 815	% 4
GAM	948	% 4	590	% 2	916	% 3	1 049	% 3	980	% 3	1602	% 4	1523	% 3
CARDIF	-	-	2	% 0	19	% 0	57	% 0	62	% 0	40	% 0	114	% 0
AXA domma	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	15	% 0
SAPS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32	% 0	104	% 0
TALA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	227	% 0	330	% 0
CARAMA	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	232	-
AXA vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	21	-
MACIR vie	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	59	-
MUTUALISTE	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	16	-
المجموع	23 994	100	25 470	100	34 772	100	36 056	100	35 678	100	43 176	100	50 707	100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012.

خلافا لسنة 2005, فقد تميزت سنة 2006 بعودة قيم التعويضات إلى مستواها الطبيعي حيث قدرت بحوالي 24 مليار دج, وبقيت في ارتفاع تدريجي مع السنوات 2007, 2008 و2009 حيث بلغت 25.4 مليار دج, 34.7 مليار دج, 36 مليار دج على التوالي. وبقيت الشركات العمومية مهيمنة على حصص التعويضات طيلة هذه السنوات بنسب تفوق 60% من إجمالي التعويضات.

التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين في سنة 2010، لصالح المؤمن لهم بلغت مبلغ قدره 35.6 مليار دينار جزائري، بانخفاض 1% مقارنة بسنة 2009, ومس هذا الانخفاض معظم الشركات العامة كما مس بعض الشركات الخاصة. وقد ساهمت الشركات العامة (SAA–CAAR–CAAT–CASH) بحجم تعويضات قدرت بـ 24.2 مليار دج، أي بنسبة 68% من مجموع التعويضات في السوق, ويعكس هذا المبلغ هيكل السوق ومكانة المؤسسات العمومية.

في سنة 2011 ارتفع حجم تعويضات شركات التأمين من 35.6 مليار دج إلى 43.1 مليار دج وهذا مقارنة بسنة 2010 محققا بذلك زيادة نسبية مقدرة بـ 21% من حجم التعويضات أي ما قيمته 7.5

مليار دج, بينما قدرت نسبة الارتفاع لسنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بـ 17% أي أن حجم التعويضات انتقل من 43 مليار دج في سنة 2011 إلى 51 مليار دج في سنة 2012.

* **التعويضات حسب الفروع:** وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 07: التعويضات حسب الفروع من سنة 2000 إلى سنة 2005 **الوحدة:**

مليون دج

السنوات / الفروع	2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%
السيارات	7.245	58	8.157	58	8.997	61	9.654	56	11.591	68	13.200	25
الأخطار الصناعية	2.882	23	3.520	25	2.255	15	3.535	21	2.506	15	36.021	69
النقل	1.025	8	1.041	7	1.746	12	1.888	11	1.206	7	1.661	3
الأخطار البسيطة	357	3	241	2	688	5	627	4	283	2	354	1
الأخطار الزراعية	474	4	304	2	314	2	427	2	401	2	295	1
تعويضات الأشخاص	563	4	696	5	712	5	773	5	832	5	817	2
تعويضات القروض	14	0	63	0	92	1	13	0	13	0	11	0
تأمين الكفالة	-	-	-	-	-	-	48	0	318	2	2	0
تأمين المساعدة أثناء السفر	-	-	-	-	-	-	181	1	0	0	-	-
المجموع	12.560	%100	14.022	%100	14.804	%100	17.146	%100	17.150	%100	52.361	%100

المصدر : من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2005 .

إن تضاعف عدد حوادث مرور السيارات و الخسائر الجسدية الناجمة عنها يجعل من التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة فهي تمثل 7.2 مليار دج أي بنسبة 58% من مبلغ الخسائر التي تمت تسويتها من قبل السوق سنة 2000 و 9.6 مليار دج سنة 2003 .

أما فيما يخص سنة 2004 فقد سجلت زيادة تقدر بـ 2 مليار دج أي انتقل من 9.6 مليار دج سنة 2003 إلى 11.5 مليار دج .

وفي الأخير و بخلاف السنوات السابقة أين كان فرع السيارات هو المهيمن, فقد خصت التعويضات خلال سنة 2005 على وجه الخصوص بالأخطار الصناعية بسبب التسوية الكلية للحادث الناتج عن حريق الوحدة 40 لمركب الغاز المميع بسكيكدة .

من خلال التعويضات المسددة في إطار تغطية الأخطار والمبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا جليا مبدأ الاحتمالية في وقوع الأخطار وهذا واضح من خلال التفاوت الواضح في مبالغ التعويضات من سنة لأخرى، فنرى مثلا في سنة 2003 مبالغ تعويضات السيارات قدرت بـ 9.654 مليون دج بينما في سنة

2004 ارتفع هذا المبلغ إلى 11.591 مليون دج، كذلك بالنسبة للأخطار الصناعية فنجد مبالغ التعويض في سنة 2003 تقدر بـ 3.535 مليون دج، بينما في سنة 2004 انخفض هذا المبلغ إلى 2.506 مليون دج . كذلك من خلال الجدول يتبين لنا أن المبالغ المسددة في إطار تغطية الأخطار، أنها مبالغ جد معتبرة، إذ قدرت سنة 2005 بـ 52.361 مليون دج وهو ما يؤكد المساهمة الفعالة للتأمين في تقليل الخسائر وإرجاع الوضع على ما كان عليه قبل وقوع الخطر.

جدول رقم 08: التعويضات حسب الفروع من سنة 2006 إلى سنة 2012 **الوحدة:**

مليون دج

السنوات / الفروع	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تأمين السيارات	15 753	% 66	18 038	% 71	21 160	% 61	26 478	% 73	26 560	% 74	30483	% 71	36417	% 72
تأمين الممتلكات	4 313	% 18	3 885	% 15	9 775	% 28	5 803	% 16	4353	% 12	7464	% 17	9880	% 19
النقل	2 145	% 9	2 356	% 9	2 384	% 7	1 585	% 5	2436	% 7	2010	% 5	1730	% 3
الأخطار الفلاحية	975	% 4	237	% 1	248	% 1	172	% 0	412	% 1	481	% 1	533	% 1
تأمين الأشخاص	808	% 3	954	% 4	1 205	% 3	1 694	% 5	1596	% 4	2502	% 6	2000	% 4
تأمين القروض	-	-	-	-	-	-	324	% 1	321	% 1	236	% 1	144	% 0
المجموع	23 994	100	25 470	100	34 772	100	36 056	100	35 678	100	43 176	100	50 707	100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على تقارير نشاط التأمين في الجزائر من سنة 2006 إلى سنة 2012 .

إن تضاعف عدد حوادث مرور السيارات والخسائر الجسدية الناجمة عنها يجعل من التعويضات المتعلقة بفرع السيارات مرتفعة وتحتل الصدارة دائما, فقد بلغت 11.5 مليار دج أي بنسبة 68% من مبلغ الخسائر التي تمت تسويتها من قبل السوق سنة 2004 و15.7 مليار دج سنة 2006.

أما في سنة 2008 فقد سجلت التعويضات زيادة تقدر بـ 3 مليار دج, أي انتقلت من 18 مليار دج سنة 2007 إلى 21.1 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 26.4 مليار دج؛ بنسبة نمو بلغت 4% عن 2008.

أما سنة 2010 فقد شهدت زيادة طفيفة في التعويض ذو الصلة بفرع السيارات إذ انتقل مقدار التعويض من 26.5 مليار دج إلى 26.6 مليار دج سنة 2010, قدرت هذه الزيادة بنحو 82 مليون دينار جزائري, أما تعويضات الأضرار أو الممتلكات فقد شهدت تراجع أو انخفاض قدر بـ 1.4 مليار دج, في حين شهدا فرعي النقل والمخاطر الزراعية زيادة جد معتبرة في التعويضات قدرت بزيادة نسبية على التوالي بـ 54% و 140%.

خلال سنة 2011 الملفت فيها بقاء تعويضات فرع السيارات في الصدارة بحجم تعويضات قدرت بـ 71% من مجموع التعويضات المسجلة, شهد فرع السيارات خلال الأربعة سنوات الماضية اتجاها تصاعديا في حجم التعويضات وهو ما أدى بانتقال حجم التعويضات من 21 مليار دج سنة 2008 إلى 30 مليار دج سنة 2011, يعكس هذا المنحى التصاعدي زيادة حوادث المرور وزيادة المطالبات بالتعويض. في حين شهد فرع النقل انخفاض في التعويضات قدر بـ 426 مليون دج وهذا مقارنة مع سنة 2010.

زيادة مبلغ التعويض المستحق لهذا الفرع منذ سنة 2007 إلى سنة 2012 قدرت بـ 18 مليار دج, والشيء المميز لهته الفترة هو الزيادة الكبيرة في حجم التعويض إذ بلغت نسبتها مقارنة بسنة 2007 ما يقارب 183% , تطور هذا الاتجاه التصاعدي هو نتيجة لكثير من العوامل والأهم الحوادث المرورية كما سبق وان ذكرنا ذلك، على الرغم من حملات التوعية من قبل مختلف الجمعيات والمنظمات.

أما بالنسبة لتأمين الأضرار على الممتلكات، من حيث الخسائر سجلت في سنة 2012 زيادة قدرها 32% مقارنة مع سنة 2011. هذه الزيادة مست بالخصوص وبدرجة كبيرة شركة CASH إذ قدرت زيادة التعويضات بـ 117% في سنة 2012, إذ انتقلت قيم التعويضات من 2.3 مليار دج في سنة 2011 إلى 5 مليار دج في سنة 2012, ويرجع هذا الارتفاع إلى الحد الكبير من التسويات عدة كوارث كبرى وقعت في سنة 2011 تمثلت فروع المخاطر هذه مخاطر التركيب ومخاطر الحرائق الصناعية والشحن البحري.

بينما قدرت تعويضات المخاطر الزراعية بـ 533 مليون دج مسجلة بذلك اختلافا ايجابيا بنسبة 11% إذا ما قورنت بسنة 2011 المقدرة تعويضاتها بـ 481 مليون دج.

الخلاصة :

من خلال هذا الدراسة حاولنا دراسة السياق التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر منذ قانون 1930 أين كان مسيطر عليه من طرف شركات فرنسية (270 شركة)، إلى القانون رقم 06-04 المؤرخ في20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات.

إضافة لذلك قمنا بحصر جميع مؤسسات التأمين المزاولة للنشاط التأميني في الجزائر وحاولنا تحليل نشاطها التقني إذ تبين أن نشاط التامين في الجزائر في تحسن مستمر، وترجم ذلك بحجم الأقساط المحققة سنة بعد أخرى، إذ انتقل حجم الأقساط من 19.5 مليار دج سنة 2000 إلى 113.9 مليار دج في سنة 2013 محققا بذلك زيادة في الأقساط تقدر بـ 94.4 مليار دج كذلك تميز نشاط التأمين خلال سنوات الدراسة (ست سنوات) بسيطرة واضحة لفرعي السيارات والأخطار الصناعية، كذلك مبالغ التعويضات المعتبرة لهذين الفرعين ففي سنة 2005 قدرت تعويضات الأخطار الصناعية بـ 36021

مليون دج وهو مبلغ جد معتبر، ويتبين من خلال هذا المبلغ الأهمية البالغة التي يلعبها التأمين في تغطية الأخطار, كذلك نرى جليا تطور حجم التعويضات إذ انتقلت من 12.5 مليار دج سنة 2000 إلى 54 مليار دج سنة 2013 محققة بذلك زيادة تقدر بـ 41.5 مليار دج, وهو ما يبرز الدور الفعال الذي يلعبه التأمين في تغطية الخطر, وهذا من خلال المبالغ المسددة في إطار التعويض, ان التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية وتحمل آثار الأخطار المحققة، يمنح تلك المشروعات الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة وإيجابا على سلامة اقتصاد الدولة.

قائمة الهوامش

[116]– محمد كامل درويش، **إدارة الأخطار وإستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية "الجات"**، ط 1 ، دار الخلود، بيروت، 1996، ص 46 .

[117]– المرجع السابق، ص 47.

[118]– محمد شكري سرور، **التأمين ضد الأخطار التكنولوجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 49.

*– إما عن رغبة إذا بدا الحل هذا أكثر ملائمة من التأمين، أو عن اضطرار حينما لا يكون هناك من بديل غيره . وهو ما يحدث مثلا بالنسبة للأخطار التي لا تجد المشروعات تغطيات تأمينية لها, أو على الأقل لا تجدها إلا بصعوبة .

[119]- Ministère de finance, Direction générale du trésor , Direction des Assurances , **Activité des Assurances en Algérie Année 2011** , Alger , P05 .

[120]- Ministère des finances, Direction générale du trésor, Direction des Assurances: **Activité des Assurances en Algérie Année 2008**, Alger, P 05.

Requirements for improving the external audit quality in Algeria.

Dr: ALI-ABDESSAMED Omar -Medea university-

Abstract

Many questions have been raised about the adequacy of the external audit degree, as well as the factors that are contributing to improve its quality, especially after the institutional collapses which touched the major institutions in the world during the past two decades. Hence, the aim of this study is to raise awareness of the importance of the external audit quality in Algeria through pointing out the reality of its quality after the enactment of law no.10.01, as well as the requirements of its development.

The study concluded that the reforms in which the external audit profession witnessed in Algeria have not reached yet the required level, due to the absence of the real activation of the National council of accounting and the other three professional organizations on the ground which affects negatively the external audit quality. Therefore, updating training programs for the Algerian educational systems related to the accounting systems and the audit quality must be pursued, in addition ,activating the accounting organizations and authorities in Algeria and training external auditors while supplying continuous training for them along with providing means to control them, and attempting to develop legislative frameworks and internal laws in the Algerian institutions to ensure the interaction of governance mechanisms in order to improve the external audit quality.

Keywords: auditing quality, Law no.10.1, activating the external audit quality in Algeria.

الملخص:

أثيرت العديد من التساؤلات حول درجة كفاية التدقيق الخارجي وكذا العوامل التي تعمل على التحسين من جودته وهذا بعد الانهيارات المؤسساتية التي مست كبريات المؤسسات في العالم خلال العقدين الماضيين، إذ تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التحسيس بأهمية جودة التدقيق الخارجي في الجزائر من خلال الوقوف على واقع جودته بعد صدور قانون 01/10.وكذا متطلبات تطويره.

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي شهدتها مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لم ترقى بعد للمستوى المطلوب، وهذا نتيجة عدم التفعيل الحقيقي للمجلس الوطني للمحاسبة والمنظمات المهنية الثلاث الأخرى على أرض الواقع بما يخدم جودة التدقيق الخارجي، فلابد من السعي نحو تحديث برامج التكوين للمؤسسات التعليمية الجزائرية وإدخال التطورات المتعلقة بالأنظمة المحاسبية وبجودة التدقيق، بالإضافة إلى تفعيل وتنظيم المنظمات والهيآت المشرفة على المحاسبة والتدقيق في الجزائر والعمل على تكوين المحترفين والممارسين للمهنة والقيام بالتدريب المستمر لهم مع العمل على توفير وسائل الرقابة عليهم، والعمل على تطوير الأطر التشريعية والقوانين الداخلية في المؤسسات الجزائرية بما يضمن تفاعل آليات الحوكمة من أجل تحسين جودة التدقيق الخارجي.

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق الخارجي، قانون 01/10، تفعيل جودة التدقيق الخارجي في الجزائر

Introduction

The external audit profession faced crisis of responsibility , credibility and loss of confidence in recent years as a result of the increasing institutional collapses especially in the United States such as the breakdown of Enron's energy company, which led to the collapse of the largest auditing company in the world (Arthur Andersen' company) due to its involvement in financial Manipulation by Enron's company ,which led the stakeholders lose the confidence of the external audit profession, which has increased the depth of expectations' gap in the auditing environment.

The wide spread of fraud cases and financial corruption led many financial community parties to question about the reason for the damage they had as a result of that. It also raised important questions about the degree of the external audit adequacy, as well as the factors that contribute to the improvement of its quality.

Thus, there has been an increasing attention towards corporate governance and the ways to improve the external audit quality at the international and local level, in an attempt to restore the confidence of financial information and the external auditor's reports, especially in light of the existence of an influential relationship within governance mechanisms (board of directors, senior management, audit committee, internal and external audit) in order to improve the audit quality and reduce the audit expectation's gap.

As far as Algeria is concerned, the profession of the external audit has witnessed many developments. At the accounting level, Algeria adopted an accounting financial system which is derived from the International Accounting Standards (IAS-IFRS), and at the level of the external audit, the enactment of law no. 10-01, which was implemented after twenty years of the adoption of law no.91-08came as a reaction to the developments witnessed by the international business environment and the attempt to reform the accounting and auditing profession which have led us to ask the following problematic:

How is the reality of the external audit quality in Algeria? What ways are used to activate it?

And this problematic is subdivided into the following questions:

1 - What is the quality of the external audit? What are the factors associated with its quality?

2 - What are the most important stages of the external audit development profession in Algeria?

3 - What are the manifestations of the external audit quality in Algeria and the means to improve it?

Research Objectives

While attempting to answer the main question for this study as well as the sub-questions, this study aims to:

- Define the concept of the external audit quality.
- Determine the factors associated with the external audit quality.

- Identify the most important stages of the external audit development in Algeria, and the manifestations of its quality.
- Suggest ways to improve the external audit quality in Algeria.

The importance of research

The external audit is becoming more important, especially after the institutional collapses, which have led to the need to develop the international standards of the external audit to face current environmental business changes, while considering the auditor as an external party which gives the reliability of information that reflects the reality of the financial operations that are made by companies and that allows the stakeholders – mainly the shareholders – to make sure that their rights are respected and their voices are heard with regard to the management of the institution and the insurance of the optimal utilization of its energies and resources .

Hence, this study is an attempt to tackle the requirements of the audit quality in Algeria, and highlight the ways to improve it, mainly by focusing on the following elements:

I- The factors of the external audit quality;
II-The developing stages of the external audit profession in Algeria;
III-The manifestations of the external audit quality in Algeria after the enactment of law no.10.1;
IV- The means to activate the of the external audit quality in Algeria.

I- The factors of the quality of the external audit

Depending on the view and benefit of different groups of the audit quality, one would notice various understandings towards the view of the audit quality, and these views are generally limited to three points of view:

1 - From the point of view of detecting errors and fraud

The definition of (DeAngelo, 1981) for the audit quality is among the most definitions which received general acceptance by many researchers in the field of audit, in which the quality of audit is defined as: "the increasing capacity of the auditor to detect accounting errors and the increasing degree of its independency."

(Davidson & Neu, 1993) defined the audit quality as: "The ability of the auditor to detect errors and irregularities in the income, which is disclosed by the financial statements

2 - From the perspective of the commitment to the professional standards

This proposal has been adopted by many audit organizations such as the International Federation of Accountants Certified (IFAC) and the American Institute of Certified public Accountants (AICPA), to consider to what extent the audit quality is linked to audit standards. It is stated on the International Standard of Audit no220 "Quality control for an audit of financial statements" that The Foundation is committed

to (auditing Office) design a system of controlling the quality and keeping it to provide for it reasonable assurance.

3 - From the perspective of the ability to fulfill the needs of financial statements users

(Palmrose, 1988) defined the audit quality as: "the degree of confidence provided by the auditor to users of financial statements." and both of (Sutton and Lampe, 1991) see that there are five main groups interested in the concept of audit quality who are :the senior management who prepare financial statements, the external users, the regulators, the auditors and the accountants, whilst it is found that each party's concept of the audit quality differs from the concept of the other party.

It is concluded that despite the importance given to the audit quality by audit organizations and researchers, it has been found that there is no agreement and consensus on its definition, which included three basic perspectives. From the point of view of detecting errors and fraud, one would observe that it is one of the oldest angle that is related to the concept of audit quality, it is also a response to the expectations of the financial community from the services of the external auditor, but from the point of view of the commitment to professional standards, one can note that professional organizations adopted this approach as a source for those standards, and from the third angle related to the ability to fulfill the needs of financial statements users, it is noticed that it was in line with the modern definition of marketing, so that the audit companies must know the user's needs in order to fulfill their services , and from the mentioned definitions ,one would conclude that "the audit quality does exist once the auditor's performance is effective, efficient and in accordance with the code of ethics , with the disclosure of errors and fraud found, and work to meet the desires and needs of financial statements users."

4 – Factors which control the external audit quality

To study the audit quality and how it is measured one must identify the factors that affect this quality, but it is doubtless that there is a need to study and analyze these elements in order to reach a comprehensive measure by which one would judge the professional performance of the auditors, so that the audit quality is Influenced internally (audit offices, audit groups, auditor's qualifications ...etc) and externally (professional environment, economic , legal , etc. ..), thus one is able to try to cover these factors through dividing it into three sections as followed:

4-1 Factors linked to the external environment of the audit office

The one who gives careful consideration to the historical development of the audit profession, he realizes that the latter was very influenced and surrounded by the external environment, which is mainly represented in the economic and legal environment (inflation, recession and boom, economic crises, tax law and corporate law) and the social and cultural environment.

It is seen through what has already been mentioned that the external audit is considered as a component of the business environment, and it is an open system which

affects and is affected by other external elements, and it is not possible to achieve the application of the audit quality, unless the external environment is developed in order to support the audit quality.

4-2– Factors linked to the audit system

One should distinguish between the factors associated with the audit office and the factors associated with the audit team:

4-2 -1- Factors associated with the Audit Office

These factors include the following:

A - The size of the audit office.
B - The reputation of the audit office.
C – The competition among the audit firms.
D - The audit office specialization.
E – The duration in which the audit office spends with the client.
F- The cases that are raised against the audit office.

There is a distinction between a range of factors that have a positive impact on the audit quality such as the reputation of the Audit Office, and other factors with a negative impact like the cases that are raised against the Audit Office.

4-2 –2- Factors associated with the audit team

Through studies and research related to the audit team and its impact on the audit quality, one can highlight the most important factors as followed:

A – The auditor's commitment to professional ethics.
B - The commitment to audit standards and accounting standards.
C - The auditor's efficiency: It requires from the auditors to obtain an adequate amount of formal education in accounting and auditing, as well as practical experience with the presence of continuing professional education.
D – The experience of the auditor and his team.
E - The policies and procedures followed by the audit office to control the audit quality.
F - The independence and the objectivity of the external auditor.

It is believed that all these factors have a positive impact on audit quality, in which some of them are linked to professional organizations such as the enactment of audit standards and professional ethics, and some others are linked to the audit office like the auditor experience, and the policies and procedures followed by the audit office.

4-2 –3- Factors related to the audit process

These factors are reflected primarily in the following:

A - The nature of the contact between the auditing team and the client
B – The audit planning and the supervision of team work.
C – Respecting the audit program.
E – The process of accepting and continuing working with the clients.

F – The fees of the audit services.

4-3 –Factors linked to the clients

One of the leading factors affecting the audit quality is related to the customer, which are mentioned as followed:

A - The size of the audit institution and its financial strength.

B - The nature of the internal controlling system.

C - The degree of the complexity of the audit functions.

4-4 –Factors linked to the control on the audit quality

The concept of the audit quality is different from one view to another and cannot be absolutely achieved, so there should be a set of methods and tools that will help to improve the audit quality in order to reach the possible maximum level, as there are a set of approaches and tools that improve audit quality either by using methods of external oversight through the technique of peer examination, or controlling the audit quality by audit organization or by the audit office itself, moreover, the goal of the audit quality's study is not only to measure its level, but in order to maintain it and improve it.

Through the studies and researches related to the audit quality, the researcher would believe that there are many factors which affect the audit quality, and which were arranged in four groups, as they overlap, in which one factor can affect the other factors, and that the nature of the effect of each element vary from one audit environment to another. So in order to improve the audit quality in a particular environment one must take these factors (the four groups) as indicators to measure the type and to what extent the audit quality is influenced by each factor.

II- The evolution of the external audit profession in Algeria

The role of auditing in Algeria was ignored until the end of the eighties due to the state's monopoly of the economic life, as well as giving the Accounting Board a great deal of responsibility in the field of control over economic institutions until the issuance of the law no.88-01 related to the Algerian economic companies, in which the institutions have liberated from the limitations imposed on them and become subject to commercial law thus they are turned to joint-stock companies or a limited responsibility company, and most possibly it is subject to bankruptcy and liquidation, so it is necessary to audit it by external auditors.

The year 1991 marked a turning point in the history of audit in Algeria, in which the law no. 91-08 was issued for regulating the auditing and accounting while they have been assembled in a single independent institution which is (ONECC), and thus it became freelance professions opened to all who are provided with the contained conditions in this law, without reference to the Minister of finance.

The period between 1991 and 2009 also known significant developments, which came in the framework of strengthening the professions, organizing them and expanding the organizations and institutions which are subject to audit.

The government has decided to restructure the organization sector of accounting and auditing, and remove the organization that has been representing the activists in this sector, in an attempt from the Ministry of Finance to recover a lot of authorities which

were lost after the issuance of Law no. 91/ 08 , issued in 1991, and upon which Law no. 10-01 was issued in 2010 related to auditing and accounting professions, as well as the executive decrees related to it since this law has come as a result of the Algerian issuance of financial accounting system (SCF), in addition to the problems that were plaguing the profession and the difficulties and obstacles caused by (ONECC) .The key measures that have come out of this law are mentioned as the following:

The separation of the three professions by creating the National Organization for Accountants experts, the National Chamber of accounts Governors, the National Organization for Certified Public Accountants, as well as the National Council of accounting. In addition to the authority of the Minister of Finance who is in charge of these professional institutions through National Council of Accounting and through appointing its representatives of the other three institutions while doing the following:

- Granting the profession's certification which is under the authority of the Minister of Finance.
- Controlling the audit quality for the Algerian auditors (accountants' experts and accounts governors).
- Taking into consideration the accountants' experts and the accounts Governors' training by a competent education institution under the Ministry of Finance and ensuring the formation of accountants by the institutions related to the Ministry of Vocational Training.

III- The manifestations of the external audit quality in Algeria after the enactment of 10.1

Through the laws related to the profession of external auditing in Algeria (Law no.91 to / 8 10.01, and executive decrees attached to them), and during visiting many of the auditing offices and working in the field of accounting and audit, and from meetings with accounts governors and accounting experts and a visit of the National Council Accounting, have enabled the researcher to devise the most important characteristics of the external audit quality in Algeria as followed:

- Factors linked to the external environment of the external audit profession

The profession of external audit in Algeria is practiced by the accounts Governor and the accountants expert as mandatory for capital companies when conditions are provided, and as optional on individual companies after the approval of the General Assembly, so according to Article 66 of Law no. 10/13 containing the Finance Act of the year 2011, which states that the external audit is not mandatory for SARL and EURL companies with a capital of less than 10 million dinars per year, due to the lack of dispersion in the ownership of Algerian companies, the non- existence of an efficient stock market and taking into account the social and cultural environment of Algerian society. The profession of the external audit is still seen as a profession which various companies request its services in order to fulfill the legal obligations, and work to improve the financial accounting practices for companies with an audit practice through the observations given in the report of Governor of the accounts , and is

performed in order to achieve the interests of some parties (the government, the taxes department, banks, etc. ..).

- The size of audit offices

It can be seen that the majority of audit offices in Algeria are small compared with the international division of audit firms in which they generally include the office manager and a group of auditors who are mostly experienced accountants, as well as trainers in the field of audit. In addition to having some of the external audit offices in a form of companies including partners certified (accountants expert, governor of accounts).

- The reputation of audit offices

How customers are accepted is considered as a basic element that companies take into account when searching for the Office of Audit and which is related to the reputation of Audit Office, according to Article 26 of Law no.01.10 and the Executive Decree no. 11/32 on the appointment of Governors accounts ,and accountants expert opinions, in which the appointment of the governor of the accounts will be through conditions made by the company that will be audited which includes aspects related to the reputation of the audit Office centered mainly in the number of members of the audit Office, their qualifications, their experiences in addition to the type and number of companies audited by the office in the past.

- Competition among audit offices

Through the factors associated with the external environment for the external audit profession in Algeria one can note that the fees of the external auditor are the basis of competition among audit offices.

- The relation's duration with the client

It is defined by Article 27 of Law no.01.10 that the mandate of the Governor of the accounts is three years, and it is renewable only for once.

- Ethics

The issuance of the Law of ethics of the three professions in Algeria (Accountants Experts, governor of accounts and accountants certified) in 1996 determines the elements of professional ethics which must be respected by professions as objectivity, independency and professional secrecy. In addition to the issuance of the Executive Decree no. 13/10, which determines the degree of errors committed by the three mentioned professions, as well as the penalties, which have been divided from the first class to the fourth degree. But when examining the content of the previous law and Executive Order and through dealing with the external auditors, one can clearly see the absence of a strict application of the laws governing the professional ethics, for instance, the widespread of accounting offices without providing legal certification.

- The external audit standards

The standardization of accounting practices committee emanating from the National Council for Accounting has not issued the standards for external audit in Algeria or the adoption of international audit standards, but there are only a reference in the law no. 91/ 08 and 10.1 to the commitment of the external auditor to GAAS (generally accepted auditing standards).

- Financial Accounting Standards

The external auditor in Algeria ought to perform his work in accordance with the Algerian Financial Accounting derived from the international accounting standards issued in 2004.

- Formal education in accounting and auditing

Until now there has been no law of audit profession conditions for a candidate who needs to practice the audit profession.

- Experience

Article08 from Law no.01.10 pointed out giving a legal certification for practicing audit is after the enrollment at the Institute of Education in charge of the Minister of Finance or institutes approved by him after conducting a competition for candidates who possess a University degree in certain fields. And the conditions of these institutes enrollment are not yet determined.

- The continuous Education and Vocational Training

The training committee emanating from the national council of accounting should be in charge of the process of training and developing the professionals, since it have not had or supervised training sessions related to auditing and accounting however.

- The independency of the external auditor:

Through reading the Commercial Code and the laws regulating the profession of external audit in Algeria, one can infer aspects of the external auditor independency which are represented as followed:

- **Concrete independency:** According to the provisions of Article 175 from the commercial law, it could not be assigned to an external auditor for auditors who are in certain positions to preserve the independency, represented mainly in the following situations:

• Relatives and persons in-laws to the fourth degree, and the auditor's partner including the senior management and board members.

• The external auditor should not be a partner in an audit company who owns a capital of more than 10 percent.

• Partners of auditors who were in charge of administration or members of the Supervisory Board or the Board of Directors for 5 years from the date of the termination of their jobs.

• In addition, the appointment of two professionals from the same audit company should be prevented to perform auditing services.

- **Ethical Independency**: It represents the work of the external auditor with objectivity and without bias to any of the parties, in which the text of the law no. 96/137 related

to professional ethics for the three professions which are : accountants experts, Governor of the accounts and the certified accountants, and are based on the need to enjoy the external auditor with Sobriety, rigor and calm, and his enjoyment of honesty, independency and professional honor of conscience and the implementation of the professional care and professional secrecy.

- **The independency in the way of working**: Through the non-interference of any party in one's duties across all stages of the audit process in the organization, as stated in Article 34 of Law no.10.01 that the accounts governor notifies the board of directors in a written form.

The ladder fees decision issued in 2007 determined the fees of the external auditors in Algeria which cost 500DA an hour while taking into account the total amount of the balance sheet.

- Fees of the audit process

Article 37 of the Law no.10.1 related to account governors fees should be identified by the General Assembly or the board in the beginning of his mission, and cannot have any extra fees or privileges whatever its shape with the exception of fees and recompenses incurred in the framework of his mission.

- Audit quality control

Among the most important statements of the law no.10-01, as well as the executive decrees is the establishment of a committee for monitoring audit quality of the external auditors while its role is as followed:

• Developing ways of working in the field of the audit quality.
• Giving a point of view and propose a regulatory texts projects in the field of audit quality.
• Developing standards which include the modes of organizing and conducting the offices.
• Developing measures that allow the insurance of monitoring the audit quality.
• Ensuring and monitoring to what extent the rules of ethics and independency are respected.
• Preparing a list of observers selected from among professionals in order to ensure the tasks of controlling the quality.

• Organizing seminars about audit quality of professional ethics and behaviors that must be practiced by professionals.

III- The means to activate the external audit quality in Algeria

The issuance of Law no. 10.1, and the decrees attached to it from the elements with a positive impact on the external audit quality in Algeria, that is not enough since they must activate the role of the National Council for Accounting and the other three professional organizations on the ground however, which serves to develop the external audit quality, especially with regard to the experience of the external auditor, an ongoing training and professional training, a way of practice in which the external audit is in accordance with the international audit standards, formal and substantive

requirements relating to the work of audit offices and controlling the external audit quality. And can be inserted as followed:

1 - Academic mechanisms

Academics with an interest in accounting have a burden of continuous improvement in education programs, particularly in post-graduate and continuing education programs so as to produce an external auditor qualified appropriately and sufficiently in order to contribute to the achievement of the auditing quality, in addition to directing researches to solve the problems of professional practice and participate in the planning and implementation of continuous education programs and one can determine the roles of academics to the contribution for improving the audit quality are as followed:

A - Developing the educational programs in the field of accounting, auditing and directing accounting research for the issues related to the audit quality and continuing professional education programs.

B - The need for holding conferences in the field of audit quality with a focus on the discussion of realistic issue of accounting and audit standards and its role in giving confidence to the financial information and the achievement of accounting disclosure on the one hand and increase the possibility of the adoption of the stakeholders in the organization on the accounting information that leads to disclosure on the other hand.

C - The need to achieve integration between universities in the field of accounting and audit at the local and international level, through holding workshops and seminars between universities for the purposes of the development of accounting and auditing programs.

2 - Professional regulatory mechanisms

The profession of accounting and auditing works through formal professional organization which protects its members and develop their scientific and practical abilities continuously and issues professional guidance and controls to ensure upgrading the level of the profession and the level of its members, and this represents a serious challenge to the professional organizations in Algeria so it needs to develop and implement practical mechanisms to support the profession of accounting and auditing and the most important of these mechanisms are:

Activating the committee of training that is emerging from the National Council of accounting through training its external auditors on the latest developments related to the audit quality, and governance and its mechanisms.

The standardization committee emanating from the National Council for Accounting appoints a committee of experts made up of professionals and academics in which its mission is to create a national standards draft for external audit while it takes into account the Algerian economic environment and its orientations on the one hand, and is consistent with the international auditing standards on the other hand in order to unify the professional practices.

Requiring the audit offices to write annual reports provided with the moral and financial outcome of the offices and is given to the National Council of accounting.

Creating a specialized institute for the training of the external auditors while providing them with internationally recognized certifications, in addition to urge the external auditors to engage in international institutes to exchange and gain experience.

To develop continuously the financial accounting system in which the responsibility is driven for the National Council of Accounting to help the external auditor perform his work efficiently and effectively in order to implement the audit quality.

The need to control the external auditor's work through examining their performance so that there will be an exchanging experience with the auditors.

The need to communicate with international organizations across the world, such as IFAC and attempting to take an advantage of all the benefits provided by these organizations of technical assistance to its members, especially developed countries .

Activating programs of education and continuing training, which becomes the most important element for scientific and practical training of an accountant and an auditor alike, and work to improve trainings and re-examine the process of providing certifications for auditor trainers.

3 - Activating the mechanisms of governance and its Interactive relationship with the external audit

The activation of governance mechanisms' relationship with the external auditor is considered as one of modern reflections to improve its quality and strengthen the independency and impartiality of the external auditor in Algeria, and it can be contributed through:

- Organizing the internal auditing function in the Algerian companies which operate according to the International standards of the internal audit to ensure its independency, objectivity and the efficiency and effectiveness of its operations, while ensuring the continuity of examination by both internal and external parties in order to achieve the integration with external auditing and increase the level of its performance and to ensure that its performance' level brings about satisfaction of the stakeholders.
- Developing the work of audit committees, especially with regard to overseeing the internal control system and activating the relationship between the internal and external audit on the one hand and between the board and senior management on the other.

- The need for the issuance of corporate governance's codes for the various types of companies including the interaction between the governance mechanisms to ensure the selection of external auditors with high quality, and thus lead the external audit offices to improve the quality of their performance.

Conclusion

The world has witnessed during the last years changes consisted mainly of globalization, enormous economic developments, informatics, as well as financial and economic collapses in which touched the major companies in the world, which has led to an increasing interest of the external auditing profession as a controlling tool which ensures the companies' ability to keep up with these tremendous changes, and it can be concluded that the external auditing has known a remarkable development through its concept, goals and role, especially with regard to its quality, which is one of the modern concepts that has different views, and which owns an extreme attention from the international professional organizations through the standards issued by them.

The quality of the external audit is affected by a range of internal and external factors related to the Office of Auditing, the audited company, and the external environment, which affects its performance in relation to the ratification of the legitimacy and sincerity of accounts, detecting errors, fraud and illegal acts, testing the future of financial information and identifying to what extent the company is able to continue in the business.

As for Algeria is concerned, despite the reforms witnessed by the external audit profession which culminated in the issuance of Law no.0.1/10, and the decrees attached to it, the profession still suffers from many shortcomings however, such as the lack of effectiveness of the National Council role for Accounting and the other three professional organizations on the ground, which serves to provide and achieve external audit quality, especially with regard to the experience of the external auditor, providing an ongoing professional training ,the way the external audit profession is practiced in accordance with international standards of auditing, formal and substantive requirements relating to the work of audit offices and controlling the quality of the external audit.

For the application of the requirements of the audit quality in Algeria, the preparation of Algerian educational institutions is required through updating their training programs and accessing the developments related to accounting systems and the audit quality, as well as creating an environment in which the audit offices operate through activating and regulating the organizations that are supervising accounting and auditing in Algeria, as well as ensuring continuous training for the auditors, while providing means for monitoring them, followed by the adoption of legislative frameworks and internal laws in Algerian companies to ensure that the interaction of governance mechanisms in order to improve the external audit quality.